مخطوط رقم	3621 م.ك	الموضوع	نحو
العنوان	شرح الكافية		
المؤلف	الأصفهبدي ; تاج الدين أحمد بن محمود بن جبرائل بن محمد بن ميرشاه الأردبيلي ـ		
أوله			
آخره			
تاريخ النسخ	791 هـ		
إسم الناسخ	محمود بن محمد بن كمال الدين الشاهرودي		
نوع الخط	نسخ	عدد الأوراق	200
لغة المخطوط		عدد الأسطر	0
تاريخ التأليف		المقاس	
الملاحظات			
مصدر المخطوط	شستربيتي		
المراجع			

PIETERSE DAVISON
INTERNATIONAL Ltd
microfilm service
Chester Beatty
Library
MS

5 cm

MUKHTALIF AL-RIWĀYA, by ʿAlāʾ al-Dīn Abū Bakr Muḥammad b. Aḥmad al-Ḥanafī AL-SAMARQANDĪ (d. 540/1145).

[A digest of the differences between the orthodox jurisprudents.]

MUKHTALIF AL-RIWĀYA, by ʿAlāʾ al-Dīn Abū Bakr Muḥammad b. Aḥmad al-Ḥanafī AL-SAMARQANDĪ (*fl.* 540/1145).

[A digest of the differences between the orthodox jurisprudents.]

Foll. 221. 27 × 19·3 cm. Excellent scholar's nashkh.
Dated Wednesday, 18 Rabī' I 656 (25 March 1258).
Brockelmann Suppl. i. 647.

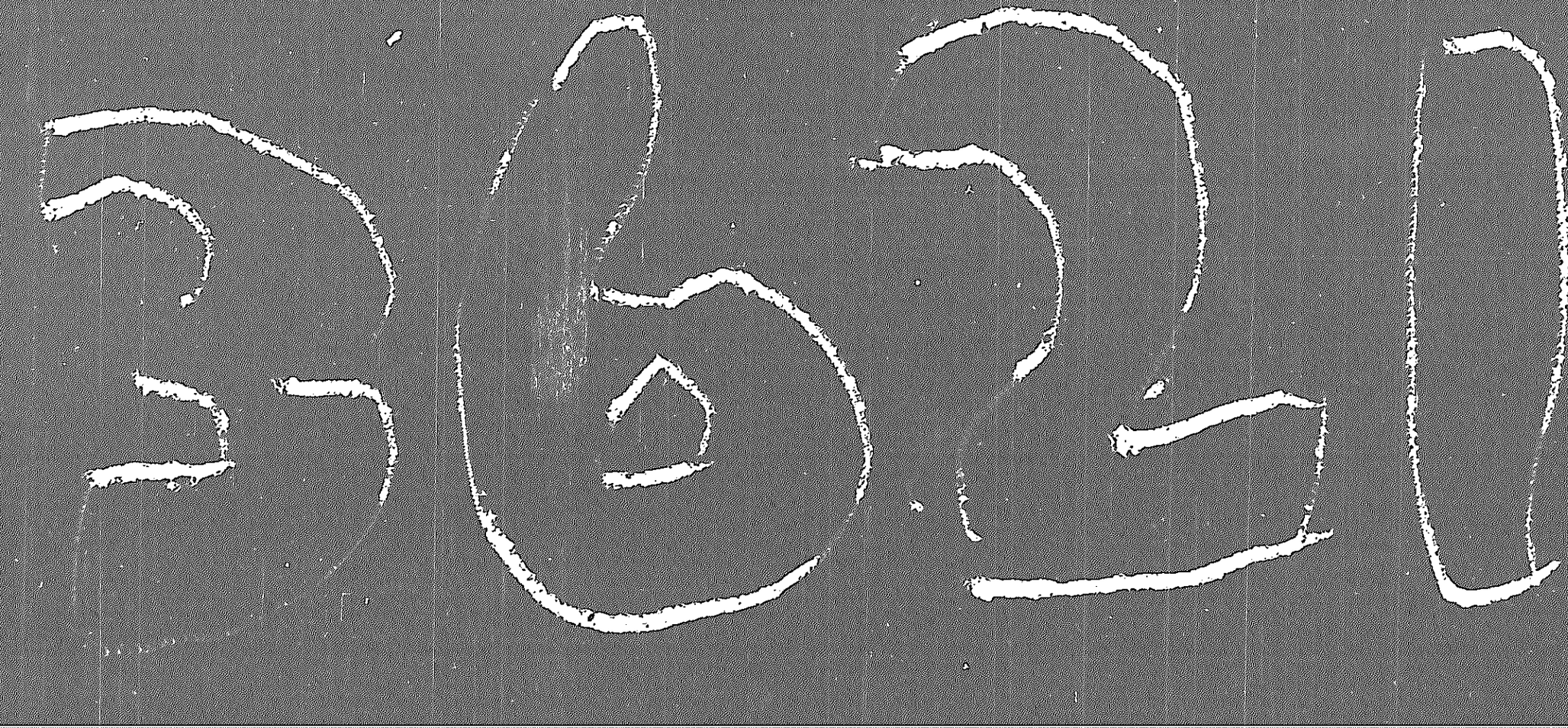

1.V.81

A. CHESTER BEATTY.

S 3621

621

200 folios.

عن الاسولة والاجوبة مورداً الكلام في الوجد المختار عند ارباب
الصناعة من غير تعصب ولا تعسف ومذيلاً بعض ابوابه بما ظاهر عنه
المخلص تماسولا بد منه فاجبتهم بعد ان تململت لعلل وعي وجعلته
بصداق قولهم انحاف الملوك احدى الدولتين تحفة باقية كر العلم
والشهود وهدية موصلة الى جناب موالي معالي الامور والمشتهر بالسنة
ابناء الزمان والدهور المعنى بقوله سليل ملوك الارض فاخر بابه
عليه المعالي صافيات الذوابل منوجهر ملك عصره غير ضايع وراجي
عطاياكفه غير خايب اذا المعت في خطة مدلهمة عزايمه ازرت بزهر
الكواكب لكتب في الخافقين نوافذ بنوب سطاوبها مناب الكتايب
حماه سقاه الله ما من ضايف ومؤمل منكوب ومقصد طالب
له راحة فيها لعافيه راحة تقاصرعنها طلات السحايب لحضن عالة
مولاه حبتا ثناه تخيم فيها كل راج وراغب لقد جاز اقسام المعالي
بابرها وفاز بانواع العلوم لغاربه فليس يسام الزابرين بباده
مذلة بواب وعضة حاجب الذي افتخرت بالقاب والكنى
وتعزز بعزه الشرف والعلى واستفتح لبين وعاء السعادة والهنا
بنصيبي سهمي الرغيب والمعلى الذي ارادة القايل بقوله وما بلغت
كف امرء مناولة من المجد الا والذي نال اطول

وما بلغ المهدون للناس مدحة ٠ وان اطنبوا الا ومانيك افضل
وهو من انتهى الى منتهى منازل الكرامة ٠ وارتقى من درجة درجات السعادة ٠
اذ هو اسكندر العهد في السلطنة ٠ ورستم الزمان في الارهاب والبسطة ٠
وجمشيد الوقت في التدبير والسياسة ٠ بل لو كان كسرى حيا لكان من خدم
انصار دولته ٠ ولو كان القيصر باقيا لما قصر في اتباع رايته ٠ ولو سمع
العدو بطشة يده ٠ لقال قد ضربت علينا الذلة والمسكنة ٠ فلا يزداد
على مر الايام الا خسارا ٠ ولا يملك الا ضلالا وصغارا ٠ مبهات وابة
يد تروم مناط الجوزاء سواه ٠ واى عاقل يطمع في نيل اعنان السماء
غير من مولاه ٠ بل من حاول لحوق اثاره لم تبعد الذلة والعثار ٠
ومن زاول شق غباره لم تخطه الخدعة والاغترار ٠ الا وهو
ظل الله في الارضين سلطان السلاطين في العالمين ٠ الناصر بالله
وبالمومنين ٠ المغيث في فتح البدعة للسلمين ٠ محصل رجاء الراجين
وملجاء امال الآملين ٠ ابو المظفر ناصر الحق مالك رقاب الخلق ٠
معز الدنيا والدين ضياء الاسلام والمسلمين ٠ سلطان شيخ اويس خان
لازالت بيوت العز معمورة بجلاله وجماله ٠ وكواكب السعادة مسعودة
بدولته واقباله ٠ وبنيان السلطنة راسخة ببقايه بنى اعليه والده ٠ وثابتة
بثبوت اركان دولته تحت ظلاله ٠ ولما قال ذلك القايل يثبت بقاء الدهر

عمرنا

غيثا لمجتديه وعونا للملهوف وكهفا للراهب ٠ وانا اسال الله تعالى متفيئا
ان ينفع بهذا الكتاب صاحبه انه ولى المعونة والسداد فقول الكلمة
لفظ وضع لمعنى مفرد لابد في كل علم من تقديم موضوعه ليتميز ذلك العلم
عما عداه اذ لا يتميز العلوم الا بتميز الموضوعات وموضوع كل علم ما يبحث
فيه عن عوارضه الذاتية والبحوث عند مقدم طبعا فيجب تقديمه
لفظا ليوافق اللفظ الطبع ولما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام بدا
المصنف بتعديهما وحين كانت الكلمة جزوا الكلام قدم ذكرها عليه
لتقدم معرفة الجزء على معرفة الكل ولما قدم عرفها بقوله الكلمة
الى اخره ان الكلمة في اصطلاح النحاة لفظ وضع لمعنى مفرد فقوله لفظ
بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره لانه لما يلفظ به واختار على
اللفظة لكونه اخص في الاجمال ولو قوبه على كل ملفوظ اذ هو مصدر
واقع موقع المفعول واحترز به عن الخط والعقد والاشارة والنصب
لانه كالخاصة لها حيث وصفه بالوضع وهو اعم منه من وجه فيجوز
الاحتراز بكل منهما وله الاخر فقوله وضع لمعنى بمنزلة الفصل
واحترز به عن المهملات فانها لم توضع قط وقد يكون دلالة بالطبع
كالح الدال على الشعال واخ على النوم وقد بالعقل كدلالة الصوت
على المصوت وعن المصحفات والمحرفات كالشعر في التشيع والنشوز

والمفهوم في المشهور فانها ليست من قبيل الوضع بل من غلط العوام وانما
قال وضع ولم يقل دل لكون الوضع اخص اذ كل موضوع دال من غير عكس
فذكر بدون ذكر الوضع غير مفيد قوله مفرد احتراز عن المركبات
كغلام زيد وزيد قايم ولما كانت الكلمة محدودا يتوقف معرفتها على
معرفة الحد ومعرفة الحد موقوفة على معرفة اجزايه فالتلفظ في اللغة
الرمي كقول العرب اكلت التمر ولفظت نواها اى رميتها وفي الاصطلاح
ما يتلفظ به الانسان اوفي حكمه مهملا كان او مستعملا قلت حروفه او كثرت فصل
هو صوت يعتمد على مقطع الحروف والوضع ايراد اللفظ باذاء معنى مستقل
والمفهوم ما يدل جزء لفظه على جزء معناه وصدقه بان لا يكون له جزء
كهل اله جزء غير دال كزيد او له جزء دال لكنه على غير المسمى كعبد الله
حال كونه علما او له جزء دال على جزء المعنى لكنه غير مقصود كالحيوان
الناطق اذا كان علما لانسان فانه يدل جزء لفظه على جزء معناه لكنه
غير مقصود اذ المقصود منه العلمية وهي تمنع مدلوله عن سائر المدلولات
قوله وهي اسم وفعل وحرف اى الكلمة جنس باعتبار مفهومها
العام تحتها ثلثة انواع دخول الجنس تحت الكل اسم وفعل وحرف لانها
اما ان تدل على معنى في نفسها غير محتاج الى ذكر متعلق له في الاستعمال
او لا الثاني في الحرف والاول لا يخلو من ان يقترن باحد الازمنة الثلثة

التي

التي هي الماضي والحال والاستقبال اولا الثاني الاسم والاول الفعل قوله
وقد علم بهذا حد كل واحد منها اى وقد علم بدليل الحصر المردد بين
النفي والاثبات حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لان الدليل
اما ان قد يشتمل على قيد مشترك يقال له الجنس وقيد مميز يقال له الفصل
فاذا ضم القيد المشترك مع القيد المميز احدها تم حد ذلك الواحد
لان اقتران الجنس بالفصل حد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالنسبة
الى بيان الكلمة واما بالنسبة الى بيان الكلام وسواء المتكلم كما
ان السلام اسم للتسليم فقوله الكلام مبتدا قوله ما تضمن الى اخره
خبر قوله ما تضمن كلمتين بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره واحترز
به عن المفردات قوله باسناد فصل احترز به عن مثل غلام زيد و
خمسة عشر وبعلبك وزيد العارف لان المراد بالاسناد ههنا وهو
الحكم المفيد باحد جزيه على الاخر سكوت المتكلم والمخاطب معا فاخرج
بالاخير ليشمل النوعين اى الاخباري والانشائي والتثنية في قوله كلمتين
لدفع التكرار اللفظي كما في ثم ارجع البصر كرتين لا لحصر المعنى اى اقل
ما يحصل منه الكلام كلمتان ولانها الاكثر تحقيقا كزيد قايم او تقديرا
كقايم زيد وان احد المركبين استغنى عن المحال والمحال والله وخرجت فاذا
التبع ونعم في جواب من قال اقام زيد او ازيد قايم قوله والثاني

ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ان ولا يحصل الاسناد المذكور الا في اسمين كزيد
منطلق ويسمى جملة اسمية او في فعل واسم كضرب زيد ويسمى جملة فعلية
وان كان التركيب العقلي يقتضي حصوله من ستة اسم واسم فعل وفعل
حرف وحرف اسم وفعل فعل وحرف اسم وحرف الا انه لا يحصل الا
من اسمين او اسم وفعل لوجود المنتسبين فيهما وهو المسند والمسند اليه
اذ لا بد للكلام منهما ومن الاسناد ولا يحصل من البواقي لعدمهما وان كان الاسم
يصلح لهما والفعل يصلح لاحدهما وهو المسند الا انه لا يقال للاسم المسند اليه
ما لم يكن له مسند ولا للفعل مسند ما لم يكن له مسند اليه اذ هما من الامور النسبية
والجملة الندائية جملة فعلية انشائية لقيام حرف النداء مقام الفعل
قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
لما قدم الاسم اجمالا قدمه تفصيلا ليكون التفصيل مناسبا للاجمال وانما
قدمه اجمالا لانه الاصل اذ الفعل في جزئية الكلام محتاج اليه والمحتاج اليه
اصل بالنسبة الى المحتاج ولان الاسم هو الذي يشتق منه الفعل في الاصح
والمشتق فرع للمشتق منه وحين قدمه عرفه بقوله الاسم ما دل الى اخره
فقوله ما دل على معنى بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره فقوله في نفسه
يخرج الحرف فقوله غير مقترن باحد الازمنة يخرج الفعل ويدخل فيه ما مد لوله
نفس الزمان كاليوم والامس والغد وما لا مدخل للزمان في مفهومه اصلا

كالرجل

كالتأنيث والتذكير والتغيير في نفسه يحتمل ان يكون راجعا الى ما ذكر من التذكير
للذكر ولا يلزم من حصول الشيء في الشيء كونه مبنيا له ويحتمل
ان يكون راجعا الى المعنى ولا يلزم كون الشيء حاصلا في نفسه اذا اعتبار الشيء
في نفسه عبارة عن اعتبار بنفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الانسان
في نفسه حسنة فوكه باحد الازمنة الثلثة ليدخل فيه مثل الصبوح
والغبوق والقيلولة وغيرها لانها وان اقترنت بالزمان لكن لا باحد الازمنة
الثلثة والمراد بجمعها الاقوال ما هو بحسب الوضع لا الاستعمال ليكون
التعريف جامعا لجميع افراده كاسم الفاعل والمفعول اذا اقترنا بالزمان في
فيها عارض لاجل العمل لا بحسب الوضع وما نعا لغير افراده ليخرج الفعل
المضارع والانشائيات كنعم وبئس وعسى وفعل الامر لعروض الاشتراك
في الاول عند السامع وعدم الاقتران في الثاني لعروض الجمود قوله
ومن خواصه اي الشيء قد يعرف بالتعريف وقد يعرف بالخاصة
والمصنف لما عرف الاسم اراد ان يبين خاصته وخاصة الشيء
ما يدخل دون غيره ولا يشترط شمول الافراد لكن الخلو ممتنع والفرق
بين الحد والخاصة ان الحد يطرد وينعكس بمعنى انه كلما وجد
الحد وجد المحدود وكلما وجد المحدود وجد الحد والخاصة
بطرد ولا ينعكس بمعنى كلما وجد الخاصة وجد المخصوص به من غير

عكس وانما جاء بجمع الكثرة ليدل على ان مدلوله كثير يتجاوز عن ثلثين وجاء
بمن التبعيضية اشعارا على ان ما ذكر بعض منه المشهور بين الناس
وانما اختص اللام والمراد منه لام التعريف دون غيره لانها موضوعة للرفع
العموم والعموم في الافعال الا بحسب المتعلقات ولان الفعل دال على
التنكير فلا يقبل التعريف وانما ذكر اللام دون الالف تنبيها على اختيار مذهب
سيبويه وهو ان اللام للتعريف والالف من وصل بدليل سقوطها في الدرج
ولم يقل حرف التعريف لان مجئ الميم في لغة اهل اليمن قليل الاستعمال
فكانه لاعتدادهم به او لانه بدل من اللام فكانها هي قوله والجر الخ
ومن خواص الاسم الجر وانما اختص به لانه علم للاضافة ولا اضافة في الفعل
وانما قال الجر ولم يقل حرف الجر لان الجر اثر فاذا اختص الاثر فالمؤثر
اولى تحقيقا كما نامر بزيد او تقديرا كزيد مرفوع بقام فعله
والتنوين اي ومن خواص الاسم التنوين ما عدا النون وهي التمكن والتنكير
والعوض والمقابلة وانما اختص بالاسم ليدل من اول الامر على ان مفهوم الاسم خفيف ومفهوم الفعل ثقيل ولان التمكن وضع لقطع مشابهة
الاسم عن الفعل فيلزم ان لا يدخل الفعل واما التنكير فلانه موضوع
لرفع التعريف ولا تعريف في الافعال واما العوض فلانه اما عوض
عن المضاف اليه الحينئذ او عن كمال صيغة الجمع كما في جوار او من كمال

صيغة

صيغة وزن الفعل وهو ما يختص بالفعل لا يكون الا في الافعال واما المقابلة
فلا توجد الا في حروف المعاني واما الاتم فمشترك
بين الاسم والفعل لانه موضوع لتحسين المعاني والاختصاص للتوافي
بالاسم لكثرته والاضافة اي ومن خواص الاسم الاضافة ان المضاف
والمضاف اليه اما المضاف فانما اختص بالاسم اذا كانت الاضافة
بتقدير حرف الجر لانه اما معنوية او لفظية لامتناع الاولى في الاسم
اما المعنوية فلانها هي التي تفيد المضاف فيها من المضاف اليه التعريف
او التخصيص وهما لا يكونان الا في الاسماء واما اللفظية فلانها هي التي
تفيد المضاف من المضاف اليه التخفيف بحذف التنوين او بحذف شيء
يقوم مقامها من نوني التثنية والجمع وهما لا يكونان الا في الاسماء واما
المضاف اليه فانما اختص بالاسم لانه محكوم عليه ولا يكون المحكوم عليه
الا الاسم وذلك اذا لم يكن المضاف ظرفا نحو يوم يقوم الزيدون ويوم
لا ينفع مال ولا بنون واذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو اذ المضاف اليه
في هذه الصور هو الجملة والجملة من حيث هي هي لا تكون اسما
ولا فعلا وما قيل ان المضاف اليه في هذه الصور في تقدير المفرد
لاقتضاء الظرف الجملة وضعا قوله والاسناد اليه اي ومن خواص
الاسم الاسناد اليه وانما اختص به لان المسند اليه هو المحكوم عليه

لايكون الا الاسم تحقيقا او تقديرا اذ الفعل من قبيل الاحكام فحوله وهو
معرب ومبنى ان الاسم الذى عرفه وبين خاصته فقسم الى قسمين
انقسام شئ الى ما هو اعم منه من وجه معرب ومبنى لانه لا يخلو اما ان
يختلف اخره باختلاف العوامل اولا والاول المعرب والثانى المبنى قوله
المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل لما كان المقصود بالذات من علم
النحو معرفة الاعراب لا بد من تقديمه لكن الاعراب لما كان من قبيل الاحوال
لا بد له من محل وهو المعرب فلذلك قدمه وعرفه بقوله المعرب المركب
الى اخره فقوله المعرب مبتدأ محدود وقوله المركب الى اخره خبره
ان المعرب من الاسماء هو الذى ركب مع غيره تركيبا لم يشبه مبنى
الاصل فقوله للمركب جنس يشمل جميع المركبات واحترز به عن المفردات
كزيد وعمرو والف وباقوله الذى لم يشبه مبنى الاصل فصل احترز
به عن مثل جاءنى هؤلاء ورايت هؤلاء اذ هما مركبان الا انه مشابه
للمبنى الاصل والمراد بمبنى الاصل الماضى وفعل الامر والحرف والجملة
من حيث هى هى عبارات والمراد بالمشابهة المشابهة بكل واحد
من هذه المذكورات على وجه مخصوص كما سياتى فى باب المبنيات
لا المشابهة المطلقة لئلا يرد منع الصرف وقيد التعريف بقيدين
وجودى وعدمى فاذا انتفى احدهما انتفى المعرب قوله وحكمه ان

ان يختلف اخره باختلاف العوامل لما بين للمعرب اراد ان يبين حكمه
اذ حكم الشئ غيره اى وحكم الاسم المعرب ان يختلف اخره باختلاف العوامل
لفظا نحو جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو هذا
العصا ورايت العصا واخذت بالعصا وانما قال ان يختلف
احترازا عما لا يختلف اصلا كالمفردات المحكية والاصوات فقوله
اخره احتراز عن اختلاف الاول والوسط نحو جاءنى امرؤ وابنم
ورايت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم فان اختلاف الراء فى امرئ
وابنم فى الاحوال الثلث للاتباع لا للاعراب والا يلزم من كون الحركة
تابعا لحركة الاعراب ان يكون اعرابا فقوله باختلاف العوامل احتراز
عن الاختلاف الاتفاقى والاختلاف الوقتى فقوله والاعراب ما اختلف
اخره به لما بين المعرب وحكمه شرع فى بيان الاعراب وانواعه فالاعراب
فى اللغة البيان من قولهم اعرب الرجل عن حاله اى بينه ويجئ بمعنى
التغيير والازالة وفى الاصطلاح ما اختلف اخر الاسم المعرب به فالاعراب
هو ما به الاختلاف من الضمة والفتحة والكسرة لا نفسه فقوله اختلف
بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره قوله اخره فصل احترز به عن
اختلاف الاول والوسط قوله ليدل على المعانى المعنونة عليه
اى ليدل على المعانى المتناولة الطارية على الاسماء من الفاعلية

والنون ع

والافراد والتثنية والجمع باعتبار مدلولاته

والمفعولية والاضافة فاللام في ليدل لام تعليل اشارة إلى انه لم وضع
الاعراب واذا وضع فلم وضع في الاسماء اصالة واذا وضع في الاسماء
اصالة فلم وضع في الاخر فقال ليدل ان انما وضع الاعراب لان الاسماء
قد يطرأ عليها المعاني المقتضية للرفع والنصب والجر ومع الفاعلية
والمفعولية والاضافة فلولم يوضع الاعراب لامكن ان يوضع بازاء كل
من المرفوع والمنصوب والمجرور صيغة مخصوصة كما في المفردات اولافان
وضع لزم كثرة الصيغ وان لم توضع التبس بعض المعاني ببعض كما في ما
احسن زيد مثلا باسكان الدال فانه لم يعلم ان ما موصولة واحسن فعل
وفاعل وزيد منصوب باحسن والخبر محذوف او ما نافية واحسن فعل
ماض وزيد مرفوع به والمراد نفي الحسن عنه او ما استفهامية واحسن
فعل ماض وزيد مفعوله والمراد السؤال عن احسنيته او ما بمعنى شئ واحسن
فعل التعجب والمراد التعجب من حسن زيد فوضع الاعراب دفعا للبس
وكثرة الصيغ وانما وضع في الاسماء لان المعاني المقتضية لا يوجد الا في الاسماء
والفعل انما يعرب بالتطفل عليه وفي الاخر لان الاعراب تغيير والاخر محل
التغيير والتغيير بمحل اولى وانسب قوله وانواعه رفع ونصب وجر
اي الاعراب جنس تحته ثلثة انواع الرفع والنصب والجر والدليل عليه
الاستقراء اولان المعرفي كذلك ثلثة لانها اما ان يكون محلا لصدور

الفعل

الفعل اولوقوعه اولا هذا واذاك فالرفع علم للاول والنصب
علم للثاني والجر علم للثالث ولما كان التميز في المعربات بحسب
المعنى وفي المبنيات بحسب اللفظ فقط جعل الحركات هنا دلائل
وهناك قرائن قوله فالرفع علم الفاعلية اي الرفع علم للفاعل وما
ينسب اليه اقتضاء لان الفاعل خفيف لانه واحد والرفع ثقيل لانه
من انضمام الشفتين واما تناسبا لكون الفاعل اقوى العوامل
والضم اقوى الحركات قوله والنصب علم المفعولية اي علم للمفعول
وما ينسب اليه من الملحقات كذلك اي تعادلا لخفة الفتحة لكونها اخت
الالف وثقل المفاعيل لكثرتها وتناسبا لانها اضعف الحركات كما ان
المفاعيل اضعف العوامل قوله والجر علم للاضافة والملحق
بها بالضرورة او بالتناسب لكون الكسر ليست مثل الفتحة في الخفة ولا
مثل الضمة في الثقل فكانت بين بين وكذا الاضافة ليست مثل
الفاعلية في القلة لانه واحد وهي اثنان ولا مثل المفاعيل في الكثرة
لانها خمسة فكانت بين بين فتناسبا قوله والعامل ما به يتقوم
المعنى المقتضى لما وقع من الاعراب وانواعه شئ فيما يحصل به الاعراب
وهو العامل والقياس يقتضي ذكره في الفعل والحرف لانهما اصلان في
العمل والاسم انما يعمل بمشابهة الفعل الا انه لما قال ثبتا وحكما

ان يختلف اخر باختلاف العوامل ولم يكن العلم بها ضروريا احتاج
في ذهن السامع ان العامل ما هو فعرفه هنا دفعا للاشتراك والمراد
بعامل الاسماء اى العامل في الاسماء ما به يحصل المعنى المقتضى
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة نحو قام زيد فانه قد علم من مثال
المثال العامل وهو قام والمعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية القائمة
بزيد والاعراب وهو الضمة العارضة في اخر زيد بسبب دخول العامل
في اوله وكذلك في رايت زيدا ومررت بزيد فعامله فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا
لما فرغ من بيان الاعراب ومقتضيه وما يقوم به المقتضى شرع في تقسيم
فالاعراب ج الاسماء المستحقة للاعراب باعتبار انقسام الاعراب اما بالحركة
او بالحروف والاول اما بتمام الحركة اللفظية او ببعضها واما بتمام الحركة
التقديرية او ببعضها صار اربعة والثاني ايضا اما بتمام الحروف
اللفظية او ببعضها واما بتمام الحروف التقديرية او ببعضها صار
ثمانية الا ان المصنف ما ذكر في كل به الاعراب بتمام الحروف التقديرية
لقلته او لعدم ثبوته عنده فبقي الاقسام سبعة لكن لما كان الاعراب
اللفظي اصلا بالنسبة الى التقديري قدمه واللفظي اما بالحروف او بالحركة
وما بالحركة اصل بالنسبة الى ما بالحرف لكونها اخصر فلذا قدم ما بالحركة

اما بالتمام او بالبعض وما بالتمام اصل بالنسبة الى ما هو بالبعض فلذلك
قدمه وبينه بقوله فالمفرد المنصرف الى آخره اى الاعراب في المفرد
المنصرف والجمع المكسر المنصرف بتمام الحركة اللفظية بالضمة رفعه والفتحة
نصبه والكسرة جره وعقب الباب الاعراب بالباب البناء لتعيين
جهة الاعراب فوله المفرد احتراز عن التثنية والجمع فانه ببعض الحروف
فيهما فوله المنصرف احتراز عن غير المنصرف فانه فيه ببعض الحركة قوله
الجمع المكسر احتراز عن الجمع المصحح فانه فيه بالحرف قوله المنصرف احتراز
عن غير المنصرف كما ذكرنا قوله جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير
المنصرف بالفتحة والفتحة لما فرغ من القسم الاول وهو ما فيه الاعراب بتمام
الحركة اللفظية شرع في القسم الثاني وهو ما فيه الاعراب ببعض الحركة
اللفظية وذلك في موضعين في جمع المؤنث السالم وغير المنصرف اما في الجمع
فرفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة حملا للنصب على الجر للمؤاخاة بينهما
لكون كل واحد منهما فضلة في الكلام واما اعرب ببعض الحركة اللفظية
لانه فرع لجمع المذكر والاعراب فيه بالبعض فكذلك في الجمع للمؤنث ليلا
يلزم الفرع مزية على الاصل واما في غير المنصرف فرفعه بالضمة ونصبه
وجره بالفتحة محمولا الجر على النصب للمؤاخاة المذكورة واما
اعرب غير المنصرف بالبعض لمشابهته الفعل من جهة العلتين الفرعيتين

فقطع عنه ما قطع عن الفعل والجر والتنوين نحو جائني احمد ورايت احمد
ومررت باحمد قوله ايوكل الى اخره لما فرغ من التسعين الذين شرح
في القسم الثاني وهو ما كان الاعراب فيه بتمام الحروف اللفظية وذلك
في الاسماء المسندة مضافة الى غير ياء المتكلم والمعرف باللام مفردة مكبرة
مضافه لانها لو لم تكن مضافة لكان اعرابها بالحركات اللفظية نحو جاءني ابٌ ورايتُ
اباً ومررت بابٍ وقال الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة اليها لكان
اعرابها بتمام الحركة التقديرية نحو جائني اخي ورايت اخي ومررت باخي وقولنا
الى غير المعرف باللام لانها لو كانت مضافة الى المعرف باللام لكانت معربة
بتمام الحروف التقديرية نحو جاءني ابو الحامد ورايت ابا الحامد ومررت بابي
الحامد لسقوط الواو والالف والياء بالتقاء الساكنين وقولنا مفردة
احتراز عن التثنية والجمع فانه فيهما بعض الحروف اللفظية وقولنا
مكبرة احتراز عن المصغر فانه فيه بتمام الحركة اللفظية نحو جاءني
ابيتُه ورايت ابيتَه ومررت بابيتِه فاذا وجدت هذه الشرائط فاعرابها
بتمام الحروف اللفظية رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء نحو
جاءني ابوك ورايت اباه ومررت بابيه فالواو تدل على رفع الكلمة
الالف على نصبها والياء على جرها على اسد المذاهب لان هذه الحروف
تغير الاعراب اذ الاعراب يحصل بعد عروض العوامل وهذه الحروف

امّا لام الكلمة كما هو للمحاذاة او بدل عن اللام او من قبيل الاشباع كما
هو مذهب بعض وعلى التقادير فلا بد من تحقق وجودها قبل العوامل
وبعدها وتحقيق الكلام هنا مختلف ولكل واحد منا اختار مذهب
الاخفش كانه الاقرب الى الصواب من بواقي المذاهب وهو انها
معربة بالحركات اللفظية الجارية على ما قبل حرف العلة وحرف
العلة امّا اصلي او عوض عن حرف اصلي والاصل فيها الواو
المتحركة نقلت حركتها الى ما قبلها استثقالا وبقيت في الرفع وقلبت
الفا في النصب ياء في الجر قوله للمثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنين
بالالف والياء تمايز الاعراب بتمام الحروف اللفظية اذا كان يليان
الاعراب بعض الحروف اللفظية وذلك في الموضعين في التثنية وشبهها
من كلا مضافا الى مضمر واثنين فان الاعراب في هذه الثلثة ببعض
الحروف اللفظية بالالف رفعا والياء جرا ونصبا محمولا على الجر للمشاكلة
نحو جاءني الرجلان كلاهما ورايت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما
وهذان اثنان ورايت اثنين ومررت باثنين امّا التثنية فلما سيجيء
واما كلا واثنين فلمشابهتهما التثنية لفظا ومعنى امّا لفظا فلان في
اخر كل واحد منهما الفا او ياء وامّا معنى فلدلالة كل واحد منهما على التعدد
كما ان التثنية كذلك وليسا بتثنيتين لعدم المفرد فيهما فيكون مفردا

ان كلا واثنان ٥ سر

امّا لام

فقطع عنه ما قطع عن الفعل وهو الجر والتنوين نحو جاني احمد ورايت احمد
ومررت باحمد قوله ايوكل الى اخره لما فرغ من القسمين الاولين شرع
في القسم الثالث وهو ما كان الاعراب فيه بتمام الحروف اللفظية وذلك
في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم والمعرف باللام مفردة مكبرة
مضافه لانها لو لم تكن مضافة لكان اعرابها بالحركات اللفظية نحو جاءني ابٌ ورايت
ابًا ومررت باب وقال الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة اليها لكان
اعرابها بتمام الحركة التقديرية نحو جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي وقولنا
الى غير المعرف باللام لانها لو كانت مضافة الى المعرف باللام لكانت معربة
بتمام الحروف التقديرية نحو جاءني ابو الحامد ورايت ابا الحامد ومررت بابي
الحامد لسقوط الواو والالف والياء بالتقاء الساكنين وقولنا مفردة احتراز
عن التثنية والجمع فانه فيهما بعض الحروف اللفظية وقولنا
مكبرة احتراز عن المصغر فانه فيه بتمام الحركة اللفظية نحو جاءني
ابيه ورايت ابيه ومررت بابيه فاذا وجدت هذه الشرائط فاعرابها
بتمام الحروف اللفظية رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء نحو
جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه فالواو تدل على رفع الكلمة و
الالف على نصبها والياء على جرها على اسد المذاهب لان هذه الحروف
تغني الاعراب اذ الاعراب يحصل بعد عروض العوامل وهذه الحروف

اتمام

اما لام الكلمة كما هو المختار او بدل عن اللام او من قبيل الاشباع كما
هو مذهب بعض وعلى التقادير فلا بد من تحقق وجودها قبل العوامل
وبعدها وتحقيق الكلام هنا مختلف وللكل واحد منا اختار ومذهب
الاخفش كانه الاقرب الى الصواب من بواقي المذاهب وهو انها
معربة بالحركات اللفظية الجارية على ما قبل حرف العلة وحرف
العلة اما اصلي او عوض عن حرف اصلي والاصل فيها الواو
المتحركة نقلت حركتها الى ما قبلها استثقالا وبقيت في الرفع وقلبت
الفا في النصب ياء في الجر فقولنا للتثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنين
بالالف والياء لما بين الاعراب بتمام الحروف اللفظية اراد ان يبين
الاعراب ببعض الحروف اللفظية وذلك في الموضعين في التثنية وشبهها
من كلا مضافا الى مضمر واثنين فان الاعراب في هذه الثلثة ببعض
الحروف اللفظية بالالف رفعا والياء جرا ونصبا محولا على الجر للمشاكلة
نحو جاءني الرجلان كلاهما ورايت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما
وهذان اثنان ورايت اثنين ومررت باثنين اما التثنية فلما سيجيء
واما كلا واثنين فلمشابهتهما التثنية لفظا ومعنى اما لفظا فلانها في
اخر كل واحد منهما الفا او ياء واما معنى فلدلالة كل واحد منهما على التعدد
كما ان التثنية كذلك وليسا بتثنيتين لعدم المفرد فيهما فيكون مفردا

ان كلا واثنين

لفظها ومثنى معناهما وانما اشترط فى كلا ان يكون مضافا الى المضمر
لانه اذا اضيف الى المضمر يتاكد معنى التثنية فيه لشدة الاتصال بين
المضمر وما اضيف اليه واحترز به عن المفرد والمضاف الى المظهر فان
الاعراب فيهما بتمام الحركة التقديرية كاعراب عصى نحو جاءنى كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين بالالف فى الاحوال الثلث
لفظا وخطا وفى لغة كنانة يعرب اعراب المثنى مطلقا قوله
جمع المذكر السالم واولوا وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا هو
الموضع الثانى مما اعرب ببعض الحروف اللفظية اى اعرب جمع
المذكر السالم وما يشبهه من اولوا وعشرون وثلثون واخواتها بالواو
رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعرب اولوا وعشرون ببعض الحروف
لانها مشابهان للجمع من حيث اللفظ والمعنى اما لفظا فلان فى اخر
كل واحد منهما واوا ونونا فى الرفع وياء ونونا فى النصب والجر واما
معنى فلدلالتها على التعدد كالجمع وليسا بجمع لعدم التثنية والفصل
فيهما اعلم انما اعربت هذه الاسماء بالحروف لانها اسماء وجدت
فى اخرها حروف تصلح للاعراب فاستغنوا بذلك عن الحركة واعرب
فى الاسماء الستة بالتمام لانها مفرد والمفرد اصل بالنسبة الى التثنية
والجمع والاعراب بالتمام اصل بالنسبة الى ما هو بالبعض فاعطى الاصل

الاصل

الاصل والفرع الفرع للمشاكلة واعرب فى التثنية والجمع بالبعض لان
حروف الاعراب فيها ثلثة ومحله فيهما ستة فتعذر الاشتراك لما يلزم
الالتباس بين التثنية والجمع لو قيل فيهما مسلمان حالة النصب ولو قيل
يمكن ان يقال فى احدهما مسلمان بكسر النون وفى الاخر بفتحها فلا التباس
قلنا يلزم الالتباس حالة الاضافة لو قيل رايت مسلماك فاذا تعذر
الاشتراك تعين التوزيع فاختص الالف بالتثنية لتقدمها فى المخرج
وتقدم التثنية على الجمع وبالرفع لتقديمه على النصب والجر والواو
بالجمع للمناسبة بينهما اذ هو ضمير الجماعة فى الفعل وبالرفع لكونه علامة
له فى المفرد وجعل الياء علامة لجرهما لانها كذلك فى المفرد وحمل النصب
على الجر فيهما للمواخاة المذكورة بينهما وفرق بينهما بفتح ما قبل الياء
وكسر النون فى التثنية وبكسر ما قبل الياء وفتح النون فى الجمع ولم يعكس
دفعا للتردد بسبب السوال ولان التثنية بالتخفيف اولى لكثرة استعمالها
وتقدمها على الجمع لفظا قوله التقدير فيها تعذر لما بين الاعراب
اللفظى بالحركة والحرف بالبعض والتمام شرع فى الاعراب التقديرى
ان الاعراب تقديرى فيما تعذر فيه الاعراب اللفظى وذلك فى مثل
عصى وغلامى والمراد بمثل عصى كل اسم متمكن فى اخره الف مقصورة
منصرفا كحبلى وعصى او غير منصرف كحبلى وسعدى فان الالف لما انقلب

لفظها ومعناها وانما اشترط فى كلا ان يكون مضافا الى المضمر
لانه اذا اضيف الى المضمر تاكد معنى التثنية فيه لشدة الاتصال بين
الضمير وما اضيف اليه واحتوز به عن المفرد والمضاف الى المظهر فانه فى
الاعراب فيهما بحاجم الحركة التقديرية كاعراب حسن نحو جائنى كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين بالالف فى الاحوال الثلث
لفظا وخطا وفى لغة كنانة يعرب اعراب المثنى مطلقا قوله
جمع المذكر السالم وهو اولو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا هو
الموضع الثانى مما اعرب ببعض الحروف التى اى اعرب جمع
المذكر السالم وما يشبهه من اولو وعشرون وثلثون واخواتها بالواو
رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعرب اولو وعشرون ببعض الحروف
لانها مشابهان للجمع من حيث اللفظ والمعنى اما لفظا فلان فى اخر
كل واحد منها واوا ونونا فى الرفع وياء ونونا فى النصب والجر واما
معنى فلدلالتها على التعدد كالجمع وليسا بجمع لعدم التثنية والفصل
فيهما اعلم انما اعربت هذه الاسماء بالحروف لانها اسماء وجدت
فى اخرها حروف تصلح للاعراب فاستغنوا بذلك عن الحركة واعرب
فى الاسماء الستة بالتمام لانها مفرد والمفرد اصل بالنسبة الى التثنية
والجمع والاعراب بالتمام اصل بالنسبة الى ما هو بالبعض فاعطى الاصل

الاصل

الاصل والفرع الفرع المشابهة واعرب فى التثنية والجمع بالبعض لان
حروف الاعراب فيها ثلثة وعلة فيها ستة فتعذر الاشتراك ليلا يلزم
الالتباس بين التثنية والجمع لو قيل فيهما مسلمان حالة النصب ولو قيل
بمكن ان يقال فى احدهما مسلمان بكسر النون وفى الاخر بفتحها فلا التباس
قلنا يلزم الالتباس حالة الاضافة لو قيل رايت مسلماك فاذا تعذر
الاشتراك تعين التوزيع فاختص الالف بالتثنية لتقدمها فى المخرج
وتقدم التثنية على الجمع وبالرفع لتقديمه على النصب والجر والواو
بالجمع للمناسبة بينهما اذ موضع الجماعة فى الفعل وبالرفع لكونه علامة
له فى المفرد وجعل اليا علامة لجر ما لانها كذلك فى المفرد وحمل النصب
على الجر فيهما للمواخاة المذكورة بينهما وفرق بينهما بفتح ما قبل الياء
وكسر النون فى التثنية وبكسر ما قبل الياء وفتح النون فى الجمع وانما عكس
دفعا للتزييد والتوالى ولان التثنية بالتخفيف اولى لكثرة استعمالها
وتقدم على الجمع لفظا قوله التقدير فيما تعذر لما بين الاعراب
اللفظى بالحركة والحرف بالبعض والتمام شرع فى الاعراب التقديرى
اى الاعراب تقدير فيما تعذر فيه الاعراب اللفظى وذلك نحو فتى
عصى وغلامى والمرأة بمثل عصى كل اسم متمكن فى اخره الف مقصورة
منصرفا كفتى وعصى او غير منصرف كحبلى وسمى بهما رجلا الف الاسم

الحركة لكونها حرفا متيتا تعذر الاعراب في لفظها قدر في محلها في الاحوال
الثلث نحو جاءني خبلي ورايت حبلي ومررت بحبلي والمراد بمثل غلامي
كل اسم متمكن مضاف الى ياء المتكلم مفرد الكان او جمعا من شانه ان يضبط
بالحركات قبل الاضافة فاذا اضيف الى ياء المتكلم اشتغل حرف الاعراب
بالكسرة البنائية اذ الياء لا تلحق الكلمة الا بعد حركة المناسبة فتعذر
الاعراب اللفظي اذ لو جيء به لكان لزم اجتماع الحركتين المختلفتين على محل
واحد وهو محال نحو جاءني غلامي ورجالي ورايت غلامي ورجالي ومررت
بغلامي ورجالي فقوله مطلقا اي في جميع الاحوال سدا اشار الى
بطلان قول من قال ان الاعراب في مثل غلامي حالة الجر لفظي لان
الجر بالكسرة والكسرة باقية على حالها واجيب بان هذه الكسرة كسرة
بناء لا كسرة اعراب فاذا جيء بالكسرة الاعرابية لزم اجتماع الكسرتين على
حرف واحد وقول الجرجاني انه مبني لاضافته الى المبني وهم
لان الاضافة الى مبني الاصل لا يوجب البناء فكيف الى غير فاسد
او استثنى عطف على قوله تعذر اي الاعراب التقديري فيما
تعذر فيه الاعراب اللفظي او استثنى فيه وذلك اما بالحركة او
بالحروف والاول في نحو الفاضي والمراد به كل اسم متمكن اخره ياء
مكسور ما قبلها كالقاضين والقاضي فيقدر اعرابه رفعا وجرا - سلمه

لاستثقال الضمة والكسرة على الياء فيسكن الياء فيهما اذا كان معرفة نحو
جاءني القاضي ومررت بالقاضي ويحذف اذا كان نكرة لالتقاء الساكنين
من الياء والتنوين نحو جاءني قاض ومررت بقاض بخلاف النصب
فانه لخفته معرفة كان او نكرة لعدم استثقال الفتحة عليها لانها
اخف الحركات والثاني في نحو مسلمي والمراد به الجمع المذكر السالم فانه اذا
اضيف الى ياء المتكلم حذفت نونه بلا اضافة فاجتمع الواو مع الياء
في كلمة وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت فيها
بعد قلب الضمة كسرة للمناسبة فقدر رفع الاستقاء الواو ونصب
والجر لبقاء الياء على حالها ولم يعرض لها سوى الادغام وهو لا يخرج
الحرف عن حقيقته اشار الى هذا بقوله ونحو مسلمي رفعا والتقطي
فيما عداه اي فيما عدا الرفع في نحو مسلمي وقيل فيما عدا التغيير
من فعله فالمفرد المنصرف الى قوله التقدير فيما تعذر فواحد غير
المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامها اي
الاسم المعرب على ضربين منصرف وغير منصرف لانه اما ان يشتق الى الحركات
الثلث مع التنوين او لا والاول هو المنصرف ويقال له الامكن لقبوله
تنوين التمكن الذي يدل على امكنية الاسم وان في غير منصرف واما
قدم غير المنصرف الذي هو فرع على المنصرف الذي هو الاصل لوجود

الضبط فيه وقلة مباحثه بخلاف المنصرف فانه لا حصر له ولما قدمه
بينه بقوله غير المنصرف الى آخره اى غير المنصرف ما فيه علتان ناقصتان
من تسع او واحدة تامة منها تقوم مقامهما اى مقام العلتين الناقصتين
اتفاقا كالجمع والتي التانيث واى قيدنا بالناقصة ليلا يلزم تواردُ
العلتين على معلول واحد قوله وهي عدل الى آخر البيت تعداد
لاسباب منع الصرف وكل من هذه العلل فرع فالعدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والمعرفة فرع
التنكير والعجمة فرع العربية والجمع فرع الافراد وكذا التركيب والالف
والنون المفارعتان لالف التانيث فرع لالف التانيث وقال المصنف
فرع للمزيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم وقوله والنون زائدة
من قبلها الف تانيث والنون زائدة من قبلها الف فحذف
الثاني لدلالة الاول عليه قوله وهذا القول تعريب معناه القول
بكون اسباب منع الصرف تسعة اقرب الى الصواب من قولهم عشرة
ما ذكرته والف ارطى ومن قول الجرجاني انها احد عشر ومن قول
بعضهم انها ثلثة عشر ما ذكر مع شبه التانيث ولزوم التانيث
وعدم النظير في الاحاد ومراعاة الاصل بعد التنكير في نحو احمر وسكران
قيل معناه القول بعلية كل واحد اقرب الى الصواب من قول من

قال

من قال العلة في الحقيقة اثنان والباقي شرطها قوله وحكمه ان
لا يكسر ولا ينون اى وحكم غير المنصرف ان لا يدخله الكسر ولا التنوين
التمكني لمشابهته الفعل من جهة العلتين الفرعيتين بمعنى انه اذا حصل
الامن من دخول التنوين بسبب الاضافة او اللام جاز دخول احدهما
قوله ويجوز صرفه اى ويجوز صرف غير المنصرف للضرورة لانه عدول
من الفرع الى الاصل وهو جائز بلا نكير بخلاف العكس فانه لا يجوز
بالاتفاق كقول الغاوي يزيد بن معاوية لها حكم لقمان وصوت
يوسف ونغمة داود وعفة مريم ولي حزن يعقوب وذلة يونس
والام ايوب وحشمة آدم قوله او التناسب اى ويجوز صرف
غير المنصرف لتناسب السابق واللاحق كما في رؤس الآي نحو قواريرا
قواريرا وكما اذا انضم الى الاسم الممنوع من الصرف منصرف سابقا
او لاحقا فيحسن ان ينصرف ذلك الممتنع مراعاة للتناسب نحو
انا اعتدنا للكافرين سلاسلا واغلالا والجواز مبني على
توسع اللغة وتمكن الشاعر من الاتيان بالمنصرف وعلى عدم
وجوب رعاية التناسب قوله وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث
اى والعلة التامة التي تقوم مقام العلتين الناقصتين هي الجمع لانه
صيغة منتهى الجموع فنزل لزوم الجمع فيه منزلة جمع ثان والف التانيث

لما ان الفعل في
الاسم من جهتين اشتقاقه
وافتقاره اليه اما التنوين
فللامالة والجر بخفيته

لزومها الاسم لزوما لا ينفكان عنه بحال فتؤل لزومها معنوية كما يجب
ثان والتثنية في قوله والما الثاني اما للتغليب او لرعاية بيان العدل
قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية هذا هو السبب الاول
من اسباب منع الصرف لما قدمه اجمالا اراد تقديمه تفصيلا ليكون
التفصيل مناسبا للاجمال وعرفه بقوله خروجه الى اخر العدل خروج
الاسم عن صيغته الاصلية اي عن الاسم الى صيغة اخرى في معناه فقوله
خروج الاسم احتراز عن خروج الفعل من المصدر فانه ليس بعدل
بل هو اشتقاق فوله عن صيغته الاصلية احتراز عن خروج الاسم
عن النعل كخروج اسم الفاعل والمفعول من الفعل فانه ليس بعدل
ايضا بل هو اشتقاق والفرق بينهما ان في العدل تغيير اللفظ دون
المعنى وفي الاشتقاق تغيير منهما وفائدة العدل اما تخفيف في اللفظ كما
في ثلث ومثلث واما دفع اللبس كما في عمر قوله تحقيقا او تقديرا
بيان للعدل اي العدل تحقيقي ان وجد في نفسه دليل يستدل عليه
من غير منع الصرف وتقديري ان استدل عليه بمنع الصرف والتحقيقي
اما في اسماء الاعداد كما في ثلث ومثلث واما في اسم التفضيل كما في اخر
واما في الاسماء التاكيدية كما في جمع قوله كثلث ومثلث اشارة الى
القسم الاول واما لم يعرف مثل ثلث ومثلث للعدل والصفة لما ان الصفة
يعرف

فعلم

فعلم ان احد [illegible] اخر مثنى وثلث ورباع واما تحقيق
[illegible] اذا اردت وصف [illegible] بالعدد كنت
العدد في محل الوصف فتقول جاءني القوم ثلاثة وثلاثة
اربعة وثلث ومثلث الى رباع ومرباع في الامر وقيل الى عشار وعشار
وهو قول الاخفش والجوباني لما كانا صفتين والكوفيون يسلمون
انهما معدولان عن ذلك الا انهم يحققونه وصيغة [illegible]
لعدم استعمال هذه الاعداد المعدولة في غير هذا الموضع
قوله واخرها هو المثال الثاني من العدل التقديري وانما كان اخر
للعدل والوصفية لان الوصف خطاهر لوقوعه في كلام من ابتدأ
وفي فعل مورث بزيد وبرجال اخر والما تحقيق العدل فيه وان اخر
جمع اخرى واخرى تانيث اخر واخر اسم التفضيل واسم التفضيل
لا يستعمل في الاعم الاغلب الا احد الامور الثلثة وحيث لم يستعمل اخر بهذا
علم انه معدول من المستعمل باحد هذه الا ان الاشارة مذهب ابي علي وهو
انه معدول من افعل الذي هو مستعمل بمن دون المستعمل باللام او
الاضافة لوجوب التنكير ولان اللام والاضافة تجيئان في غير التفضيل
شعرا اذ في نكرة فلا تقعان في علة لمنع الصرف وان العدول من المعرفة
لا بد وان يكون معرفة كسحر وانما اذا العدل تغير الصيغة التي

لزومها الاسم لزومًا لا ينفكان عنه بحال فنزل لزومها منزلة تاءي
تأنيث والتثنية في قوله والتاء التي للتأنيث اما للتغليب او لرعاية بيان الاصل
قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية هذا هو السبب الاول
من اسباب منع الصرف لما قدمه اجمالًا او اراد تقديمه تفصيلًا ليكون
التفصيل مناسبًا للاجمال وعرّفه بقوله خروجه الى اخر العدل خروج
الاسم عن صيغته الاصلية اي عن الاسم الى صيغة اخرى في معناه فقوله
خروج الاسم احتراز عن خروج الفعل من المصدر فانه ليس بعدل
بل هو اشتقاق قوله عن صيغته الاصلية احتراز عن خروج الاسم
عن الفعل كخروج اسم الفاعل والمفعول من الفعل فانه ليس بعدل
ايضًا بل هو اشتقاق والفرق بينهما ان في العدل تغيير اللفظ دون
المعنى وفي الاشتقاق تغيير منهما وفائدة العدل اما تخفيف
في ثُلث ومثلث واما دفع اللبس كما في عُمَر قوله تحقيقًا او تقديرًا
بيان للعدل اي العدل تحقيقي ان وجد في نفسه دليل يستدل عليه
من غير منع الصرف وتقديري ان استدل عليه بمنع الصرف والتحقيقي
اما في اسماء الاعداد كما في ثُلث ومثلث واما في اسم التفضيل كما في أُخَر
واما في الاسماء التأكيدية كما في جمع قوله كثلث ومثلث اشارة الى
القسم الاول وانما لم يقف مثل ثُلث ومثلث للعدل والصفة اما الصفة

يصرف

فظاهر

وعن

قوله الى اخنجة مثنى وثلث ورباع واما تحقيق العدل
فللقاعدة المقررة في كلامهم انهم اذا اراد وا وصف الشيء بالعدد كرروا
العدد في محل الوصف فيقولون جاءني القوم ثلثة ثلثة ورايتهم اربعة
اربعة وثلث ومثلث الى رباع ومربع في الاصح وصل الى عشار ومعشر
وهو قول الاندلسي والجرجاني لما كانا صفتين ولم يكونا مكررتين علم
انهما معدولان عن ذلك المكرر عدلًا تحقيقيًا وصفيته هذه غير عارضة
لعدم استعمال هذه الاعداد المعدولة في كلامهم غير صفات فتكون اصلية
قوله واخرهذا هو المثال الثاني من العدل التحقيقي وانما منع من الصرف
للعدل والوصف اما الوصف فظاهر لوقوعه في قوله تعالى من ايام اخر
وفي قولهم مررت بزيد وبرجال اخر واما تحقيق العدلية فهو ان اخر
جمع لاخرى واخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل واسم التفضيل
لا يستعمل في كلامهم الا باحد الامور الثلثة وحيث لم يستعمل اخر باحدها
علم انه معدول من المستعمل باحدها الا ان المختار مذهب ابي علي وهو
انه معدول من افعل الذي هو مستعمل بمن دون المستعمل باللام او
الاضافة لوجوب التنكير ولان اللام والاضافة تجعلان غير المنصرف
منصرفًا او في حكمه فلا تمنعان علة لمنع الصرف ولان المعدول من المعرفة
لا بد وان يكون معرفة كسحر وامس اذ العدل تغيير للصيغة لا للمعنى

قوله وجمع مذ اهو المثال الثالث من العدل التحقيقي وهو ايضا غير
منصرف للعدل والوصف اما الوصف فظاهر لكون افعل الذي مونثه
فعلى لا يكون الا غالبا واما تحقيق العدلية فلان جمع جمعا او جمعاء
تاينث لاجمع واجمع موافيعل الذي مونثه فعلى وشرطه اذا جمع مذكره
بالواو والنون ان يجمع مونثه على فعالى او فعلاوات وجمع حينئذ يكون
على زنة احدهما علم انه معدول من احدهما عدلا تحقيقيا الا ان القصد
انه معدول عن جمعى دون جمعاوات لانه جمع ملكر والاصل عدلك
المكبر عن المكبر هذا على راى المتاخرين فوله او تقديرا كما في
وباب فقام في تميم لما بقي القسم الاول من العدل شرع في القسم الثاني
وهو العدل التقديري وهو الذي لم يوجد في نفسه دليل يدل على
عدليته غير منع الصرف كعمر فانه لم يوجد في كلامهم الا غير منصرف وقد علم
من قواعدهم ان الاسم لا يمنع من الصرف الا بعد ان تحقق فيه علتان ولم
يوجد فيه سوى العلمية فاحتيج الى علة اخرى ليلا يلزم خرم قاعدتهم
فلم يمكن سوى العدلية لمنافاة غيرها فقدر ذلك مراعاة لقاعدتهم
ولا يلزم الدور لتوقف منع الصرف على الجموع لا على تقدير العدلية فقط
وكذلك باب فقام في تميم والمراد بباب فقام فعال التي هي صيغ
للاعيان المونثة كذا وحضاد وقطاط وغير ذلك وانما قال في تميم

لان اهل الحجاز يبنونه لكونه مشابها للزال وتوابعه عدلا ووزنا وهو
مبني فكذلك هذا مع قطع النظر عن التانيث ولن اعتبرنا التانيث
ولم يثقل بتبع الاخوات فلا احتياج الى تقدير العدلية الا ان القول
بتبع الاخوات هو الاولى مراعاة للباب وسيجيء ما فيه قوله الوصف
لما فرغ من السبب الاول من اسباب منع الصرف شرع في السبب الثاني
وهو الوصف والمراد به ههنا هو ما دل على ذات باعتبار المعنى المقصود
وشرط منعه مع بابه ان يكون اصليا اي وضعه للوصفية لا للاسمية
قوله فلا تضر الغلبة اي لا تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
وكذا لا تضر غلبة الوصفية على الاسمية الاصلية بل الحكم باعتبار الاصل
قوله فلذلك اي فلاجل عدم مضرة الغلبة صرف اربع في قولهم
مررت بنسوة اربع مع انها وقعت صفة لنسوة لكونها من اسماء
الاعداد التي هي لغير الصفة في الاصل ولا اعتبار لغلبة الوصفية على
الاسمية الاصلية ولا يقال بمنعه للتانيث والوزن لعدم اعتبار
تانيثه ولان شرط التانيث العلمية وامنع اسود وارقم للصفية
واعلم للقيد لانها في الاصل موضوعة للوصف ولا اعتبار لغلبة
الاسمية بعد الوضع فصرف اربع ومنع اسود ونحوه يدل على ان
شرط الوصف الاصالة قوله وضعف منع افعى للصفة الى اخر يعني

قد قيل ان افعى غير منصرف للوزن والوصف الاصلي المأخوذ من الحيث
الذي فيه وكذا اجدل ممتنع للوزن والوصف لاشتقاقه من الجدل
وهو القوة التي هي صفة اصلية واخيل كذلك لاعتبار معنى الخيلان
فيه فقال ان المنع من الصرف في هذه الامثلة ضعيف لعدم تحقق
الوصفية فيها وظهور الاسمية اذ الافعى اسم للحية سواء وجد
فيه الحيث اولا وكذلك الاجدل اسم للصقر سواء وجد فيه القوة
اولا والاخيل اسم للنوع من الطير سواء وجد فيه الخيلان اولا فاعتبار
الوصفية في هذه الامثلة وهم محض قوله التانيث بالتاء شرطه
العلمية هذا هو السبب الثالث من اسباب منع الصرف وهو التانيث
وشرطه في بابه اللزوم ولزومه اما يكون في الكلمة موضوعة للتانيث
بالغير كما في الفاظ التانيث واما بالعلمية كما في التانيث بالتاء اما التانيث
بالتاء شرطه العلمية ليكون التاء لازما كعلامة لانه لو لم يكن كذلك
لم يكن التاء لازما فيه بل تثبت تارة وتنزع اخرى والمعنى بحائض
حامل وطابعة فان قائما يدل على ذات قام به القيام كما ان قائمة
كذلك هكذا الحال في جميع شروطها وليس بقول معول ودليل
معتمد عليه فعله والمعنوي كذلك ان وشرط التانيث المعنوي وهو
كون الكلمة موضوعة لمؤنث خالية عن احدى علامات التانيث في باب

منع

منع الصرف ايضا العلمية ليكون التانيث لازما فيه كزينب بخلاف
ما لم يكن كذلك فانه منصرف نحو جريح وصبور لعدم لزوم التانيث فيه
فعله وشرط تحتم تاثير الزيادة على الثلثة الى اخره اي وشرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في باب منع الصرف مع العلمية احد الامور الثلثة
الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اذ الثلاثي الساكن
الوسط في غاية الخفة على السنتهم ومنع الصرف مبني على الثقل
فيجوز مقابلة احد العلتين الخفة واليه اشار بقوله فعند يجوز
صرفه لعدم وجدان الشرط فيه وزينب وسقر وجود ممتنع لوجود
الزيادة في الاول وتحرك الوسط في الثاني والعجمة في الثالث
وان لم تكن العجمة سببا لمنع الصرف في الثلاثي الساكن الوسط عند
المصنف الا انها تقوي التانيث قوله فان سمي به مذكر اي فان سمي
بالتانيث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة على الثلثة
لانتفاء اعتبار التانيث بالتسمية وتنزيل الزائد منزلة التاء دون
غيره من التحرك والعجمة بدليل تصغيرهم عثمان بعقيرب فتقدم
منصرف لعدم الزيادة وعقرب ممتنع لوجودها وقيامها مقام
التانيث ص المعرفة شرطها ان تكون علمية اي الرابع من اسباب
منع الصرف التعريف وشرطه في باب منع الصرف ان تكون علمية فمن

لم يعتبر تعريف التوابيد اصلا وهو الاصح وانما اعتبر فرعها عنه
العلمية او تعريف التوابيد وانما اشترط ان تكون علمية لان سائر
المعارف اما مبنية كالمضمر والمبهم واما حكمها الصرف كالمضاف
والمعرف باللام فلا يلزم فان منع الصرف فرعه العجمة شرطها ان تكون
علمية في العجمية اى الخامس من اسباب منع الصرف العجمة وشرطها
في منع الصرف ان تكون علما في العجمية ليلا يترتب عليها احكام كلامهم
لو نقل بخلاف اسم الجنس كالفرند واللجام والنرجس فانه اذا نقل
الى كلامهم صار من جنس كلامهم فيترتب عليه احكام كلامهم من الاضافة
واللام فيقال الفرند واللجام والنرجس ولجام الفرس وفرند السيف
ونرجس بستان فلان فلا يمنع الصرف قوله وتحرك الاوسط
او زيادة على الثلثة ان شرط العجمة في منع الصرف مع العلمية
احد الامرين المذكورين من تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة
لعدم تاثير العجمة في منع الصرف بدونهما لوجود الخفة المستفادة
من سكون الوسط المقتضية للصرف اذ منع الصرف مبني على
الثقل والثلاثي ساكن الوسط في غاية الخفة فلا بد فيه من
احد الامرين المذكورين ليمتنع فتوح منصرف لعدم تحرك
الوسط والزيادة على الثلاثة وشراويل ابراهيم ممتنع لوجود

التحرك

التحرك في الاول والزيادة على الثلثة في الثاني فقد اجمع شرط صيغة
منتهى الجموع بغيرها اى السادس من اسباب منع الصرف الجمع
وشرطه في منع الصرف صيغة منتهى الجموع بغيرها وهي ان يكون اوله
مفتوحا وثانيه كذلك وثالثه الف التكسير وبعدها حرفان تحقيقا او
تقديرا سواء جمع مرتين كالكاتب او مرة كمساجد ودواب او ثلثة
اوسطها ساكن كذلك نحو اناجيم ومصابيح فقد بغيرها اى غير قابلة
لتاء التانيث لانها لو كانت قابلة لها لم يكن ممتنعا من الصرف لمشابهته
المفرد بسببها فمراويل منصرف لقابلتها كراهية وطواحينة لفظا من حيث
الوزن ومعنى من حيث ان المصدر في معنى الجمع لانه للجنس فيدل
على التعدد كالجمع قوله وحضاجر علم للضبع جواب لسؤال
مقدر تقديره انك قلت من اسباب منع الصرف الجمع بشرط الصيغة
وحضاجر لم يكن جمعا لكونه علما فثبت ان سبب منع الصرف الصيغة
لا الجمع لوجودها وانتفائه فيه واجاب بانه منقول عن الجمع فلا
فاستصحب حكم الاصل صونا لقواعدهم كما اذا سمي مساجد رجل
فانه غير منصرف لاستصحاب حكم الجمع قوله وسراويل هذا ايضا
جواب دخل مقدر تقديره انك قلت من اسباب منع الصرف
الجمع بشرط الصيغة وسراويل ليس بجمع بل هو صيغة منتهى الجموع

مع انه غير منصرف فثبت ان السبب المانع هو الصيغة لا الجمع فاجاب
باند قد اتى في فيد فقال بعضهم انه غير منصرف لكونه عجميا تعلل
اختلف في مواريث
على مواريث في العربية وهو المصابيح والقناديل وقال بعضهم منصرف
جمع ميراث تقديرا للعدل في حمر مراعاة لقاعدتهم وان كان
هذا التقدير بعيدا عن القياس في اسماء الاجناس قوله واذا صرف
فلا اشكال اي اذا صرف سراويل كما هو مذهب بعض فلا اشكال على
اني ذكرت من اسباب المنع الجمع بشرط الصيغة وهو منتف فيد بل الاشكال
على من قال الجمع لا نظير له في الاحاد اذ يلزم عليه صرف باب مصابيح
لوجود نظيره في الاحاد وهو سراويل واجيب بانه لا اشكال عليه ايضا
لانه ان كان عربيا يكون جمعا بين دالة تقديرا وان كان عجميا فلا
اشكال ايضا لان المراد بالاحاد احاد العربي قوله ونحو جوار رفعا
وجرا مثل قاض اي ان كان الجمع معتل اللام فله حكمان حكم الاعراب
وحكم منع الصرف اما حكم الاعراب فهو كقاض في تقدير الاعراب رفعا
وجرا واستثقال الضمة والكسرة على الياء عند سيبويه واما منع الصرف
فمختلف فيه فعند الكسائي ممتنع من الصرف بين اول امرين قبل
الاعلال وبعده لوجود الحرفين بعد الف التكسير تحقيقا قبل
الاعلال وتقديرا بعده ويفتح في الجر كما يفتح في النصب فيقال

مررت

مررت بجواري منتمسكا بقول الشاعر فلو ان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا وعند المبرد منصرف قبل الاعلال وبعده اذ
اصله جواري بالتنوين لان الاصل في الاسماء الصرف فاعل قبل النظر
في استثقاله من الصرف ثم يقول فيه بعد الاعلال فلم يوجد فيه الصيغة
المانعة من الصرف لحذف الياء فبقي منصرفا كسلام وكلام فالتنوين
فيه للصرف عنده واما عند سيبويه فمنصرف قبل الاعلال والاهاوجه
للاعلال حالة الجر وبعد الاعلال ممتنع لبقاء الصيغة تقديرا اذ الياء
مقدرة للاعراب بالانفاق بدليل كسر الواو ايضا وعدم جريان الاعراب
عليه فوجب تقدير المنع الصرف لانه حكم لفظي كالاعراب فتقدر بالحرف
لاحد دون الاخر ترجيح من غير مرجح والتنوين عوض عن اعلال الياء
بالسكون على القول الاصح وقيل عن الياء وهو مذهب ابي علي وقد نقله
عن سيبويه وهو احد قوليه قوله التركيب مشروط العلمية اي التابع
من اسباب منع الصرف التركيب وشرط العلمية ليكون لازما اذ
المركب المزجي لا يؤثر فيه الاعراب لفظا الا بعد العلمية قوله وان
لا يكون باضافة اي وشرط ان لا يكون التركيب اضافيا لجعلها
الممتنع من الصرف منصرفا او في حكمه على اختلاف الرايين قوله والاسناد
اي وشرط التركيب ان لا يكون اسناديا لانه لا يكون الا محكيا مبنيا

فلا يستقيم فيه الاعراب لفظا ولا تقديرا ومنع الصرف مبني على الاعراب
قوله مثل بعلبك اشارة الى ان التركيب المذكور مع التركيب المزجي الذي
لا يكون متضمنا للحرف ولا للصوت لانه لو كان متضمنا لهما يكون مبنيا ومنع
الصرف من احكام المعربات قوله الالف والنون المضارعتان لالف
التانيث اي الشامن من اسباب منع الصرف الالف والنون المشابهتان
لالف التانيث ووجه شبههما بهما من حيث كونهما زيدتا معا واسقطتا معا
ومجيئهما بعد استيفاء الاصول الثلثة وامتناع دخول تاء التانيث
عليهما واستوائهما في الوزن وبقائهما في التصغير واختلاف صيغتي المذكر
والمونث فيهما قوله ان كان اسما شرطها العلمية اي الالف والنون ان كانا
في اسم فشرط العلمية ليتحقق المشابهة قوله او صفة اي ان كانا
في صفة فشرطهما انتفاء فعلانة ليتحقق المشابهة بامتناع دخول
التا عليها وقيل وجود فعلى لاستلزامه الانتفاء المستلزم لتحقيق
المشابهة قوله ومن ثم اختلف في دهمان ان ومن اجل ان شرط الالف
والنون في الصفة انتفاء فعلانة او وجود فعلى اختلف في رحمن
انه منصرف او غير منصرف فمن قال بالاول قال بمنعه لانتفاء رحمانة
ومن قال بالثاني قال بالصرافه لعدم وجود فعلى ولم يختلفوا في سكران
في انه ممتنع من الصرف لوجود الشرطين فيه وفي ندمان في انه منصرف

لانتفائهما

لانتفائهما لوجود ندمانة وعدم ندمى والعقول بانتفاء فعلانة اولى
من وجود فعلى لانه الاعم الاكثر وبه يحصل المقصود ومواضع
دخول التاء قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشتر وضرب
ان التاسع من اسباب منع الصرف وزن الفعل وشرطه ان يختص
ذلك الوزن بالفعل فلا يوجد شئ منه في الاسماء الا منقولا عنه كبذر
وعذر وعتر وشتر او اعجميا كلقم او مرتجلا كشلم ومواضع البيت
المقدس فقوله كشتر وضرب مثال لوزن الفعل المخصوص بالفعل
لان وزن فعل وفعل مخصوص به وكذلك استفعل وانفعل وافتعل
ان سمي شئ بهذه الاوزان او بموزونها كان ممتنعا من الصرف
للتعريف والوزن الا اذا اعل كقيل فانه يرجع بعد الاعلال الى
زنة الاسماء كفيل واما الدويل لدويبة فشاذ وقيل منقول عن الفعل
الى اسم الجنس لها ونقلوه عن الاخفش قوله او يكون اوله زيادة
كزيادته غير قابل للتاء ان الوزن قسمان مخصوص ومشترك وشرط
الاول الاختصاص وشرط الثاني ان يكون في اوله زيادة كزيادة
فعل المضارع من الياء والتاء والنون والالف غير قابل لتاء التانيث
لانه بقبوله التاء يخرج عن شبه الفعل اذ الافعال لا تقبلها قوله
ومن ثم امتنع احمر وانقوف يعلم ان ومن اجل ان شرط الوزن

احمر

المشترك ان يكون اوله زيادة كزيادة الفعل غير قابل للتاء امتنع احمر
لعدم قبوله التاء ووجود الزيادة في اوله وهي الهمزة اذ لا يقال احمرة
وانصرف يعمل لقبوله التاء في قولهم جمل يعملة وناقة يعملة قوله
ومافيه علميته مؤثرة اذا انكر صرف لما تبين اي لما ظهر من كلامه السابق
في تعداد الاسباب وشرايطها ان العلمية لا تجامع مؤثرة الا مع ما هي
شرط فيه وهو ان يثبت اللفظي والمعنوي والتحقق والتركيب والالف والنون
المضارعتان للاسم قوله الا العدل ووزن الفعل استثناء من الاستثناء
ان الاسم العدل ووزن الفعل فانهما تجامع كل واحد منهما حال كونها
مؤثرة ولا تكون شرطا لهما لوجود هما مع غيرهما كما في احمر واخر قوله
وهما متضادان جواب لسؤال مقدر وهو ان لقائل ان يقول لم
لا يجوز ان تعتبر كلمة فيه العدل والوزن والعلمية فاذا زالت
العلمية بالتنكير بقي العدل والوزن فلا ينصرف بعد التنكير لبقاء
العلتين المانعتين من الصرف فاجاب بانهما لا يجتمعان في كلمة واحدة
للتضاد بين صيغة العدل وصيغة الوزن فلا يكون مع العلمية
الا احدهما قوله فاذا نكر بقي بلا سبب فيما فيه العلمية شرط لاستلزام
انتفاء الشرط انتفاء المشروط او على سبب واحد فيما لم تكن العلمية
شرطه كالعدل ووزن الفعل اعلم ان حال العلم مع اسباب منع

منع الصرف لا يخلو من اربعة اما ان لا يجامع كالوصف او يجامع ولكنه
غير مؤثر فيه كالجمع والتي التانيث او يجامع مؤثرا لكنه غير شرط فيه
كالعدل ووزن الفعل او شرطا كما في البواقي من اسبابه قوله وخالف
سيبويه الاخفش في مثل احمر علما ان خالف سيبويه الاخفش في انصراف
مثل احمر وسكران علما بعد التنكير فمنعه سيبويه اعتبارا للوصفية
الاصلية بعد التنكير لما مر في الوصف ان غلبة الاسمية على الوصفية
الاصلية لا تضر كاسود وارقم وصرفه الاخفش لزوال الوصفية بالعلمية
وزوال العلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد والسبب الواحد لا يؤثر في
منع الصرف ولا اعتبار للزايل اذ الزايل لا يعود قوله ولا يلزمه باب
حائم اي ولا يلزم على سيبويه من اعتبار الوصفية بعد التنكير في باب
احمر وسكران اعتبارها في باب حائم لانه لو اعتبرها لاعتبرها مع
العلمية فيلزم اعتبار المتضادين وهو حكم العلم والوصف في حكم
واحد وهو منع الصرف وهما متضادان معنى اذ العلمية وضع اللفظ
لمدلول بعينه والوصفية وضع اللفظ باعتبار معنى لمن قام به
ذلك المعنى مطلقا فاذا اعتبرنا الوصفية مع العلمية يلزم ان يكون
الشيء مختصا وغير مختص بخلاف باب احمر فانه اعتبرها فيه بعد
التنكير قوله وجمع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسرة وجمع

باب غير المنصرف اذا اضيف او دخل عليه اللام او اضيف ينجر بالكسرة ما ذكرنا ان الجر لا يدخله تبعا للتنوين فاذا حصل الامن من دخول التنوين بسبب اللام او الاضافة المانعين للتنوين دخل الجر لزوال موجب منعه ثم ان بقي فيه علتان يكون ممتنعا والا منصرفا وله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية لما فرغ من بيان اسباب منع الصرف واحكامه وشرايطه شرع في بيان الاسماء المستحقة للاعراب باعتباره والاسماء المستحقة للاعراب اما مرفوع او منصوب او مجرور فاذا جمع باعتبار افراده صار مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ولما كان المرفوعات اصلا بالنسبة الى المنصوبات والمجرورات قدمها عليهما وانما كانت اصلا لحصول الكلام من المرفوعين نحو زيد قايم دون المنصوبين والمجرورين وانما لان منها الفاعل وهو اقوى المعمولات واقدمها فاذا قدمها عرفها بقوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية فقوله ما اشتمل بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره وقوله على علم الفاعلية فصل خرج عنه المنصوبات والمجرورات ولم يقل على علم الفاعل ليدخل فيه ما هو منسوب الى الفاعل من الحقيقات كالمبتدإ والخبر وغيرهما وذكر الضمير اعتبارا للمعنى لان المذكر على المؤنث ويدل على انما مذكور قوله ... ما اشتمل قوله فعند الفاعل ان في ما اشتمل على

علم

علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه على سايرالمرفوعات لانه الاصل في استحقاق الرفع على الاكثر وروى عن سيبويه ان الاصل فيه هو المبتدا وحين قدمه عرفه بقوله هو ما اسند اليه الفعل او شبهه اى شبه الفعل من اسم فاعل او مفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقدم الفعل او شبهه عليه اى على الفاعل تقديما بوجب قيام ذلك الفعل او شبهه به اى بالفاعل فقوله اسم يشمل المحدود وغيره وبيان للواقع لان الفاعل لا يكون الا اسما تحقيقا كقام زيد او تقديرا كقوله يسر المرء ما ذهب الليالي وكاف ذهابهن له ذهابا وكقوله تعالى واذا قيل لهم امنوا سواء كان مظهرا او مضمرا بارزا او مستكنا لازما او غير لازم وقوله اسند اليه الفعل احتراز عن مثل زيد اخوك وبشر ابوك والفعل يشمل التام والناقص ليدخل تحت خبر الفاعل اسم كان واخواتها وقوله او شبهه ليدخل فيه نحو زيد قايم ابوه وقوله على جهة قيامه به احتراز عن مثل ضرب زيد اذ مفعول ما لم يسم فاعله ليس بفاعل عند الاكثرين وان كان مسندا اليه من فعل او شبهه ويدخل فيه ما قام به حقيقة كقام زيد وما قام به توسعا كمات زيد ولم يضرب عمرو وقرب خالد قوله والاصل ان يلي فعله اى الاصل في الفاعل

ان يلي فعله لانه هو المحتاج اليه والمحتاج اليه اولى بالتقديم فيتقدم على
سائر المعمولات رتبة لكونه جزءا من الجملة والاصل في الجزء الاتصال
والدليل على انه جزء انها كالمتممة اللام عند اتصال ضمير الفاعل به
كضربت كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وايقاعهم
الفاعل بين الفعل واعرابه في يفعلان ويفعلون فلو قدم عليه شيء
من المعمولات كان موخرا في التقدير نحو هذا فلذلك اي لاجل كون الاصل
في الفاعل ان يلي فعله جاز ضرب غلامه زيد لكون الفاعل رتبته
التقديم اذ لولا رتبته التقديم لما امتنع نحو وامتنع ضرب غلامه
زيدا للزوم الاضمار قبل الذكر خلافا لابن جني فانه جوز منتصبا
بقول الفصحاء كقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل والصحيح ان الضمير راجع الى المصدر المدلول
عليه بالفعل قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة لما بين
الفاعل ورتبته اراد ان يبين المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل
على المفعول مع ان الاصل فيه التقديم والمواضع التي يجب فيها تقديم
المفعول عليه مع ان الاصل في المفعول انه اخير فقال واذا انتفى
الاعراب في الفاعل والمفعول وفي متعلقيهما من الصفة وغيرها وانتفى
القرينة ايضا من العقل والحال وجب تقديم الفاعل على المفعول

نحو ضرب عيسى موسى ليعلم من اول امره ان الكلام جار على اصله فقوله
فيهما احتراز عما وجد الاعراب في احدهما نحو ضرب زيدا عيسى فانه
لا يجب التقديم وكذا لا يجب التقديم لو وجد في متعلقيهما نحو ضرب
عيسى العاقل موسى العاقل او في متعلق احدهما نحو ضرب عيسى العاقل
قوله والقرينة احتراز عما وجد فيه القرينة العقلية نحو اكل
موسى الكمثرى او الحالية نحو ضرب هذا هذا فانه لا يجب التقديم
في مثله ايضا لعدم اللبس تعويلا على القرينة وقوله لفظا ايذان منه
بان انتفاء الاعراب لا يمكن الا بحسب اللفظ فلو كان مضمرا متصلا
هذا هو الصون الثاني مما يجب فيه تقديم الفاعل على المفعول اي
ويجب تقديم الفاعل على المفعول فيما كان الفاعل مضمرا مرفوعا متصلا
سواء كان بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه وانما يجب
تقديمه لعدم امكان تاخيره مع الاتصال وبدونه خارج عن المبحث
فتعين التقديم قوله او وقع مفعوله بعد الا او معناها هذا هو
الموضع الثالث والرابع مما يجب فيه تقديم الفاعل على المفعول اي
وكذا يجب تقديم الفاعل على المفعول فيما وقع مفعول الفعل بعد
الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا وبعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا
لان انما في قوة ما والا وانما وجب تقديم الفاعل في هذين الصورتين

لان الغرض من هذين الصورتين انحصار الضرب في الاسم الاخير فلو لم
يقدم ما حصل ذلك المعنى بل انعكس الامر قوله واذا اتصل به ضمير
مفعول هذا شروع فيما وجب فيه تقديم المفعول على الفاعل اي اذا
اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تقديم
المفعول على الفاعل لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر قوله او وقع بعد الا
او معناها اي وكذا الواقع بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد
او بعد معنى الا نحو انما ضرب زيدا عمرو وجب تقديم المفعول عليه
لان الغرض انحصار مفعوليته للمفعول في الفاعل فلو اخر لزم العكس
قوله او اتصال مفعوله وهو غير متصل اي وكذا لو اتصل بالفعل مفعوله
والفاعل غير متصل به نحو ضربني زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول
لتعذر تقديم الفاعل على المفعول مع اتصال المفعول قوله وقد
يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا اي بابا فعل تقديم الفاعل
وتاخير شروع في بيان حذف عامله اي وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل جوازا اذا قامت قرينة حالية او مقالية دالة عليه وتلك
القرينة اما ملفوظة او مقدرة والاول كقولك زيدا لمن قال من قام
فزيد مرفوع بفعل مقدر وهو قام المدلول عليه بما هو واقع في قول
المستفهم اي قام زيد فحذف الفعل اختصارا لدلالة القرينة المذكورة

عليه قوله وابيك بزيد ضارع للخصومة هذا مثال لما فيه القرينة
مقدرة اي وكذا ضارع في قول الشاعر لبيك بزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطوائح مرفوع بفعل مقدر يدل عليه القرينة المقدرة
وهو قول القايل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع فحذف جوازا
لقيام القرينة والضارع الذليل والمختبط السايل والطوائح جمع مطيحة
نادرا وهي الحادثة المهلكة والبياس مطيحات امر الضارع والمختبط
بالبكاء على يزيد لاعانته ايانا ومنه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال فيمن قرأ مفتوحة الباء قوله ووجوبا اي ويحذف
الفعل وجوبا فيما دل عليه قرينة ويقع بعد الفاعل فعل مفسر للمحذوف
كراهة اجتماع المفسر والمفسر وذلك فيما بعد حرف الشرط والتخصيص
وكذا بعد هل نحو قوله ع وان احد من المشركين استجارك وان استجارك
احد وهلا زيدا ضرب اي هلا ضرب زيدا لاقتضاء حرف الشرط وغيره
الفعل لفظا او تقديرا ونحو هل زيد خرج لان هل بمعنى قد عند سيبويه
فيقتضي الفعل كذلك عند الاخفش خلافا للجمهور في ان الاسم بعد هل مبتدا
عنده كما بعد الهمزة وايضا قد نقل عن سيبويه جواز الوجهين في قوله
وقد يحذف ما اي الفعل والفاعل اذا قام شيء مقامهما مثل نعم
في جواب من قال اقام زيد فان تقديره نعم قام زيد فيقدر المحذوف

اي بيبكيه

جملةً فعليةً لوجوب المطابقة بين السوال والجواب قوله واذ تنازع
الفعلان الخ فرغ من تحقيق الفاعل واحكامه وحذف عامله جوازا ووجوبا
شرع في بيان التنازع، والقياس عدم ذكره هنا لان التنازع امر مشترك
بين الفاعل والمفعول وغيرهما من المعمولات كالحال والاستثناء فلا بد من
ان يذكر له بابا برأسه ولكن التنازع قد يقع في الفاعل ومواقع المعمولات
فلاجل ذلك ذكره ومعنى توجه العاملين او اكثر الى اسم ظاهر بعدهما بحيث
يصح له المعمولية لكل واحد على طريق البدلية مع استقامة المعنى حيث
اضمر في الاخر فقوله الفعلان المراد به عاملان لان التنازع قد يقع في الحروف
والاسماء والافعال وبين اثنين مختلفين منها لكن لما كان الاصل في العمل
للفعل خصه بالذكر بيانا لاصالته في العمل والتثنية ليست للحصر
بل يقع بين الثلث والاربع كقوله وكم دقت ورقت واسترقت فضول
العيش اعناق الرجال وقد ظهر احترازا عن المضمر لاستوائهما
في صحة الاضمار ونحو ما ضرب وما اكرم الا انا وما قعد وما قام الا
هو وما قتل وما اهان الا انت ليس من التنازع، اذ شرط التنازع
صحة الاضمار في احدهما عند اعمال الاخر وههنا لا يصح الاضمار
لاضطروا لانهم اضمروا مع حرف الاستثناء او بدونه والاول باطل للزوم
اضمار الحرف وهو ممتنع والثاني ايضا كذلك لامتناع الاضمار

بدونه

بدونه لان الفاعل في هذا الباب مشروط بان يكون واقعا بعد الا فاذا لم
يقع بعدها لم يكن فاعلا فيجب حمل الباب على حذف الفاعل عن
الاول قوله بعدهما احتراز عما اذا وقع الاسم الظاهر قبل الفعلين
نحو زيد ضربني واكرمني وزيد ضربت واكرمت وزيد ضربت واكرمني
وزيد ضربني واكرمت او بينهما نحو ضربني زيد واكرمني وضربت زيدا
واكرمت وضربني زيد واكرمت وضربت زيدا واكرمني فان هذه الامثلة
الثمانية ليست من التنازع قوله وقد يكون في الفاعلية الى اخره
اي تنازع العاملين قد يكون في الفاعلية اذا اقتضى الفعلان فاعلا
نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية اذا اقتضيا مفعولا نحو ضربت
واكرمت زيدا وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل
والمفعول لان التنازع قد يقع في ملحقاتهما كاسم اخوات ان وخبرها
واسم ما ولا وخبرهما وكما في الحال والاستثناء قوله وقد يكون مختلفين
اذا كان اقتضاء الفعلين مختلفا بان اقتضى احدهما فاعلا والاخر
مفعولا نحو ضربني واكرمت زيدا او ضربت واكرمني زيد قوله ويختار
البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول لما فرغ من تحقيق التنازع
شرع في كيفية الاعمال اي ويختار البصريون اعمال الفعل الثاني
اعتبارا للقرب والمجاورة اذ لهما اعتبار ليس لغيرهما ولذلك

جرّ خرب في جحر ضب خرب واليم في قوله تعالى عذاب يوم اليم
ولوقوع التنزيل عليه كقوله تعالى ائتوني افرغ عليه قطرا حيث
لم يقرأ افرغه وهاؤم اقرأوا والكتابيه حيث لم يقرأ اقرأوه
ولاستعمال فصحاء العرب نحو قوله ولكن نصفا لو سببت وسبني
بنو عبد شمس من مناف وهاشم واختار الكوفيون اعمال الاول
اعتبارا للصدارة اذ هي من الاعتبار ما ليس
في غيرها كافعال القلوب فانها اذا تقدمت وجب الاعمال واذا
توسطت او تاخرت جاز الاعمال والالغاء وكالقسم اذا اجتمع مع الشرط
فان الجواب الواقع بعدهما للمتقدم وللوقوع في اشعارهم كقول
عمر بن ابي ربيعة اذا مي لم تستك بعود اراكة تنخل فاستاكت به
عود اسحل قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على
وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي لان المختار عند
المصنف مذهب سيبويه بدليل انه ان فان اعملت الفعل الثاني
كما هو مذهب البصريين اضمرت الفاعل في الفعل الاول ان اقتضاه
فاعلا على وفق الظاهر في التذكير والتانيث والتثنية والجمع نحو ضربني
وضربت زيدا ضربني وضربت الزيدين ضربوني وضربت الزيدين
ضربتني واكرمت هندا ضربتني واكرمت هندين ضربتني واكرمت

هذا

هندات لجواز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع لضرورة عدم
جواز توارد العاملين على معمول واحد وفاقا دون الحذف
لعدم جواز حذف الفاعل بلا بدل الا عند الكسائي فانه يجيز
ولا يجيز الاضمار قبل الذكر قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز
اعمال الثاني اذا اقتضى الاول فاعلا لما هو مذهب سيبويه والكسائي
خلافا للفراء فانه لا يجيز اعمال الثاني فيما اقتضى الفعل الاول فاعلا للزوم
المحذورين وهو الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل بلا بدل واستدلوا عليه
بقوله ولكنا مدة ما كان متونها جرى فوقعا واستشعرت لون مذهب
بنصب لون على ان يكون مفعولا لقوله استشعرت فالفاعل في جرى
اما محذوف او مضمر واجاب الفراء ومن تابعه بمنع النصب
في لون وقالوا بل الرواية الرفع فلا يقوم حجة على جواز اعمال
الثاني اذا اقتضى الاول فاعلا قوله وحذفت المفعول ان
استغني عنه لما فرغ من بيان ما اقتضى الاول فاعلا شرع في بيان
ما اقتضى مفعولا سواء اقتضى الثاني فاعلا او مفعولا ان ان اعملت
الثاني حذفت المفعول عن الاول ان استغني عنه وذلك فيما
كان مقتضيا لمفعول واحد او لا يكون مفعوله الثاني عين الاول
محذوفا من الاضمار قبل الذكر فيما هو فضلة في الكلام نحو ضربت

عبارة

واكرمت زيدًا وضربت واكرمني زيدٌ واعطاني واعطيت زيدًا درهمًا وقد
اجاز بعضهم الاضمار كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبٌ جعارًا
فكن في الغيب احفظ للودِّ والبثّ حديث الوشاة وقلما يحادل وانس
غير تغيير ذي ودٍّ قطعه والّا اظهرت اي وان لم يكن المفعول مستغنًى
عنه اظهرت نحو حسبني منطلقًا وحسبت زيدًا منطلقًا وحسباني
منطلقًا وحسبت الزيدين منطلقين وحسبوني منطلقا وحسبت الزيدين
منطلقين لانه لو اضمر لزم الاضمار قبل الذكر في المفعول وهو غير جايز
وان حذف كما هو مذهب لكسائي لزم الاقتصار على احد المفعولين
في افعال القلوب وهو للمفعول الاول غير مطابق للمفسر فيما تعذر
المطابقة بينهما نحو حسبتني وحسبت هندًا منطلقةً اياه لان ذكر
المفسر لبيان الما هيّة دون الكينة وهو خلاف ما عليه الجمهور قوله
فان اعملت الاول الى اخره لما فرغ من تحقيق مذهب البصريين شرع
في تحقيق مذهب الكوفيين اي وان اعملت الفعل الاول اضمرت
الفاعل في الثاني ان اقتضاه سواء اقتضى الاول فاعلًا او مفعولًا
نحو ضربت وضربني زيدًا ضربت وضربا ني الزيدين وكذا المفعول
على الوجه المختار نحو ضربني وضربته زيدٌ لان الاصل في الفعل
ان يذكر مع جميع متعلقاته قوله الا ان يمنع مانع من الحذف

والاضمار

لاضمار

والاضمار فيه وجب الاظهار لئلا يلزم الحذف وزوده لك فيما اذا كان
مفعولًا ثانيًا من باب علمت مع ذكر الاول غير مطابق للظاهر نحو
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقًا لانه لوجوب الملازمة
الذكرية بين المفعولين في هذا الباب لا يجوز الحذف ولو اضمر اما
مفردًا او مثنًى فلو اضمر مفردًا لم يكن مطابقًا للمفعول الاول
ولو اضمر مثنًى لزم عود ضمير التثنية الى المفرد فتعين الاظهار
كما مرّ في المثال فاما ان كان الاول مطابقًا للظاهر جاز الاضمار
نحو حسبني وحسبت اياه زيدٌ منطلقًا لارتفاع المانع المذكور
قوله وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليلٌ من المال ليس منه
لفساد المعنى هذا استدلال الكوفيين على اختيار اعمال الاول اذ امرؤ
القيس من الفصحاء المشهود له بفصاحته وهو قد اختار اعمال
الاول من غير ضرورة مع امكان اعمال الثاني والفصيح لا يختار
الا ما هو الافصح عندهم واجاب بانه ليس من باب التنازع لان شرط
التنازع توجه العاملين الى معمول واحد وههنا لم يتوجه الفعل
الثاني الى ما وجه اليه الاول اذ الاول متوجه الى قليل والثاني
الى المجد المؤثل بقرينة الاستدراك في البيت الثاني اذ لو وجه
الثاني الى ما وجه اليه الاول لزم فساد المعنى اذ لو امتاع الشيء لامتناع

عين فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيًا والمنفي مثبتًا اذا امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي فيلزم كون السعي لادنى معيشة منفيًا اذ هو مثبت في سياق لو وكون طلب القليل مثبتًا اذ هو منفي في سياق جوابها والسعي والطلب واحد في اللغة فيؤدي الى اثبات شيء ونفيه في كلام واحد وهو محال واليه اشار بقوله ليس منه لفساد المعنى وقول الفارسي بان الواو للحال يحتمل غير منصوص المحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه

قوله مفعول مالم يسم فاعله لما فرغ من تحقيق الفاعل وما يتعلق به شرع في الملحقات به منها مفعول مالم يسم فاعله وانما قدمه على سائر الملحقات لانه فاعل عند الاكثرين وما وكل مفعول حذف فاعله لغرض لفظي او معنوي واقيم مقامه اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في كونه مسندًا اليه الفعل او شبهه مقدمًا عليه جاريًا مجراه في كل ما له من الاعراب لفظًا او معنًى والتنزيل منزلة الجزء من الفعل وعدم الاستغناء عنه قوله وشرطه اي وشرط مفعول مالم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيًا ثلاثيًا صحيحًا ويفعل ان كان مضارعًا صحيحًا وانما اعتبر صيغة الفعل لوقوع التغيير في المبني فغير لفظه ليدل تغيير اللفظ على تغيير

قوله والتنزيل الخ بالجر معطوف على قوله في كونه الخ

المبني وفرقًا بين المعلوم والمجهول وسيجيء تحقيقه في بابه قوله ولا يقع المفعول الثاني الى اخره لما بين مفعول مالم يسم فاعله اراد ان يبين ان مفعولًا يقع موقع الفاعل وان مفعولًا لم يقع موقعه وبين اولًا ما لا يقع موقعه ليعلم ان ما سواه يقع فقال لا يقع المفعول الثاني من باب علمت مطلقًا سواء كان جملة او ظرفًا او جامدًا او مشتقًا لانه في الحقيقة مخبر به فلو اقيم مقامه لصار مخبرًا عنه فلزم ان يكون الشيء الواحد مخبرًا به ومخبرًا عنه في حالة واحدة وهو غير جائز قوله وكذا الثالث من باب اعلمت اي وكذا لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت موقع الفاعل لما ذكرنا من الدليل وقال بعض المحققين جاز الاقامة في البابين ان امن اللبس والا فلا فلا يجوز في علمت زيدًا اخاك علم اخوك زيد او في اعلمت زيدًا عمرًا اباك اعلم ابوك زيدًا عمرًا لالتباس المفعول الثاني والثالث بالمفعول الاول بخلاف علمت زيدًا فاضلًا واعلمت زيدًا عمرًا كريمًا فانه لا التباس فان الصفة في الصورة المذكورة لا يصلح ان يقع مفعولًا اولًا فلا يقع وقوعه موقعه قوله والمفعول له اي وكذا لا يقع المفعول له موقع الفاعل لانه لو وقع لوقع اما مع النصب او بدونه فان وقع مع النصب فقد انتفى شرطه وان وقع بدونه لم يكن مشبهًا

المفعول فيه

بالعلية فلم يكن مفعولا له فقوله والمفعول معه كذلك اى وكذا الواقع
المفعول معه موقع الفاعل لانه لو وقع لوقع اما مع الواو او بدونه
فان وقع مع الواو لزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالعاطفة وهو بالمر
وبوهم ايضا عطف الاسم على الفعل وان وقع بدونه الواو لخرج
مفعولا معه اذ لا يعقل هو بدونها فقوله فاذا وجد المفعول به
تعين له اى اذا وجد المفعول به فى الكلام تعين للوقوع موقعه سواء
وجد معه غيره من الفاعيل اولا لشدة شبهه بالفاعل فى احتياج
الفعل اليه اذ هو محل للوقوع ولا بد للحال من المحل الا ان المفعول به
من غير واسطة اولى من المفعول به بالواسطة واجاز الاخفش
من البصريين والكوفيون اقامة غير المفعول به مع وجود مقامه
كقول الشاعر ولو ولدت فقيرة جروكلبه لسب بذلك الجرو الكلابا
ومنه القراءة المنسوبة الى ابن جعفر يجزى قوما بما كانوا يكسبون
تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره
فتعين زيد للوقوع موقع الفاعل قوله فان لم يكن اى فان لم يكن
المفعول به موجودا فى الكلام فالجميع اى الباقية من الظرف
زمانيا كان او مكانيا والمصدر والجار مع المجرور سواء لاعتدال
الامر فيها وعدم المرجح لاحدها على الاخر هكذا ذكر وفيه نظر ظاهر

اعلم

اعلم انهم اشترطوا فى الظرف الواقع موقعه ان يكون محدودا غير
لازم الظرفية ليفيد فائدة متجددة ولا يلزم من وجوده عدمه وفى
المصدر ان يكون لغير التاكيد ايضا ليفيد فى نحو والاول من باب
اعطيت اولى من الثانى اى المفعول الاول من باب اعطيت فى قولهم
اعطيت زيدا درهما اولى من الثانى للوقوع موقع الفاعل فيقال
اعطى زيدا درهما مع جواز اعطى درهم زيدا الا ان فيه فاعليتهما
من جهة انه الاخذ وذلك اذا لم يلتبس المفعول الثانى بالاول فان
التبس فالاول متعين نحو اعطى زيد عمرا وكلام المصنف مطلق
وليس كذلك قوله ومنها المبتدا والخبر ان ومن الملحقات بالفاعل
المبتدا والخبر ووجه الحاقهما انهما مشابهان للفاعل فى كون كل
واحد منهما جزءا للجملة قوله فالمبتدا لما كان المبتدا اصلا
بالنسبة الى الخبر من حيث انه مسند اليه فى اكثر المواضع ويخبر عنه
دائما قدمه على الخبر وقال فالمبتدا اى المبتدا بالاشتراك
اللفظى يطلق على شيئين الاول على الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
للابتداء والخبر مسندا اليه فقوله الاسم اشارة الى ان المبتدا لا يكون
الا اسما تحقيقا نحو زيد قايم او تقديرا نحو قسما بالمفيد حتى
من ان تراه قوله المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عن اسم ان

واخواتها واسم كان واخواتها ومفعول افعال القلوب وغير ذلك مما
لايخفى على صاحب الفن قوله مسندًا اليه احتراز عن القسم الثاني
وعن الخبر فانهما مسندان قوله او الصفة الواقعة الى اخر الثاني
من القسمين الصفة الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وان نحو ما قايم
الزيدان ولا ذاهب العمران وان جالس لاحسن والف الاستفهام
ونحوهن كما ومن ومتى واين وكيف وغير ذلك رافعة لظاهر ومضمر
منفصل نحو اقايم الزيدان ومتى ذاهب العمران وما صانع البكران
ومن ضاربت الخالدان فقوله الصفة الواقعة احتراز عن القسم
الاول قوله بعد حرف النفي والاستفهام احتراز عما لم يكن كذلك
نحو قايم زيد وقوله الف الاستفهام ليس بقيد على ما عرفت من
الامثلة بل انما قيد به لانه الاصل في الاستفهام ولان الاسماء المتضمنة
للاستفهام لاتكون الا متضمنة للتمر فقوله رافعة لظاهر احتراز
من نحو قايمان الزيدان ولايدخل فيه نحو اقايم انت اقايم انتما لان المراد
بالظاهر اللفوظ لا الاصطلاحي وقوله اقايم الزيدان مثال لما
وقع بعد الالف وقوله ما قايم الزيدان مثال لما وقع بعد حرف
النفي وفي كلامه نظر لخروج زويد زيدا على اختيار قوله فان
طابقت مفردا جاز الامران ان فان طابقت الصفة المذكورة الاسم

الواقع

ظاهر

الواقع المرفوع بعدها مفردا نحو اقايم زيد وما قايم عمر وجاز فيه
الامران احدهما ان تكون الصفة مبتدأ وزيد فاعلها سادا
مسد الخبر والثاني ان يكون زيد مبتدأ والصفة خبرا عنه
متقدما عليه فتكون رافعة لمضمر متصل وانما قال مفردا لانها لو
طابقته تثنية وجمعا تعين ان تكون الصفة خبرا اعلم ان العامل
في المبتدأ الابتداء وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد
ورافع الخبر ايضا كذلك هو الذي ترجح على اصح المذهبين من مذهب
البصريين والكوفيين فقوله الخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة
المذكورة لما فرغ من تحقيق قسمي المبتدإ شرع في بيان الخبر فقوله هو
اشارة الى ان الخبر اسم تحقيقا او تقديرا فقوله المجرد احتراز عن خبر ان
واخواتها وخبر كان واخواتها وخبر لا النفي الجنس وغير ذلك للمسند احتراز
عن القسم الاول من المبتدإ فقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز عن
النوع الثاني منه لان الشيء لا يكون مغايرا لنفسه واما خبر ما قايم
في قوله اقايم اخواه زيد مع انه لم يكن مغايرا للصفة المذكورة فلكونه
مؤخرا في المعنى اذ الواقع بعد الالف في المعنى مؤخر تقديرا ان ما قايم
اخواه في الاصل واصل المبتدإ التقديم لما فرغ من تعريف المبتدإ
والخبر شرع في بيان رتبتهما فقال اصل المبتدإ التقديم لكونه محكوما

عليه ومن الفرد ان تعقله قبل تعقل الحكم عليه والمسند
رتبة قوله ومن ثم جاز في دار زيد الى آخره الاصل
تقديم تحقيقا او تقديرا جاز في دار زيد بعوض في دار الى زيد
لتقدمه رتبة قوله وامتنع صاحبها ان ومن اجل ما ذكرنا امتنع
صاحبها في الدار لان الدار موخر لفظا ورتبة فلزم الاضمار قبل
الذكر فمن جواز المسئلة الاولى وامتناع المسئلة الثانية علم ان الاصل في
المبتدا التقديم قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه
ما ان الاصل في المبتدا التعريف لانه المخبر عنه والاخبار عن النكرة
لا تفيد وقد يقع نكرة اذا تخصصت بوجه من الوجوه ليصير قريبا
الى المعرفة التي هي الاصل قوله نحو ولعبد مؤمن الى آخره ان ذلك
التخصيص اما بصفة لفظية نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك وسوداء
ولو دخير من حسناء عقيم او معنوية كما في النسبة والتصغير نحو
تميمي في الدار ودرهم لي في الكيس ومنه السمن منوان بدرهم
اي منه قوله والرجل في الدار امرأة ان التخصيص قد يكون
باختصاص العلم باحد المسورين في الدار نحو ارجل في الدار ام امرأة
لانه لا ينال بام والهمزة الا عن تعيين احد المتساويين فهو في تقدير
ايهما في الدار فهو في المعنى من القسم الاول قوله وما احد خير

منك

منك ان تكون مبتدا لتخصصها بالوصف وهو اللائق في سياق
المدح في مثل هذا المقام استغير منك والرجل افضل في الاباء
وغلبة الهوى وذا باب ان ومثل ما يكون المبتدا نكرة لعلاقة المعنى
نحو شر اهر ذا ناب اذ المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وجوز
ان يكون من القسم الاول على تقدير حذف الخبر ان شر اهر
ذا ناب واقع او عظيم وان يكون مما تخصص بالصفة المقدرة
اي شر عظيم اهر ذا ناب وهكذا حكم كل نكرة اخبر عنها بجملة
فعلية قوله وفي الدار رجل اي وقد يكون مخصصا بتقديم الحكم عليه
وذلك في كل نكرة مخبر عنها بما تعين للخبرية كالجار والمجرور نحو في
الدار رجل وعلى ابيه درع او وصف مختص نحو عندك مال او جملة
مشتملة على ذلك كتقديم الخبر في نحو قعد ك غلامه رجل او غير
ذلك قوله وسلام عليك الخ وبعضهم ابقاها بكونه مصدرا اضيف
الى الفاعل واقعا في الدعاء نحو سلام عليك وويل له وويل لمطففين
وويل لكل همزة اذ الاصل في مثله النصب على المصدرية لعولك سلمت
سلاما فحذف الفعل ثم عدل الى الرفع لقصد الثبوت والدوام
على ما كان عليه قبل ذلك فهو في تقدير سلامي عليك وسلام مني
عليك والجملة فعلية ليتشبث مضمونها على ما ذكر بل لما شيوع وكثرة

منك

عليه ومن الفرق تعقله قبل تعقل [illegible] رتبة قوله ومن ثم جاز في دارٍ زيدٌ بعد ضمير في داره الى قوله لتقدمه رتبة قوله وامتنع صاحبها اي ومن اجل ما ذكرنا امتنع صاحبها في الدار لان الدار موخر لفظا ورتبة فلزم الاضمار قبل الذكر فمن جواز المسئلة الاولى وامتناع المسئلة الثانية علم ان الاصل في المبتدا التقديم قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما اي الاصل في المبتدا التعريف لانه المخبر عنه والاخبار عن النكرة لا تفيد وقد يقع نكرة اذا تخصصت بوجه من الوجوه ليصير قريبا الى المعرفة التي هي الاساس قوله نحو ولعبد مؤمن خير الى ذلك التخصيص اما بصفة لفظية نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك وسوداء ولو خير من حسناء عقيم او معنوية كما في النسبة والتصغير نحو تميمي في الدار ودرهم لي في الكيس ومنا السمن منوان بدرهم اي منه قوله وارجل في الدار امراة الى ان التخصيص قد يكون باختصاص العالم باحد المذكورين في الدار نحو ارجل في الدار امراة لانه لا يتصال بالم والمعرفة الاعن تعيين احد المتساويين فهو في تقدير ايهما في الدار فهو في المعنى من القسم الاول قوله وما احد خير

منك

منك اي ممكن بحسب شمول المستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي فيدخل فيه ما احد خير منك ولا رجل افضل في الدار قوله وشر اهر ذا ناب الى وقد يكون المبتدا فاعلا في المعنى نحو شر اهر ذا ناب اذ المعنى ما اهر ذا ناب شر ويجوز ان يكون من القسم الاول على تقدير حذف النعت اي شر اهر ذا ناب واقع او عظيم وان يكون مما تخصص بالصفة المقدرة اي شر عظيم اهر ذا ناب وهكذا حكم كل نكرة اخبر عنها بجملة فعلية قوله وفي الدار رجل اي وقد يكون مخصصا بتقديم الحكم عليه وذلك في كل نكرة مخبر عنها بما تعين للخبرية كالجار والمجرور نحو في الدار رجل وعلى ابيه درع او ظرف مختص نحو عندك مال او جملة مشتملة على فائدة كتنبيه المخاطب في نحو قصدك غلام رجل او غير ذلك قوله وسلام عليك اي ويخصص ايضا بكونه مصدرا منتسبا الى الفاعل واقعا في الدعاء نحو سلام عليك وويل له وويل للطففين وويل لكل همزة اذ الاصل في مثله النصب على المصدرية كقولك سلمت سلاما فعدل عن الفعل ثم عدل الى الرفع لغرض الثبوت والمعنى على ما كان عليه قبل ذلك فهو في تقدير سلامي عليك او سلام مني عليك والخصصات ليست مقصورة على ما ذكر بل لها شيوع وكثرة

بتقديم

منتسبا

المسؤلين

فعليك بالتدرب فوقه والخبر قد يكون جملة ان الاصل في الخبر ان
يكون مفردا لانه حكم والاصل في الاحكام الافراد كما ان المحكوم عليه
كذلك ولان الفائدة يحصل به مع خفته فلا يحتاج الى غيره الا انه
قد يكون جملة لافادتها ما يفيده المفرد من الاحكام وتلك الجملة اما
اسمية نحو زيد ابوه او فعلية نحو زيد قام ابوه وزيد ان تكرمه
اكرمك وزيد في الدار فوله فلابد من عايد ان فلابد في الجملة الواقعة
خبرا من عايد يربطها الى المبتدا لان الجملة من حيث هي مستقلة
غير محتاجة الى الغير في الافادة فلو لم يكن العايد بقيت اجنبية عما
قبلها وذلك العايد اما ضمير نحو زيد ابوه قايم واما العموم بكون
الجملة مشتملة على جنس شامل للمبتدا نحو نعم الرجل زيد على رأي
او غير ذلك من اسم الاشارة وغيره الا اذا اتحدت الجملة بالمبتدا
معنى فحينيذ لا يحتاج الى عايد كقوله تعالى قل هو الله احد فانها
لا تعم الا بعسر ولكن تعمم القلوب التي في الصدور فوله وقد يحذف
العايد اي وقد يحذف العايد من الخبر اذا حصل العلم به نحو الكر البر
بستين درهما والسمن منوان بدرهم ولمن ضرب زيدا اي ذلك لمن عزم
الامور ان منه وهو في المثال الاول والثالث حال وفي المثال الثاني
صفة مخصصة للمبتدا الثاني فوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه

مقدر

مقدر بالجملة اي البصريون ذهبوا الى ان الظرف مقدر بالجملة
اي متعلقه فعل لانه اصل المتعلقات ولان الظرف قد يقع صلة للموصول
وقال الكوفيون انه مقدر بالمفرد لان الاصل في الخبر الجملة في
تاء ويايه والاصل عدم التاويل والمصنف اختار مذهب البصريين
والصحيح عند من يعرف شيئا كعلماء البيان انه مقدر بحسب مقتضى
المقام فان كان مقتضى المقام الجملة فهو مقدر بالجملة كما في صلة
الموصول وان كان مقتضى المقام الافراد فهو مقدر بالمفرد كما في خبر
المبتدا والصفة والحال وخبر ان واخواتها وغير ذلك فوله
واذا كان المبتدا مشتملا لما فرغ من تحقيق الخبر واقسامه وشرايطه
شرع فيما وجب فيه تقديم المبتدا على الخبر مع ان الاصل التقديم
اي اذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام نحو من
ابوك وجب تقديم المبتدا على الخبر ليلا يلزم تاخير ما له الصدر
وكذلك ضمير الشان والقصة وصيغة التعجب والشرط فوله او كانا
معرفتين اي او كان المبتدا والخبر معرفتين فانه ايضا يجب تقديم
المبتدا على الخبر نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليعلم ان الكلام
جار على اصله فوله او كانا متساويين اي في جهة التخصيص بان
كان المبتدا والخبر اسم التفضيل المستعملين باللام نحو الافضل هو

فعليك بالتدرب قوله والخبر قد يكون جملة ان الاصل في الخبر ان
يكون مفردا لانه حكم والاصل في الاحكام الافراد كما ان المحكوم عليه
كذلك ولان الفايدة يحصل بدونها فلا يحتاج الى غيرها الا انه
قد يكون جملة لافادتها ما يفيده المفرد من الاحكام وتلك الجملة اما
اسمية نحو زيد ابوه او فعلية نحو زيد قام ابوه وزيد ان تكرمه
اكرمك وزيد في الدار فقوله فلا بد من عايد اي فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا من ضمير يربطها الى المبتدا لان الجملة من حيث هي مستقلة
غير محتاجة الى الغير في الافادة فلو لم يكن العايد بقيت اجنبية عما
قبلها وذلك العايد اما ضمير نحو زيد ابوه قايم واما العموم يكون
الجملة مشتملة على جنس شامل للمبتدا نحو نعم الرجل زيد على رأي
او غير ذلك من اسم الاشارة وغيره الا اذا تحدث الجملة بنفسها
معنى فحينيذ لا يحتاج الى عايد كقوله تعالى قل هو الله احد فانها
لا تعمر الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور قوله وقد يحذف
العايد اي وقد يحذف العايد من الخبر اذا حصل العلم به نحو السمن البر
بسنين درهما والسمن منوان بدرهم ولكن ضعف بعضهم ان ذلك لمن عزم
الامور ان منه وهو في المثال الاول والثالث حال وفي المثال الثاني
صفة مخصص للمبتدا الثاني قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه

مقدر

مقدرا بالجملة اي البصريون ذهبوا الى ان الظرف مقدر بالجملة
اي متعلقه فعل لانه اصل المتعلقات ولان الظرف قد يقع صلة للموصول
وقال الكوفيون انه مقدر بالمفرد لان الاصل في الخبر الجملة في
تاويله والاصل عدم التاويل والمصنف اختار مذهب البصريين
والصحيح عند من يعرف شيئا كعلماء البيان انه مقدر بحسب مقتضى
المقام فان كان مقتضى المقام الجملة فهو مقدر بالجملة كما في صلة
الموصول وان كان مقتضى المقام الافراد فهو مقدر بالمفرد كما في خبر
المبتدا والصفة والحال وخبر ان واخواتها وغير ذلك قوله
واذا كان المبتدا مشتملا ما فرغ من تحقيق الخبر واقسامه وشرايطه
شرع فيما وجب فيه تقديم المبتدا على الخبر يعني ان الاصل التقديم
اي اذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام نحو من
ابوك وجب تقديم المبتدا على الخبر ليلا يلزم تاخير ما له الصدارة
وكذلك ضمير الشان والقصة وصيغة التعجب والشرط قوله او كانا
معرفتين اي او كان المبتدا والخبر معرفتين فانه ايضا يجب تقديم
المبتدا على الخبر نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليعلم ان الكلام
جار على اصله قوله او كانا متساويين اي في جهة التخصيص بان
كان المبتدا والخبر اسم التفضيل المستعملين باللام نحو الافضل هو

الاعلم اه بالاضافة نحو افضل التاس افضل البلد او من نحو افضل منك
افضل منى وجب تقديم المبتدإ اجراءً على اصله الاولى فاما اذا كان
احدهما باللام والاخر بالاضافة او بمن فما هو معرفة فهو المبتدأ فقوله
او كان الخبر فعلاً له اى للمبتدء هذا هو الموضع الرابع مما وجب تقديم
المبتدإ على الخبر اى ويجب تقديم المبتدإ اذا كان الخبر فعلاً للمبتدإ
يعنى مسنداً اليه نحو زيد قام لانه لو اخر لالتبس بالفاعل وانما قال فعلاً
له لانه لو كان فعلاً متعلقه لم يجب تقديمه نحو زيد قام ابوه لعدم اللبس
حينئذٍ هذا اذا لم يكن الضمير بارزاً فاما اذا كان ضمير الخبر بارزاً نحو الزيدان
قاما والزيدون قاموا فلا يجب ايضاً تقديمه لعدم اللبس ومما يجب تقديم
المبتدإ على الخبر اقتران الخبر بالا فى غير ضرورة الشعر نحو ما انت الا اميرٌ
وانما انت اميرٌ وما محمدٌ الا رسولٌ قوله واذا تضمن الخبر المفرد الخ
لما فرغ مما وجب فيه تقديم المبتدإ على الخبر شرع فيما وجب تاخيره عنه
وهو ايضاً على ما ذكر فى اربعة مواضع الاول ما اذا تضمن الخبر المفرد ماله
صدر الكلام نحو اين زيدٌ وجب تقديم الخبر على المبتدإ ليلا يلزم تاخير
ماله الصدارة وانما قال المفرد لانه لو كان جملة لم يجب تقديمه قوله
او كان مستحقاً اى وكذا يجب تقديم الخبر على المبتدإ اذا كان الخبر مستحقاً لاتباعه
المبتدإ نحو فى الدار رجلٌ لحصول الامن من كونه نعتاً لانه لا يتقدم على

المنعوت

على المنعوت ولغرض التصحيح قوله او لتعلقه ضميراً اى وكذا يجب تقديم
الخبر على المبتدإ فيما كان لمتعلق الخبر ضميرٌ فى المبتدإ نحو على التمر مثلاً زبداً
لانه لو لم يتقدم لزم الاضمار قبل الذكر اذ رتبة الخبر التاخر ورتبة المبتدإ
التقديم فقوله او عن ان اى وكذا يجب تقديم الخبر على المبتدإ فيما اذا كان
الخبر خبراً لان يعنى اذا وقع ان مع اسمه وخبره مبتدأ وجب تقديم
خبره عليه نحو عندى انك قائم اى عندى قيامك ليلا يلتبس ان المصدرية
بان التى بمعنى لعل لاقتضاء الثانى القصد دون الاول قوله وقد تتعدد
الجزء اى الاصل فى الحكم ان يكون واحداً غير متعدد كالمحكوم عليه لكن لما
جاز الحكم على شئ واحد باشياء جاز تعدد الخبر بدون تعدد المخبر
عنه لفظاً ومعنىً نحو زيدٌ عاقلٌ عالمٌ ويجوز الاقتصار فيه على واحد
وكذا العطف وتركه اولفظاً دون معنىً بصحة قيام لفظ واحد مقامها
نحو هذا حلوٌ حامضٌ اى مُزٌّ ولا يجوز فيه الاقتصار ولا يستعمل العطف
لعدم المغايرة واقتضاء العطف المغايرة وقد نقل عن ابى على جواز
العطف فيه قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط اى وقد يتضمن المبتدأ
معنى الشرط فحينئذٍ ان قصد السببية للثانى صح دخول الفاء فى الخبر
والا فلا فان قيل كلام المصنف يدل على ان دخول الفاء جائز مع انه
ليس كذلك بل هو واجب اذا قصد السببية قلنا الجواز مبنىٌ

على جواز اعتبار السببية قوله وذلك اى تضمن المبتدا معنى الشرط
فيما كان المبتدا اسما موصولا بفعل صالح للشرطية او بظرف وشبهه من جار
ومجرور او نكرة موصوفة بفعل او ظرف وشبهه كذلك نحو الذى ياتينى فله درهم
او الذى عندك او فى الدار فله درهم وكل رجل ياتنى او فى الدار فله درهم
قوله وليت ولعل مانعان باتفاق ان لا يتضمن اسم ليت ولعل معنى الشرط
ولا يصح دخول الفاء فى خبرهما باتفاق البصريين والكوفيين لاقتضائها صدر
الكلام ولانهما لا يجامعان ما فى معنى الشرط لكونهما للانشاء وكون الشرط
للاخبار فاذا اجتمعا لزم التناقض قوله والحق بعضهم انيتهما اى والحق بعض
النحويين ومنهم سيبويه ان الكون بليت ولعل فى عدم جواز دخول الفاء
فى الخبر لاقتضاء كل منهما الصدارة وعدم دخول ان على الشرط واجيب
بان ان لا يدخل على صريح الشرط دون ما يتضمنه اذ هى لا يغير معنى الجملة بل
الصحيح انه يدخل فى خبر الفاء ويورد فى التنزيل كقوله ان الذين فتنوا
المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وكقوله قل ان الموت
الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وهو مذهب الاخفش وقيل الخلاف على
العكس والمفتوحة كذلك فى جواز دخول الفاء على الخبر كقوله واعلموا
انما غنمتم من شئ فان لله خمسه ولكن ايضا كذلك قوله وقد يحذف
المبتدا جوازا لقيام قرينة حالية او مقالية كقول المستهل الهلال

والله

والله اى هذا الهلال والله ومن شم طيبا المسك والله اى هذا لمسك
وجوبا فى الحمد لله الحميد واعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين ومررت
بغلام المسكين مما يرفع على المدح والذم والترحم ومنه سمع وطاعة
اى امرى سمع وطاعة ومنه نعم الرجل زيد على رأى قوله والخبر جوازا
لما فرغ من بيان حذف المبتدا جوازا او وجوبا شرع فى بيان حذف
خبره كذلك اى ويحذف الخبر جوازا اذا دل عليه قرينة حالية
وذلك فيما بعد اذا المفاجاة نحو خرجت فاذا السبع ان حاضر او مفاجئ
او موجود لدلالة اذا المفاجاة عليه وان اردت انه قايم او قاعد
او نحو ذلك فلا بد من ذكره لدلالة ما عليه هكذا ذكره بعضهم وشار حين
وليس بسديد بل الاولى ان يقال ان القرينة مقالية لا حالية وهى
اذا المفاجاة وهى للزومها الجملة الاسمية تدل على حذف
الخبر سواء كان الخبر من الامور العامة او لا الا ان دلالتها عليها اولى
قوله ووجوبا فيما التزم فى موضعه غير ان ويحذف الخبر جوازا
لما ذكرنا ووجوبا فيما التزم فى موضع الخبر غير المجرد القرينة الدالة
على خصوصية حذف الخبر اذ القرينة المشعرة بالحذف مع الواقع
موقع الخبر يدل على وجوب الحذف وذلك كما ذكره المصنف فى اربعة
مواضع الاول بعد لولا نحو لولا زيد لكان كذا ان لولا زيد موجود لكان

كذا اذ لولا يدل على امتناع الشئ لوجود غيره ففيه الاشعار بالوجود
وهو الرصنة وكون جوابها في موضع الخبر مستغنى عن ذكر هذا اذا كان
الخبر عاما فاما اذا كان خاصا فلا يحذف لعدم دلالته كقول الشافعي
رضي الله عنه ولولا الشعر بالعلماء يزري ه لكنت اليوم اشعر من لبيد
ولولا خشية الرحمن عندي ه جعلت الناس كلهم عبيدي وفيه نظر اذ لا يلزم
من انتفاء الوجوب انتفاء الجواز بدليل قوله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين
ان لولا انتم مضلونا فوجه وضربي زيدا قائما ان الموضع الثاني مما حذف
الخبر فيه وجوبا لسد غيره مسد ما اذا كان المبتدا مصدرا مسوبا
الى الفاعل او المفعول او كليهما او مؤولا بالمصدر من افعل التفضيل المضاف
الى المصدر لفظا او تقديرا بعد حال نحو ضربي زيدا قائما واكثر شربي
السويق ملتوتا واقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ تقديره
ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما واكثر شربي السويق حاصل اذا كان
ملتوتا واقرب كون العبد حاصل اذا كان ساجدا ففي ضربي مبتدا
وحاصل خبره واذا كان ظرف متعلق به وكان تامة وقائما حال من
الضمير ان كان فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة
فبقي الظرف والحال فاستغني بالحال عن الظرف لدلالتها عليه فالتزمت
الحال وسدت مسد الخبر وبقي الضرب غالبا وهذا اولى من تقدير الكوفيين

فيبقى

لولا

اذ عند هم الحال معمول للمبتدا فيكون من تتمته مقدرا بعدها الخ
اي ضربي زيدا قائما حاصل لعدم ما يقع موقع الخبر اذ لا يصح وقوع
بعض المبتدا موقع الخبر وخروج الضرب ونحوه عن العموم المفيد
للحصر اذ معناه ما ضربت زيدا الا قائما فوجه وكل رجل وضيعته اي
الموضع الثالث مما حذف الخبر فيه وجوبا لسد غيره مسده ما اذا كان
المبتدا نكرة مضافة الى نكرة معطوفا عليها ما هو مقرون به نحو كل رجل
وضيعته وكل عمل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته فكل رجل مبتدا وضيعته
معطوفة عليه سادة مسد الخبر لدلالته عليه لكون الواو للمقارنة تقديره
كل رجل وضيعته مقرونان والاولى ان يقال تقديره كل رجل مقرون
مع ضيعته لان الاصل فيما يقع موقع الخبر ان يكون واقعا بعد الخبر
وعند الكوفيين ان وضيعته هو الخبر لكون الواو بمعنى مع قوله
ولعمرك لافعلن كذا اي الموضع الرابع مما حذف فيه الخبر ما اذا
وقع المقسم به مبتدأ نحو لعمرك لافعلن كذا تقديره لعمرك قسمي
او يميني لافعلن كذا فحذف الخبر لدلالة المقسم به عليه ووقع جوابه
موقعه قوله خبران واخواتها اي ومن الملحقات بافاعيل خبران
واخواتها ووجه الحاقه انه جزء فان للكلام كما ان الفاعل كذلك
وهو المسند بعد دخول ان واخواتها فعود المسند بمنزلة الجنبي

اذ عندهم

يشمل المحدود وغيره من خبر المبتداء وخبر كان وخبر النفي الجنس وخبر
ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثاني من باب علمت والثالث من
باب اعلمت وقوله بعد دخولها بمنزلة الفصل واحترز به عن الجوع
سوى المحدود وانما اعمل هذه الحروف لمشابهتها الفعل على ما سبق
بيان مشابهتها ولما شابهته وكان للفعل عملان اصلي وفرعي فالاصلي
ان يكون مرفوعه مقدما على منصوبه والفرعي ان يكون منصوبه
مقدما على مرفوعه وحين كانت هذه الحروف فرعا للفعل اعطي ما هو
فرع في الفعل وهو تقديم المنصوب على المرفوع لوجوب انحطاط الفرع
عن الاصل بدرجة واحدة نحو ان زيدا قائم قوله وامر كامر خبر
المبتدا اي امر خبر ان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه من كونه
مفردا وجملة اسمية وفعلية وشرائطه من كونه معرفة ونكرة وكون
اسم معرفة او نكرة مخصصة ووجود العايد فيه اذا كان جملة
وحذف العايد للعلم به واحكامه من وقوعه متعددا ومتحدا
ومذكورا ومحذوفا معرفة كان الاسم او نكرة نحو ان محلا وان رحلا
وكقول عمر بن عبد العزيز ان ذاك ولعل ذاك لمن مت اليه بقرابة
قوله الا في تقديمها ان حكمه حكم خبر المبتدا في جميع ما ذكرنا ههنا
وفي باب خبر المبتدا الا في تقديم خبر ان على اسمها فانه غير جايز لوجوب

انحطاط الفرع عن الاصل ولكراهتهم تصرف من الحروف تصرف
الافعال او للتنبيه على ان عملها فرع عمل الفعل فلا يقال ان قايم
زيدا فقوله الا اذا كان ظرفا استثناء من الاستثناء اي حكم خبر ان حكم خبر
المبتدا الا في تقديمه فانه لا يجوز تقديم خبر ان على اسمها الا اذا كان
خبرها ظرفا نحو ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم فانه يجوز تقديمه
على اسمها لاتساعهم في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لكثرة وقوع الظرف
في كلامهم قوله خبر لا النفي الجنس اي ومن الملحقات بالفاعل خبر
لا النفي الجنس وانما عمل لا في مذهب من يعملها تشبيها بالها بان لكون
كل واحد منهما للتحقيق الا ان تحقيق الاثبات والتحقيق النفي
قوله هو المسند بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره من خبر المبتدا
وخبر ان واخواتها وخبر كان واخواتها قوله بعد دخولها بمنزلة الفصل
يخرج الجمع والضعيف عملها لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ظرفا
او غير ظرف ولانها فرع ان في العمل فيجب انحطاطها عنها قوله
ويحذف كثيرا اي ويحذف خبر لا كثيرا اذا دل دليل على خصوصية
الخبر سواء كان امرا عاما او خاصا كقولك للشاكي لا باس اي لا باس عليك
ومنه كلمة الشهادة ان لا اله موجود الا الله ولا سيف الا ذو الفقار
ولا فتى الا علي اي موجود قوله وبنو تميم لا يثبتونه ان وبنو تميم

لا يظهرون خبرا ولا يلفظون به اصلا بل يحذفون وجوبا لظهور المعنى
هكذا معنى كلامه لا كما ذكر بعض الفضلاء ان بني تميم لا يثبتون خبرا
لها ويتمون الكلام من النافي والمنفي اذ معنى لا رجل انتفى رجل اذ فيه
تحمل قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس اي ومن الملحقات بالفاعل اسم
ما ولا المشبهتين بليس ووجه شبههما بليس انهما للنفي كما ان ليس كذلك
الا ان مشابهة ما بليس اقوى من مشابهة لا اذ هي لنفي الحال كما ان ليس
كذلك بخلاف لا فانها للنفي مطلقا وانما الحق اسمها بالفاعل لحصول المشابهة
بينهما من حيث ان كل واحد منها جزو للكلام ومسند اليه ولكون ما اقوى في
مشابهة تدخل على المعرفة نحو ما زيد منطلقا وعلى النكرة نحو ما رجل
افضل منك بخلاف لا فانها لا تدخل الا على النكرة ولا يوجد اسمها
عاملا الا في الشعر هو من صدع زمانها فاما ان قيس لا براح والبيت
اشار بقوله وهو في لا شاذ اي عمل لا بمعنى ليس شاذ قوله
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية لما فرغ من اسماء
المرفوعة اصلا وملحقاته شرع في الاسماء المستحقة للنصب كذلك
اي المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعول وما ألحق به قوله
ما اشتمل هذه الجنس شمل الحدود وغيره قوله على علم المفعولية
خرج عنه المرفوعات والمجرورات قوله فمنه مفعول المطلق

اشار

اشارة الى ان الاصل في المنصوبات المفاعيل وانما انحصرت
في الخمسة لانه لا يخلو من ان المفاعيل يوجد اولا الاول
المفعول المطلق والثاني لا يخلو من ان يكون محلا لتعلق الفعل
او ظرفا له او علة باعثة للفاعل او مصاحبا لمفعول الفعل فالاول
المفعول به والثاني المفعول فيه والثالث المفعول له والرابع المفعول
معه او فضلة لا يخلو من ان يكون مدلولا للفعل ومستندا لمدلوله
او مستندا اليه فالاول المفعول المطلق والثاني المفعول فيه لان
الفعل يستلزم الزمان والمكان والثالث المفاعيل الثلثة الباقية
لان الفعل يستدعي علة ومصاحبا وما يقع عليه وانما قدم المفعول
المطلق لاطلاقه ولكون الفاعل يوجده ولان الفعل يدل عليه
بالتضمن لكونه مشتقا منه في الاصح ولانه الفعل الحقيقي ولما قدمه
عرفه بقوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول
المطلق اسم شيء فعل ذلك الشيء فاعل الفعل المذكور ويكون
ذلك الشيء بمعنى الفعل المذكور فقوله اسم شيء بيان للواقع لان المفعول
المطلق لا يكون الا اسما لكونه مصدرا قوله فعله فاعل فعل احتراز
من نحو قولك عجبت فدل انه وعلة لان قدل انه وعلة
لم يكن فعلا لفاعل فقوله مذكور احتراز من مثل قولك عجبت

الكراهة وكرهت القيام قوله بمعناه احتراز من نحو قولك عجبت من كراهتي
وكرهت قيامي من ان الكراهة والقيام وان كانا اسمين فعلهما فاعل فعل
مذكور الا انهما لما كانا بمعنى الفعل المذكور قوله ويكون للتاكيد والنوع
والعدد اي المفعول المطلق على ثلثة اضرب تاكيدي ونوعي وعددي
لانه لا يخلو من ان يكون مدلوله زايدا على مدلول الفعل او لا الثاني التاكيدي
والاول لا يخلو من ان يكون بيانا لكيفية صدور الفعل من الفاعل او لا الاول
النوعي والثاني العددي فقوله جلست جلوسا مثال للاول ومثالي الباقيين
وجلست جلسة للنوع وجلسة للعدد واعلم ان التاكيدي لا يكون
الا منكرا فاذا اضيف او عرف باللام او تخصص بالصفة او الحال او غير ذلك
من المقيدات يصير نوعيا الا اذا كان مفهوم الفعل مخصصا فصدره
التاكيدي يجيء مخصصا قوله فالاول ان المفعول المطلق التاكيدي
لا يثنى ولا يجمع لتعذر التثنية والجمع للكونه للحقيقة المشتركة وهي
واحدة والتثنية والجمع ضم الاثنين او اكثر بعضها الى بعض متميزا احدهما
عن الاخر اولان المصدر فعل حقيقي والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك
المصدر التاكيدي قوله بخلاف اخويه ان بخلاف النوعي والعددي
فانهما يثنيان ويجمعان لامكان التثنية والجمع فيهما لتعدد الانواع
والمرات فيقال جلستين وجلسات قوله وقد يكون اي الاصل

في المصدر ان يجيء على لفظ الفعل الناصب له وقد يكون على خلاف لفظ
الفعل اذا كان المجيء موافقا للموافقة اللفظية ليست بشرط نحو قعدت
جلوسا وجلست قعودا وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا
قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا اي وقد يحذف
ناصبه اذا قامت قرينة دالة على خصوصية حذفه كقولك لمن قدم
من السفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم فخير وان كان افعل التفضيل
الا انه لما اضيف الى المصدر استفاد معنى المصدرية من المضاف اليه
قوله ووجوبا اي ويحذف ناصبه جوازا كما ذكرنا ووجوبا سماعا
فيما لم يوجد قاعدة كلية مستعملة في جميع جزئياته سوى انه مسموع
من العرب كذلك نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله
رعيا وخيبة اي خابه الله خيبة وجدعا اي جدعه الله جدعا
وحمدا اي حمدت الله حمدا وشكرا اي شكرت الله شكرا وعجبا
اي عجبت عجبا فحذف افعال هذه المصادر مسموعة من العرب
سواء كانت مستعملة باللام او بغيره وقيل انما يجب عند استعمالها باللام
قوله وقياسا في مواضع ان يحذف ناصبه وجوبا قياسا اي
فيما علم فيه قاعدة كلية مستعملة في جميع جزئياته بالاستقراء
والاولى حذف الفعل منه لزوما قوله في مواضع اي الحذف وجوبا

قياسًا في مواضع وذلك فيما كانت فيه قرينة دالة على خصوص الفعل
ووقوع شيء يسد مسد ذلك الفعل قوله منها ما وقع مثبتًا اي ومن
المواضع التي حذف منه الفعل الناصب للمفعول المطلق وجوبًا قياسًا
ما وقع المفعول المطلق مثبتًا حقيقيًا اي مثبتًا بعد نفي او معنى نفي داخل
ذلك النفي او معناه على اسم لا يصح ان يكون المفعول المطلق خبرًا له
فقوله ما وقع مثبتًا احتراز عما وقع منفيًا نحو ما زيد سيرًا فانه لا يجب
فيه حذف العامل قوله بعد نفي احتراز عما وقع مثبتًا من غير نفي
او معناه نحو زيد سيرًا وقوله او معنى نفي ليدخل فيه انما انت سيرًا
وقوله داخل على اسم احتراز مما دخل النفي او معناه على الفعل نحو ما
سيرت الا سيرًا وانما سيرت سيرًا فانه لا يجب الحذف فيهما ايضًا قوله
لا يكون خبرًا عنه احتراز عما يصح ان يكون المصدر خبرًا لذلك الاسم
نحو ما سيري الا سير شديد وانما سيري سير شديد فان سير شديد
في المثالين يصح ان يقع خبرًا عن سيري في ما سيري وانما سيري قوله
او وقع مكررًا اي او وقع المفعول المطلق مكررًا بعد اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرًا عنه فانه يجب حذف الفعل ايضًا للقرينة
الدالة مع ما يسد مسده من التكرير فقولك نحو ما انت الا سيرًا مثال
لما وقع المصدر مثبتًا بعد نفي تقدير ما انت الا تسير سيرًا فحذف

الفعل لقيام القرينة وهي النصب او كونه واقعًا بعد اسم لا يكون خبرًا
عنه وما يقوم مقامه وهو وجوده بالشرائط المذكورة وقولك انما
انت سيرًا مثال لما وقع بعد معنى نفي وقولك ما انت الا سير البريد
مثال ايضًا لما وقع بعد النفي الا انه المصدر في المثال الاول للتأكيد
وفي هذا النوع وقولك زيد سيرًا سيرًا مثال لما وقع مكررًا بعد اسم
لا يكون خبرًا عنه والتزام حذف الفعل هنا ايضًا لدلالة النصب عليه
وكون التكرار قائمًا مقامه بحذف ما لم يكن مكررًا او مكررًا لكن لا بعد
اسم نحو نصرتك نصرًا او ضربت ضربًا مرارًا فانه لا يجب حذف الفعل فيهما
قوله ومنها ما وقع تفصيلًا اي ومن المواضع التي حذف منها الناصب
للمفعول المطلق وجوبًا قياسًا ما وقع المفعول المطلق تفصيلًا
لاثر مضمون جملة متقدمة عليه نحو قولك تعالى فشدوا الوثاق
فاما منًا بعد واما فداء فان قولك منًا وفداء منصوب بفعل مضمر
وجوبًا قياسًا لانهما تفصيلان لاثر مضمون جملة متقدمة وهو شد
الوثاق اذ تقديره تمنون منًا وتفدون فداء فحذف الفعل وجوبًا
لقيام القرينة وهي النصب او كونه تفصيلًا لمضمون الجملة ولوجود
ما يسد مسده وهو وجوده بشرائط المذكورة فقولك تفصيلًا احتراز
عما لا يكون تفصيلًا نحو ضربت ضربًا وضربتين فقولك لاثر مضمون الجملة

احترازٌ عما وقع تفصيلاً لمضمونِ الجملةِ لا لأثره نحو زيدٌ سيسافرُ اما
قريبًا او بعيدًا وقولُه متقدمةٌ احترازٌ عما اذا كان تفصيلاً لا لمضمونِ
جملةٍ مناجزةٍ نحو اما ريحًا او خسوفًا زيدٌ يسافرُ فانه لا يجبُ حذفُ
الفعلِ في هذهِ الصورةِ وقبل لا احتياجَ الى قولِه متقدمةٌ اذ التفصيلُ
لا يكونُ الا متأخرًا قلنا التفصيلُ ان كان تمييزًا او وصفًا او بيانًا فلا
يتقدمُ اما اذا كان حالًا او مصدرًا يجوزُ تقديمُه فحينئذٍ قولُه متقدمةٌ
قيدٌ محتاجٌ اليه ولنيابتِه عن الفعلِ كان تفصيلاً لمضمونِ الجملةِ المتقدمةِ
لا باعتبارِ نفسِه مستقلاً قولُه ومنها ما وقع للتشبيهِ اي ومن المواضعِ
التي حذفَ منها ناصبُ المفعولِ المطلقِ ما وقع المفعولُ المطلقُ تشبيهًا
بالاخبارِ وهو ما يحتاجُ في تحصيلِه الى تحريكِ عضوٍ بعد جملةٍ مشتملةٍ تلك
الجملةُ على اسمٍ بمعنى المفعولِ المطلقِ الواقعِ للتشبيهِ وصاحبِه اي
مشتملةٍ على صاحبِ ذلك الاسمِ وهو الجارُ والمجرورُ الذي هو فاعلٌ
لذلك المصدرِ بمعنى نحو مررتُ برجلٍ فاذا له صوتُ صوتِ حمارٍ وصراخٌ
صراخِ الثكلى والتقديرُ يصوتُ صوتَ حمارٍ ويصرخُ صراخَ الثكلى
فحذفَ الفعلُ للقرينةِ الدالةِ عليه ومعنى التشبيهِ او وقعَ هو تشبيهًا
بالاخبارِ وقوعُ المصدرِ مقامَه بجميعِ الشرائطِ المذكورةِ فقولُه للتشبيهِ
احترازٌ عن مثلِ قولِك لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ لعدمِ صوتِ التشبيهِ

وقولُه

وقولُه علاجًا احترازٌ من نحو قولِك لزيدٍ زهدٌ زهدَ الفقهاءِ يعلمُ
الصلاحَ وهدًى مدى الفقراءِ وقولُه بعد جملةٍ احترازٌ عما وقع بعد
مفردٍ نحو الصوتُ صوتُ حمارٍ لعدمِ وقوعِه بعد جملةٍ فولُه مشتملةٍ
على اسمٍ بمعناهُ احترازٌ عن نحو قولِك مررتُ برجلٍ فاذا الصوتُ حمارٍ
وقولُه وصاحبِه احترازٌ عما لم يكن مشتملاً على صاحبِ المصدرِ نحو مررتُ
برجلٍ فاذا صوتٌ صوتَ حمارٍ فانه في جميعِ هذهِ الامثلةِ لا يجبُ حذفُ
الفعلِ لانتفاءِ شرطِه وانتفاءُ الشرطِ مستلزمٌ لانتفاءِ المشروطِ قولُه
ومنها ما وقع مضمونَ جملةٍ الى آخرِه اي ومن المواضعِ التي حذفَ منها
عاملُ المفعولِ المطلقِ وجوبًا ما وقع المفعولُ المطلقُ مضمونًا لجملةٍ
لا احتمالَ لتلك الجملةِ غيرَ المفعولِ المطلقِ مثلُ لهُ علَيَّ الفُ درهمٍ
اعترافًا فاعترافًا منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ دلَّ عليه القرينةُ وهي اعترافًا
او كونُه مضمونًا للجملةِ السابقةِ ووقوعُه موقعَه اذ المصدرُ في جميعِ
الصورِ المذكورةِ نائبٌ عن فعلِه فقولُه الفُ درهمٍ مبتدأٌ والظرفُ
الاولُ خبرُه والظرفُ الثاني منصوبٌ على الحاليةِ كما في قولِه تعالى
ولكم في القصاصِ حيوةٌ قولُه مضمونَ جملةٍ احترازٌ عما اذا وقعَ
مضمونَ مفردٍ نحو ضربتُ ضربًا وقولُه لا تحتملُ لها غيرَ احترازٌ عن
القسمِ الثاني فانه يحتملُ غيرَه قولُه ويسمى تأكيدَ النفسِ اي ويسمى

نصب

هذا النوع من المصدر تاكيدًا لنفسه لاتحاد مدلول المصدر والجملة الواقعة
قبله فيكون بمنزلة تكرير الجملة ولاجل ذلك جاز رفعه بتقدير حذف المبتدا
اى هذا الكلام اعتراف قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل
غير اى ومن المواضع التى حذف فيها ناصب المفعول المطلق وجوبًا ما
وقع المفعول المطلق مضمونًا لجملة متقدمة لها ان لذلك الجملة احتمال
مضمره غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقًا فحقًا منصوب بفعل وجوبًا لوقوعه
موقعه مع القرينة المذكورة فقوله مضمون جملة احتراز عما وقع مضمون
مفرد نحو اقوم قيامًا فانه لها محتمل غير احتراز عن القسم السابق
قوله ويسمى توكيدًا لغيره لعدم تضمن الجملة هنا فعل حقيقتها لكثرة
لوازمها اذ من يحمل غير المصدر للذكر وتحقيق المغايرة بين اللازم والملزوم
قوله ومنها ما وقع مشنًى اى ومن المواضع التى حذف عامل المفعول
المطلق وجوبًا ما وقع المفعول المطلق مثنًى لدفع تكرر اللفظ لا
لحصر المعنى نحو لبيك وسعديك فلبيك وسعديك منصوبان بفعل
مضمر دل عليه القرينة ومعنى التثنية ودفع ما فى المصدر من
معنى التكرير مقامه تقديره البيت البيتا بعد الباب واسعدت
اسعادًا بعد اسعاد فحذف الفعل اولًا وهو البيت واسعدت
ثم حذف الزوايد فصار لبالبا ثم ثنى لدفع تكرر اللفظ فصار

لبين ثم اضيف الى كاف الخطاب فحذف النون بسبب الاضافة
فصار لبيك وسعديك هذا عند سيبويه واما عند يونس فهو مفرد
مضاف الى المضمر واصله لبب على وزن فعل قلبت الياء الاخيرة
ياء هربًا من التضعيف ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها ثم بالاضافة الى المضمر صار ياء كما فى عليك واليك ويبطله قوله
دعوت لما نابنى مسورًا فلبى فلبى يدى مسور فقوله المفعول به
هو ما وقع عليه فعل الفاعل لما فرغ من مباحث المفعول المطلق
شرع فى بيان القسم الثانى وهو المفعول به وقدمه على سائر المفاعيل
لوجوه يرد به الى الفاعل كما فى اعطيت زيدًا درهمًا ولاختصاص
بالفعل المتعدى ولتوقف تصور الفعل المتعدى بعد تصور الفاعل
على تصور بخلاف سائر المفاعيل قوله ما وقع بمنزلة الجنس يشمل
المحدود وغيره من المفاعيل قوله عليه الى اخره احتراز عن سائر
المفاعيل والمراد بالوقوع التعلق اى تعلق فعل المتعدى به بحيث
لا يعقل بدونه اذ لابد له منه لما لابد له من المفاعيل ولاجل ذلك
اختص به مثل ضربت زيدًا وهل اضرب بكرًا وخلق الله العالم
عند بعض وهو المختار وناصبه الفعل عند سيبويه لانه اقوى
العوامل ولانه المقتضى له والفاعل عند بعض ومجموعهما من

[illegible] عند الفراء والفاعلية عند بعض والاول
هو الصحيح والبواقي باطل للزوم وجوب في جميع الا. فعال قوله
وقد يتقدم على الفعل جوازا اي الاصل في المفعول ان يكون متاخرا
عن الفعل لانه محمول والاصل في المحمولات التاخير عن العوامل
الا انه قد يتقدم على الفعل جوازا نحو زيدا ضربت وبكرا شتمت
لقوة الفعل في العمل من حيث انه اصل العوامل اذا لم يكف
الفعل مقرونا بلام الابتداء نحو ان الله ليحب المحسنين ووالله
لاضرب زيدا وبالجزم لان قولك احق فاته لا يجوز في مثل هذه الامثلة
تقديم المفعول على الفعل ووجوبا فيما اقتضى المفعول معنى الاستفهام
والشرط نحو من رايت واياهم ضربت او كان مضافا الى ما اقتضى معنى
الاستفهام او كان الفعل جوابا لاما نحو غلام من ضربت واما اليتيم
فلا تقهر فوله وقد يحذف الفعل اي العامل في المفعول به لقيام
قرينة حالية او مقالية جوازا كقولك زيدا في جواب من قال
من اضرب اي اضرب زيدا فحذف لدلالة السؤال عليه ووجوبا
اي ويحذف وجوبا في اربعة ابواب الاول سماعي وهي مفاعيل
كثر استعمالها في كلامهم فالتزموا حذف الفعل اشارة الى سقيا
ورعيا لذلك الكثر مثل مراغمة ونفسه اي اترك ونفسه اي دع المزاحمة

نفسه

نفسه فيكون الواو بمعنى مع وهو المختار ويحتمل ان يكون فاعل يكون
كل واحد منصوبا ان دع امرأ واترك نفسه فيكون من عطف الجملة
التقديرية على الجملة التقديرية وانتهوا خيرا لكم على احد الوجوه اي
انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولان الانتهاء عن الشيء امر بضده
لا يجوز ان يكون منصوبا لانتهوا والا يلزم ان يكون الباري عز اسمه
آمرا بالشر وهو غير جايز فيكون خيرا منصوبا بفعل مقدر وهو
اقصدوا عند سيبويه واما الكسائي فينصبه بخبرية كان اي وانتهوا
كان الانتهاء خيرا لكم والفراء ينصبه على المصدرية اي انتهوا انتهاء
خيرا لكم فخيرا لكم صفة مصدر محذوف وافع موقعه فوله واهلا
وسهلا هما ايضا منصوبان بفعل مضمر وجوبا سماعا اي اتيت اهلا
لك لا اجانب ووطيت سهلا من الارض لا حزنا وقيل هذا دعاء منصوب
على المصدرية اي اهلت اهلا وسهلت سهلا فوله الثاني المنادى
اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي حذف فيها ناصب
المفعول به المنادى الا ان الباب الاول سماعي وهذا وما بعده
قياسي فوله وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو
تعريف المنادى اي المنادى اسم طلب اقباله بحرف نايب مناب
ادعو فقوله هو المطلوب بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره وتنبيه

على خبر كان

على انّ المنادى لايكون الّا اسمًا يصحّ توجّه الخطاب اليه حقيقةً
او مجازًا فقولنا بحرف احترازٌ عمّا كان مطلوبًا اقباله بغير حرفٍ نحو
اطلب زيدًا وانادي عمرًا وادعو بكرًا فقولنا نائب مناب ادعو
احترازٌ عمّا كان مطلوبًا اقباله بحرفٍ لايكون نائبًا مناب أدعو كالكاف
التنبيه نحو ها عندك واقتناذيلًا بالباب يذكف الشايل هذا قالوه
وفيه نظر لان حرف التنبيه لم يوضع لطلب الاقبال بل التنبيه
المخاطب اللهم الّا ان يقال ان التنبيه يتضمّن الطلب قوله لفظًا اوتقديرًا
بيان لمحلّ الواقع موقع الفعل اى الحرف انابَ مَنابَ أدعو
اما لفظًا نحو يا زيدُ واما تقديرًا نحو أيّها الرجل ويوسف اعرض عن
هذا اعلم ان العامل في المنادى هو الفعل المحذوف عند سيبويه
ومن تابعه وهو الاصحّ وعند الاخرين يا اما لانّه نائب عن الفعل ولنا
لانّه اسمٌ للفعل وهو قول الفارسيّ وابن سيّده وهذا باطلٌ لانّه لو كان
اسم فعل لزم ان يكون لمسمّاه فاعلٌ ظاهرًا او مضمرًا وكلاهما منتفٍ
اما الظاهر فظاهرٌ واما المضمر فكذلك لانّه اما ان يكون للغائب
او المخاطب او للمتكلّم ولا سبيل الى الاوّل لعدم ذكر المرجع اليه ولا
الى الثاني لفساد المعنى ولا الى الثالث لعدم وضعه له ولانّه
لو كان اسم فعل لزم بناء الاسم على حرفٍ واحدٍ وهو غير موجودٍ

في كلام

في كلام العرب فصحّ وبنيّ على ما يرفع به هذا اشارةٌ الى تقسيم
المنادى اى المنادى على خمسة اقسامٍ الاوّل المنادى المفرد
المعرفة وهو مبنيّ على ما لو كان معربًا لكان رفعه بـ من الضمّ
كما في المفرد والجمع المكسّر والمؤنّث السالم نحو زيدُ ويا رجالُ ويا مسلماتُ
او الالف كما في المثنّى نحو يا زيدانِ ويا مسلمانِ او الواو كما في الجمع
المصحّح نحو يا زيدون ويا مسلمونَ وايراد بقوله ان كان مفردًا
معرفةً اى غير مضافٍ ولا مشبّهٍ به ولا مستغاثٍ وتحريم بحرف النداء
عند المصنّف سواءٌ كان معرفةً قبل النداء او نكرةً مثنّى او مجموعًا
من الاعلام وقبل ان كان مفردًا انكرةً قبل النداء او مثنّى او مجموعًا
من الاعلام فتعريفه بحرف النداء وبالعلميّة فيما عدا المذكور
واورد امثلةً خمسةً الاوّل للمعرفة قبل النداء منصرفًا وغير
منصرفٍ والثاني للمعرفة بعد النداء والرابع للتشبيه والخامس
للجمع المصحّح وانما بنيّ لمشابهته حرف الخطاب من حيث التعريف
والافراد والخطاب او لوقوعه موقع متعلّق الخطاب وعلى غير
السكون للفرق بين بناء اللازم والعارض وعلى علامة الرفع للفرق
بين حركة اعرابه وبنائه ولوقوع الالتباس اذ لو كسّر لالتبس بالمنادى
المضاف الى ياء المتكلّم محذوفًا منه الياء ولو فتح لالتبس بالحركة الاعرابيّة

في غير المضاف في نحو ويخفض بلام الاستغاثة هذا استثناء من الضم
الثاني من المنادى اي ويخفض المنادى مع لام الاستغاثة لكون اللام
من حروف الجر وفي غير استغاثة فيجب لعمل يشتقان نحو يا لزيد
للمسلمين بفتح اللام في الاول وكسر في الثاني فرقا بين المجلوب والمدعو
اليه وانما اختص الفتح بالمدعو لانه واقع موقع المفعول به اللائق في المضمر
مفتوح فكذلك فيما يقع موقعه بخلاف المدعو اليه فانه لما كان
مظهرا غير واقع موقع المضمر فكسر ليكون حركة اللام موافقة
مدخوليه اذ توافق الحركتين اخف من مخالفتهما ومنه قول الشاعر
بالعطافنا ويا لنوباج ٥ وابي الحشرج الفتى الفتاح ٥ اولان المدعو
لكثرة استعماله صار ثقيلا فاختص بفتحة اللام للخفة بخلاف المدعو
اليه فان اللام مكسورة فيه ابدا وكذا في المعطوف عليه نحو يا للزيد للمسلمين
ويا لتلد لزيد ولعمرو قوله ويفتح لالحاق الفها اي ويفتح للمنادى
المستغاث لاجل الحاق الف الاستغاثة لفرون فتحة ما قبلها اذ هي
لا تلحق الا بعد حركة المناسبة قوله فلا لام اي فلا مدخل للام ح
لتعذر الجمع بين اثرين مثل يا زيدا ويا عمرا ومحل الجميع من الجار
والمجرور والمبني على الضم والمبني على الفتح منصوب على المفعولية
من الفعل المحذوف هو ادعوا او اريد قوله وينصب ما سواهما

اي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمستغاث وما شابهه
اما مضاف نحو يا عبد الله واما مشبه به وهو كل اسم لا يتم معناه الا
بانضمام شيء اخر اليه كاسم الفاعل مع مفعوله نحو يا ضاربا زيدا واسم المفعول
مع معموله نحو يا مضروبا غلام زيد والصفة المشبهة مع معمولها نحو يا حسنا
وجهه الاخ واسم التفضيل مع معموله نحو يا خيرا من زيد اذا كانت اعلاما
واما اذا لم تكن اعلاما لم تكن منادى لعدم الخطاب واما نكرة غير
معينة نحو يا بصيرا اخذ بيدي واما نصب في هذه المواضع الثلثة
لانتفاء علة البناء وهو الافراد في المنادى المضاف والمشبه به والتعريف
في النكرة فقوله يا عبد الله مثال للاول وقوله يا طالعا جبلا مثال
للمشبه بالمضاف وقوله يا رجلا مثال لغير المعين فيه وتوابع المبني
المفردة لما فرغ من اقسام المنادى واحكامها بحسب الاعراب والبناء
شرع في توابعه فقوله وتوابع المبني مبتدا وقوله ترفع على لفظ خبره
وقوله المبني صفة موصوف محذوف اي توابع منادى المبني وقوله
المفردة صفة للتوابع وقد مر التاكيد الى اخره بيان لها اي توابع
المنادى المبني المفرد غير البدل من التاكيد والمراد المعنوي لا اللفظي
فان حكمه حكم المنادى نحو يا تميم اجمعون واجمعين والصفة نحو يا زيد
العاقل والعاقل وعطف البيان نحو يا زيد بشر وبشرا والمعطوف

بالحرف الممتنع دخول يا عليه كالمعرف باللام سواء كان اللام فيه لازمة
او غير لازمة نحو يا زيد والحارث ترفع على لفظه وان كان
لفظه مبنيا لشبهه حركته حركة المعرب من حيث كل واحد منهما
عارضة وينصب على محله لان القياس في توابع المبني الحمل على المحل
بدليل ضربت مولاه وزيدا فقوله توابع المبني احتراز عن توابع
المعرب وقوله المفردة احتراز عن المضاف والمشبه به فانه في جميع ذلك
النصب وقوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي لما ثبت
جواز الحمل على اللفظ والمحل في المسايل المذكورة اختلفوا في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه فقال الخليل وكذا سيبويه والمازني المختار الرفع
حملا على اللفظ تنبيها على انه منادى فان اذ حرف العطف نائب
عن العامل وقال ابو عمرو ويونس المختار النصب جريا على القياس
اذ القياس في توابع المبنيات الحمل على المحل بدليل جاءني مولاء
الكرام وقوله وابو العباس اي وفرق ابو العباس المبرد بين ما كان
فيه اللام لازما وبين ما كان فيه اللام غير لازم فقال ان كان المعطوف
مما يمكن انتزاع اللام منه كالحسن والحارث والفضل فالمذهب مذهب
الخليل من اختيار الرفع لجواز دخول يا عليه على تقدير نزع اللام
فيرفع تنبيها على انه منادى فان وان لم يمكن انتزاع اللام منه بان يكون

انتزاع

اللام

اللام جزءا للكلمة ولازمة لها كالنجم والصعق والثريا فالمذهب مذهب
ابي عمرو في اختيار النصب لعدم صحة دخول يا عليه اذ لم يصح تقدير
نزع اللام منه فجريه على القياس اولى قوله والمضافة تنصب اي
وتوابع المنادى ان كان مفردا فالحكم ما ذكرنا من جواز الامرين وان
كان مضافا فتنصب جريا على القياس لان المنادى لو كان مضافا لكان
منصوبا فتوابعه اذا كان مضافا اولى واحق بالنصب لبعده عن حرف
النداء نحو يا زيد ذا الجمة في الصفة ويا خالدا نفسه ويا تميم كلهم او
كلكم في التاكيد المعنوي ويا بشر صاحب عمرو في البدل ويا زيد
اباعبد الله في عطف البيان وبابكر وعبد الله في العطف بالحرف
قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل اي توابع المنادى
المبني المفردة لو كان بدلا او معطوفا غير ممتنع دخول يا عليه حكم
المنادى المستقل من الضم ان كان مفردا والنصب ان كان مضافا اذ
البدل في حكم تكرير العامل فكان مقصودا بالنداء والمعطوف
مقصود بما نسب الى المتبوع فكان مقصودا بالنداء ايضا ويمكن
تقدير حرف النداء فيه لزوال المانع وهو اللام وقوله مطلقا اي سواء
كانا مفردين او مضافين او الاول مفردا والثاني مضافا او بالعكس
صار ثمانية امثلة نحو يا زيد زيد يا عبد الله ويا زيد عبد الله ويا عبد الله

عبد الله

زيدُ فى البدلِ ويا زيدُ وعمرو ويا عبدَ اللهِ وصاحبَ عمرٍو ويا زيدُ
وعبدَ اللهِ ويا عبدَ اللهِ وعمرو فى المعطوفِ قولُه والعلمُ الموصوفُ
اى اذا كانَ المنادَى علمًا موصوفًا بابنٍ مضافٍ الى علمٍ يجوزُ فتحُ ذلكَ
المنادَى للخفةِ لاجتماعِ العللِ فى مثلِ ذلكَ المنادَى مِن وجوهٍ
مِن حيثُ بناءُ المنادَى وكونُه موصوفًا بابنٍ بينَ العلمينِ اذ العلمُ اثقلُ
مِن النكرةِ دورانِه واستعمالِه فى كلامِهم وكثرةِ نداءِ الاعلامِ وتخالفِ حركتَى
الصفةِ والموصوفِ فخففتِ المنادَى باتباعِ حركةِ حركةَ الابنِ كما
فعلوا مثلَ ذلكَ فى امرءٍ وابنمٍ فقولُه العلمُ الموصوفُ احترازٌ عنِ العلمِ
الغيرِ الموصوفِ وقولُه بابنٍ احترازٌ عنِ العلمِ الموصوفِ بغيرِ ابنٍ فانَّ
فيه الضمَّ وقولُه بينَ العلمينِ احترازٌ مِن مثلِ يا زيدَ بنَ اخينا ويا هندُ
ابنةَ عمِّنا فانَّ فيه الضمَّ ايضًا لعدمِ وقوعِه بينَ العلمينِ فلم يكثرْ مثلَ
كثرتِه وكذا يخفُّ غيرُ المنادَى بحذفِ التنوينِ اذ اوقعَ موصوفًا بابنٍ بينَ
العلمينِ نحو زيدُ بنَ عمرٍو وهندُ ابنةَ بكرٍ الا ما وقعَ مِن نحو جاريةَ
مِن قيسِ بنِ ثعلبةَ فانَّه شاذٌّ لا يقاسُ عليه قولُه واذا نودِىَ المعرَّفُ
باللامِ قيلَ يا ايُّها الرجلُ الى آخرِه اى لا يجوزُ نداءُ المعرَّفِ باللامِ
كراهةَ اجتماعِ حرفَىِ التعريفِ فى كلمةٍ واحدةٍ فاذا اردتَ ندا احدِهما ابتدِئَ
مِن التوصلِ بما هو مجتلبٌ عنهما وهو ايُّ واسمُ الاشارةِ او ما مَّما واجراءُ

المعرَّفِ

المعرَّفُ عليه تنبيهًا على انَّ المنادَى هو ذلكَ المعرَّفُ وان كانتْ اىُّ لازمةً
للاضافةِ جاءَ وبهاءِ التنبيهِ عوضًا عنِ المضافِ اليه وتنبيهًا على خروجِ
اىٍّ مِن بابِ الموصولاتِ ودخولِها فى بابِ الموصوفِ نحو يا ايها الرجلُ
ويا هذا الرجلُ ويا ايهذا الرجلُ قولُه والتزموا رفعَ الرجلِ هذا
جوابُ دخيلٍ مقدرٍ وهو انكَ قلتَ جازَ فى صفةِ المنادَى الرفعُ والنصبُ
ولم يجزْ هنا الا الرفعُ فاجابَ بانَّه انما التزموا رفعَ الرجلِ هنا لانَّه المقصودُ
بالنداءِ وذكرَ المنادَى للتوصلِ الى ندائِه وللفرقِ بينَ الصفةِ المشتقةِ
عنها واللازمةِ وهنا الصفةُ لازمةٌ بخلافِ يا زيدُ العاقلُ خلافًا
للكوفيةِ فانَّهم لما اجازوا نداءَ المعرَّفِ مِن غيرِ توصلٍ اجازوا الوجهينِ
الوجهينِ فى صفتِه وقيلَ بالتزامِ الرفعِ فى يا ايها الرجلُ دونَ يا هذا
الرجلُ لامكانِ ان يكونَ المقصودُ بالنداءِ هو هذا فيجوزُ فى الرجلِ
الرفعُ والنصبُ ويجوزُ ان يكونَ المقصودُ هو الرجلُ فيلزمُ رفعُه
وعلى الاولِ ينالُ يا هذا زيدٌ وزيدًا قولُه وتوابعِه اى والتزموا رفعَ
توابعِ الرجلِ سواءٌ كانتْ مضافةً نحو يا ايها الرجلُ ذو المالِ او مفردةً
نحو يا ايها الرجلُ الكريمُ لانَّها توابعُ معربٍ مرفوعٍ وتوابعُ المبنىِّ فوجبَ ان يكونَ
الامرُ فوقَه قولُه وقالوا يا الله خاصةً هذا اشارةٌ الى ردِّ مذهبِ
الكوفيةِ فانَّهم تمسكوا فى جوازِ نداءِ المعرَّفِ مِن غيرِ توصلٍ بما الله فاجا ب

نوابه

مثل

المصنف بانها مخصوصة بلفظة الله لانه مآل كل اسمال وموضع كل سؤال
فلا اذن من الشارح في دخول حرف التنبيه واسم الاشارة عليه اولكون
اللام لازمة لهذه الكلمة لانها من الاعلام الغالبة اولان اللهم فيه عوض
عن الجملة المحذوفة فلا يكون لمحض التعريف ولاجل ذلك يقطع الهمزة
في النداء وقوله يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شذ لا يثبت
بمجة وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اشد منه لانتفاء المعنيين والتمسك
بنذار العلم مردود بتغاير التعريفين فلا يلزم من احتمال المتغايرين احتمال
المتماثلين قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي الى اخره اي اذا كرر
المنادى مع احتمال الاضافة في احدهما نحو يا تيم تيم عدي جاز لك
في الاول الضم لكونه منادى مفردا والنصب على تقدير اضافته اما
الى عدي المذكور مع اقحام ثم الثاني للتاكيد كما قحام اللام لتاكيد
الاضافة في لا ابالك عند سيبويه والخليل واما الى عدي المقدر المحذوف
بعده للاستغناء عنه بالمذكور كما في بين ذراعي وجبهة الاسد عند المبرد
او على اتباع ثم الاول ليتم الثاني كما في زيد بن عمرو قوله
والمضاف الى ياء المتكلم اي اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم يجوز
فيه يا غلامي باثبات الياء ساكنة او مفتوحة والاصل فيها الفتح عند
المحققين لانها اسم على حرف واحد والاسم على حرف واحد لا يكون

ساكنا

ساكنا في كلام العرب واما السكون فلكونه مبنيا والاصل في البناء
السكون ويا غلامي بحذف الياء تخفيفا لدلالة الكسرة عليها ويا غلاما
بقلب الياء الفا والكسرة فتحة لكون الالف اخف من الياء والفتحة
اخف من الكسرة قوله وبالهاء وقفا لهم ويجوز الحاق الهاء وقفا
للفرق بين الوصل والوقف وبيان الالف والياء قوله وقالوا
يا ابي ويا امي اي اذا كان المنادى ابا او اما مضافين الى ياء المتكلم
يجوز فيه الوجوه المذكورة في يا غلامي مع زيادة وجهين اخرين الاول
قلب الياء تاء للتانيث والدليل على انها تا تانيث صيرورتها هاء
في الوقف والدليل على انها عوض عن الياء عدم جواز الجمع بينهما
والثاني الحاق الالف مع التا لكونها عوضين عن الياء فيقال يا
امتا ويابتا ولا يجوز الحاق الياء مع التا لامتناع الجمع بين العوض
والمعوض بخلاف الجمع بين العوضين فانه جايز بلا نكير والى جميع ذلك
اشار بقوله وبالالف دون الياء قوله ويا ابن ام ويا ابن عم
خاصة مثل باب يا غلام اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى
ام او عم مضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه ايضا ما يجوز في باب
غلامي من الوجوه المذكورة لكن ته مثل كن يا غلامي مع جواز
وجه اخر لا يجوز في يا غلامي الا على سبيل الشذوذ وموضع

الالف والالتفاء بفتحة الميم لدلالة الفتحة على الالف بلا شذوذ واجراءً
له مجرى المركب لطوله وتناسب التخفيف وفي تركيب الملتقى تساهل ظاهر
بسبب تقديم الحال قوله وترخيم المنادى جايز لما فرغ من تحقيق
المنادى واقسامه وشرايطه واعرابه وبنائه شرع في بيان لواحقه
وخصايصه فقال وترخيم المنادى جايز لكثرة وقوع النداء في الكلام
فيقتضي التخفيف بخلاف غير النداء فانه لما لم يكثر كثرة النداء لم يقتض
الترخيم الا المعروف في الشعر كقوله الا اضحت حمالكم رمامًا واضحت
منك شاسعة امامًا فيمن روى فانه رخم قوله امامًا للضرورة
الشعر ومنه قولك دياز ميّة اذ مي تناسينا ولا يرى مثلها عربٌ
ولا عجم فانه رخم ميّة في قولك اذ مي لذلك قوله وهو حذف
في اخر تخفيفًا اشارة الى تعريف الترخيم اي الترخيم حذف ما في
اخر المنادى من حرف او حرفين او كلمة لمجرد التخفيف لا لعلة
اخرى فقوله حذف بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره واحترز
به عن الحاق الحرف وزيادته فانه ليس بترخيم كالتصغير والنسبة
وقوله في اخر احترازٌ عن الحذف من الاول والوسط فانه ايضًا
ليس بترخيم وقوله تخفيفًا اي من غير اعتبار احترازٌ عن الحذف
الاعلالي وعن الحذف بالتقاء الساكنين كحذف ياء قاض والالف

جملي في مثل هذا فاضرب ذات جملي القوم فانها ليسا بترخيم
قوله وشرطه ان لا يكون مضافًا لما بين الترخيم اراد ان يبين شرائطه
الوجودي والعدمي وقدم العدمي على الوجودي لقلته وهو
ثلثة الاول ان لا يكون المنادى مضافًا لتعذر الترخيم فيه لانه لو رخم
الجزء الاول لزم الترخيم في وسط المنادى ولو رخم الثاني لزم
ترخيم ما ليس بمنادى اذ المنادى هو المضاف لا المضاف اليه خلافًا
للكسائي، والفراء فانهما يحذفان اخر المضاف اليه قوله
ولا مستغاثًا اي وشرط الترخيم ان لا يكون المنادى مستغاثًا اذ
المطلوب فيه مد الصوت وتطويله والترخيم ينافي ذلك قوله
ولا جملة اي وشرطه ان لا يكون المنادى جملة نحو يا من حفر
بئر زمزما لان الجملة محكية على ما كانت عليه قوله ويكون
علمًا هذا هو الشرط الوجودي اي شرط جواز الترخيم ان يكون
المنادى علمًا لكثرته في الكلام واقتضاء الكثرة الثقل ومناسبة
التخفيف قوله زايدًا على ثلثة احرف ليلا يخرج الاسم عن الاعتدال
واقل الاصول بسبب الترخيم قوله واما بناء الثاني اي شرط
الترخيم ان يكون المنادى اما علمًا زايدًا على ثلثة احرف واما محلًا
ببناء الثاني وان لم يكن علمًا ولا زايدًا على الثلثة لحصول الثقل

بناء التانيث وتناسبها التخفيف وعدم لزوم الافضاء الى تغيير البنية
بخروجه عن اقل الاصول من غير اعلال لان التاء كلمة على حدة لا مدخل
لها في اصل البنية نحو يا جارتى لا تستنكرى عذيرى سيرى واشفاقى على
بعيرى ويا شاة ارحمنى وما ثبت اقبلى قوله فان كان فى اخر زيادتان
الى اخر المنادى فان كان فى اخر المنادى زيادتان فى حكم واحد بان زيدتا
معا لمعنى واحد كالفى التانيث فى اسماء والالف والنون فى مروان وعمران
وسكران وياء النسبة فى بصرى وقنسرى او كان فى اخر المنادى
حرف صحيح قبله مدة والبنية اكثر من اربعة احرف كنصور
وعثمان حذفتا معا اما فى اسماء ومروان فلكون الحرفين فيهما بمثابة
زيادة يلحقه بعد تمام البنية كتاء التانيث والفه فتحذف حذفها
واما فى منصور فلما حذف الحرف الصحيح للترخيم حذفت المدة
تبعا له ليلا يلزم حذف حرف اصل مع وجود زايد قوله وان
كان مركبا اى وان كان المنادى مركبا ومركب اسمين جعلا اسما
واحدا المعدى كرب وبعلبك حذف الاسم الاخير لكونه بمنزلة
تاء التانيث قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اى وان
لم يكن فى اخر المنادى زيادتان فى حكم واحد والحرف صحيح قبله
مدة مع زيادة البنية على اربعة احرف فيحذف حرف واحد

حذفتا

لحصول

لحصول المقصود به وهو التخفيف وعدم موجب حذف الاكثر نحو
يا حار ويا ثمو ويا هرق فى حارث وثمود وهرقل قوله وهو فى حكم
الثابت على الاكثر لما فرغ من تحقيق الترخيم وشرايطه شرع فى
بيان المحذوف به اى المحذوف بالترخيم فى حكم الثابت على
اللغة العليا التى عليها البصريون اذ المقصود فى الترخيم هو الاصل لفظا
ومعنى فيقال فى حارث يا حار بكسر الراء وفى ثمود يا ثمو بياء الواو
الساكنة فى الطرف ويا كرو بفتح الواو دلالة على المحذوف قوله
وقد يجعل اسما برأسه اى وقد يجعل المنادى بعد الترخيم اسما
مستقلا برأسه فيعد المحذوف نسيا منسيا فيقال يا حار بضم
الراء ويا ثمى بقلب الواو ياء والضمة كسرة ويا كرا بقلب الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها تنبيها على انه منادى مستقل لم
يحذف منه شئ قوله وقد استعملوا صيغة النداء فى الندوب مذ
هو اللاحق الثانى بالنداء اى وقد استعمل العرب صيغة النداء
فى المندوب لاشتراكهما فى الاختصاص لكون كل واحد منهما مطلوبا
الا ان المطلوب فى النداء طلب الاقبال وفى الندبة طلب التفجع
قوله وهو المتفجع عليه بيا او وا ان يلفظ بيا او وا الا ان يا مشترك
بينها وبين النداء واصل فى النداء لانه وضع لطلب الاقبال واختص

من ا

وا بالمندوب ليكون نصا عليه وفارقا بينهما قوله وحكمه في الاعراب اى
وحكم المندوب حكم المنادى في الاعراب والبناء فان كان مفردا فمبنى
على ما يرفع به وان كان مضافا او شبهه فمنصوب كما ان المنادى كذلك
اجراء للمندوب مجرى المنادى في الصفة قوله ولك زيادة الالف
في آخره ان ويجوز لك زيادة الالف في آخر المندوب ليكون قرينة للازالة
اللبس بين منادى غير المستغاث وبين المندوب اذا كان المندوب مندوبا
بيا او تحصيلا لغرضهم من تمهيد العذر وتطويل الصوت بالمندوب
مفردا كان المندوب كيا زيدا او مضافا كيا امير المؤمنينا قوله
فان خفت اللبس اى فان خفت لبس المندوب بغيره بسبب زيادة
الالف في آخره فلك قلب الالف قبل الالحاق بحرف من حروف المد
واللين مجانس لحركة المندوب فان كانت كسرة قلبت ياء كما في غلام
الغرض المخاطبة وقلت واغلاميه لالتباسه مع الالف بندبة غلام
المذكر وان كانت ضمة قلبت واوا كما في غلام جماعة المذكرين وقلت
واغلاميوه اذ الميم اصلها الضم لالتباسه بالالف بندبة غلام المثنى
وكذلك في الغائب قوله ولك الهاء في الوقف اى ويجوز لك زيادة
الهاء في آخر المندوب في الوقف دون الوصل بعد زيادة الالف
والياء والواو بيانا للالف واختيها قوله ولا يندب الا المعروف

اى ولا يندب الا الاسم المعروف بين الناس ليحصل الغرض ولا يؤدي
الى السفه فلا يقال وارجلاه لعدم حصول ما هو المقصود بالندبة
من اقامة العذر واعلام حال المتفجع عليه ويعلم من قوله المعروف
عدم اشتراط العلمية قوله واستغ وازيد التطويلا اى استغ
الحاق علامة الندبة من الالف والواو والياء في آخر الصفة لجيئها
بعد كمال الموصوف فيلزم من الحاقها في غير المندوب اذ الغرض
من الصفة التخصيص والتوضيح فتكون غير الموصوف لغطا ومخالفا
بخلاف المضاف اليه فانه كالجزء من المضاف فلا يلزم من الحاقها بغير
المضاف اليه الحاقها باخر الصفة خلافا لليونس فانه يجوز الحاقها
باخر الصفة اذا الصفة مع الموصوف عنده كالمضاف اليه قوله
ويجوز حذف حرف النداء منه ايضا من لواحق المنادى
اى ويجوز حذف حرف النداء من المنادى للتخفيف اذا دل
عليه قرينة الا مع اسم الجنس فانه لا يجوز حذفه منه فلا يقال
رجل على نية يا رجل لانه يؤدي الى وجوه الحذف ثم يكثر
كثرة الحذف اذ الاصل في يا رجل يا ايها الرجل فحذف اللام استغناء
بيا ثم ما كان بينهما لعدم الاحتياج وكذا لا يقال رجلا على نية
يا رجلا لانه يلتبس بغيره من المفعولات قوله والاشارة اى

الى تمامه

مع المضاف

وكذا لا يجوز حذف حرف النداء من اسم الاشارة لزوم الالتباس
بالمبتداء وكثرة الحذف ايضا اذ الاصل يا هذا الرجل قوله والمستغاث
والمندوب اى لا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب
لانتفاء مقصودهم اذ المطلوب فيهما مد الصوت وتمهيد العذر
والحذف مخل بهما قوله يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل
مثالان لما حذف منه حرف النداء اذ التقدير يا يوسف اعرض عن
هذا ويا ايها الرجل قوله وشذ اصبح ليل هذا جواب دخل
مقدر وهو انك قلت لا يجوز حذف حرف النداء من اسم الجنس
وقد حذف ههنا حيث يقال اصبح ليل اى يا ليل واجاب بانه
شاذ وهذا قول امراة امرء القيس لامرء القيس حين طال
الليل عليها وهى بغيضة فلما اصبح اخذت منه الطلاق واقتد مخنوق
اى وكذا اشتد واقتد مخنوق وهذا مثل للحث على تخليص النفس
واطرف كذا ايضا كذلك شاذ ويقال ان الكروان يخاف من المتاع
قوله وقد يحذف المنادى اى وقد يحذف المنادى اذا دل
قرينة على خصوصية حذفه وذلك فيما كان بعد حرف النداء كلام
نحو الا يسجدوا بتخفيف الا للتنبيه اى يا قوم اسجدوا فحذف المنادى
لدلالة اسجدوا عليه لان حرف النداء لا يدخل الفعل واما من قرأ

الا مشددة باد غام ان المصدرية فى لا فليس مما نحن بصدده قوله
والثالث ما اضمر عامله اى الثالث مما حذف منه ناصب المفعول
به المفعول الذى اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده
فعل او شبه فعل من اسم فاعل ومفعول مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عن ذلك الاسم بضميره او بمتعلقه اشتغالا لو سلط ذلك الفعل او
شبهه او ما ناسبهما فى المعنى على ذلك الاسم لنصبه فقوله اتم بيان
للواقع لان المفعول به لا يكون الا اسما تحقيقا او تقديرا قوله بعده
فعل احتراز عن مثل زيد اخوك وعمرو ابوك فوله او شبهه
ليدخل فيه نحو زيد انت محبوس عليه فوله مشتغل عنه بضميره
احتراز عما ليس كذلك نحو زيدا ضربت فوله او متعلقه ليدخل نحو
زيدا ضربت غلامه فانه مشتغل بمتعلقه لا بضميره قوله لو سلط عليه
لنصبه احتراز مما لو قع بعده فعل التعجب نحو زيدا ما احسنه
او اسم التفضيل نحو زيدا افضل منه عمرو او حرف الشرط نحو
اذكر ان تلقه احبك الله اتق او فعل مقرون بلا نحو ما زيد
الا يضربه عمرو او فعل معلق بان وقع بعد الاستفهام والشرط
والنفى وغير ذلك نحو زيد هل ضربته وعمرو لعل اكرمته وخالد
ليت وجدته وبكر ما اشاء وغير ذلك مما يطول الكلام بذكره

قوله نحوا ومناسبة لبذخل زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا انت
مجوز عليه واورد المصنف اربعة امثلة الاول زيدا ضربته والثاني
زيدا اعلاقة والثالث زيدا مررت به والرابع زيدا حبست عليه لان
المقدر لابد من ان يكون عين المفسر او معناه مع معموله العام او مع معموله
الخاص او ما يلابسه فالاول زيدا ضربته لانه يمكن تقدير الفعل المذكور
من غير تكير والثاني زيدا ضربت غلامه اذ لا يمكن تقدير المذكور لان
الضرب غير واقع على زيد بل يتقدر فيه مضمون الجملة مع معموله العام
نحو اهنت زيدا ضربت غلامه لان ضرب الغلام مشتمل باهانة السيد
والثالث زيدا مررت به فيتقدر معناه وهو جاوزت مع معموله الخاص
لتقدر وتقدير الفعل المذكور لعدم تعديته من غير حرف الجر والرابع
زيدا حبست عليه فيتقدر لابست زيدا حبست عليه لتعذر تقدير
الفعل المذكور لعدم اقتضاء به النصب والى جميع ذلك اشار بقوله
ينصب بفعل يفسره ما بعده اي الفعل الظاهر المذكور بعده وهو
ضربته واهنت وجاوزت ولابست قوله ويختار الرفع عند
عدم قرينة خلافه لما فرغ من تحقيق ما اضمر عامله اراد ان يبين
احكامه باعتبار اختيار رفعه ونصبه واستواء الامرين ووجوب النصب
فقال ويختار رفعه اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعلا اوشبهه

مشتغل عنه بضميره او متعلقه عند عدم قرينة خلاف الرفع من
قرينة النصب اللازم والمختار والمساوي لاطلاق القرينة والاوجب
الرفع مثل زيد ضربته وانما اختار الرفع في مثل هذه الصور لعدم
القرينة المذكورة وسلامته عن الحذف والتقدير واستلزام النصب
الحذف والتقدير قوله او عند وجود اقوى منها ان ويختار
الرفع عند وجود قرينة اقوى من قرينة النصب كالشائع غير
الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فاكرمته واذا للمفاجاة نحو قمت
فاذا عمرو اكرمته لانه وان وجد هنا قرينة النصب وهي التناسب
بين المعطوف والمعطوف عليه الا ان قرينة الرفع اقوى منها لكونها حرفين
يقع بعدهما المبتدأ والخبر غالبا ولا يقع الفعل بعدهما الا نادرا
مع عدم لزوم الحذف والتقدير في جانب الرفع والاصل عدمهما وبهذا
ترجح قرينة الرفع على قرينة النصب واما التي للطلب فيختار
بعدها النصب لاستلزام الرفع بعدها كون الطلب خبرا وهو غير
صالح لذلك الا على تاويل بعيد وقال ابن مالك لا يجوز ذلك بعد اذا
المفاجاة الا الرفع لالتزام العرب ان لا يليها الا المبتدأ والخبر
سواء قدم الخبر على المبتدأ او المبتدأ على الخبر وهذا هو الاصح
عند من يعرف شيئا ويدل عليه ايضا كلام المصنف في باب الظروف

المبنيّة حيث قال ويلزم بعدها المبتدأ والخبر قوله ويختار
النصب بالعطف على جملة فعليّة لتناسب لما بيّن القسم الاوّل اراد
ان يبيّن القسم الثاني اي يختار النصب بسبب عطف الجملة الفعليّة
على مثلها لتناسب المقصود وعدمه وعدم كراهتهم الحذف والتقدير
فحينئذٍ نحو لقيت بشرًا وبكرٌ اكلته وجاء سعيدٌ وسعدًا ازرته
قوله وبعد حرف النفي اي ويختار النصب لوقوع الاسم الذي
بعده فعلٌ مشتغلٌ عنه بضميرٍ بعد حرف النفي نحو ما زيدًا ضربته
لكون النفي بالفعل اولى لانه موضوعٌ لسلبه قوله وحرف الاستفهام
اي ويختار النصب ايضًا لوقوع الاسم المذكور بعد حرف الاستفهام
نحو أزيدًا ضربته وهل بكرًا اهنته لان الاستفهام للطلب والطلب
في الفعل اولى قوله واذا الشرطية ان ويختار النصب ايضًا
لوقوع الاسم المذكور بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدًا لقيته فاضربه
لكون الشرط في الفعل اكثر لانه لتعليق صفةٍ بصفةٍ اخرى والتعليق
بالفعل اولى قوله وبعد حيث اي ويختار النصب بعد حيث
نحو حيث زيدًا تجده فاكرمه لان حيث قد يتضمّن معنى الشرط
والشرط في الفعل اولى ولانه موضوعٌ لتحقق النسبة في المكان وتحقق
النسبة في الفعل اولى قوله وفي الامران ويختار النصب في الاسم

الذي

الذي وقع بعده امرٌ او نهيٌ مشتغلين عنه بضميرٍ نحو زيدًا اضربه
وبكرًا لا تشتمه او دعاءٌ نحو زيدًا غفر الله له اغفرها لان هذه الثلث
للطلب والطلب لا يصلح للخبر الا بتاويلٍ كما مرّ والاصل عدم التاويل
قوله وعند خوف لبس المفسّر بالصفة اي ويختار النصب عند خوف
لبس المفسّر بالصفة لو رفع نحو انا كل شيءٍ خلقناه بقدرٍ لان في النصب
النصوصيّة على المعنى المقصود بخلاف الرفع فان فيه احتمالين احدهما
ان يكون خلقناه صفةً لشيءٍ وبقدرٍ خبرًا لان النكرة توصف بالجملة
فحينئذٍ لا يستقيم المعنى والثاني ان يكون خلقناه خبرًا وبقدرٍ
حالًا فحينئذٍ يستقيم المعنى واختيار ما يدلّ على النصوصيّة اولى
واجدر مما لا يدلّ عليها قوله ويستوي الامران اي فرغ مما يختار
فيه النصب على الرفع شرع فيما استوى الامران فيه اي ويستوي الرفع
والنصب فيما كانت الجملة الاولى ذات وجهين اعني يجوز فيه اعتبار
الجملة الاسميّة والفعليّة نحو زيدٌ قام وعمرًا اكرمته فيجوز في عمرًا
النصب والرفع اما الرفع فلانه مبتدا محذوف عنه جملةٌ فعليّةٌ
معطوفةٌ على مثلها وهي الجملة الاسميّة التي هي الجملة الكبرى
واما النصب فلانه مفعولٌ لفعلٍ مقدّرٍ هو جملةٌ فعليّةٌ معطوفةٌ على
الجملة الفعليّة التي هي الجملة الصغرى وهي قام مع ضميره وانما

استوى الامران فى مثل هذا لان كل واحد من الاعتبارين حسن من وجه
وقبيح من وجه اما اعتبار العطف على الجملة الكبرى فحسن من حيث
انه لا يلزم معه الحذف والتقدير وقبيح من اجل اعتبار العطف على البعيد
مع امكان العطف على القريب واما اعتبار العطف على الجملة الصغرى
فحسن من اجل انه عطف على القريب وقبيح من جهة انه يلزم معه الحذف
والتقدير والاصل عدمهما فاذا عارض حسن واحد منهما قبح الاخر بقى التعارض
الا انه لابد من تقدير ضمير يرجع الى المبتدا على تقدير اعتبار النصب
والظاهر انه مما يختار فيه الرفع على النصب يعرفه صاحب الفن قوله
ويجب النصب هذا هو القسم الرابع من اقسامه ما اضمر عامله الذى
هو المقصود بالبحث فى الباب اى ويجب النصب فيما وقع الاسم المذكور
بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته فرتك وحرف التحضيض نحو هلا
زيدا ضربته والاعرض اكرمته ولو لا يشتبه لاقتضاء الشرط والتحضيض
الفعل لفظا او تقديرا قوله وليس ازيدا ذهب به من هذه امثلة
اوردها فى اخر الباب ظاهرها ينبئ انها من الباب وليست منه
ان وليس ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله لامتناع عمل النصب
فيما قبله لو سلط عليه هو او ما يناسبه على الصحيح وان صدق عليه انه
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير متعين فيه الرفع على الابتداء او

بتقدير

او بتقدير فعل مضمر يفسره الظاهر قوله وكذلك كل شئ فعلوه فى الزبر
اى وكذا ليس قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر من هذا الباب لفساد المعنى
لو قدر تسليطه على ما قبله لان فعلوه متعين للوصفية ومعناه كل شئ
مفعول لهم ثابت فى الزبر فلو جعلناه من الباب صار المعنى فعلوا كل
شئ فى الزبر وجميع ما فى الزبر ليس من مفعولهم فيفسد المعنى قوله
ونحو الزانية والزانى اى وليس نحو قوله تعالى الزانية والزانى من الباب
على المذهب الصحيح وهو اما مذهب سيبويه واما مذهب المبرد والمراد
بنحو الزانية كل ما صدر بصفة ذات لام بعدها امتنع التسليط على
ما يتعلق بضمير اما عند المبرد فلان الفاء للشرط فلا يكون منه امتناع
تسليط ما بعد الفاء الشرطية على ما قبلها لوجوب صدارتها فى الجملة
الداخلة هى عليها فتعين الرفع على انه مبتدا استغنى لمجيء الشرط
لان اللام فى الصفة بمعنى الموصول وقوله فاجلدوا خبر وجزاؤه
واما عند سيبويه فجملتان الاولى اسمية من مبتدا وخبر على تقدير
حذف المضاف من الصفة واقامة المضاف اليه وهو الصفة مقام
المضاف واجراء حكم المضاف عليه والخبر محذوف تقديره حكم
الزانية والزانى فيما يتلى عليكم والثانية فعلية امرية مذكورة بيانا
للحكم الموعود للزانى والزانية فليس مما نحن بصدده لامتناع عمل

ما في جملة في المنجب عنه في جملة اخرى قوله والا ان ولم يتأول الكلام
باحد هذين الشيئين فالمختار النصب لوجود قرينتها التي هي اقوى
قرائن النصب وهي الطلب قوله الرابع التحذير مما فرغ من الباب
الثالث شرع في الباب الرابع اي الرابع مما حذف منه عامل المفعول
به وجوبا التحذير اي المحذر والمحذر منه باقامة المصدر مقام
المفعول والقياس ان يقال الرابع المحذر والمحذر منه الا انهم
اقاموا المصدر مقامهما لدلالة المصدر عليهما للاختصار قوله
وهو معمول بتقدير اتق اي التحذير يطلق على الشيئين
احدهما على اسم معمول بتقدير اتق ونحوه والثاني على تكوير المحذر منه
في موضع التحذير فقوله هو معمول بمنزلة الجنس يشمل جميع المعمولات
قوله بتقدير اتق احتراز به عن المعمول بلفظ اتق نحو اتق زيدا
وعن ضمير المنصوب المنفصل المعمول بغير تقدير اتق كاياك
في جواب من فاك من ضربت قوله تحذيرا مما بعده احتراز عن المعمول
بتقدير اتق تحذيرا مما قبله لا مما بعده كاياك في جواب من اتقى
قوله او ذكر المحذر منه مكررا اشارة الى القسم الثاني اي التحذير
اما اسم معمول بتقدير اتق واما تكرير ذكر المحذر منه في موضع التحذير
قوله مثل اياك والاسد مثال للاول واصله اتقك فلما امتنع الجمع

بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد في غير افعال القلوب جاز ابقاء
النفس بين الفعل ومفعوله وقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لضيق
المقام وكثرته في كلامهم ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليها ثم
عدلوا من المتصل الى المنفصل لتعذر المتصل فقالوا اياك والاسد
اي اتق مني ان تتعرض للاسد والاسد من ان يهلكك فقوله والاسد
معطوف على اياك عطف المفرد على مثله وليس من عطف الجملة
على مثلها خلافا للبعض وقال ابن مالك انه من عطف المفرد على تقدير
اتق تلا في نفسك والاسد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه ويرى هذا اولى لكونه اقل تكلفا وقال السيرافي والاندلسي
ان معنى اياك والاسد جنب نفسك الاسد فالاسد مفعول ثان
والواو للدلالة على معنى الجمع قوله واياك ان تحذف اشارة الى
ان المحذر منه اما ان يكون اسما جامدا كما ناك والاسد واما ان
يكون فعلا مضارعا مصدرا بادوات المصدرية ليكون
في تاويل المصدر نحو اياك وان تحذف اي اياك والحذف قوله
والطريق الطريق مثال للقسم الثاني من التحذير وهو ما يكون
المحذر منه مكررا اي اتق الطريق واحدة قوله وتقول اياك
من الاسد واياك من ان تحذف اشارة الى ان التعلق بين

الفعل والحذف منه قد يكون بالعامل فقط كاياك والاسد وقد يكون
بمن وحذف العامل فقط فيتعلق الجار والمجرور بالفعل قوله واياك
ان تحذف اى ويجوز ان تقول اياك ان تحذف بتقدير من
لكون حذف حروف الجر من ادوات المصدرية قياسا
مستمرا لطول الكلام بها مع صلتها قوله ولا تقول اياك الاسد لامتناع
تقدير من اى لا يجوز ان تقول اياك الاسد بحذف العاطف
والجار بل لابد من احدهما لوجوب التعلق بين العامل والمعمول
وعدم جواز تقدير من في الاسماء الجوامد الا فيما سمع نحو واختار
موسى قومه اى من قومه واستغفر الله ذنبي اى من ذنبي واما
قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
فمحمول على ضرورة الشعر او على انه مصدر ان تمارى او على انه
منصوب بفعل مقدر غير الذى نصب اياك اى اتق المراء وجانب
عن المراء فحينئذ ينقطع عما قبله فلا يكون مما نحن بصدده
قوله المفعول فيه لما فرغ من المفعول به وما يتعلق به شرع في القسم
الثالث من المفاعيل الخمس وهو المفعول فيه وانما اردفه
عقيب المفعول به لقربه منه لانه مفعول به معنى ولان الفعل
يحتاج في وجوده الخارجي الى زمان ومكان يقع فيهما لما ان الفعل

المتعدي

المتعدي يحتاج الى متعلق يقع عليه قوله هو ما فعل فيه فعل
مذكور مبتدأ وخبر تعريف للمفعول فيه قوله ما فعل بمنزلة
الجنس يشمل المحذور وغيره من المفاعيل قوله فيه خرج جميع
المفاعيل قوله فعل مذكور احتراز من نحو اليوم الجمعة طيب ويوم
الخميس ميارك والمراد بتولد ما فعل هو التعلق ليكون التعريف
جامعا لافراده ومانعا لغيره قوله من زمان او مكان بيان للمفعول
فيه اى المفعول فيه اما ظرف زمان وهو مقدار حركة الفلك الاعظم
على ما عرفه افلاطن واما ظرف مكان وهو ما يشتغل به جسم قوله
وشرط نصبه تقدير في اى وشرط كون المفعول فيه منصوبا لفظا
تقديرا في اذا لو وجدت لتحقق بها وفيه تنبيه على انه لا بد في المفعول
فيه من في لفظا او تقديرا ليكون مشعرا بالظرفية قوله وظرف
الزمان كلها اى المبهم والمعين تعليل ذلك ان انتصبت بتقدير دلالة
الفعل عليها كدلالته على المصدر وكما ان الفعل ينصب قسمي مصدر
ان المعرفة والنكرة كذلك ينصب قسمي ظرف الزمان ولذلك بالغ
بعض النحويين في ان الزمان جزء مفهوم الفعل اما المبهم فكالحين
والوقت والدهر واما الموقت فكاليوم والليلة قوله وظرف
المكان ان كان مبهما ان ما كان اسمه باعتبار امر غير داخل فيه مما

نحو

كالجهات الست قبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل على المكان
المبهم اذ لابد للفعل من مكان يقع فيه قوصر والا فلا اى وان لم يكن مبهما
فلا يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل على الامكنة المعينة
وهي التي اسمه باعتبار امر داخل في مفهومه كالدار والمسجد والسوق
فلابد من اظهار في قوله وفسر المبهم بالجهات الست اى وفسر النحويون
المتقدمون امكان المبهم بالجهات الست كالخلف والقدام واليمين
والتحت واليسار فان خلف زيد يمينا ونحو جميع ما يقابل ظهره
الى انقطاع الارض وكذا البواقي قوله وحمل عليه عند ولذا هذا
الى قوله على الاصح ايراد على قولهم وفسر المكان المبهم بالجهات
الست فاورد عليه بان عند ولدا ومع ودون منصوب بتقدير
في لانها مكان مبهم مع انها ليست من الجهات الست فاجاب بانها محمولة
على الجهات الست لابهامها ابهام الجهات الست وكذا حمل لفظ المكان
في قولهم جلست مكان زيد على الجهات الست اما لابهامه
ايضا واما لكثرة المكان واما لكثرة استعمال هذا اللفظ في كلامهم وكذا
حمل ما بعد دخلت من الامكنة المعينة في قولهم دخلت الدار
على الجهات الست لكن قوله على الاصح اشارة الى ما ذهب اليه
الجماعة من ان ما بعد مفعول به لانه فعل متعد والاصح انه لازم وكون

مصدره

مصدره على فعول دليل لزومه ولانه تقتضي الخروج وهو بالاتفاق
لازم نحو اذا اذا والاصل اظهار حرف الجر بعد لكنه حذف اتساعا لكثرة
ولئن سلمنا انه متعد فلا نسلم في بحثنا لان المفعول فيه لا يختص
بالفعل اللازم قوله وينصب بعامل مضمر اى وينصب المفعول
فيه بعامل مضمر جوازا كقولك يوم الجمعة لمن قال متى سرت
اى سرت يوم الجمعة قوله وعلى شريطة التفسير او يحذف
عامله وجوبا على شريطة التفسير على الوجوه المذكورة في المفعول
به من اختيار الرفع نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب
نحو واما يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين نحو يوم الجمعة
سار فيه عبد الله ويوم الخميس سار فيه زيد ووجوب النصب
نحو ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه
قوله المفعول له لما فرغ من بيان المفعول فيه شرع في ذكر
المفعول له وعرفه بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور قوله
ما فعل بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره من المفاعيل قوله
لاجله خرج سائر المفاعيل قوله فعل مذكورا حترز من نحو اعجبني
الضرب زيد المراد من قوله ما فعل التعليق ليكون عاما ويكون
التعريف جامعا ومانعا قوله ضربته تاديبا اشارة الى ان

الى بيان

المفعول له علة للفعل ذهنا والفعل مسبب له وان الفعل سبب
له في الخارج وهو مسبب للفعل واورد مثالين ليعلم ان المفعول
له علة باعثة للفاعل على الفعل سواء كان ذلك العلة غرضيا كضربته
تاديبا او غير غرضي كقعدت عن الحرب جبنا لان الجبانة ليست
علة غائية للقعود قوله خلافا للزجاج اى ذهب الزجاج الى
ان تاديبا في قوله ضربته تاديبا منصوب على انه مصدر نوعي
تقديره ضربته ضرب تاديب فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه وقيل بل مصدر تاكيدي عنده منصوب بفعل مقدر تقديره
ضربته فربا وادبته تاديبا فحذف فعله واقيم هو مقام مصدره
الفعل المذكور ورد بانه علة والمصدر ليس بعلة ولانه يلزم سد
باب المفعول له وهو غير جايز قوله وشرط نصبه تقدير اللام اى
شرط كون المفعول له منصوبا لفظا ان يكون اللام مقدرا فيه لانه
لو كان ملفوظا يكون مجرورا اذ لا يجوز الغاء حرف الجر ولا بد من
تقدير لام ليكون مشعرا بالعلية قوله وانما يجوز حذف اللام الى
اخره اى وانما يجوز حذف اللام لفظا وتقديرها مع انه اذا وجد
في المفعول له ثلث شرايط الاول ان يكون فعلا اى مصدرا حقيقيا
او تقديريا بان يكون جملة مصدرة بادوات المصدرية وانما

وجب

وجب ان يكون فعلا لانه غرض وعلة وذلك لا يصلح ان يكون عينا لان
الاعيان مستغنية الوجود فلا يصح تعليل الامور الحادثة بها والثاني
ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل لان فعل الشئ لا يوجب فعل غيره
في الحقيقة والثالث ان يكون مقارنا لفعل الفاعل لانه علة والعلة
لا تتاخر عن معلولها فاذا فقد شرط من هذه الثلثة فلا بد من اللام
او ما يقوم مقامها من الباء وفي كما في قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا وقوله عليه ان امراة دخلت النار في هرة اى من اجلها فعله
فعلا احتراز عما لا يكون فعلا نحو جيئتك للتمر واتيتك للدرس وقوله
لفاعل الفعل احتراز من نحو جيئتك لاكرامك الزايرة ولاعطائك الفقير
واهانتك لايذايك الجار وقوله مقارنا احتراز من نحو قولك اتيتك
امس لاعطائك اليوم وجيئتك اليوم لاكرامي لك غدا فان في هذه الصور
كما ترى لا بد من الجار لفظا لانتفاء شرط تقديرها اعلم انه
يجوز معرفة ونكرة لانه مفعول وليس في المفاعيل ما يمنع من التوعين
كقوله واغفر عورا، الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما
الا عند المجرمي فانه قال بوجوب التنكير وبطلانه ظاهر ويدل
عليه الشواهد والظاير قوله المفعول معه لما فرغ من بيان
العلة شرع في بيان المصاحب لمعوليه وهو في اصطلاح النحاة المذكور

بعد واو المصاحبة معمول فعل قوله مذكور بمنزلة الجنس يشمل
المجرور وغيره قوله بعد واو احتراز عن المذكور بعد الفاء وثم
وحتى وعن المجرور بمع في جلست مع زيد واكلت معه وعن المجرور
بالباء الذي بمعنى مع نحو اكلت هذا بذاك اي مع ذاك قوله لمصاحبة
معمول فعل احتراز عما لا يكون مصاحبا لمعموله نحو زيد وعمرو
اخوك وزيد وبكر صاحباك وانما قال معمول الفعل ليشمل الفاعل و
المفعول على الصحيح في نحو بك وزيدا درهم قوله لفظا او معنى
بيان للفعل اي الفعل العامل في المفعول معه اما لفظا او معنى
وعمله فيه بتقوية الواو على الاصح وذهب الزجاج الى ان العامل
فيه فعل مقدر مناسب للفعل المذكور وعند الاخفش العامل مع
فلما حذف اقيم الواو مقامه وقال الجرجاني العامل هو الواو قوله
فان كان الفعل لفظا اي فان كان الفعل المذكور لفظا وجاز اعتبار
عطف الاسم الواقع بعد الواو لفظا ومعنى نحو جئت انا وزيدا جاز
الوجهان النصب على اصل الباب والرفع على عطف وانما جاز
العطف فيه لفظا لتاكيد ضمير المتصل بالمنفصل ومعنى لاستقامة
المعنى قوله وان لم يجز وان لم يجز العطف لا لفظا ولا معنى
يتعين النصب على اصل الباب لامتناع العطف وقلة الفعل الذي

في العدل نحو جئت وزيدا واستوى الماء والخشبة وانما امتنع العطف
في الاول لان العطف على الضمير المرفوع المتصل مشروط بتاكيده
بالمنفصل ولما تحقق انتفاء الشرط تحقق انتفاء مشروطه وفي الثاني
لان المراد منه ارتفاع الماء ومساواته الخشبة وهذا المعنى لا يتحقق
مع العطف قوله وان كان معنى اي وان كان الفعل معنى وجاز
العطف تعين طريق العطف لاصالته وضعف العامل نحو مالزيد
وعمرو واعتبار النصب على اعتبار كان في مثل ما انت وعبد الله
خارج عما نحن بصدده قوله والا تعين النصب اي وان لم يجز
العطف تعين النصب في الاصح على اعتبار اصل الباب وانتفاء منا فيه
نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا وانما تعين النصب في مثل هذا
لامتناع العطف لان العطف على الضمير المجرور مشروط باعادة
الجار فاذا تعذر العطف تعين النصب والى هذا اشار بقوله
لان المعنى ما تصنع وما تلابس وروى عن الكسائي جواز الجر
وليس بسديد اعلم ان هذا الباب قياسي عند سيبويه
ومقصور على السماع عند الاخفش قوله الحال لما فرغ
من المفاعيل الخمسة شرع فيما يلحق بها ومنه الحال وانما قدمها
على سائر الملحقات اما لعدم تغيير الاعراب فيها بخلاف التمييز

والاستثناء واما لكونها مبنيًا للفاعل والمفعول به بخلاف البواقي
ونوقض بالتمييز فانه يجئ لبيان الفاعل والمبين المفعول قليلًا
وفرق بان الحال لايصح تقديرها بالجزئية للكلام فيكون ادخل في كونها
فضلة بخلاف غيرها ووجه الحاقها بالمفاعيل اما لكونها فضلة في الكلام
ومجيئها بعد تمام الكلام واستقلال الكلام بدونها كما ان المفاعيل كذلك
واما لان لها شبها خاصا بالمفعول فيه من حيث انها ظرف في المعنى
ومتدرة فيها في كما ان المفعول فيه كذلك وحين قدمه على سائر اللحقات
عرفه بقوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي الحال شئ
يبين هيئة الفاعل عند صدور الفعل منه ويبين هيئة المفعول به
عند وقوع الفعل عليه فقوله ما يبين بمنزلة الجنس ليشمل الحدود
وغيره قوله هيئة الفاعل او المفعول به بمنزلة الفصل واحترز به
عن الصفة والتمييز لانهما لبيان الذات لا الهيئة وعن المصدر في
رجع القهقرى لانه لبيان نوع الرجوع اي لبيان نفس الفعل لا للفاعل
والمفعول وقوله المفعول به نبه على ان الحال لا يجئ لبيان سائر
المفاعيل وليس كذلك لصحة قولهم جئت انا وزيدا راكبين
قربت الضرب شديدا لكن لما كان الغالب لبيانهما خصهما بالذكر
فيجيئها اما لبيان الفاعل وحده نحو قام زيد متكلما او المفعول به وحده

كضربت زيدا جالسا او لبيانهما اي على طريق الجمع نحو لقيته راكبين
او التفريق نحو لقيته مصعدا ومنحدرا قوله لفظا او معنى بيان
للفاعل والمفعول به اي هما اما لفظيان نحو ضربت زيدا قائما قائما
يصح ان يكون مبينا لهيئة الفاعل وهو الضمير المرفوع وان يكون
مبينا لهيئة المفعول به ومنويا ان اما الفاعل المعنوي
كما في قولنا زيد في الدار قائما فان قائما حال عن الضمير المستتر في
الظرف ومنه قوله تع فالهم عن التذكرة معرضين واما المفعول
المعنوي فكقولنا هذا زيد قائما اذ التقدير اشير اليه قائما او تعجب
قائما ولاجل ذلك اورد المصنف ثلث امثلة لكل واحد واحدا
قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي الحال التي كان من
المعمولات لابد لها من عامل وعاملها اما الفعل كما مر في ضربت زيدا
قائما واما شبه الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل نحو زيد ضارب عمرا قائما ومضروب بكرا جالسا
وحسن وجهه ضاحكا وهو احسنهم ناميا واما معنى الفعل
وهو المستنبط من حرف التنبيه كها زيدا قائما واسم الاشارة
كهذا بعلي شيخا والظرف كقدامك زيد جالسا والجار والمجرور
كفي الدار زيد قائما وحرف النداء كيا زيد قائما والتمني كوليتك

عندنا مقيما والرحى نحو لعلة في الدار جالسا والتشبيه نحو كانه
اسد فارسا وطويل شعرا ومنه قول النابغة تعتوها انثا عالة
ونحن صعاليك انتم ملوكا اى نحن فقراء فاحال تصعلكنا متكلم في حال ملككم
قوله وشرطها ان تكون نكرة اى وشرط الحال ان تكون نكرة لانها
حكم من الاحكام والاصل في الاحكام التنكير وليلا يلتبس بالصفة مثل
قتلت عمرا الفارس قوله وصاحبها معرفة غالبا اى وشرط ذي
الحال ان تكون معرفة غالبا لانه المحكوم عليه واصله التعريف لوجوب
تعقله قبل الحكم ولان الاحتياج الى بيان المعارف اكثر من الاحتياج
الى بيان النكرة لاغنائها بالوصف وانما قال غالبا لانه قد يجيء نكرة
اذا كانت مخصصة بصفة كمررت برجل راكب فايما او باضافة او الى
نكرة نحو هذا غلام رجل عالما او بوقوعه في سياق النهي كقوله
لا يركبن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا الحمام او بكونها
جملة مقرونة بالواو ونحوها كالذي مر على قرية وهي خاوية
على عروشها لدفع الواو وكون الجملة نعتا او كانت منفية في
الاستثناء كما جاءني رجل الا راكبا او غير ذلك من المخصصات
قوله وارسلها العراك ومر به وحده جواب دخل مقدر
وتوان العراك في ارسلها العراك ووحده في قبله ومر به

وحده من الاحوال مع انها معرفتان فاجاب بانه متاول اى انهما
وان كانتا معرفتين بحسب لفظيهما نكرتان في المعنى اذ المعنى ارسلها معتركة
ومر به منفردا عند سيبويه او هما معمولان من حال محذوفة وهي
تعتركه وينفرد عند ابي علي اى ارسلها تعتركه العراك ومر به
ينفرد وحده والاول اولى لكون الاصل في الاحوال الافراد
والجملة في تاويله والاصل عدمه ومنه جهدك وطاقتك
وكلمته فاه الى في وجاءوا قضهم بقضيضهم قوله فان كان
صاحبها نكرة وجب تقديمها اى الاصل في ذي الحال ان يكون
معرفة فقد ما عليها فان كانت نكرة غير مخصصة
باحدى المخصصات كما مر وجب تقديم الحال عليها دفعا
للالتباس بالصفة في بعض الصور كما في ضرب رجلا مجردا عن ثيابه
وقدم فيما لا التباس فيه كما في جاءني راكبا رجل طرد الباب قوله
ولا يتقدم على العامل المعنوي لما كانت الحال من المعمولات والعمول
قد يتقدم على العامل اراد ان يبين ان الحال هل يتقدم على عامله
ام لا فقال ولا يتقدم اى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
لضعفه في العمل بخلاف اللفظي من الفعل وغيره فانها يتقدم كقايما
ضربت زيدا وجالسا زيد مكرم لقوته قوله بخلاف الظرف اى

بخلاف ما اذا كان الحال ظرفا فانه يتقدم على العامل المعنوي لاتساعهم فيه
بما لم يتسعوا في غيره لكثرة دورانه في الكلام فاغتفر فيه ما لا يغتفر
في غيره نحو اكل يوم لك ثوب واكل شهر لك درهم فوله ولا يجر
في الاصح ان ولا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور عند سيبويه واكثر
البصريين لوجهين احدهما انه تابع للمجرور والمجرور لا يتقدم على الجار
فما كان في حكمه كان اولى والثاني انه لو تقدم لتقدم اما على المجرور او على
الجار والمجرور وعلى التقديرين يلزم الفاصلة اما بين اجزاء العامل واما
بين الجار والمجرور بغير الظرف وكلاهما لا يجوز واجاز ابن كيسان ذلك
وله علي وغيره ممن النحويين الكوفيين وغير الكوفيين تقديمها عليها قياسا
على سائر الاحوال والنبوته سماعا في قوله الشاعر اذا المرء عيشته
المروة ناعيه فطلبها كهلا عليه شديد فكهلا حال من الضمير المجرور
في عليه مقدما ومنه قوله الا تسليت طرا عنكم بعديكم بذكر اكم حتى
كانكم عندي حيث نصب طرا ليكون حالا عن الضمير المجرور في عنكم
فوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا هذا الشارح الى رد مذهب
المتقدمين فانهم قالوا ان الحال المنتقلة لابد وان يكون مشتقا او مؤولا
به لانها هي التي تدل على المعنى المصدري الحاصل لذي الحال ولا يدل عليها
الا ما هو مشتق او مؤول به فقال كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا

سواء كان مشتقا او غير اذ الغرض من وضعه بيان هيئة الفاعل او المفعول
به نحو فمثل لها بشرا سويا وهذا بسرا اطيب منه رطبا فبسرا ورطبا
حالان مع انهما غير مشتقين لاستقلالهما بالدلالة على الهيئة فلا يشترط لا
اشتقاق ولا التاويل به والعامل في رطبا لطيب وكذا في بسرا على الصحيح
والاضعف لانه يعمل في بسرا باعتبار عامل الفعل وهو المصدر وفي رطبا
باعتبار معناه وهو الافضلية فالجهة التي هو في تلك الجهة ضعيف
في العمل من الثانية لا الاولى ولا يجوز ان يكون العامل في بسرا اسم
الاشارة لما توهمه الفارسي ولا الفعل المقدر ولا الظرف المقدر لما
توهمه غيره لفساد المعنى لان اسم الاشارة اذا تقيد بالحال امتنع تقييد
الخبر الذي هو اطيب بها والا لجاز هذا عمرا وجالسا فيفسد المعنى
ولانه يلزم ان يكون حال الاشارة بسرا وليس بلازم لجواز ان يكون
باسحا او تمرا او رطبا ويلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة
واحدة ولان هذا التركيب في معنى تحلى بسرا اطيب منه رطبا
ولا شك ان العامل في بسرا هنا هو اطيب بالاتفاق فكذلك ثم اعلم
ان الحال على خمسة اضرب لانه لا يخلو من ان يمكن تبديلها او لا الثاني
نحو لاريت فيه والاول لا يخلو من ان يقدر حصولها لصاحبها ولم يكن صاحبها
عليها حالة الاخبار او لا والاول للمقدر نحو جاءني زيد ومعه صقة صائد

غدًا ويسمّى حالًا منتظرةً ايضًا لعدم اشتغاله به وتهيّته له والثانى لا يخلوا
من ان يكون ذكر بسلطة لصفة ذى الحال او لا والاوّل هو الموطّية
نحو انا انزلناه قرانا عربيًا والثانى لا يخ من ان يكون حالًا عن عامل
حال قبله اولا الاوّل للمتداخلة كقولك جاءنى زيد راكبًا غلامه جالسًا
خدامه محبوحًا داره والثانى للمتعاقبة وهو يشمل الجميع سوى الموكّدة
وانما اشترطوا الاشتقاق فى الاخيرين دون الاقسام السابقة
وقولهم هذا بسرًا اطيب منه رطبًا من الحال المقدّرة هكذا
قالوا والظاهر من كلام المتقدّمين وبعض المتاخرين ان الاشتقاق
تحقيقًا او تقديرًا شرط فى الحال المنتقلة دون الموكّدة فعليك بالتدبّر
فى قوله وتكون جملةً اى الاصل فى الحال ان تكون مفردًا كسائر المعمولات
اذ الاصل فى جميع المعمولات الافراد الّا انها قد تقع جملةً لانها حكم بكذب
المبتدإ او الصفة وغير ذلك من الاحكام والاحكام قد تقع جملةً
ولا بدّ من ان تكون الجملة خبريّةً لتحتمل الصدق والكذب لانها
خبرٌ عن ذويها قوله فالاسميّة بالواو والضمير لما بيّن ان الحال
قد يقع جملةً والجملة امّا اسميّة او فعليّة اراد ان يبيّن انّه على
التقديرين لا بدّ فى الجملة الواقعة حالًا من رابط والّذى يصلح للربط
امّا ضمير او واو او امّا فالجملة الواقعة حالًا ان كانت اسميّة فالعلاقة

فيها

فيها امّا واو وهو الاحسن عند الجمهور لقوله عليه كنت نبيًا وآدم
بين الماء والطين او بالواو والضمير كقوله تع فلا تجعلوا لله اندادًا وانتم
تعلمون لانّ الحال فى المعنى مقيّدة بالجزئيّة للجملة فلا بدّ فيها مما يشعر
بالحاليّة اولًا وهو الواو دون الضمير او بالضمير على ضعف عند الاكثرين
اذ ليس فيه الاشعار بالحاليّة من اوّل الامر مع ظهور الاستغناء فى
الجملة وقال بعضهم انّ افراد الضمير اقرب الى القياس لوجوده فيها
وفى الخبر والنعت اذ هو اصل الروابط لانّ وضعه له نحو ملّته فوه الى
فيّ قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده ان الجملة الواقعة
حالًا ان كانت فعليّةً فلا يخلو من ان تكون مضارعًا او ماضيًا فان
كان مضارعًا مثبتًا فالرابط فيه الضمير لانه هو منزّل منزلة
اسم الفاعل فى المعنى وجار فى اللفظ مجراه فاستغنى عن الواو فيه والنفى
به نحو جاءنى زيد يضرب غلامه ومنه قوله تعالى ويمدّهم فى طغيانهم يعمهون
قوله وما سوى امّا بالواو والضمير او باحدهما اى وما سوى الجملة
الاسميّة والمضارع المثبت من الفعليّة من مضارع منفىّ او ماض
مثبت او منفىّ يجئ بالواو والضمير او بالواو او بالضمير نحو جاءنى زيد
وما يركب غلامه وما يركب الغلام ما يركب غلامه وجاء عمرو وقد ركب
غلامه وقد ركب الغلام قد ركب غلامه وجاء بكر وما ركب غلامه وما ركب

الغلام ماركب غلامه فقد به ولابد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او
مقدرة اى لما كان الماضي يدل على الانقطاع وهو ثبوتا في الحالية اذ هي
يدل على اقتران صفة غير ثابتة لذي الحال لابد فيه اذ لم كان مثبتا من
قد ليقرب به الى الحال ظاهرة كما مر او مقدرة سواء كان بالصير وصه
او بالضمير والواو والاول كقوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم على الوجه
المختار والثاني كقوله تعالى وكيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم قوله
ويجوز حذف العامل اى ويجوز حذف عامل الحال كما يجوز حذف عامل
سائر المعمولات اذا قامت قرينة حالية كقولك للمسافر راشدا مهديا
اى اذهب راشدا او مقالية كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت
ان جئت راكبا فجئته اجتنب الاستعجال ان لن يجمع عظامه بلى قادرين
اى بلى نجمعها قادرين قوله ويجب في المؤكدة اى ويجب حذفه
في الحال المؤكدة وهي التي تؤكد مضمون الجملة التي لا تحمل لجزئيها فيها
مثل زيد ابوك عطوفا فعطوفا حال مؤكدة منصوبة بفعل مقدر
وهو احقه وانما وجب حذفه للقرينة القائمة وهي التصبع كونها
مؤكدة لجملة لا تحمل جزئيها فيها ووقع الجملة موقعه لتضمن احد جزئيها
معناها قوله وشرطها ان وشرط الحال المؤكدة التي يحذف عاملها
ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية ان تكون لفظا دالا على معنى

قوله تعالى

ملازم

ملازم لاحد جزئي الجملة كملازمة العطف الابوة فاما اذا كانت
مقررة لمضمون جملة فعلية فلا يحذف لبلا يلتبس المؤكد بالمؤكد نحو
ولا تعثوا في الارض مفسدين ثم ولّيتم مدبرين وقبسم ضاحكا ويوم
ابعث حيا قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر اى الثابت
من المحققات بالمفعول التمييز هو الذي يرفع الابهام المستقر اى
الوضعي فقوله يرفع الابهام بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره
قوله المستقر احتراز عن نحو رايت عينا جارية وان كان يرفع
الابهام عن قولك عينا لكن الابهام فيه ليس بمستقر بل انما وقع لابهام
عند المخاطب لحصول الاشتراك عندك لا عند الواضع فان الواضع
وضعه بازاء واحد بعينه في كل موضع يطلق قوله عن ذات احتراز
عن الحال والصفة فانهما لا يرفعان الابهام عن الذات بل عن الهيئة
وعن التهكري في رجع التعقيبي فانه يرفع الابهام عن هيئة
الوجوع اذ هو نوع منه ولا بد خل تحت تعريف الحال لعدم تقييده
بالفاعل والمفعول كما تقدم قوله مذكورا او مقدرا بيان للذات
اى الذات اما مذكورة كعشرون درهما واما مقدرة كطاب زيد
نفسا قوله فالاول عن مفرد اى القسم الاول من التمييز هو الذي يرفع
الابهام المستقر عن مفرد تام بتنوين ظاهر او مقدر او باضافة او بنون

فائدة جارية ؟

تثنية او نون شبه جمع قوله مقدار غالبا اى المميز فى هذا القسم اما
مقدار وهو الغالب واما غير مقدار وهو قليل قوله اما العدد
تام بتنوين مقدر كما فى الاعداد القليلة والمركبات نحو ثلثة اثواب واحد
عشر درهما او بنون مشبهة بنون الجمع كما فى العقود نحو عشرون
درهما وثلثون رجلا وسيأتى بيان تمييز العدد فى باب العدد ان شاء الله
قوله واما فى غير اى واما فى غير العدد وذلك اما فى الموزونات او
المكيلات او المقاييس او المساحة فالاول اما تام بتنوين نحو رطل زيتا
او بنون التثنية نحو منوان سمنا وكذلك اثنى نحو قفيز برا وقفيزان
ارزا والثالث والرابع تمامهما بالاضافة نحو على القرة ثلثها زبدا
وما فى السماء قدر راحة سحابا قوله فيفرد ان كان جنسا اى فيفرد
التمييز اذا كان جنسا وهو ما يطلق على القليل والكثير سواء كالزيت
والسمن والعسل وانما وجب الافراد لحصول المقصود به وعدم
الاحتياج الى تثنية الجنس وجمعه لامتناع تحصيل الحاصل قوله
الا ان يقصد الانواع اى فيثنى ان كان جنسا الا ان يقصد بالجنس
النوع فحينئذ يثنى ويجمع نحو عندى رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال
زيوتا لعدم دلالة الجنس على النوع اذ لا دلالة للتمام على الخاص قوله
ويجمع فى غير ان ويجمع التمييز وجوبا فى غير الجنس وهو ما لا يطلق

على القليل والكثير كالثوب والكتب نحو عندى بيت كتبا وقطار اثوابا
والظاهر ان خصوصية الجمع شروط بحسب المميز بناء على امتناع
عندى شئ كتبا وشيئان كتبا الا ان اللفظ لا يساعده قوله ثم ان كان
بتنوين اى ثم ان كان المميز تاما بتنوين ظاهر نحو رطل زيتا او بنون
تثنية نحو منوان سمنا جاز اضافة المميز الى المميز لامكان الاضافة
وحصول الغرض مع التخفيف المطلوب فى كل حال فيقال رطل زيت
ومنوا سمن وراقود خل قوله والا فلا اى وان لم يكن المميز تاما بالتنوين
ولا بنون التثنية وذلك بان يكون تاما بالاضافة او بنون شبه الجمع
او بتنوين مقدر نحو مثلا عسلا وعندى عشرون درهما واحد عشر
دينارا لم يجز الاضافة لتعذرها اما فى الاول فلامتناع اضافة المضاف
اذ اضافته مرة يدل على التمام واضافته ثانيا يدل على عدم تمامه
فيلزم الجمع بين المتنافيين واما فى الثانى فللزوم المساواة بين الفرع
والاصل لو حذف النون ومزية الفرع على الاصل لو لم يحذف واما
فى الثالث فلعدم ما يحذف بالاضافة قوله وعن غير مقدار
مثل خاتم حديدا هذا هو القسم الثانى من قسمى المفرد اى التمييز
فى المفرد اما مقدار كما ذكرنا واما غير مقدار وهو كل نوع اضيف
الى جنسه وذلك على نوعين لانه لا يخلو من ان يحدد له اسم بعد

التبعيض اولا فالاول نحو قولك خاتم حديد وسوار ذهب فيجوز فيه
النصب على اصل الباب وقال سيبويه يجوز نصبه على الحالية لكن الخفض
اكثر لانه ليس من باب المقادير المعينة المانعة من الاضافة ولا من
المضاف المانع من الاضافة والاضافة اصل الباب لحصول الخفة
فكانت اولى لذلك والثاني يجب فيه الاضافة ولا يجوز فيه النصب عند
جوز قطين وحب رمان وخص ريحان هكذا قال بعض الفضلاء وفيه
نظر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها احتراز من
القسم الاول من التمييز نحو طاب زيد نفسا او في شبه جملة نحو زيد طيب
ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة
ودارا وعلما والمراد بالذات المقدرة هي نسبة يقصد بتلك النسبة
امر متعلق بالمسند اليه ثم تميز بعد ذلك القصد الموجب للابهام
اذا لم يكن ذلك القصد ثم لما احتاج الى تمييز اذ لا ابهام في واحد
من طرفي الكلام في قولك طاب زيد نفسا وانما نشأ الابهام من نسبة
الطيب الى الامر المتعلق بزيد فاحتيج الى التمييز دفعا لذلك الابهام
وهكذا في شبه الجملة والاضافة وانما اوردا اربعة امثلة لان التمييز
اما لذات او لمتعلقه وكل واحد منهما جنسا او غير جنس فصار اربعة

واورد

واورد للاضافة ايضا صورتين الاولى في الاسماء غير الصفات
والثانية في الصفات ومثل له بقوله لله دره فارسا فيه ثم ان
كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه
اي التمييز في هذا القسم لا يخلو من ان يكون اسما او صفة فان كان
اسما فلا يخلو من ان يصح كونه راجعا الى المنسوب اليه جنسا كالابوة
او غير جنس كابا جاز ان يكون للمنسوب اليه وان يكون لمتعلقه نحو طاب
زيد ابا اذ جاز ان يكون طيب زيد لكونه ابا او لان له ابا وكذا في ابوة
يجوز ان يكون طيبه لابوة زيد او لابوة ابيه قوله والافعل لتعلقه
اي وان لم يصح جعل ذلك الاسم راجعا الى من انتصب عنه تعين ان
يكون راجعا الى متعلقه جنسا كطاب زيد علما او غير جنس كطاب
زيد دارا اذ لا يصح ان يكون العلم والدار نفس زيد فتعين ان يكون
متعلقا له تعلق الصفة بالموصوف والملك بالمالك قوله فيطابق
فيهما اي فيطابق التمييز المميز فيهما اي في الراجع الى المنتصب عنه
والمتعلق به حسب ما قصد من التوحيد والتثنية والجمع فيقال فيما
هو للمنتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء وفيما
هو لمتعلقه ان كان له أبا او ابا وامّا او ابا واما وجدا طاب زيد ابا طاب
زيدا ابوين وطاب زيد آباء وفيما يتعلق به لا غير طاب زيد دار الزيدين

دارين والزيدون دورا قوله الا ان يكون جنسا اى فيطابق فيهما ما قصد
ان لم يكن التمييز جنسا فان كان جنسا مثل ابوة وعلما فيفرق لتعذر جمعه
لكونه جنسا وحذرا من تحصيل الحاصل لو ثني وجمع لدلالة الجنس على
القليل والكثير فيقال طاب زيد ابوة وعلما والزيدان ابوة وعلما
والزيدون ابوة وعلما قوله الا ان يقصد الانواع اى الا ان يقصد
بالجنس النوع فحينئذ يطابق فيه ما قصد لعدم دلالة الجنس على النوع
وصحة تثنيته وجمعه فيقال طاب زيد علمين وطاب زيد علوما قوله
وان كان صفة هذا هو القسم الثاني اى التمييز ان كان اسما فلما ذكرنا وان كان
صفة نحو لله دره فارسا كانت له اى كانت عبارة عما انتصب عنه
اذ الصفة في المعنى نفس الموصوف وان كانت مغايرا في اللفظ
فحينئذ يكون مطابقا للمميز وجوبا لوجوب المطابقة بين الصفة
والموصوف اذا لم يكن سببيته نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم
فارسين قوله واختلفت الحال اى واختلفت الصفة المذكرة الحال
وحمل عليها بعضهم وقالوا المعنى التعجب منه حال فروسيته والصحيح
ان تمييز اذا المقصود مدحه بالفروسية مطلقا وجعلها حالا يقتضي
التقييد والتخصيص وهو باق مما قصد من كمال المدح فلذلك ذهب
المحققون الى كونها تمييزا قوله ولا يتقدم التمييز اى ولا يتقدم التمييز

على عامله اذا كان اسما جامدا لضعف عمله ولان التمييز بعد الاسم
اما مضاف اليه او في حكمه في الاغلب ولا يتقدم المضاف اليه على
المضاف قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اى وكذا لا يتقدم
التمييز على العامل اذا كان فعلا فلا يقال نفسا طاب زيد لكونه فاعلا
في المعنى وهو اذا كان صريحا لا يتقدم على الفعل فالاولى ان لا يتقدم
اذا كان معنى والا يلزم مزية الفرع على الاصل ولان الاصل في التمييز
ان يكون موصوفا بما انتصب عنه وعدل عنه لغرض الابهام اولا
والتفصيل ثانيا ليتمكن في ذهن السامع اصل التمكن واذا تقدم
ابطل ذلك الغرض وخرج عن كونه تمييزا واذا امتنع تقديمه
حمل على الفعل فعل غير اولى واجدر قوله خلافا للمازني والمبرد
فانهما يجوزان تقديمه عليه قياسا على المفاعيل والحال وتمسكا
بقول الشاعر انهر سكن بالفراق حبيبها وما كاد نفسا
بالفراق تطيب واجيب بان التقديم في غير من الفضلات
لا يورث اخلالا بخلافه وعن البيت بان رواية الزجاج وما كاد
نفسي بالفراق تطيب فلا يكون تمييزا مقدما وفي رواية نحن تطيب
بالتاء وكان بالنون وان سلم فهو شذوذه يحتمل ان يكون نفسا خبرا
لكاد على الاصل المرفوض ومع هذه الاحتمالات لا يصير حجة قوله المستثنى

متصل ومنقطع لما فرغ من بيان التمييز واحكامه شرع في بيان الاستثناء
اي ومن الملحقات بالمفاعيل الاستثناء اذا كان منصوبا لكونه فضلة
في الكلام كما ان المفاعيل كذلك ولما اختلف حقيقتا هما من حيث ان
احدهما مخرج والآخر غير مخرج لم يحدا بحد واحد لتعذر جمعهما
وان كان يمكن تحديدهما بحد واحد باعتبار اللفظ بان يقال هو المذكور
بعد الا واخواتها الا انه تركه لان الاصل في التحديدات ان يكون باعتبار
الحقيقة اذ الغرض من التعريف تمييز حقيقة الشيء عما سواه فلاجل
ذلك قسم اولا ثم عرفه بما يليق به كل واحد وقال فالمتصل هو المخرج
من متعدد لفظا كجاءني الرجال الا زيدا او تقديرا كلجاءني احد الا
عمرا واشتريت العبد الا نصفه فقوله هو المخرج بمنزلة الجنس يشمل
المحدود وغيره واحترز به عن المنقطع فقوله من متعدد لفظا
او تقديرا بيان للمستثنى منه لان المستثنى منه لابد وان يكون
متعددا لفظا او تقديرا ليمكن الاخراج فرع الدخول فاو لم يدخل
لم يمكن الاخراج فقوله بالا واخواتها فصل واحترز به عن
المخرج بالصفة والشرط كاكرم بني تميم العلماء فانه اخرج الجهال
لكنه لا بالا واخواتها وكقولهم اطعم الفقراء ان دخلوا الدار ولا يلزم
التناقض اذ لا تحكم بالنفي والاثبات الا بعد فراغ المتكلم عن الكلام لان

لان الاخراج

الكلام

الا الكلام يتم بما بعدها كما انا لا نحكم على المبتدإ بشيء قبل ذكر الخبر في بدل
البعض والاشتمال فقوله والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اي
المستثنى المنقطع هو الاسم المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها من
غير اعتبار الاخراج اذ الاخراج لا يكون الا بعد تحقق دخول المستثنى
تحت المستثنى منه ولا دخول ههنا لعدم الجنسية بينهما فقوله المذكور
بعدها يشمل القسمين وقوله غير مخرج احتراز عن المتصل فانه مخرج
نحو ما جاءني الا حمارا فقوله وهو منصوب لما بين الاستثناء اذا دان
يبين حكم المستثنى باعتبار الاعراب من وجوب النصب والرفع
وجواز الوجهين وجواز الجر ولما كان مقصود الباب ما كان منصوبا
قدمه لوجوب تقديم ما هو المقصود اي المستثنى منصوب اذا كان
واقعا بعد الا غير الصفة في كلام موجب اي غير نفي ونهي واستفهام نحو
ضرب القوم الا زيدا وانما وجب النصب لعدم مقتضى الجر والرفع اما
الجر فظاهر واما الرفع فلانه اما بالبدلية او بالوصفية لا وجه للاول
لانتفاء اقتضائه لكونه للبدل في حكم الساقط فيصير المعنى مثبتا فيضا وكذا
لا وجه للثاني لانها لا تكون الا لحال الموصوف او بحال متعلقه وكلاهما
منتف فتعين النصب وناصبه الفعل او شبهه او معناه المستنبط من
مضمون الجملة بتقوية الاعلى الاكثر فقوله اذا كان بعد الا احترازا عما

اذا وقع بعد غير الا فانه على ما سبق وقوله غير الصفة احتراز عما اذا
وقع بعد الا اذا كانت صفة فانه يجب الرفع وقوله في كلام موجب احتراز
من القسمين اللذين بعد هذا فان النصب فيهما لا يكون لازما قوله
او مقدما على المستثنى منه هذا هو الموضع الثاني مما وجب فيه نصب
المستثنى اي ويجب النصب في المستثنى اذا كان مقدما على المستثنى منه
والمراد تقدمه على احد جزئي الكلام لا عليه نحو ما جاءني الا اخاك احد
وانما وجب النصب لامتناع تقدم البدل على المبدل منه والصفة على
الموصوف بخلاف الا اخاك ما جاءني احد فانه لم يجز بالاتفاق وفي
تقديمه على صفة المستثنى منه وجهان مبنيان على ان التقديم
على الصفة منزلة منزلة التقديم على المستثنى منه ام لا فسيبويه لا يكترث
بذا لان الصفة غير الموصوف فالتقدم عليها لا يكون كالتقدم عليه والاولى
ينصبه نحو ما اتاني احد الا اباك خيرا من زيد قوله او منقطعا على الاكثر
اي وكذا يجب نصبه اذا كان منقطعا على الاكثر ان عند سيبويه والمبرد كما هو
مذهب اهل الحجاز نحو ما جاءني القوم الحمار لامتناع البدلية من الكل
والبعض والاشتمال والغلط وهو ظاهر لانه لو كان بدلا لكان بعضا اذا
البدل بعد الا لا يكون الا البعض والحمار ليس بعض القوم وقوله على الاكثر
اشارة الى مذهب بني تميم فانهم قالوا بانه بدل الغلط وتمسكوا بقوله

وبلدة

وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وبقوله الا اواري لايا ما ابينها
والنصب اني ليس منه لكونه مقصودا وان الاستثناء في البيت متصل على طريق
الاستعارة كما في قولهم يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
قوله ان كان بعد عدا وخلا اي وكذا يجب نصب المستثنى اذا وقع بعد
عدا وخلا نحو جاءني عدا زيدا وخلا زيدا لكونهما فعلين متضمنا فاعلهما
وما بعدهما مفعولهما تقديره جاءني القوم خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم
زيدا وان كان خلا لازما في اصله ولا يتعدى الا في الاستثناء وانما قال
في الاكثر لان بعضهم قالوا انهما حرفا جر فيجر ما بعدهما على كل حال
وعليه قوله خلا الله لا ارجو سواكا وانما اعدد عيالي شعبة من عيالكا
قوله وبعد ما عدا وما خلا وليس ولا يكون اي ويجب النصب
ايضا بعد هذه الاربعة وفاقا لان ما المصدرية يدل على فعليتهما
اذ هي مختصة بالفعل فيكون ما بعد هذه الاربعة اما مفعولا او خبرا
قوله ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب هذا هو القسم
الثاني من اقسام الاستثناء اي ويجوز النصب ويختار البدل فيما
كان المستثنى واقعا بعد كلام غير موجب من نفي او نهي او استفهام
منه مذكور نحو ما فعلوه الا قليلا فالنصب على الاستثناء اي على التشبيه
بالمفعول والرفع على البدل وهو القياس في عوامل العربية لان البدل

شعبة ط

في حكم تكرير العامل ولما امتنعا كلاما كان استعمال ما هو قياس اولى قوله
غير موجب احتراز عن القسم الاول فانه على ما تقدم قوله والمستثنى منه
مذكورا احتراز عن القسم الثالث فانه فيه معرب على حسب العوامل كما
سيجيء ومنه قوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد
الا امرأتك بالنصب والرفع ليكون مستثنى او بدلا من قوله احد على ما
هو الاصح عند المحققين قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان
المستثنى منه غير مذكور هذا هو القسم الثالث من الاستثناء اى
ويعرب المستثنى على ما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر بجعل
المستثنى منه محذوفا واجراء اعراب المستثنى منه على المستثنى وسمي بهذا
وان كان المستثنى منه مقدرا في التحقيق ويقال لهذا الاستثناء المفرغ
لتفرغ العامل عن العمل في المستثنى منه بالمستثنى والمفعول وقوع الالغوا
والناقص لنقصانه بسبب حذف المستثنى منه واحترز بقوله
اذا كان المستثنى منه غير مذكور عما اذا كان مذكورا فانه من القسم الثاني
كما مر قوله وهو في غير الموجب ليفيد اى المستثنى المفرغ لا يكون
الا في كلام غير موجب ليفيد اذ المستثنى منه لا يقدر الا عاما من
جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في النفي في الاكثر قوله الا ان يستقيم
المعنى اى المفرغ لا يكون الا في النفي ليفيد الا ان يستقيم المعنى فانه حينئذ

يجيء

يجيء في الموجب وان كان قليلا نحو قراءة الا يوم الجمعة وكتبت الا يوم
الاربعاء وصحت الا يوم الشكل لان مثل هذا الكلام في قوة النفي قوله
ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اى ومن اجل ان المفرغ لا يجيء الا في النفي
لم يجز ما زال زيد الا عالما لان ما زال بمعنى ثبت فيصير استثناء مفرغا
في المثبت من غير استعارة المعنى اذ يصير المعنى ثبت زيد في جميع الاوقات
الا حال كونه عالما وهل هذا الا تناقض بين او نقول ان ما زال يقتضي
ان يكون خبرها مثبتا ووقوع المخبر بعد الا يقتضي كونه منفيا فيلزم ان يكون
الشيء الواحد في حالة واحدة مثبتا ومنفيا وهذا فاسد قوله واذا
تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع اى اذا تعذر البدل من لفظ
المستثنى منه فيما يجوز فيه البدل ابدل من محله نحو ما جاءني من احد الا زيد
بالرفع على البدلية من محل احد والنصب على الاستثناء دون الجر
لانه لو ابدل من اللفظ والبدل في حكم تكرير العامل لادى الى زيادة
من بعد الا وهي لا تزاد في الاثبات عند سيبويه وهو الاصح وكذا
لا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لا يجوز فيها النصب
على البدل بل يجب فيها الرفع على انه بدل من المحل اذ لو ابدل
من اللفظ لزم اعمال ما ولا بعد الا وهما لا تعمل ان عاملتين بعد
الا لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا فيبطل عملهما ولانه

يلزم منه اعمال لا في الظرف ومن لا يعمل فيها ولا تلا احد في قوة
لا من احد وهو علة بنائه كما سيأتي فاوائد من اللفظ بخلاف الاول
قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لا يجاوزه فانه يجوز فيه البدل
على اللفظ لان ليس عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر
العاملة معنى لاجله وهو الفعلية ولاجل ذلك جاز ليس زيد الا قائما
على ان قائما خبره ومن عاملة فيه لقوة الفعل في العمل وامتنع ما زيد
الا قائما لانتقاض المعنى الذي هي عاملة لاجله وهو النفي لضعف عمله
وانحطاطه عن الاصل في العمل ولا يلزم التناقض لان ليس جهتين
جهة الفعلية وجهة النفي وهو بعد لا لا يكون الا بالجهة الاول
مجردا عن معنى النفي بخلاف ما قبله ومخصوص هذا هو القسم
الرابع من اقسام المستثنى اي اذا وقع الاسم المستثنى بعد غير او سوى
وسواء وجب الجر لكونها اسماء مضافة الى ما بعدها والمضاف اليه
لا يكون الا مجرورا وكذا بعد حاشى في الاكثر لاستعمالهم اياه حرف
جر نحو حاشى لثوبان ومن ثم لم يدخل نون الوقاية مع المتكلم
وانما قالوا في الاكثر لانهم نقلوا النصب بعدها في قولهم اللهم اغفر لي
ولمن سمع حاشى الشيطان وابا الا صبغ وجعلوها فعلا بمعنى جانب
وتمسكوا ايضا بقول الشاعر حاشى قريشا فان الله فضلهم على البرية

ما الاسلام

ما الاسلام والدين وبقوله وما احاشي من الاقوام من احد وبقوله حاشى
لله ويقوله عليه السلام اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة
قوله واعراب غير الى اخره اي واعراب غير في الاستثناء
كاعراب المستثنى بالا على التفاصيل المذكورة من وجوب النصب
في كلام موجب تام وفي المنقطع وعند تقدم المستثنى على المستثنى
منه وجواز الوجهين في كلام غير موجب تام وكونه معربا بحسب
المقتضي في المقرون قوله وغير صفة الى اخره اي لفظة غير وضعت
للوصفية لانه بمعنى المغاير اما في الذات كمررت برجل غير زيد
او في الصفة كدخلت بوجه غير الذي خرجت كما ان الاوضع
للاستثناء فيحمل ما زيد هذا على ذاك وذاك على هذا لقرب كل
منهما من الاخر في المعنى اذ معنى الاستثناء ايضا مغايرة المستثنى
للمستثنى منه في الحكم الا ان الا لا تحمل على الغيرية الوصفية
الا اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور فقوله تابعة
لجمع احتراز عما اذا لم يكن تابعة لجمع نحو ما ضربت زيدا الا اداسة
قوله منكور احتراز عما اذا كانت تابعة لجمع نحو جاءني الرجال
الا زيدا فانها فيه للاستثناء قوله غير محصور احتراز عما اذا كانت
تابعة لجمع منكور محصور نحو ما في رجال عشرة الا زيد لانه

لا يتعذر حمله على الاستثناء قوله لتعذر الاستثناء علة لحمل الا
على غير اى اذا وجدت هذه الشرائط حملت الا على غير في الوصفية
لتعذر الاستثناء نحو قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لان
شرط الاستثناء المتصل ان يدخل ما بعد الا فيما قبلها لولا الافراج
وهو ههنا غير داخل اذ لا دلالة للمستثنى منه على المستثنى ولانه لو حمل
على الاستثناء لفسد المعنى اذ يصير المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى منهم
الله لفسدتا فلم يتحقق المعنى الذى سيقت الاية لاجله وهو الوحدانية
قوله وضعف في غير اى وضعف حمل الا على غير في غير صورة
التي هي تابعة لجمع منكور غير محصور لعدم تعذر الاستثناء والامر
فيها الاستثناء والتمسك بقول الشاعر وكل اخ يفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان ضعف لانه مع الشذوذ يحتمل ان يكون من
لغة من يجعل الاعراب المثنى في جميع الاحوال بالالف نحو قوله
من قرنا ان وفي اذناه وقر وان هذا لساحران قوله واعراب
سوى وسواء النصب على الظرف في الاصح لما بينت سابقا اعراب غير
اذا كان بين وجه التفرقة بينه وبين سوى وسواء اى اعراب لفظة
سوى وسواء النصب على الظرف لانها ظرفان من حيث المعنى اذ هما
في الاستثناء والمخالفة مكانك فكانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد

موقف ٥

اى

٦٥

اى مكان زيد الا ان المكان ليس فيه معنى الاستثناء بخلاف سوى وسواء
ولاجل كونهما ظرفين لم تجعلا صلة للموصول نحو جاءني الذى سواك وانما قال في الاصح
لان قوما اجروهما مجرى غير متمسكين بقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا حيث اوقعه فاعلا وبقوله وما قصدت من اهلها لسوايكا
ان لغير كل وهما عند الاولين شاذ لا يقاس عليها قوله خبر كان
واخواتها اى الرابع من الملحقات بالمفاعيل خبر كان واخواتها ووجه
الحاقها بها ظاهر قوله هو المسند بمنزلة الجزء يشمل المحدود وغيره
قوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتدا وخبر ان وما ولا ولغير ذلك
اذ لا يتغير خبر كان عن خبريته ولا ارفعية المعنى لا بدخول كان نحو كان زيد
منطلقا فمنطلقا منصوب بالخبرية عند البصريين لان كان من عوامل
المبتدا والخبر وموجبة تقتضي اسما وخبرا كما ان الجزء الثاني في ان زيدا
قائم مرفوع بان على انه خبرها وعند الكوفيين منصوب على الحالية
لعدم تقديمه ويبطله عدم استقلال الكلام بدونه بخلاف الحال فان
الكلام بدونها تام قوله وامره كامر خبر المبتدا اى وامر خبر كان في
الاحكام والاقسام والشرائط كامر خبر المبتدا فكما ان خبر المبتدا يقع مفردا
وجملة ومعرفة ونكرة فكذلك خبر كان ولكن يجب التغيير في خبر المبتدا اذا كان
جملة كذلك يجب في خبر كان اذا وقع جملة ويحذف للعلم به كما يحذف

نيعان ٥

ثم قوله ويتقدم معرفة هذا ما يتميز به خبر كان من خبر المبتدا اى
ويتقدم خبر كان على اسمها اذا كان معرفة او مساويا له في التخصيص
نحو كان القائم زيد لتقوّيه في العمل من حيث انه فعل ويجوز تقدم بعض
معمولات الفعل على بعضها وعدم اللبس لتغاير اعرابهما بخلاف خبر المبتدا
فانه لا يتقدم عليه لحصول اللبس بسبب موافقتهما في الاعراب هذا اذا
لم يكونا مبنيين او مقصورين فان كانا كذلك فلا فرق بينها وبين المبتدا
والخبر نحو كان هذا الذى ضربك وكان فتاك مولاك وكان اتقى منك ازكى
من زيد اذ يتعين الاول للاسمية والثاني للخبرية ليكون تنبيها على ان
الكلام جار على اصله قوله ويحذف عاملها ان ويحذف عامل خبر
كان وهو كان جوازا في مثل قولهم الناس مجزيون بما عملوا ان خيرا فخير
وان شرا فشر والمراد مقتول بما عمله ان خيرا فخير اى اذا وقع هو
واخواته بعد حرف الشرط من ان ولو اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
فالاول منصوب على انه خبر كان وكان مع اسمها محذوف والثاني خبره
مبتدا محذوف بقرينة الفاء قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه اى
ويجوز في مثل المسلم المذكور اربعة اوجه نصب الاول مع رفع الثاني
على ما ذكرنا وهو احسن الوجوه ورفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف
الوجوه لكثرة المحذوف ولزوم دخول الفاء في الفعل المستقبل او المنفي بغير

المحقق

المحقق وهما ممتنعان كما سيجئ في باب الفعل ورفعها ونصبها وهما
متوسطان لمساواتهما الاول في الحذف والثاني في دخول الفاء على الفعل
والظاهر ان رفعها احسن من نصبها فعليك بالاحتياط قوله ويجب
في اما انت منطلقا انطلقت اى ويجب حذف كان فيما وقع بعد ان الصلدية
معوضا منه ما نحو اما انت منطلقا فاصله لان كنت فحذف كان وعوض
عنه ما ثم حذف حرف الجر اذ حذفه عن اداة المصدر قياس غير
عزيز ثم ادغمت النون في الميم ثم عدل عن المتصل الى المنفصل لعدم
ما يتصل به فصار اما انت منطلقا انطلقت والتزم حذفه لئلا يلزم الجمع
بين العوض والمعوض منه قوله اما خراشة امّا انت ذا نفر فان قومي
لم يأكلهم الضبع والكلام فيه كالكلام في الاول لاتفاوت بينهما وعلم
من قوله ويحذف عامله جوازا او وجوبا ان العامل في الجزءين هو
كان لا خبر وعن ابن جنى ان العامل في اما انت منطلقا هو ما ونقل عن
المبرد اظهار الفعل قوله اسم ان واخواتها اى الخامس من الملحقات
بالمفاعيل اسم ان اخواتها قوله هو المسند اليه بمنزلة الجنس يشمل المحدود
وغيره قوله بعد دخولها احتراز عن المبتدا واسم كان وغيرذلك فلا
يتميز اسم ان عن المذكورات الا بدخول لفظة ان عليه ولاجل ذلك
جعل قوله بعد دخولها فضلا وتحقيق مسايلها وكيفية عملها بالبحث

عن تخفيفها مع الالغاء وعدمه سيجئ في باب الحروف انشاء الله تعالى
قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي السادس من الملحقات بالمفاعيل
الاسم الذي نصب بلا التي لنفي الجنس قوله هو المسند اليه بمنزلة الجنس
يشمل المحدود وغيره قوله بعد دخولها احتراز عن المبتدا واسم ان
واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس اذ لا يتميز عنها الا بدخولها قوله
بليس ما نكرة مضافا او مشبها به اشار الى شريطة النصب اي اسم لا لنفي
الجنس منصوب ان كان تاليا للاحالة كونه نكرة مضافا او مشبها بالمضاف
بان يكون متعلقا بما بعده على غير جهة الاضافة فاجري مجرى المضاف
لشبهه به في الارتباط. وانما اشترط هذين الشرطين لان هذه انما تنصب
الاسم لمشابهتها ان في التصدير والدخول على المبتدا والخبر وافادة
التاكيد فيكون عملها ضعيفا لا قوة لها في العمل مع وجود الفصل فلابد
من الايلاء ومن حيث انه قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق
ورفع احتمال الخصوص لابد من ان يدخل على النكرة اذ لا يتصور الاستغراق
ورفع الخصوص الا في النكرة واشترط الاضافة او شبهها ليصح وقوعه
اسما لا اذ هي لا يدخل الا على المبتدا والخبر والنكرة المحضة لا يصلح للابتدا
قوله فان كان مفردا هذا كانه اشارة الى محترزات القيود المذكورة اي
ان كان اسم لا مفردا اي غير مضاف ولا مشبه به فهو مبني على ما ينصب

به لو كان معربا من الفتح نحو لا رجل في الدار او الياء نحو لا غلامين لك
ولا ناصرين لك او الكسرة نحو لا مسلمات لك وانما بني المفرد معها لتضمنه
معنى الحرف وهي من اذ معنى لا رجل في الدار الا من رجل فيها اذ موجب
لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من من اللفظ
تخفيفا وتضمن معناها فبني لذلك ولم يبن المضاف وان كانت هذه العلة
موجودة فيه اما لازالة الوحشة المفيدة فايدة العموم واما لان الاضافة
مانعة لخصوصيتها بالاضافة واما لكراهتهم جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا
قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرار
اي وان كان اسم لا معرفة وجب الرفع اذ هي لضعف عملها لا تعمل
في المعرفة لانها مخالفة لما وضع له اذ وضعها لنفي النكرات والتكرار
ليكون التكرار عوضا عما فات منه من نفي الجنس وافادة الاستغراق
وكذا ان وقع فصل بين لا واسمه وجب الرفع لضعف عملها والتكرار
ليكون مطابقا لما هو جواب له اذ قول المتكلم لا في الدار رجل ولا امراة جواب
لقول من يقول اثم في الدار رجل ام امراة فجعل الجواب مشاكلا للسؤال
في الفصل والتكرار والرفع اذ رعاية المشاكلة من الامور المعتبرة عندهم
قوله ومثل قضية ولا اباحسن متاول ايرادا على قوله وان كان معرفة
ووجه ايراده ان النفي دخل على المعرفة من غير تكرير وجوابه انه متاول

بنفي المماثل وتقديره ولا مثل ابا حسن لها موفى المعرفة نكرة اذا المثل لا يكتسب
التعريف من المضاف اليه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فلم
اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده اى فلا مثل
كسرى ولا مثل قيصر قوله وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله خمسة
اوجه اى اذا عطف على اسم لا اسم آخر مع كل واحد منهما نحو لاحول ولا قوة
الا بالله جاز فتحهما على ان يقدر الكلام جملة واحدة بان يكون لا في كل
منهما نافية للجنس ولا قوة معطوف على لاحول عطف مفرد على مفرد وخبرا
هنا محذوف وتقديره لاحول ولا قوة موجودان او كائنان الا بالله
وان قدرت الكلام جملتين فخبر الاول محذوف استغنى عنه بالثاني
وتقديره لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله لانها لو انفردت عن العاطف
كانت كذلك هذا اختيار المصنف في شرحه وتوهم بعض من كلامه
انه لا يجوز تقدير جملة واحدة بناء على ان قصد البناء في المعطوف
دليل الاستيناف قوله ونصب الثاني في هذا هو الوجه الثاني اى
جاز فتح الاول مع نصب الثاني على ان الاولى لنفي الجنس والثانية
مزيدة لتاكيد النفي وحينئذ يكون الثاني معطوفا على لفظ الاول منونا
وان كان الاول مبنيا لمشابهة حركته حركة الاعراب في العروض قيل
عطف المعرب على لفظ المبني جايز عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش

ضرورة

ضرورة قوله ورفعه هذا هو الوجه الثالث اى جاز رفع الثاني مع فتح
الاول بعطف الثاني على محل الاول اذ هو اصل في المبنيات ولا مزيدة
لتاكيد النفي والخبر محذوف وموجودان او كائنان كما في الوجه الثاني
ويجوز ان يكون لا بمعنى ليس او على مذهب اهل العتابية ويقدر خبران
مقدمان الكلام جملتين قوله ورفعهما هذا هو الوجه الرابع وجاز رفع
الاسمين على ان يكون الاول مبتدأ وكذا الثاني وخبر الاول محذوفا
لدلالة الثاني عليه اى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله مثل لا فاقة
لي في هذا ولا جمل ويجوز حمله على جملة واحدة بان يكون الثاني
معطوفا على الاول عطف مفرد على مفرد وله الثنية زايدة لتاكيد
النفي ويحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وكذا الثاني فحينئذ يجوز تقدير
الكلام جملتين او جملة واحدة او يكون الثاني لنفي الجنس محمولا على مذهب
المبرد او على العطف قوله ورفع الاول على ضعف هذا هو الوجه
الخامس اى وجاز رفع الاول على ضعف مع فتح الثاني نحو لا غولَ
فيها ولا هم عنها ينزفون على ان الاولى بمعنى ليس والثانية لنفي الجنس وانما قبل
على ضعف لان استعمال لا بمعنى ليس قليل كما قال في آخر المرفوعات وهو
في لا شاذ قوله واذا دخلت همزة لم تغير العمل يعني اذا دخلت همزة
الاستفهام على لا التي لنفي الجنس لم تغير عمله عند من يعمله سواء كان

(آخر المرفوعات)

لتحقيق الاستفهام اولما كان محمولا عليه اذ العامل لا يتغير عمله بسبب دخول
الاستفهام عليه فعلا او غير فعل فلذلك بقي عملها بعد الاستفهام ومعناه
صار استفهاما نحو الا رجلا في الدار او عرضا نحو الا نزول عندنا او تمنيا
نحو الا اموت فاشتريهم واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو تدل على محصلة ثبتت
فعند الخليل ليس الا التي نحن بصددها بل هي حرف موضوع للتحضيض
برأسه ورجلا منصوب بفعل مقدر فكانه قال الا ترون رجلا يغني
هلا ترونني ويلزم على مذهبه كون حروف التحضيض خمسة وموضوعة
الاجماع او تخفيف حرف على تقدير عدم زيادته مع ان الحرف غير
متصرفة وعند يونس هي الا التي النفي الجنس دخلت عليها حرف الاستفهام
للتمني ونونه لغرون الشعر وهذا هو الاصح اذ لم يلزم منه عمله من غير شرط
وقيل يحتمل ان يكون التنوين للترنم اذ هي لا يمنع من البنيات قوله ونعت
للمبني الاول مفردا يليه معرب ومبني لما فرغ من تحقيق بيان اسم لا وتحقيق
عملها وما يتعلق بها من المسائل شرع في بيان توابعه اي اذا كان لا اسم لا
توابع لا يخلو من ان يكون نعتا او بدلا او تاكيدا او عطفا فان كان نعتا فلا
يخلو من ان يكون نعتا اولا او ثانيا فصاعدا فان كان نعتا اولا ثانيا
لاسمه فالحكم جواز الامرين البناء على الفتح لتنزل المفرد الموصوف منزلة
شيء واحد نحو لا رجل ظريف فيها والاعراب رفعا حملا على محله

لغرض

لغرض بنائه ومحله الرفع بالابتداء ونصبا حملا على لفظ لا لان
حركته وان كانت بنائية الا انها يشبه حركة الاعراب في العروض
نحو لا رجل ظريف او ظريفا فيها واحترز بنعت المبني عن نعت
المعرب فانه لا يكون الا معربا لوجوب المطابقة بين التابع والمتبوع
نحو لا غلام رجل ظريفا وظريف فيها وبقوله الاول عن نعت الثاني
والثالث فان فيهما الاعراب حملا على اللفظ والمحل لضعف عمل
لا نحو لا رجل ظريف عاقل او عاقلا فيها وبقوله مفردا عن النعت
المضاف اذ هو معرب ايضا حملا على اللفظ والمحل لما ذكر نحو لا رجل
حسن الوجه في الدار بقوله يليه عن نعته الذي لم يكن تاليا اياه فانه
معرب ايضا حملا على اللفظ والمحل نحو لا رجل في الدار ظريفا او ظريف
والى جميع ذلك اشار بقوله والا فالاعراب اي وان لم يكن اتصف القيود
المذكورة تعين الاعراب حملا على اللفظ لعروض بنائه وعلى المحل لكون
محله مرفوعا فوقه والعطف على اللفظ والمحل جائز اي اذا كان تابع
اسم لا التي لنفي الجنس المعطوف بالحروف تعين الاعراب لعدم مقتضى بنائه
رفعا حملا على المحل اذ هو الاصل في البنيات ونصبا حملا على لفظه وان
كان مبنيا لعروض بنائه فالنصب في هذا الباب كرفعه في باب يا زيد
التطويل اذ الفتحة في يا زيد عارضة كالفتحة في لا رجل نحو قوله

لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا هذا
اذا لم يكن المعطوف معرفا باللام فان كان معرفا باللام نحو لا رجل
ولا العباس في الدار تعين الرفع وكلام المصنف لا يجري على اطلاقه
واعلم انه ترك ذكر سائر التوابع كالتاكيد والبدل وعطف البيان
لان حكم البدل حكم المبدل منه ولا يؤكد بالتاكيد المعنوي اذ لا
حظ لها في المعارف سيما التواكيد ولا يجيء عطف البيان بعدها
لان البيان بنا في مقتضاه واما التاكيد اللفظي فحكمه حكم الصفة في
البناء والاعراب حملا على اللفظ والمحل نحو لا ماء ماء باردا فيجوز
في الماء الثاني البناء والاعراب حملا على اللفظ والمحل وفي باردا لا يجوز
الا الاعراب حملا على اللفظ والمحل ان كان الماء الثاني مبنيا وان كان معربا
فباردا يتبعه في الاعراب قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جاز تشبيها
له بالمضاف لشاركته له في اصل معناه هذا جواب دخل مقدر تقديره
ان اسم لا النافي الجنس لا يعرف الا اذا كان مضافا او مشبها به واذا كان
مفردا فلا بد من البناء فالقياس ان يقال لا اب له بحذف الالف فاجاب
بانما جاز الاعراب فيه مع انه ليس بمضاف لتشبيهه بالمضاف لشاركته
له في اصل معناه لان معنى قولك ابجلك اب لك فلما اشتركا في اصل معنى
الاضافة وهي نسبة الابوة الى المذكور بعد اللام حمل على المضاف واجري

مجراه

مجراه وان اختلفا في ايجاب الخصوصية وقيل لا اباله ولا غلامي له
والذي يدل على انه مشابه للمضاف ولم يكن مضافا اثبات الالف التي هي من حروف
الانفصال وعدم صحة لا ابا فيها اذ الاضافة في مثل هذه الصورة لا يكون
بهذا المعنى قوله ولا ابن بمضاف لفساد المعنى اذ معنى لا ابا لك لا اب
لك والثاني ليس بمضاف فكذا الاول وفيه نظر لان معنى لا ابا لك لا اب لك
لمشابهته له في اصل معناه كما مر ولانه لو كان مضافا لكان معرفة لوجوب
اكتساب المضاف التعريف من المضاف اليه ومن المعلوم انها لا تدخل الا على النكرة
ولا تعمل الا فيها اذ لا حظ لها في المعارف وفيه نظر ايضا لان كسب المضاف
التعريف من المضاف اليه مشروط بتقدير حرف الجر واظهار اللام هنا يمنع
كسب التعريف ايضا لو كان مضافا بقي لا بلا خبر وهو ايضا منظور فيه
لجواز حذف خبر قوله خلافا لسيبويه اي ذهب سيبويه الى ان الاسم
مضاف الى المجرور بعد اللام واللام مقحمة لتاكيد معنى الاضافة
والقضاء حق المنع بما يظهر من صورة الانفصال ويدل على انه مضاف
ثبوت الالف اذ هي لا تثبت في مثل الا في الاضافة وحذف النون
لان نون التثنية والجمع لا يحذف فان الا بلا اضافة ولا اعتداد باظهار
اللام كما لا اعتداد باظهارها في مثل يا بؤس للحرب اذ التقدير يا بؤس
الحرب فاقحمت اللام تاكيدا للاضافة هذا هو الصواب عند المحققين

يظهر ما

اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام فى له وقد
يحذف اى قد يحذف اسم لا النفى الجنس اذا دل عليه قرينة مثل لا عليك
اى لا باس عليك او لا ضرر عليك فحذف لدلالة الظرف عليه فى له خبر
ما ولا المشبهتين بليس اى ومن الملحقات بالمفاصيل خبر ما ولا المشبهتين
بليس ووجه شبههما قد تقدم فى المرفوعات فى له هو للمسند بمنزلة الجنس
يشمل المحدود وغيره فى له بعد دخولهما احتراز عن خبر المبتدإ وخبر
ان وكان وجد لا النفى للجنس فى له وهى لغة اهل الحجاز اى اعمال ما ولا لنفى
ليس هى لغة اهل الحجاز التى ورد بها التنزيل نحو ما هذا بشرا وبنو تميم لا
يعملونها بل يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر لانها مشبهة الداخل
كالعامل فيه والعمل فرع الاختصاص فكما ان العامل قد لا تعمل فى المعطوف
فكذلك هنا وعن الكوفيين ان نصب خبرهما بنزع الخافض فى له واذا زيدت
ان مع ما اختار المصنف مذهب البصريين ومر البحث عليه وقال اذا
زيدت لفظة ان بين ما واسمها بطل عملها نحو ما ان زيد منطلق اذ هى لضعف
عملها لا يعمل بالفصل بينها وبين معمولها اذ عملها على خلاف القياس اذ
مشابهتها ليس فى جهة المعنى فقط والمشابهة التى ما هى بحسب اللفظ
والمعنى فى له او انتقض النفى بالا اى وكذا لو انتقض نفيها بالا بطل عملها
لانها انما عملت لما فيها من معنى النفى فاذا جاءت الا حصل الاثبات فانتقض

المعنى الذى عملت لاجله فبطل عملها لبطلان المقتضى فى له او تقدم عملها
الخبر اى وكذا لو تقدم خبرها على اسمها بطل عملها لان فرع عمل ليس وهو
لاصالته فى العمل يعمل بتقديم الخبر ويجب انحطاط الفرع عن الاصل فلذلك
جاز ليس قائما زيد ولم يجز ما قائما زيد للضعف وما نقل عن سيبويه انه
ينصبه مقدما مستشهدا بقول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمة
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب المثل فمحمول على حذف الخبر الظرف ومثلهم
منصوب على الحال عن ضمير الخبر وتقديره ما فى الدنيا مثلهم بشر قوله
واذ اعطف عليه بوجب فالرفع اى اذا عطف على خبر ما ولا اسم الخبر
بحرف موجب كبل ولكن لا يجوز فى المعطوف الا الرفع حملا على محل
الخبر وعلى انه خبر مبتدإ محذوف ليكون من قبيل عطف الجملة
عليها نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد لكون موجبهما منزلا منزلة
موجب الا فكما ينتقض النفى بالا كذلك ينتقض بهما فوجب الحمل على
المحل اذ محله مرفوع بالخبرية وعند يونس جاز النصب بنزع الخافض
وانما قال بحرف موجب لانه لو عطف عليه بغير موجب جاز النصب
على العطف والجر بتقدير الباء نحو ما زيد قائما ولا قاعدا او قاعد
هذا اذا اسند المعطوف الى ضمير الاسم فان اسند الى غيره فلا يخلو
من ان يسند الى متعلقه او الى اجنبى فان اسند الى متعلقه فيجوز

الوجوة الثلثة نحو ما زيدٌ قائمًا وقاعدًا ابوه وان اسند الى اجنبي فلابد
من ان يكون متقدمًا او موخرًا فان كان متقدمًا فالرفع لكون عطف
جملة عليها نحو ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ عمرٌو وان تاخرت فالنصب والرفع
بحسب اعتبار عطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة نحو ما زيدٌ
قائمًا ولا عمرٌو قاعدًا او قاعدٌ وكذا الحكم فيما كانت ابوه مذكورة في الخبر
نحو ما زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ او قاعدًا فعليك بالتدرب قوله المجرورات
لما فرغ من القسمين الاولين من المعربات اصلًا والحقًا بدء شرع في القسم
الثالث وهو المجرورات وانما اخر لقلته بحسبه وان كان كثير الدور
في الكلام ولانه لا ملحق له بخلاف الاولين قوله هو ما اشتمل بمنزلة
الجنس يشمل المحدود وغيره قوله على علم المضاف اليه احتراز عن القسمين
الاولين قوله والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر
لفظًا كما احد في تعريف المجرورات المضاف اليه معرفة ليس من
الضروريات احتاج الى بيانه ويتندد بقوله كل اسم نسب اليه شيء
بواسطة حرف الجر لفظًا نحو مررت بزيدٍ وانت مارٌ به فاضيف المرور
الى زيد بواسطة حرف الجر ولاجله سمي حرف جر لجره معاني الافعال
الى الاسماء وكذا ضاربٌ له وغلامٌ لزيدٍ وخاتمٌ من فضةٍ وكما اباله او تقديرًا
كغلام زيدٍ وخاتم فضةٍ فعلم مرادًا اي مرادًا في العمل كضارب زيدٍ وغلامه

واحترز به عن المفعول فيه فانه وان صدق عليه انه نسب اليه شيء بواسطة
حرف الجر لكنه ليس بمراد في المحل اذا العمل في المفعول فيه للفعل والحرف
للاشعار بالظرفية وعلم من هذا التعريف امور ثلثة احدها ان لا انابة له
ولا غلام له من قبيل الاضافة لان المشبهة بها والثاني ان العامل في
المضاف اليه حرف الجر اذ هو المقتضي له وقال عبد القاهر العامل في
المضاف اليه هو الاسم الاول اعني المضاف والمختار ان العامل هو المضاف
بواسطة حرف الجر لا مجموع المضاف والثالث توسط حرف الجر سواء كان
لفظيًا او معنويًا الا ان الاضافة اللفظية لا تجيء بمعنى في وتجيء بمعنى اللام
غالبًا وبمعنى من قليلًا نحو زيدٌ افضل الناس عند من يرى الاضافة
لفظية قوله فالتقدير اشارة الى تحقيق الثاني من الاضافة وانما
بدا بذكره لاشتماله على فوايد ليس في الضرب الاول اذ لا تعلق له
بمبحث زايد ولان لهذا القسم تعريفات وضوابط وحظرًا بخلاف
الاول فلاجل ذلك اعرض عن ذكره اي شرط الاضافة التي يقدر فيها
حرف الجر ان يكون المضاف مجردًا عن التنوين وما يقوم مقامه من
النون المؤذنين لانفصال الاسم عما بعده واحترز به عن القسم الاول
نحو انا ذاهبٌ بزيدٍ وهو غلامٌ له اذ لا يشترط فيه التجريد ولان يكون
تجريده عنهما لاجل الاضافة واحترز به عن المعرف باللام ويدخل فيه

غير المصروف نحو مررت باحمدكم وبالاحمر اذ تجريده عن التنوين لاجل الاضافة
لا لاجل منع الصرف بناء على ان العلم لاضافة الاعم تنزله منزلة اسم
الجنس ويخرج عن هذا القيد الضارب الرجل والحسن الوجه اللهم الا
ان يقال بمذهب الفراء فحينئذ يدخل في الباب قوله ومن معنوية
ولفظية اي الاضافة التي بتقدير الحرف على ضربين معنوية ولفظية لانه
لا يخلو من ان يكون مضافه غير صفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصروعا
زيد وخاتم فضة او صفة مضافة الى معمولها نحو ضارب زيد وحسن الوجه
فالاول هو الثاني قوله ومن اما بمعنى اللام اي الاضافة المعنوية
على ثلثة لضرب اما بمعنى اللام ان لم يكن المضاف اليه جنس مضاف ولا
ظرفه سواء كان اللام بمعنى الملك او الاختصاص حقيقة او مجازا نحو غلام
زيد وجل فرس ومواراة اخوه ومنه اذا كوكب الخرقاء واما بمعنى من
ان كان المضاف اليه جنس مضاف نحو خاتم فضة فانهما جنس واحد ولما
بمعنى في ان كان المضاف اليه ظرف مضاف نحو اعراب البادية وضرب
اليوم وامير البلد قوله وهو قليل ان الاضافة بمعنى في قليل الاستعمال في
كلام العرب اذ لا يقع غالبا الا في المصادر والتواريخ نحو سرنا كذا اي كتبة
في سنة كذا قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة هذا اشارة الى فائدة الاضافة
المعنوية اي تفيد الاضافة المعنوية تعريف المضاف ان اضيف

الى المعرفة وتخصيصا ان اضيف الى النكرة وانما افادتها للكون وصفها
لافادة الخصوصية الواقعة بين المضاف والمضاف اليه في مدلول
المضاف فيتعين المضاف حينئذ بحسب تعين المضاف اليه وتعريفه
في مرتبة تعريف الاخ مثل وغير وشبه فانها لا تكتسب التعريف من
المضاف اليه فلا يتعين بتعينه لتوغل هذه الاسماء في الابهام توغلا
يتعذر كشفه فلذلك يقع صفة للنكرة ومدخولا لرب نحو مررت برجل
مثلك وشبهك وكقولهم يا رب مثلك في النساء عزيزة بيضاء قد متعتها
بطلاق قوله الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلته
نحو مررت بزيد مثلك الهاشمي والحركة غير السكون ومنه غير المغضوب عليهم
اذ المغضوب عليهم ضد المنعم عليهم فوله وتنكيرا تجريد المضاف عن
التعريف اي شرط الاضافة المعنوية كون مضافها مجردا عن حرف التعريف
لتوهم اجتماع التعريفين المطرح في كلامهم ان اضيف الى المعرفة وعدم
استقامة المعنى ان اضيف الى النكرة لكون التعريف ابلغ من التخصيص
قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب اشارة الى جواب
دخل مقدر ومر ان الكوفيين ذهبوا الى عدم اشتراط تجريد المضاف
عن التعريف في الاضافة المعنوية مستدلين بمثل الخمسة الدراهم والثلثة
الاثواب لان العدد نقيض المعدودات بخلاف غلام زيد فاجاب بانه

ضعيف لانه خلاف استعمال الفصحاء اذ المسموع منهم ثلثة الاثواب وخمسة
الدراهم كقول ذي الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي
والديار البلاقع وقول الفرزدق لازال منهلا بجرعائك القطر وانا حذك خمسة
الاشبار فاذكر لا يقوم حجة قوله واللفظية الى اخره
لما بين المعنوية وشرايطها اراد ان يبين الاضافة اللفظية وما يتعلق بها اى
الاضافة اللفظية من اضافة صفة الى معمولها فقوله اضافة الصفة يشمل جميع
الصفات واحتراز بد عما لا يكون المضاف صفة كالمصدر المضاف الى الفاعل
او المفعول وكالاسماء الجامدة المضافة بعضها الى بعض وقوله الى معمولها
احتراز عن اضافة الصفة الى غير معمولها نحو مشايخ معي ومالك يوم الدين
وزيد افضل الناس علما مما ذكرنا ان الصفة المضافة الى معمولها لا يكون
الا اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة والمعمول اما فاعل او مفعول
نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومعمول الدار اذ تقديره ضارب زيدا او
حسن وجهه ومعمور دان قوله والتقييد الا تخفيفا في اللفظ اى والتقييد
الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ بحذف التنوين فيما كان المضاف
مفردا نحو ضارب زيد وحسن الوجه او بحذف ما يقوم مقام التنوين
من نوني التثنية والجمع فيما كان المضاف مثنى او مجموعا نحو ضاربا زيد
وضاربو زيد وحسنا الوجه وحسنو الوجه وانما لم تفد الا التخفيف

لانه

لانه لم يقصد بالاضافة فيها سوى التخفيف لاستواء المعنى حالتي الاضافة
وعدمها بدليل ثوب ضارب زيد وعارض ممطرنا قوله ومن ثم جاز يعني ومن
اجل انها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ والمعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
جاز مررت برجل حسن الوجه اذ لو افادت سوى التخفيف شيئا من
التعريف او التخصيص لامتنع جريه صفة للنكرة قوله وامتنع بزيد حسن
الوجه لك ومن اجل انها لا تفيد الا التخفيف في اللفظ امتنع مررت
بزيد حسن الوجه لا زنكرة والنكرة لا تقع صفة للمعرفة اذ لو اكتسب
التعريف لجاز جريه عليه قوله وجاز الضارب زيد اى ولاجل ما ذكرنا
جاز الضارب زيد والضاربو زيد لافادتها التخفيف بحذف نوني التثنية
والجمع القائمين مقام التنوين قوله وامتنع الضارب زيد اى ولاجل
ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ امتنع الضارب
زيد بالاضافة حالة التوحيد لعدم التخفيف اذ التنوين قد زال
قبلها لاجل اللام خلافا للفراء فانه اجازها بنا على دخول اللام بعد
الاضافة او لحمله على الضارب الرجل والضاربك واجيب بان اللام
مقدم على الاضافة لان اللام تفيد امرا معنويا مطلوبا وهو التعريف
بخلاف الاضافة فانها تفيد امرا لفظيا وهو التخفيف في اللفظ وهو
مطلوب مقدم على ما هو غير مطلوب قوله وضعف الواهب المائة

العجان استدل الفراء على جواز اضافة الضارب زيد يوازن قولك الواهب
المايه العجان وعبدها جوداً ترجح خلفها الطفا فان عبدها معطوف
على المايه المضاف اليها الواهب والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فصار التقدير الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيد فلولم يجز
الضارب زيد لما جاز الواهب عبدها لكن الثاني جايز بالاتفاق
فتعين جواز الاول كذلك وجوازه لايكون الا بتقدير تقديم الاضافة
على اللام واجاب المصنف بان التمسك بالواهب المايه لاجل صحة
الضارب زيد ضعيف لان جوازه عند سيبويه لاجل ان المضاف
غير مباشر للاضافة الى المعطوف وانما يلزم تقدير الاضافة بالتبع و
يتحمل في التابع مالا يتحمل في غيره بدليل رب رجل وغلامه ويازيد
الحارث فلا يلزم من صحته صحة الضارب زيد قوله وانما جاز الضارب
الرجل هذا ايضا استدلال ثاني للفراء على جواز الضارب زيد
اذ اضافة الضارب الرجل والضارب زيد متساويان في عدم التخفيف
فلولم يجز الضارب زيد لما جاز الضارب الرجل لكن الثاني جايز
فلزم جواز الاول واجيب بان جوازه لاجل حمله على الحسن الوجه
لكونه مشابها له من حيث ان المضاف في كل منهما صفة مضافة الى المعرف
باللام فحمل احدهما على الاخر في الصحة وان لم يتضمن التخفيف وما قيل

ان

ان التخفيف في الحسن الوجه قد حصل بحذف الضمير المجرور
اذ اصله الحسن وجهه فحذف الضمير المجرور وعوض عنه بلام التعريف
فكلام لا طايل تحته اذ التخفيف في الاضافة يجب ان يكون في المضاف
لا المضاف اليه مع ان اللام اثقل من الضمير فوله والضارب بك وشبهه
هذا ايضا استدلال ثالث للفراء على جواز اضافة الضارب زيد
فان الضارب في الضاربك مضاف الى الضمير مع عدم التخفيف لكون
المضاف مفرغا معرفا باللام واجيب بانه محمول على ضاربك بغير
اللام فكما ان ضاربك بالاضافة اللفظية جايز من غير تخفيف كذلك
الضاربك والضاربه حملا عليه للمشابهة بينهما من حيث المعنى وانما
جاز ضاربك من غير تخفيف لان التخفيف قد حصل فيه بسبب اتصال
ضمير المنصوب اذ الجمع بين التنوين او ما يقوم مقامها وبين اتصال
الضمير المنصوب ممتنع لان كل واحد منهما مشبع بتمام الاسم ولاعامل
ولابد ههنا من اتصال الضمير لعدم المانع فحصل التخفيف ثم لما قصدوا
الاضافة لم يبق شيء يحذف بها فاكتفوا بالتخفيف السابق على الاضافة
لحصول المقصود به فجعلوا ما لم يوجد فيه واحد من التنوين
والنونين بمنزلة ما يوجد فيه احدهما مع عدم اعتبار مراعاة التخفيف
قوله ولا يضاف موصوف الى صفته اي لا يجوز اضافة الموصوف

الى صفته ولا اضافة الصفة الى موصوفها اما الاول فلتعذر لفظا ومعنى
لاقتضاء الصفة حكم التبعية وضعا واقتضاء المضاف اليه كونه مقصودا
بالنسبة مع امتناع كون الشئ تبعا وغير تبع من جهة واحدة وايضا
كون الشئ صفة يقتضي ان يكون معربا باعراب الموصوف وكونه مضافا اليه
يقتضي ان يكون مجرورا بالاضافة فيودي الى كون الشئ مجرورا وغير
مجرور وهو باطل واما الثاني فلما ذكرنا مع زيادة لزوم تقديم التابع على
المتبوع وكون غير المقصود بالنسبة مقصودا بها وهما باطلان قوله
نحو مسجد الجامع الى اخره ايراد على الوجه الاول ووجه وروده ان الجامع
في قوله المسجد الجامع صفة للمسجد لانه يصلح صفة له وقد اضيف
المسجد اليه وكذا جانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء واجيب
بانه متاول بما يستقيم به جريها على قياس لفهم ومعنى المضاف اليه
في الامثلة المذكورة صفة لموصوف محذوف لا للمذكور لان الجامع
كما يصح صفة للمسجد يصح ان يكون صفة لوقت يجتمع فيه وكذا الغربي
كما يصح ان يكون صفة للجانب يصح ان يكون صفة للمكان وكذا الحمقاء
كما يصح صفة للبقلة يصح ان يكون صفة للحبة وكذا الاولى كما يصح
صفة للصلوة يصح ان تكون صفة للساعة فلما حذف الموصوف اكتسبت
اضافة المذكور اليها لا باعتبار اضافة الموصوف الى الصفة قوله ومثل

جرد قطيفة هذا ايراد على الوجه الثاني وهو اضافة الصفة الى الموصوف
اذ الاصل قطيفة جرد وثياب اخلاق على الصفة فلما حذف الموصوف
قطيفة واخلاق ثياب اضافوا الصفة الى الموصوف واجاب بانه
متاول بتاويلين اما اولا فلانا اشترطنا في حذف الموصوف واقامة
الصفة مقامه ان يكون الصفة بحيث لا تستعمل الا موصوفة
اشهر ليعلم من ذكرها اياه حذفوا منها الموصوف واستعملت الصفة
مكانه استغناء عنه بالصفة فلما صارت كانها اسم غير صفة محتملا لوقوعه
ذلك الموصوف ولغيره واحتاجوا الى تبيينه اعادوه واضافوا المذكور اليه
للتخصيص كخاتم فضة وباب ساج وشبهوا به في حذف الموصوف واقامة
الصفة مقامه والاتيان بالموصوف قوله التابعة والمؤمن العايذات
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند اذ اصله والمؤمن الطير
العايذات فحذف ثم جاء به واجرى على العايذات بيانا لها وتوضيحا
والفرق بين الصورتين انه في الاول مضاف اليه وفي الثانية عطف بيان
والمعنى موالاته الذي امن الطيور العايذ الى الحرم عن ضرر الركبان
حين قصدوها قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي لما كان
الغرض في الاضافة المعنوية تعريف المضاف وتخصيصه لا يجوز
اضافة اسم الى اسم اخر مماثل له في العموم والخصوص كليهما او احدهما
وحبس ومنع لعدم الفايدة ولزوم اضافة الشئ الى نفسه بخلاف كل

الى صفتهِ ولا اضافة الصفة الى موصوفها اما الاول فلتعذر لفظا ومعنى
لاقتضاء الصفة حكم التبعية وضعا واقتضاء المضاف اليه كونه مقصودا
بالنسبة مع امتناع كون الشئ تبعا وغير تبع من جهة واحدة وايضا
كون الشئ صفة يقتضي ان يكون معربا باعراب الموصوف وكونه مضافا اليه
يقتضي ان يكون مجرورا بالاضافة فيودي الى كون الشئ مجرورا وغير
مجرور وهو باطل واما الثاني فلما ذكرنا مع زيادة لزوم تقديم التابع على
المتبوع وكون غير المقصود بالنسبة مقصودا بها وهما باطلان قوله
ونحو مسجد الجامع الى اخره ايراد على الوجه الاول ووجه وروده ان الجامع
في قوله المسجد الجامع صفة للمسجد لانه يصلح صفة له وقد اضيف
المسجد اليه وكذا جانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء واجيب
بانه متاول بما يستقيم به جريها على قياس لغتهم وهو ان المضاف اليه
في الامثلة المذكورة صفة لموصوف محذوف لا للمذكور لان الجامع
كما يصح صفة للمسجد يصح ان يكون صفة ليوم يجتمع فيه وكذا الغربي
كما يصح ان يكون صفة للجانب يصح ان يكون صفة للمكان وكذا الحمقاء
كما يصح صفة للبقلة يصح ان يكون صفة للمحبة وكذا الاولى كما يصح
صفة للصلوة يصح ان تكون صفة للساعة فلما حذف الموصوفات صحت
اضافة المذكور اليها باعتبار اضافة الموصوف الى الصفة قوله ومثل

جود فطيفة هذا ايراد على الوجه الثاني وهو اضافة الصفة الى الموصوف
اذ الاصل فطيفة جود وثيات اخلاق على الصفة فلما حذفوا الموصوف
فطيفة واخلاق ثياب اضافوا الصفة الى الموصوف واجاب بانه
متاول بما مر اول ووجه تاويله انه لما اشتهرت تلك الصفة بذلك الموصوف
اشتهارا يعلم من ذكرها اياه حذفوا منها الموصوف واستعملت الصفة
مكانه استغناء عنه بالصفة فلما صارت كانها اسم لموصوفه محتملا لذلك
الموصوف ولغيره واحتاجوا الى تبيينه اعادوه واضافوا المذكور اليه
للتخصيص كخاتم فضة وباب ساج وشبهوا به في حذف الموصوف واقامة
الصفة مقامه والاتيان بالموصوف قوله التابعة والمؤمن العايذات
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند اذا اهله والمؤمن الطير
العايذات فحذف ثم جاء به واجرى على العايذات بيانا لها وتوضيحا
والفرق بين الصورتين انه في الاول مضاف اليه وفي الثانية عطف بيان
والمعنى مواساته الذي اجنى الطيور العايذ الحرم عن ضرر الركبان
حين قصدوها قوله ولا يضاف اسم ماثل للمضاف اليه اي لما كان
الغرض في الاضافة المعنوية تعريف المضاف وتخصيصه لا يجوز
اضافة اسم الى اسم اخر مماثل له في العموم والخصوص كشبه واسد
وحبس ومنع لعدم الفايدة ولزوم اضافة الشئ الى نفسه بخلاف كلي

الدراهم وعين الشيء بتعريف الدراهم والشيء فان المضاف فيهما يختص بالمضاف
اليه اذ المضاف فيهما اعم من المضاف اليه لوقوعه عليه وعلى غيره اذ الكل
يصلح للدراهم وغيرها وكذا العين يصلح لشيء وغيره فاضافتها اليهما من
قبيل اضافة العام الى الخاص قوله وقولهم سعيد كرز مؤول هذا
ايراد على قوله لان اضافة اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
وبيانه ان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد اذ الاول اسم
والثاني لقب فلا يكون احدهما اعم من الاخر واجاب بانه من قبيل اضافة
مدلول الاول الى لفظ الثاني فاذا قلت جاءني سعيد كرز كانك قلت
جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه اذ الاسم قد يطلق ويراد به المدلول كما يطلق
ويراد به الدال فلا يكون من باب اضافة الشيء الى نفسه ولا يجوز العكس لان
اللقب اوضح من الاسم والمقصود من الاضافة التوضيح قوله واذا اضيف
الاسم الصحيح والملحق به الى اخر لما فرغ من بيان اضافة اسم ظاهر
الى مثله شرع في بيان اضافته الى الضمير والضمير اما لغايب او مخاطب او متكلم
وحكم الاولين في الاضافة اليهما حكم الظاهر لا يتعلق بهما مزيد بحث اما المتكلم
فالاسم المضاف اليه لا يخلو اما ان يكون احد الاسماء الستة اولا والاول
صحيح والثاني ان كان صحيحا ومعتلا لا يكون في اخره احد حروف
العلة او جاريا مجرى الصحيح ومعتلا يكون اخره واو او ياء ساكن ما

ما قبلهما كدلو وظبي اذا اضيف الى ياء المتكلم كسر اخره مناسبة للياء
لاستلزام الفتحة قلب الياء الفا ولو فتح واجتماع النقيضين لو ضم فتعين
الكسر قوله والياء مفتوحة اي اختلفوا في حركة الياء وسكونه فقال
بعضهم الاصل الفتح لانه اسم على حرف واحد وهو لا يجيء في كلامهم ساكنا
لامتناع الابتداء بالساكن فالاصل ان يبنى على الحركة والفتحة على
الياء خفيف بخلاف اخويه وان ثبت ما ذكرنا فتامل باب المقاضي و
قال بعضهم الاصل السكون لخفته وكونه اصلا في المبنيات والى الثقلين
اشار بقوله والياء مفتوحة او ساكنة قوله فان كان اخر الكلمة
اي ان كان الاسم المضاف الى ياء المتكلم معتلا واخره الفا بقيت
سواء كانت للتثنية كعلماي او لغيرها كرحاي وعصاي لتعذر تحولها
قوله وقليل تقلبها ياء لغير التثنية اي وقبيلة هذيل تقلب الالف
ان كانت لغير التثنية ياء سواء كان اصلها ياء او واوا ويدغمونها في ياء
المتكلم ويقولون عصيّ ورحيّ لان اصلهما عصوي ورحيي
فاستثقلت الحركة على الواو والياء فحذفت وبقي حرف العلة
ساكنا قبل الياء فقلبوا الواو ياء وادغموا الياء في ياء المتكلم وقالوا عصيّ
ورحيّ وعليه قالا بو ذويب سبقوا هوي واعنقوا لهواهم
ولم يفعلوا مثل ذلك في التثنية لوجهين احدهما انهم لو فعلوا

ذلك في المثنى لالتباس المرفوع بالمنصوب والمجرور والثاني ان العلة التي
ذكرنا في عطى ورحى منتفية في المثنى اذ لا اصل لالفها في الواو واليا
ليمكن ردها اليه فتعين انباتها قوله وان كان ياء ادغمت اى ان كان
اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين
مع سكون اولهما فيما هو كالكلمة الواحدة كما في المثنى والجموع حالتي النصب
والجر سواء كان جمعا للمقصور او المنقوص او لغيرهما نحو غلامي في غلامين
ومسلمي في مسلمين وقاضي في قاضيين وقاضين ومصطفي في مصطفين
ومصطفين اذ اصلهما مصطفيين ومصطفيين حذفت احدى اليات
في التثنية للاستثقال وادغمت الاخرى في ياء المتكلم وقلبت الياء الاولى
في الجمع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت لاجتماع الساكنين ثم
حذفت النون للاضافة وادغمت ياء الجمع والتثنية في ياء المتكلم فصار
مصطفي والفرق تقديري قوله وان كان واوا قلبت ياء وادغمت
اى وان كانت اخر الاسم الذي اضيف الى ياء المتكلم واوا قلبت ياء وادغمت
في الياء كما مر وانما لم تقلب في اجتماع الواو والياء وسبق احدهما
بالسكون ثم ان كان ما قبل الياء مضموما كسر رعاية للمناسبة وعدم صحة
الياء بعد الضمة وان كان مفتوحا بقي لسهولة النطق بالفتحة قبل الياء
وعدم موجب تغييرها نحو مصطفيون قلبت الياء الفا وحذفت

لالتقاء الساكنين ثم قلبت الواو ياء وادغمت فيها لاجتماع المثلين وفك
احدهما بالسكون فقصر وفتحت الياء للساكنين اى فتحت ياء الاضافة
مع الياء التي ذكرنا انها من حروف العلة لانها لو سكنت لزم التقاء
الساكنين على غير حده والفتحة اولى لكونها اصلا فيها ولاستثقال
الضمة والكسرة عليها وقد جاء سكون الياء بعد الالف في قوله نافع
محياي ومماتي اما لاجراء الوقف مجرى الوصل واما لان الالف فيها
مد تقوم مقام الحركة فاختص السكون بالياء فلا يلزم التقاء الساكنين
قوله واما الاسماء الستة الى اخره لما فرغ من المعتل الذي هو
غير الاسماء الستة شرع فيها اى الاسماء الستة اذا اضيفت الى ياء
المتكلم فابوك واخوك يحذف منهما لامهما نسيا منسيا كما كان قبل الاضافة
على الاكثر لحذف فيهم من دم ويد فيقال اخي ولفي كما يقال يدي ودمي
فصار حكمهما حكم الصحيح كما كان قبل الاضافة وكذلك احموك
الاعراب على ما قبل اللام في جاءني ابك ورايت ابا واجاز المبرد اجري
واجي بردّ اللام وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم متمسكا بقول
الشاعر قد احلك ذو الجاز ولا ازى وابي مالك ذو الجاز بدار
ولان اللام حذفت لكونها طرفا والواو لا تثبت في الاسماء طرفا ورد
قوله باحتمال كون فعل الشاعر وابي قسما واصله ابني على انه

جمع للاب حذف منه النون للاضافة وادغمت ياء الاعراب في ياء المتكلم
اذ قد جاء جمعه كذلك في قوله فلما بيّنّا سوآتنا يكبن وقد ينّا بالبنا
في هذه الاصحاح لك لا يثبت ما قاله مع انه خلاف استعمال الفصحاء
قوله وتقول حمي وفمي اي وكذلك حكم حم وفم اذا اضيف الى ياء المتكلم
على لغة من اعربها بالحروف اذ لا فرق بينها وبين الاولين في الوجهين
المذكورين قوله وفي في ركبي اي لفظ فم اذا اضيف الى ياء المتكلم
فالاكثر رد الميم الى اصلها وهو الواو وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم
اذ قلبت الواو ميما في الغم لضرورة انهم لو ردوه على اصل اخواته لقالوا
فوي فيجب قلبها الفا وحذف للالف لاجتماع الساكنين هي والتنوين فحينئذ
يلزم كون اسم المتمكن على حرف واحد فقلبت ميما لقرب مخرجي الميم والواو
وقد زال ذلك المحذور بالاضافة لزوال التنوين بها فيجيء لذلك
على القياس وكسر الفاء في اللغات الثلث ليصح النطق بالياء بعد الفاء
قوله وفي اي وفي غير الاكثر في باثبات الميم والحاق الياء بعدها من غير
ردها الى الاصل قياسا على سائر اخواتها قوله واذا قطعت اي وافا
قطعت الاسماء الستة عن الاضافة قيل فيها اخ واب وحم وهن وفم
بحذف لامها وجعل الاعراب على العينات وقلب الواو ميما في فم كما فعل
ذلك في مثل يد ودم قوله وفتح الفاء افصح اي وفتح الفاء في فم افصح

من الضم والكسر تشبيها لها باخواتها وبكون ضمها ليدل على ان الميم
بدل من الواو وكسرها اما للاتباع واما لان تعويض الميم عن الواو
كتعويض الباء عنها ومن العرب من يشدد الميم ويجعلها عوضا
عن اللام والعين وعلى هذه اللغة جاء في جمعه افام قوله وجاء حم
مثل يد وخبؤ ودلو وعصا مطلقا اي وجاء في حم اربع لغات اخر
غير التي ذكرنا احديها ان يكون مثل يد مضافا ومنقطعا والثانية
ان يكون مثل خبؤ اي مهموزا مضافا ومنقطعا والثالثة ان يكون
مثل دلو اي جاريا مجرى الصحيح في قبول الحركات مضافا
ومقطوعا والرابعة ان يكون مقصورا مثل عصا مضافا ومقطوعا
عن الاضافة فيقال على الجموع حمهم وحمك وحمه وحموك
وحمو وحمؤك وحمك وحما وحماك قوله وجاء هن مثل يد مطلقا
اي وجاء في هن لغة اخرى غير التي ذكرنا وهي ان تكون مثل يد
مضافا ومنقطعا فيقال هذا هنؤ وهنك كما يقال يدؤ ويدك وجاء
اسكان النون كقوله وقد بدا هنك من المئزر تشبيها لنونها بضاد
عضد وقد شذ ذو نون في النوادر اعلم انه جاء في الاب والاخ
لغات سوى ما ذكر المصنف منها انهما جآ مقصورين فيقال هذا
اباك واخاك ورايت اباك واخاك ومررت باباك واخاك ومنه قوله

فالقسم

انّ اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقوله اخاك الذي انْ تدعُهُ
لملمّةٌ يجبكَ بابتغي ويكفكَ من يبغي ومنهاجا ثابت مطلقا اي مضافا
ومقطوعا فيقال جاءني ابٌ وابهُ ورايتُ ابا وابهُ ومررت بابٍ وابهِ
ومنه قول الشاعر ومن يُشابه ابهُ فما ظلم وعليه جاء في التثنية
ابان قال ولستُ وان اغنى اباك فجاده وفي الجمع ابونَ وابينَ ومنها
ابٌ واخٌ بتشديد الباء والخاء وانّما ترك ذكر هذه اللغات للندرة
والشذوذ قوله وذو لا يضاف الى مضمر لما ذكر في سائر اخوانه
انها تضاف وتقطع اشار الى انّ ذو لازم الاضافة الى اسماء الاجناس
الظاهرة لكون وضعه للتوصّل الى الوصف باسماء الاجناس فلا يضاف
الّا ليقاوم يقطع عن الاضافة البتة لفصودة انما المقصود هو
المضاف اليه وذكر ذو للتوصّل فقط ومثل ابار ذوو ازوهما ذوو ها
واللهم صلّ على محمد وذويه شاذٌ قوله النوابع كلّ ثانٍ باعراب
سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ لما فرغ من الاسماء المفردة على سبيل
الاستبداد شرع في الاسماء المعربة على سبيل التبع قوله كلّ ثانٍ
بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره قوله باعراب سابقه احترازٌ
عن خبر كانّ وانّ وخبر ما ولا المشبهتين بليس وعن التمييز والحال
الواقع بعد المرفوع قوله من جهةٍ واحدةٍ احترازٌ عن خبر

المبتدا

المبتدا وعن المفعول الثاني والثالث من باب اعطيتُ وعلمتُ
واريتُ وعن الحال الواقع بعد المنصوب وما اشبه ذلك والمراد
بوحدة الجهة كون تعلق اسم الثاني بالعامل كتعلق اسم الاول به من
الفاعلية والمفعولية والاضافة وهذا تعريفٌ لتوابع المعرب لا لمطلق
التوابع لخروج توابع المنادى المبنيّ منه وكذا توابع اسم لا لنفي الجنس
وبعض التوكيد اللفظيّ لانهما لم تكن باعراب سابقٍ قوله النعتُ
تابعٌ يدلّ على معنًى في متبوعهِ مطلقًا لما عرّف التوابع شرع في بيان اقسامها
وهي خمسة لانه لا يخلو اما ان يدلّ على ما في الاول او متعلّقهِ اولا والاول
النعت والثاني لا يخلو من ان يكون مقصودًا مع سابقهِ اولا والاول العطف
والثاني لا يخلو من ان يكون لتقرير امرٍ في النسبة او الشمول اولا والاول
التاكيد والثاني لا يخلو من ان يكون لبيان الاول وايضاحهِ اولا والاول
عطف البيان والثاني البدل وقدّم النعت على البواقي لانه الدالّ
على المعنى القايم بالمنعوت او متعلّقهِ بخلاف البواقي وعرّفه بقوله
تابعٌ الى اخره فقوله تابعٌ يشمل جميع التوابع قوله يدلّ على معنًى في
متبوعهِ خرج البواقي والمراد بالمعنى القايم بالموصوف هو معنى المصدرية
المعبّر عنها بالصفة قوله مطلقًا احترازٌ من نحو مررتُ برجلٍ انّ قائمًا
في هربت زيدًا قائمًا يدلّ على معنًى في متبوعهِ فيكون داخلًا في التعريف

وليس كذلك فانه بعد تسليم كونه تابعا ليست دلالته على معنى في التابع
مطلقا بل مقيدا بحالة الضرب وهذا القيد زايد لا فايدة فيه اذ الوصف
الباطل لا يقتضي زيادة قيد في التعريفات اذ الغرض من القيد انه
لو لم يكن لدخل المحترز به في الحد وههنا ليس كذلك ولو قال التعت تابع
يدل على معنى في متبوعه او متعلق متبوعه لكان احسن اللهم الا ان يقال
المراد بقوله مطلقا اي بوسط او بغير وسط فحينئذ يستقيم قوله وفايدة
اشارته الى تقسيم الوصف باعتبار فايدته وهي خمسة لانه اما في المدلولات
كرجل عالم او في المعارف كزيد الظريف فالاول يفيد التخصيص وهو
قلة الاشتراك في النكرات والثاني التوضيح وهو قلة العموم في المعارف
وعلى التقديرين ما يفيد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وكذا يفيد التخفيف اللفظي او التوكيد نحو
امس الدابر [illegible] واحد قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا اي
ولا فرق بين ان تكون الصفة مشتقا كالظريف والابيض والاسود والطويل
والعالم والجاهل والمكرم والمضروب وبين ان لا تكون مشتقا كبزيد وهذا
هذا اشارة الى الاختلاف الواقع بين النحويين في ان الاشتقاق هل هو
واجب في الصفة ام لا فذهب جمهور الفضلاء الى ان الاشتقاق شرط
فاذا فقد فيجب ان يؤول به فقوله مررت بذي مال تقديره بمتمول

ومررت

ومررت برجل هذا اي كامل في الرجولية ويزيد هذا اي المشار اليه
ورجل عدل اي عادل وهذا اقول صدق اي صادق لان الغرض
من الوصف هو الدلالة على المعنى المصدرية القايمة بالموصوف لا يدل
عليها الا ما هو مشتق منه او مؤول به وهو الاصح وذهب المصنف
ومن تابعه الى ان الاشتقاق ليس بشرط اذ الغرض من وضعه افادة المعنى
القايم بالموصوف والاصل ما فيه عموما اي واقعا وصفا في جميع صوره
المستعملة موفيها كالمنسوب وذي والذي مثل تميمي في الدار ومررت
برجل ذي مال وجاءني الرجل الذي عنده ثوب فان هذه الاسماء لا تتم
الا وصفا او الاصل ما فيه خصوصا اي في بعض صور المستعملة هو
فيها كالمار في مررت برجل اي رجل واسم الجنس في مررت بهذا الرجل
فان الرجل وان كان وضعه للدلالة على الذات لكنه هاهنا يدل
على معنى في متبوعه وهي الجنسية المبنية لحقيقة الذات لتقدم
ما يدل على الذات وهو اسم الاشارة وكاسم الاشارة في مررت بزيد
هذا فان هذه المذكورات لا يكون موضوعة لتوصيفه لكن يقع
في بعض الصور وصفا وتفيد ما يفيده من الدلالة على المعنى القايم
بالموصوف والصحيح ان ما ذكر من الامثلة وان لم يكن مشتقا لكنه
مؤول بالمشتق كما مر قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية اي لاصل

في الوصف ان يكون مفردا لانه حكم على الموصوف كالخبر والاصل في الاحكام
الافراد وقد توصف النكرة بالجملة الخبرية لان الحكم كما يكون بالمفرد
يكون بالجملة ايضا كما في الخبر والحال لكن لابد ان يكون الجملة خبرية
وهي ما يحتمل الصدق والكذب سواء كانت اسمية نحو جاءني رجل ابوه
عالم او فعلية نحو مررت برجل يضرب غلامه دون الامرية والانشائية
والاستفهامية لان الصفات كلها قبل العلم اخبار وقولهم لا اصمعي
حتى اذا جن الظلام واختلط جاءوا بذئب هل رايت الذيب قط هو
مؤول بالمحذوف كقولهم في الدركاه رضعا تنده عنه وجدت الناس
اخبر تقله اي جاءوا بذئب مقول عنده هذا القول ووجدتهم مقولا
فيهم هذا القول وانما اختص وصف الجملة بالنكرة دون المعرفة لان
مفهومها شايع كمفهوم النكرة فيطابق مفهوما فقوله ويلزم
الضمير اي لاستقلال الجملة بالافادة وجب الضمير في الجملة الواقعة
صفة للنكرة ليربط بينهما كما في الخبر والحال قوله وتوصف بحال
الموصوف اي ويوصف الشيء بحال نفسه ان بما يقوم به حقيقة
كجاءني رجل عالم قوله وبحال متعلقه اي ويوصف بحال متعلقها بما
يقوم الذي بينه وبين الموصوف تعلق ملكي او نسبي او مخالطي او غير
ذلك لتنزل المتغيرة حاله لحصول الغاية بذلك سواء كان فاعل الصفة

مضافا الى ضمير الموصوف بلا فاصلة كجاءني رجل حسن غلامه
ومؤدبة خدامه او بالفاصلة كجاءني رجل قائم غلام ابيه ومررت
برجل حسن غلام ابيه فقوله فالاول يتبعه اي الصفة حال الموصوف يتبع الموصوف
في الاعراب رفعا ونصبا وجرا لانصباب العامل عليهما انصبابة
واحدة واتحادهما تعلقها بالعامل والتعريف والتنكير لكون الثاني هو
الاول معنى لقيامه به فقصد موافقتهما فيها لقصد موافقتهما في المعنى
وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ليلا يحتاج المعنى المقصود
بها وهو الدلالة على المعنى القايم بذات الموصوف قوله والثاني يتبعه
في المعنى اي الثاني وهو الصفة بحال متعلق الموصوف يتبع الموصوف
في الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير اما في الاعراب فلما ذكرنا
واما في التعريف والتنكير فلحصول المعنى واعتبار اللفظ في اجرايه على الاول اجرايه ظاهرا او ان لم يجر عليه في الحقيقة قوله وفي الباقي كالفعل اي وفي الخمسة
الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لان
المطابقة في هذه الخمسة في الاول باعتبار الضمير العايد من الثاني الى
الاول ووجوب المطابقة بين الراجع والمرجوع اليه بخلاف الثاني فان
الفاعل فيه اسم ظاهر ومع الفاعل كالفعل مع فاعله فكما ان الفعل
انما يذكر ويؤنث باعتبار فاعله فكذلك هذا قوله ومن ثم حسن

قام رجل قاعد غلامه اى ومن اجل ان الصفة فى القسم الثانى كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلامه بتوحيد الصفة مع كون فاعلها جمعا لانها
واقعة موقع فعلها وهو يقعد او قعد فكما لا يقال يقعدون غلامه كذلك
لا يقال قاعدون قوله وضعف اى ومن اجل ان الصفة فى الثانى
كالفعل ضعف ان يقال مررت برجل قاعدون غلامه كما ضعف يقعدون
غلامه للزوم الجمع بين الفاعل المضمر والمظهر وانما قال بالضعف لا بالامتناع
لمجئ اكلونى البراغيث واسروا النجوى الذين ظلموا وان كان الاحسن فى مثلها
الحمل على البدل قوله ويجوز قعود غلامه اى ويجوز مررت برجل
قعود غلامه لانه لم يشبه الفعل وهو يقعدون اذ لا تكسير فى الفعل فلا
يلزم من ضعف قاعدون غلامه ضعف قعود غلامه وان لم يكن حسنا ايضا
قوله والمضمر لا يوصف لما سبق ان الغرض الاصلى من الصفة التخصيص
او التوضيح اراد ان يشير الى الموضع الذى يحصل منها ذلك الغرض والى
ما لا يحصل منها فقال والمضمر لا يوصف اما لانه اعرف المعارف فلا يكفى
واستواء التفاوت؟ وصفه بما هو دونه من التوضيح ولا بمثله لاتحاد الدلالتين فى الدلالة
على المسمى ووجوب كون دلالة الصفة على المعنى القائم بالذات لا على
الذات اذ الدلالة على الذات حصلت من الاول واما لفقد الغرض الاصلى
لان عند المتكلم وهو فى غاية الوضوح وحمل البواقى عليه فلا يقال مررت به

السكاكى

السكاكى ولذا لا يوصف شئ بالمضمر لوجوب كون الصفة اعم من الموصوف
او مساويا له والمضمر اخص من سائر المعارف فلا يمكن وصفها قوله
والموصوف احق او مساويا اشارة الى قاعدة كلية يعرف منها ما يجوز الوصف
به وما لا يجوز وما يجب وقوعه مرفوعا وما لا يجب اى لابد ان يكون الموصوف
اعرف من الصفة او مساويا لها فى التعريف لان المقصود بالذات دون
الصفة اذ هى لغرض توضيحه وتخصيصه ولا يجوز ان يكون غير المقصود
اعرف من المقصود قياسا قوله ومن ثم لم يوصف اسم الاشارة الا بمثله
او بالمضاف الى مثله اشارة الى بيان مراتب الصفة والموصوف قوله ومن
اجل وجوب كون الموصوف احق او مساويا لم يوصف ذو اللام الجنسية
مساويا له فى التعريف وهو المعرف باللام او المضاف الى المعرف به لكون
ما عداهما من المعارف اخص من المعرف باللام اما المضمر والعلم والمبهم
فظاهر وانما المضاف الى كل منها فلكون تعريف المضاف كتعريف المضاف
اليه لانه يكتسب منه نحو مررت بالرجل الكريم وبالرجل صاحب الضيف
فعلم من هذا ان العلم يوصف بما هو دونه فى التعريف وهو ثلثة المعرف
باللام والمضاف اليه نحو مررت بزيد الكريم وبعمرو وصاحب القوم والمبهم
نحو مررت بزيد هذا وبعمرو والذى ابن كريم والمضاف الى احد من
المعارف كمررت بزيد صاحب عمرو ويكفى راكب الادهم وبعمرو وصديق

وبحالة غلام هذا وباحد غلام الذى فى الدار قوله وانما وصف
باب هذا اذى اللام لابهام هذا جواب دخل وارد على القاعدة السابقة
وهو انه لزم من ذلك ان المعرف باللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف
الى مثله ان المبهم ايضا لا يوصف الا بالمبهم او بالمضاف الى المبهم لكون
البواقى اما اخص منه او اعم مع انه لا يوصف الا بالمعرف باللام واجاب
بانه وان كان كذلك لانهم التزموا وصف المبهم باسم الجنس المعرف بلام
الجنس للابهام اى لكون المبهم لا يدل على حقيقة الذات وان كان دالا
على الذات فتعين وصفها بما يدل على حقيقتها وهو اسم الجنس المعرف
باللام او ما سواه لا يدل عليها مع وجوب تعيينها لغيبك قوله ومن
ثم ضعف مررت بهذا الابيض اذ ليس فيه ما يتبين به حقيقة الذات
المشار اليها وحتى مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه
رجل فكان فى ضمنه حقيقة المشار اليه قوله العطف
تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لما فرغ من تحقيق الصفة وما يتعلق
بها اشار الى القسم الثانى من التوابع الخمس وهو العطف وانما
اردفه عقيب الصفة وقدمه على البواقى لكونهما مقصودين
بالنسبة استقلالا بخلاف البواقى وعرفه بقوله تابع مقصود الى
اخره فقوله تابع بمنزلة الجنس يشمل جميع التوابع قوله مقصود بالنسبة

فصل

فصل خرج به الصفة والتاكيد وعطف البيان والمبدل بالنسبة
النسبة الايجابية والسلبية فيهما او الايجابية فى احدهما والسلبية
والاخر ليشمل جميع اقسامه وايضا ليس الغرض من النسبة اسناد
بل التعلق الواقع بين العامل والمعمول من الفاعلية والمفعولية والاضافة
قوله مع متبوعه احتراز عن البدل فانه هو المقصود دون
متبوعه قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
هذا شرط بعد تمام الحد وليس من تتمة الحد وانما جئ به بيانا
لشرط العطف وتنبيها على انه لا يصح ان يعرف العطف به بان
يقال تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان
الحروف قد يتوسط بين الصفات كالواو فى الذئب والثعلب وضابطه فى
الكلام فى الحروف العاطفة فى فصل الحروف ان شاء الله قوله واذا
عطف هذا اشارة الى بيان مسايل الباب اى اذا عطف بعض
الاسماء على بعض فلا يخلو من ان يكون للمعطوف والمعطوف عليه ظاهرين
او مضمرين فان كانا ظاهرين فيعطف احدهما على الاخر سواء كانا
معرفين او غيرهما من غير شريطة وان كانا مضمرين فلا يخلو من ان يكونا
مرفوعين او منصوبين او مجرورين فان كانا منصوبين فيعطف احدهما
على الاخر من غير شريطة وان كانا مرفوعين فلا يخلو من ان يكونا

منفصلين او كان المعطوف عليه متصلًا وان كانا منفصلين فيعطف احدهما
على الاخر ايضًا من غير شرط وان كان المعطوف عليه ضميرًا مرفوعًا
متصلًا لا يجوز العطف عليه الا بعد تاكيده بالمنفصل عند البصريين
سواء كان المعطوف مفردًا او مظهرًا كالمضمر عطف المستقل على غير
المستقل او لدفع توهم عطف الاسم على الفعل لولا التاكيد لشدة اتصال
الفاعل بالفعل فصار كالجزء منه فجاء واما اسم مستقل موافق لغير المستقل
في المعنى ليكون كالقسم عطفوا عليه في الصور نحو ضربت انا وزيد
وذهب هو ونفسه وقوله تعالى اذهب انت وربك واسكن انت وزوجك
قوله الا ان يقع فصل اي اذا عطف على المضمر المرفوع المتصل وجب
تاكيده بالمنفصل الا ان يقع فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بظرف
او غير ظرف حرف او اسم او غير ذلك وسواء كان الفاصل قبل حرف
العطف او بعده وبين المعطوف عليه نحو ضربت اليوم وزيد وان الله بريء
من المشركين ورسوله وما اشركنا ولا آباءنا واما عند الكوفيين فيجوز العطف
على المضمر المرفوع المتصل مطلقًا سواء اكد او لم يؤكد وسواء وقع الفصل
او لم يقع مرورًا وسعة قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعد الخافض
اي واذا عطف اسم مضمرًا كان او مظهرًا على المضمر المجرور وجب اعادة الجار
حرفًا كان او اسمًا نحو مررت بك وبزيد وغلامك وغلام زيد لان اتصال

المضمر

المضمر المجرور بالجار اشد من اتصال الفاعل بالفعل من حيث شدة اتصاله
به صار كالجزء منه فامتنع العطف عليه من غير اعادة الجار لامتناع العطف
على بعض الكلمة وهذا ايضًا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزونه بلا اعادة
الجار مستدلين بقول الشاعر اليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب
وما بك والايام من عجب فوله وبرأة حسن واتقوا الله الذي تساءلون به
والارحام واجيب بان الاول شاذ والثاني ضعيف مع احتمال كون الواو
للقسم او تقدير الجار لان المقدر كالملفوظ قوله والمعطوف في حكم المعطوف
عليه اي حكم المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع من احكام اللفظ
كاشتراط الضمير فيما عطف على الواقع في صلة الموصول نحو جاءني الذي يعطي
ويمنع والمعطوف على الخبر والحال نحو زيد يقوم وعمرو ويضرب وضرب زيدًا قائمًا
ابوه وقاعدًا غلامه فوجوب ربط الصلة الى الموصوف والجملة الى المبتدأ
والحال الى ذي الحال فوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائمًا ولا ذاهبة
عمرو الا الرفع اي ومن اجل ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما
يجب ويمتنع لم يجز في ما زيد بقائم ولا ذاهبة عمرو الا الرفع على الابتداء
والخبر لانه لو نصب او خفض ليكون عطفًا على الخبر المنصوب او المجرور
لزم خلو عن ضمير اسم ما وهو ممتنع ولا يقدر الصحيح اذ الاصل عدم
التقدير فتعين ان يكون ولا ذاهبة مبتدأ وعمرو فاعله سد مسد

الخبر او عمرو مبتدأ ولا ذاهب خبر مقدما عليه فحينئذ يكون مشتملا
على ضمير مبتدإ قوله واما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
هذا جواب دخل مقدر تقديره ان يطير وقع صلة وفيه ضمير ويغضب
معطوف عليه فيكون في حكم الصلة مع انه حال عن الضمير فلزم ان
لا يكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه واجاب بانه انما جاز لان الفاء
للسببية المحض لا للعطف لان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط وقصد
السببية وجب دخول الفاء في خبره ويدل عليه عدم جواز الذي
يطير ويغضب زيد الذباب قوله واذا عطف على عاملين مختلفين
لم يجز ان العطف على معمولي عاملين مختلفين لم يجز عند سيبويه مطلقا
اي سواء كان مرفوعا ومنصوبا مقدما على مجروره او لا نهاية على ان
الحرف العاطف نائب عن العامل والحرف الواحد لضعفه لا يقوى
ان يقوم مقام العاملين قوله خلافا للفراء اي ذهب الفراء الى
جوازه مطلقا اي سواء كان مرفوعا ومنصوبا مقدما على المجرور
ام لا متمسكا بقولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فانه عطف
فيه بيضاء على سوداء والعامل فيه المضاف وهو كل وعطف شحمة
على تمرة والعامل فيها ما وبقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا فانه عطف فيه النار الاولى على امرئ والاولى

والعامل فيه كل والثانية على الثاني والعامل فيه تحسبين وهما عند
سيبويه محمولان على حذف المضاف من الثاني واقامة المضاف اليه
مقامه اي ولا كل بيضاء شحمة وكل نار توقد بالليل نارا قوله الا في
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي ذهب المتأخرون منهم الاعلم وصدر
الافاضل الى انه ان قدم مجرور على المرفوع نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو او على المنصوب نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا واجاز لعدم
المانع اللفظي اذ لا يلزم حينئذ الفصل بين نائب الجار ومجرور بخلاف ما اذا قدم
المرفوع او المنصوب على المجرور نحو زيد في الدار وعمرو والحجرة وان زيدا
في الدار وعمرا والحجرة فانه لا يجوز لانه يلزم الفصل بالمرفوع والمنصوب
بين نائب الجار ومجرور وان لم يجز الفصل بين الجار والمجرور فبين نائب
الجار ومجرور اولى اعلم انه يجوز عطف المفرد على المفرد
والجملة على الجملة والفعل على الفعل عطف اجزاء الجملة على اجزاء
جملة اخرى وعلى اجزاء نفسها وعطف الجملة على المفرد وعكسه
ضعيف قوله التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول لما فرغ من تحقيق العطف وما يتعلق به من احكامه وشرائطه
شرع في القسم الثالث من اقسام التوابع وهو التأكيد واتى ذكره عقيب
العطف وقدمه على البدل وعطف البيان لكونه مقررا للنسبة

الحكمية الواقعة بين المحكوم والمحكوم عليه فيكون راجعا الى ما هو
المقصود في الكلام بخلافهما فانهما عايدان الى احد الطرفين وعرفه
بقوله تابع الى اخره فقوله تابع يشمل جميع التوابع فوله يقرر امر
المتبوع يخرج النعت والبدل وعطف النسق فوله في النسبة يخرج
عطف البيان والتفسير فانهما وان قررا حكم متبوعهما لكن لا في النسبة وكذا
خرج عنه الحال فانها وان قررت امر متبوعها لكن لا في النسبة بل
في الهيئة فوله او الشمول بيان لكيفية تقرير النسبة لا للتقييد يحترز
به عن شيء بل المعنى ان تقرير امر المتبوع في النسبة اما بالشمول كما في كل
واجمع واخواتها واما لا بالشمول كما في التاكيد اللفظي وبعض المعنوي
فخرج فوله او الشمول معطوف على مقدر والمراد بامر المتبوع نسبته
وبالنسبة التعلق الواقع بين العامل والمعمول لا النسبة الحكمية فقط
فوله وهو لفظي ومعنوي اي التاكيد قسمان تاكيد لفظي وهو تكرار
لفظ الاول بعينه من المظهر والمضمر لتقرير حكمه فوله ويجري في الالفاظ
كلها اي تاكيد اللفظي يجري في الالفاظ كلها اي الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد اذا وقع في التركيب نحو زيد زيد قايم ضرب ضرب
زيد زيد قايم زيد قايم ضرب زيد ضرب زيد ان زيدا منطلق ان
انت الفاضل هو هو الكامل انا انا العالم فوله والمعنوي بالفاظ

محفوظة

محفوظة اي التاكيد المعنوي المصطلح الفاظ محصورة محفوظة
بالفاظ ثمانية وما يشتق منها مفردا وجمعا وتذكيرا وتانيثا اعلم
ان في كلام المصنف وغيره اشكالا وهو ان المبحوث عنه لا يخلو
اما ان يكون مطلق المتاكيد من حيث هو التاكيد او التاكيد المصطلح
الذي هو من اقسام التوابع فان كان الاول فتقييد المعنوي بالالفاظ
المحفوظة باطل لخروج الباء في ما زيد بقايم ومن في ما جاءني من احد
ونون التاكيد وحروف القسم ولام الابتداء وغير ذلك مما يفيد التاكيد
معنى وان كان الثاني فتقييد التاكيد اللفظي بقوله وهو في الالفاظ كلها
باطل لان ان في ان زيدا قايم وغير ذلك من الحرف والفعل المجرد من
الفاعل خارج عن هذه القاعدة لان التاكيد المصطلح هو الذي يتلو
المتبوع في الاعراب ومن المعلوم ان الحرف والفعل الماضي لا حظ لهما في
الاعراب لا لفظا ولا محلا فوله فالاولان يعمان مبتدا وخبرا اي
الاولان وهما النفس والعين يعمان بالنسبة الى سايرا خواتهما من الفاظ
التاكيد بحسب التصرف من توحيد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث
باختلاف صيغهما وضميرهما تقول جاءني زيد نفسه والزيدان انفسهما
والزيدون انفسهم وجاءتني هند نفسها والهندان انفسهما والهندات
انفسهن اي باختلاف الضمير في المثنى والمجموع نحو جاءني الزيدان نفسهما

والزيدان نفسهم وجاءني الهندان نفسهما والهندات نفسهن وانما استعمل لفظ
الجمع في المثنى في قوله انفسهما الحاقا للتثنية بالجمع او لكون التثنية اقل
الجمع وقد يقال في التثنية نفساهما وفيل لا يجئ شئ من الفاظ التاكيد مثنى
استغناء بكلا وكلتا وما تصور بعض الشارحين من ان بينها وبين اخواتها
عمومًا وخصوصًا مطلقين لصدقهما تاكيدًا على ما صدق عليه اخواتهما
تاكيدًا سهو لا يخفى على صاحب الفن قوله والثاني اي الثاني من الفاظ التاكيد
كلا للمذكر وكلتا للمؤنث وهما للمثنى خاصة باختلاف الضمير الذي هو لمن
نحو جاءني كلانا وكلتانا وضربنا كلانا وكلتانا او مخاطب نحو جئتما كلاكما
وكلتاكما او غائب نحو جاءني الرجلان كلاهما والامراتان كلتاهما قوله
والباقي لغير المثنى ان الباقي من الفاظ التاكيد وهو كل واجمع واخواته
مخصوص بغير التثنية من موحد ومجموع مذكر ومؤنث ولا يجئ للتثنية
استغناء بكلا وكلتا قوله باعتبار الضمير في كله ان تم الاختلاف فيه
بالضمير فقط ان كان المؤكد لنحو كل وبالصيغة دون الضمير ان كان المؤكد
اجمع واخواته نحو اشتريت العبد كله والجارية كلها وابتعت العبيد
كلهم والاماء كلهن واشتريت العبد جمعاء والجارية جمعاء والغلمان اجمعين
والجواري جمع كذا بتع توكيدا وبتعاء وكتعاء وابتعون واكتعون وانما
كان الاختلاف في الاول وهو الكل بالضمير وفي هذا بالصيغة لان هذا صفة

يتحمل الضمير فيمكن اختلاف الصيغة بخلاف الكل فانه اسم جامد لا يتحمل الضمير
ولان تعريف لفظة الكل بالاضافة لا غير بخلاف اجمع واخواته فان تعريفه
يصلح ان يكون بالاضافة ويصلح ان يكون بالعلمية قوله ولا يؤكد بكل
واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها ان ولا يؤكد بكل واجمع واخواته الا ذو اجزاء
يصح افتراقها حسًا نحو جاءني القوم كلهم او حكمًا نحو اشتريت العبد كله لصحة
اعتبار الاجزاء بسبب تعلق الحكم من شراء الربع والثمن والسدس والثلث
والنصف وانما اشترط كون المؤكد ذو اجزاء لكون وضع هذه الالفاظ لافادة
الاحاطة والشمول وهما لا يمكنان فيما لا جزء له تحقيقًا او تقديرًا قوله
واذا اكد المضمر المرفوع المنفصل اي الاسم الذي يؤكد بالتوابع المعنوية لا بد
من ان يكون مؤكدًا او مظهرًا فان كان مظهرًا فيؤكد من غير شرط كما مر
وان كان مضمرًا فلا يخلو من ان يكون متصلًا او منفصلًا فان كان مضمرًا منفصلًا
فكذلك يؤكد من غير شريطة نحو زيد هو نفسه والزيدان هما انفسهما وان كان
متصلًا فلا يخلو من ان يكون مرفوعًا او منصوبًا او مجرورًا فان كان منصوبًا
او مجرورًا فيؤكد بهما ايضًا من غير شريطة نحو ضربتك نفسك ومررت بك
عينك وان كان مرفوعًا فلا يخلو من ان يكون بالنفس والعين او بغيرهما
فان كان يؤكد بغيرهما فلا شرط ثمة ايضًا نحو ضربوا كلهم وقتلوا اجمعون
اكتعون وان كان يؤكد بالنفس والعين فهذه هي مسئلة الكتاب فيشرط

التاكيد اى اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين فيشترط ان
يؤكد اولا بمنفصل سواء كان بارزا ذلك المتصل او مستكنا نحو ضربت انت
نفسك وزيد ذهب نفسه وانما تاكيد بالمنفصل ليلا يلتبس غير المستقل
وهو التاكيد بالمستقل وهو الفاعل في زيد ذهب نفسه وهند ذهبت نفسها
وهل مثل ضربت انت نفسك وذهبت انا نفسي عليه طردا للباب وانما
اختص هذا الحكم بالنفس والعين دون سائر اخواتهما لاستقلالهما ووفوعهما
رئيسا وتاكيدا بخلاف البواقي فانها لا يجبن الا للتاكيد قوله واكتع واخواته
اتباع لاجمع اى لفظ اتبع وابصع واكتع اتباع لاجمع فلا يتقدم عليه لو اجمعت
لكون اجمع ادل منها على المقصود فيقال جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون
ابتعون ولا يقال اجمعون ابصعون اكتعون ولا ابتعون ابصعون اجمعون
ليلا يلزم تقديم التابع على المتبوع خلافا لابن كيسان فانه قال لو اجتمعن بكمأت
يا يتبعن شيئ والاول هو الاصح والجميع تاكيد للمؤكد الثاني وهو الاصح وقيل
كل واحد من الاربعة تاكيد لما قبله قوله وذكر عادوا نه ضعيف اى ذكر
اكتع وابتع وابصع دون اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالته على معنى الجمعية
وانما قال ضعيف ولم يقل ممتنع لمجيئه في مثل قول الشاعر يا ليتني
كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا والرواية الصحيحة حولا اجمعا
اعلم ان هذه الالفاظ لا يثنى تاكيدا للنكرات لانها معارف والمعرفة

لا تؤكد

لا تتقدر النكرة خلافا للكوفيين فيما كانت النكرة محدودة نحو قدمت في
النكرة يوما اجمعا وكقوله تحلني الذلفاء حولا اجمعا وخلافه
عند البصريين من الشواذ وتعريف هذه الالفاظ من كونه بتقدير الاضافة
او بالعلمية او بكونه وصفا او بتقدير اللام مما لا يليق بهذا الكتاب قوله
البدل اى الرابع من اقسام التوابع البدل والقياس ردفه عقيب ذكر التاكيد
وقدمه على عطف البيان لكون مقصودا بالنسبة الحكمية بخلاف عطف
البيان فان المقصود فيه الاول والثاني للتوضيح وعرفه بقوله تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع دونه فقوله تابع يشمل جميع التوابع قوله مقصود بها
نسب الى المتبوع احتراز عن الصفة والتاكيد وعطف البيان اذ المقصود
في هذه الثلثة هو الاول وقوله دونه احتراز عن العطف قوله وهو
بدل الكل اى البدل باعتبار دلالته ودلالة متبوعه على اربعة اقسام
لان مدلول الثاني اما ان يكون عين مدلول الاول او بعضه او لا هذا ولا
ذاك والاول هو بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني هو
بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثالث لا يخلو من ان يكون
بين التابع والمتبوع ملابسة غير ما بسة الكل والجزء او لا الاول
بدل الاشتمال نحو عرفت زيدا علمه واعجبني الدار حسنها والثاني
وهو القسم الرابع وهو الغلط وتسميته به مجاز لكونه تنبيها للتابع

على التعريف

باسم متبوعه اذا الغلط هو المبدل منه دون البدل كما اشار اليه بقوله
الرابع ان تقصد اليه اى الى المبدل منه ان غلطت بغيره اى بالمبدل منه
نحو جاءنى رجل حمار لانه لما قال جاءنى رجل غلط فاستبدله اضرب وقال
حمار اى جاءنى حمار وهو لا يوجد فى كلام الله ولا فى حديث الرسول ولا فى
كلام صدر عن فكر ورؤية وانما يقع فى كلام يصدر عن صاحبه من غير روية
وقطانة قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اى البدل والمبدل
منه باعتبار التعريف والتنكير اربعة اقسام معرفتين نحو جاءنى زيد اخوك
وضربت زيدا اسدا واعجبنى عمرو علمه وكرهت بكرا حماره ونكرتين نحو جاءنى
رجل اخ له وضربت رجلا اسالة واعجبنى رجل علم له وكرهت رجلا
حمارا والاول معرفة والثانى نكرة نحو جاءنى زيد اخ له وضربت زيدا اسالة
واعجبنى عمرو علم له وكرهت بكرا حماره والاول نكرة والثانى معرفة
نحو جاءنى رجل اخوك وضربت رجلا اسدا واعجبنى رجل علمه وكرهت
رجلا حماره فوضعه واذا كان نكرة من معرفة فالنعت ان واذا كان
البدل نكرة والمبدل منه معرفة وجب نعت البدل ليقرب الى
المعرفة ليلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة انقص فى الدلالة
عن غير المقصود اذ البدل هو المعتمد بالحديث وذكر الاول للتمهيد
والتوطئة للثانى هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فلا يشترط

الوصف الا فيما جاء كما فى الاية والاصح ان هذا الشرط ليس بواجب
بل هو شرط استحسان كما نص عليه جار الله وغيره قوله ويكونان
ظاهرين ومضمرين ومختلفين اى البدل باعتبار الاظهار والاضمار
ايضا اربعة اقسام الظاهر من الظاهر نحو جاءنى زيد اخوك وضربت
زيدا اسده واعجبنى عمرو حسنه وكرهت بكرا حماره ومضمرين نحو
زيد ضربته اياه واعجبنى عمرو ضربته اياه وعلم بكر يعجبنه اياه وحمار
خالد كرهته اياه والاول ظاهر والثانى مضمر نحو ضربت زيدا
اياه بدل زيد قطعت يدا اياها علم زيد علما اياه حمار بكر كرهت بكرا
اياه وعكس هذا زيد ضربته زيدا يد زيد قطعتها يدا علم زيد يعجبنه
علما حمار زيد كرهته حمارا قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل
الكل الا من الغايب ان ولا يجوز ابدال الاسم الظاهر من الضمير بدل
الكل لانه يلزم كون المقصود بالنسبة انقص من غير المقصود فى الدلالة
اذ المضمر المتكلم والمخاطب اعرف واحصر من الظاهر واجاز الاخفش
ابدال الظاهر من المضمر المخاطب بدل الكل وتمسك بقوله ثم ليجمعنكم
الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم وقال الذين خسروا
بدل من كم فى ليجمعنكم ورد بان الذين مبتدا وهم لا يؤمنون خبره
قوله الا من الغايب اى لا يجوز ابدال الظاهر من المضمر بدل الكل

الامن الغايب فانه يجوز ابدال الظاهر من المضمر بدل الكل نحو ضربته
زيدًا الابهامية من حيث انه محتاج الى ما تقدم ذكره تحقيقًا او تقديرًا ومن
ثم وقع مدخولا لرب في نحو ربه رجلا بخلاف المتكلم والمخاطب وانما قال بدل
الكل لجواز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب والغايب بدل
البعض والاشتمال والغلط لفقد ان المانع اذ لا يلزم فيها كون المقصود
بالنسبة اقص من غيره لان مدلول الثاني في هذه الثلثة ليس على
مدلول الاول ليلزم ذلك فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي
واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار
اعلم انه يجوز ابدال الفعل من الفعل اذا كان بمعناه كقوله متى
تاتنا تلم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا لان الابان سيء
للاثم وبمعناه ومنه ان علي الله ان يبا بعنا يوخذ كرها وبجي طايعا
وان البدل في حكم تكرير العامل بدليل قوله لتذبن استضعفوا الذين امنوا منهم
والاول في حكم التنحية بمعنى ان مدار الكلام على البدل وهو مستقل
بالافادة لا على ان الاول منحى مطلقا بدليل غير المغضوب عليهم
بابدال غير من الضمير المجرور اذ لو كان الاول منحى لزم خلو الصلة
عن العايد قوله عطف البيان هذا هو الخامس من
اقسام التوابع قوله تابع يشمل المحدود وغيره قوله غير صفة

عن الصفة اذ التي لا يكون مقصودا بالنسبة قوله توضح متبوعه احتراز
عن العطف والتاكيد والبدل لانها غير موضحة لمتبوعها سواء سمي بالبدء
ابو حنيفة عمر اذا دعي من الخطاب ولا يشترط فيه الاشتقاق ولا
التعريف بل يجوز وقوع نكرة عطف بيان لنكرة اخرى وشط العلامة
الشهيد بان يكون من اشهر اسميه ليوضحه وزيف المصنف قوله
في شرحه بمثال لا يليق لمثله التمسك بمثله اذ الكنية اشهر من الاسم اذا لم
يقع فيها الاشتراك فاذا وقع في الكنية الاشتراك ولم يكن الاسم من الاعلام
المشتركة فلا نم ان الكنية اشهر منه في قوله وفصله من البدل لفظا
اشار الى الفرقة اللفظية بين عطف البيان والبدل اي بفصل عطف
البيان عن البدل لفظا ومعنى اما معنى فلكون البدل هو المعتمد بالحديث
والمقصود بالنسبة بخلاف عطف البيان فان المقصود فيه هو الاول
وذكر الثاني للايضاح والبيان واما لفظا فنحو قول مراد ابن منكر
البكري بشر علي الطيور قبه وقعا فانه لو جعل بشر عطف بيان
صح المعنى واستقام التركيب ولم يلزم الفساد لعدم كونه في حكم تكرير
العامل ولو جعل بدلا من البكري لم يجز لانه مدح كان التارك داخلا
عليه في التقدير اذ البدل في حكم تكرير العامل فصيرورة التارك بشرا في التقدير
وهو مثل الضارب زيدا وقد مر ان مثل الضارب زيدا لا يجوز عند

البصريين ومن جوز الضارب زيدٍ جوزُ التارك بشرٍ فلا يبقى الفرق
اللفظية بين البابين قوله المبنيّ وما ناسب مبنى الاصل لما
فرغ من مباحث المعرب وما يتعلق به شرع في القسم الثاني من الاسماء وهو
المبنيّ وحدّه بقوله ما ناسب مبنى الاصل اى للمبنيّ اسم ناسب مبنيّ
الاصل وهو الماضي وفعل الامر والحروف كلها وليهلة من حيث هي عند
بعض قوله او وقع غير مركب كالاسماء قبل التركيب والاصوات ولو
للتفصيل والتنويع لا للتشكيك واعتبر في تعريف المبنيّ قيدين ايضا وجودي
وعدمي كما في المعرب لان علة البناء اما الشابهة المخصوصة واما فقدان
التركيب ولم يعرف بما عرّف به المتقدمون وهو ما لا يختلف اخر باختلاف
العوامل او الذي حركته وسكونه لا بعامل للزوم الدور اذ عقلية عدم
اختلاف اخر بالعوامل وان سكونه وحركته لا بعامل موقوف على
عقلية المبنيّ فلو توقف عقلية على المذكور لتم الدور قوله
وحكمه ان لا يختلف اخر باختلاف العوامل اى حكم الاسم المبنيّ ان
لا يختلف اخر باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة وهي
اما متحركة بحركة مخصوصة من الفتح والكسر والضم نحو اين وهؤلاء
ومنذ واما ساكنة وهو الاصل كمن قوله والقابه ضم وفتح وكسر يعني
ان لحركة البناء القابا بديلة عن حركة الاعراب وهو الفتح والكسر والضم و

والوقف

والوقف للسكون كما ان لحركة الاعراب القبا وهو الرفع والنصب والجر والجزم
واختصاص هذا اللقب بالمبنيّ وذلك بالمعرب انما هو عند البصريين ولنا
الكوفيون فيجوزون اطلاق كل من القبيلين على كل من القسمين قوله
وهي المركبات اى وتنحصر انواع المبنيات في الابواب الثمانية المذكورة
اجمالا في المتن اعلم ان الاصل في البناء السكون اذ الحركة من قبيل
العوارض لا بدّ لها من علة ولا يجوز العدول عن السكون الى الحركة الا لاحد
اسباب ستة للهرب من التقاء الساكنين كما في هؤلاء ويلزم الابتداء بالساكن
لفظا كما في كاف التشبيه او حكما كما في كاف التي هي ضمير الخطاب نحو غلامك
قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا ذكر اقسام
المبنيات اجمالا شرع في بيانها تفصيلا ولما كان المضمر منقسما اجمالا قدمه
تفصيلا ليكون التفصيل مطابقا للاجمال وانما قدمه اجمالا لكثرة دورانه
في الكلام وكثرة مباحثه وزيادة تعريفه وبينه بقوله ما وضع لمتكلم
كانا او مخاطب كانت او غائب تقدم ذكره كزيد اضربه وانما بنيت المضمرات
لاحتياجها الى المبنيّ من قرينة الخطاب والتكلم وسبق الذكر في الغائب
ولكون وضعها وضع الحرف في الاصل نحو ضربت وضربك لعدم استقلال
بعضهم بالتلفظ فقال ما وضع ليشمل المحدود وغيره واحترز به عن
المهملات قوله لمتكلم او مخاطب خرج باقي المبنيات كاسم الاشارة والموصولات

وكذا خرج لفظ المتكلم والغايب والمخاطب اذ التقدير اسم مبني وضع لمتكلم
او مخاطب او غايب ولعدم الوضع للدلالة على المتكلم والمخاطب والغايب
بخلاف انا وانت وهو قوله تقدم ذكر هذا شرط ضمير الغايب اي
ويشترط في ضمير الغايب ان يكون المرجع اليه مذكورا قبله لفظا حقيقيا
نحو زيدا ضربته او تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا ومنه قوله تعالى فاوجس
في نفسه خيفة موسى وقولهم في بيته يؤتى الحكم ومعنى وهو ان يتقدم
على الضمير ما يدل عليه من لفظ او سياق والاول كقوله تعالى اعدلوا هو
اقرب للتقوى فان هو يرجع الى العدل المدلول عليه بالفعل وهو اعدلوا
والثاني كقولهم ربه رجلا زيد فان الضمير جي به في هذه الصور
مبهما للتعظيم وقع في النفس ثم يفسر فيتمكن في الذهن فضل تمكن اذ
الاجمال والتفسير اوقع في الذهن من الاجمال بدون التفسير او التفسير
بدونه واما قولنا ان الضمير في هذه الامثلة مبهم لكونه راجعا الى المتعقل
في الذهن قوله وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل
ان لم يستقل بنفسه بل كان محتاجا الى كلمة اخرى قبله يتصل بها
ولا يقع اولا ولا يستغني عن مباشرة العامل واما منفصل وهو المستقل

بنفسه

بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور
اي الضمير باعتبار محله من الاعراب على ثلثة اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور وكما ان المعرب كذلك والمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل
لاستغنائها عن اتصالهما بما قبلهما لحصول المرفوع بعامل معنوي ووقوع
المنصوب مقدما على العامل والمجرور لا يكون الا متصلا لاحتياجه الى
الجار وامتناع تاخر الجار وحذفه فذلك ستة انواع مرفوع متصل
ومنفصل ومنصوب متصل ومنفصل ومجرور متصل وهو المشهور بينهم
بالانواع الخمسة قوله فالاول اي المرفوع المتصل نحو في نحو ضربت
وضربنا للمتكلم وضربت ضربتما ضربتم ضربتن للمخاطب وضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن للغايب وكذلك في المجهول والمضارع واسم
الفاعل والمفعول والثاني انا ونحن للمتكلم مذكرا ومؤنثا افرادا وتثنية
وجمعا بثبوت الالف وقفا ووصلا في انا في غير تميم وهو هم هن
للغايب وقد يسكن هاء هو وهي بعد واو العطف والفاء وثم واللام مطلقا
اي في الفصيح وانتم وانتن انتما انتم انتن للمخاطب قوله والثالث
ان المنصوب المتصل مثل ما في ضربني وضربنا للمتكلم مذكرا ومؤنثا
افرادا وتثنية وجمعا وضربك وضربكما وضربكم وضربكن وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن للغايب
وضربك وضربكما وضربكم وضربكن للمخاطب قوله الرابع وهو

المنصوب المنفصل اياى اياىَ اياىَ للمتكلم مذكرًا ومؤنثًا افرادًا وتثنيةً وجمعًا
واياة اياهما اياهم اياها اياهنّ للغايب واياك اياكما اياكم اياكِ اياكنّ للخاطب
قوله الخامس اى المجرور المتصل مثل لحاني غلامي وغلامنا ولي ولنا
للمتكلم مذكرًا ومؤنثًا افرادًا وتثنيةً وجمعًا من غلامهِ وغلامها وغلامهما وغلامهم
وغلامهنّ للغايب وغلامك وغلامكما وغلامكم وغلامكِ وغلامكنّ للخاطب
وكذلك المتصل بالحرف نحو لهما لهم لهنّ لك لكما لكم لكنّ فجميع ما
ذكرنا من الامثلة للانواع الخمسة عشر تثنى لفظًا بازاء تسعة معنًى وذلك
لان للضمير اما للمتكلم او المخاطب او الغايب مذكرًا ومؤنثًا بلغ ستة بضرب
اثنين في الثلاثة وكل واحد من هذه الستة مرفوع ومنصوب ومجرور
بلغ ثمانية عشر من ضرب الثلثة في الستة ستة للمتكلم وستة للمخاطب ستة
للغايب فاستغنى في المتكلم بانا ونحن عن البواقي لدلالتها عليها وحذف
المكرر في المخاطب والغايب فبقي اثنى عشر لفظًا بازاء ثمانية عشر معنًى
فضربنا في الانواع الخمسة صارت ستين لفظًا بازاء تسعين معنًى او تقول
للضمير اما للمتكلم او المخاطب او الغايب مذكرًا ومؤنثًا بلغ ستة من ضرب
اثنين في الثلثة وكل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور بلغ ثمانية
عشر من ضرب الثلثة في الستة وضربنا الثمانية عشر في الانواع الخمسة
بلغ تسعين لفظًا للاثنين للمتكلم وثلاثين للمخاطب وثلاثين للغايب فا

ثلاثين

فا

فاستغنى بعشرة في المتكلم عن عشرين لدلالتها عليه وحذف المكرر في المخاطب
والغايب فبقي ستون لفظًا بازاء تسعين معنًى عشرون للمتكلم بازاء اثنين معنًى
وخمسة وعشرون للمخاطب كذلك وخمسة وعشرون للغايب كذلك
اعلم ان اللواحق في اواخر اتملايّاهُ واياكَ واياى واياناوهما
وهم حروف دالة على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة
على اسد المذاهب وهو مذهب سيبويه والاخفش واكر البصريين وقال
بعض الكوفية ان الضمير هو المجموع وذهب بعضهم الى ان اياً اسم مضاف
الى المضمر في اياهُ واياكَ واياىَ واضافته لازمة وهو منقوض باياه واياا
الشواب وذهب الخليل الى ان اياً اسم يضاف الى المضمر والمظهر وتمسك
بقوله واياه واياا الشواب وهو مما لا تعيد به بل القول هو ما قاله
سيبويه قوله فالمرفوع المتصل يستتر في الماضي الى اخره بعد ما فرغ
من اقسام الضمائر شرع في بيان مواضع الاتصال على اختلاف محالها
من الماضي والمضارع الصفة بحسب الابراز والاستتار فالضمير المرفوع
المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة نحو زيدٌ ضربَ
وهندٌ قامت والتاء للتانيث يدل على ان الفاعل ضمير مستتر يرجع
الى المونث لا يظهر بحال بعد اسناد الفعل اليه والذي في زيدٌ ضربَ
هو وهند قامت هي تاكيد كذلك المستتر والما استتر في المذكر

دون التثنية والجمع لسبق للفرد عليها ولكون المفرد اكثر استعمالا فكان اكثر احتياجا الى الخفة والاستتار اخف من الابراز لكونه هو الاصل
واختص الغايب بها دون المتكلم والمخاطب لان التغيير بالغايب اكثر
من التغيير بهما فكان التخفيف به اولى منهما قوله وفي المضارع المتكلم
مطلقا اى ويستتر وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا اى سواء كان مفردا
او تثنية او جمعا بحيث لم يبرز اصلا نحو اقوم ونقوم لان مع المتكلم ما يرشد
الى الافراد والتثنية والجمع وهي النون والالف الحاصل بسبب التذكير
والتانيث مفقود كاختفائهما في غير المضارع من البارز والمستتر نحو انا ونحن وضربت
وضربنا قوله وفي المخاطب والغايبة اى ويستتر الضمير في المضارع
المتكلم مطلقا لما ذكرنا وفي المخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو انت تقوم
وانت تضربين وفي الغايب المذكر اذا كان مفردا نحو زيد يضرب وفي الغايبة
المونثة نحو هند تقوم للخفة ودفع اللبس ويبرز في غير هذه المواضع
المذكورة من الماضي والمضارع اما متحركة او ساكنة قوله وفي الصفة
مطلقا اى ويستتر في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
مطلقا اى سواء كان مفردا او تثنية او جمعا مذكرا او مونثا نحو زيد ضارب
وعمر ومضروب وبكر حسن وخالد لعلم من بشر والزيدان
الضاربان والزيدون الضاربون والعمران المضروبان والعمرون

المضروبون

المضربون والبكران الحسنان والبكرون الحسنون والخالدان العلمان من
بشر والخالدون العلمون واما التزموا استتار المضارع في الصفة
مطلقا اما لان في لفظ الصفة ما يدل على من هي لدمن التاء والواو والالف
واما لانه لو ابرز لابرز الف في التثنية وواو في الجمع فلزم اجتماع الفين
او الواوين من الضمير والاعراب فلا يجوز اثباتها للثقل والتقاء الساكنين
ولاحذف احدهما لاخلال بالفاعل او الاعراب فلزم الاستتار والالف
في ضاربان والواو في ضاربون هو الاعراب لاختلافهما بحسب العوامل
اعلم ان اسماء الافعال كان بمعنى الامر نحو تراك او بمعنى الماضي نحو
هيهات او بمعنى المضارع نحو اف وفعل التعجب نحو ما افعله والظرف
المستقر نحو زيد عندك مثل الصفة في استتار الضمير والواجب مما
ذكرنا في الامر والنهي والمتكلم واسم التفضيل الا في مثل مسئلة الكحل وفي
فعل التعجب وفي ابواب جاز اذ المراد بلزوم الاستتار عدم جواز
اسناده الى الظاهر قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل
اى الاصل في الضمائر الاتصال لانه الاخف اذ هو اقل حروفا ولانه
اخص والاصل من المتصل المستكن عند عدم خوف اللبس
فلا يسوغ العدول عن الاصل الا لعلة واليه اشار بقوله ولا يسوغ
المنفصل الا لتعذر المتصل وحتى بلغت ايا كما شاذ قوله وذلك

بالتقدم على عامله ان تعذر الاتصال لاسباب منها التقدم على عامله نحو
ايّاكَ ضربتُ لامتناع اتصال ما تقدم ومنها وقوع الفصل بينه وبين
عامله لغرض كالحصر او غيره بالا او منما كقولك ما قطر الفارس الا انا
وكقوله انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لانه
لو اتصل لا تصل مع وجود الفاصل وهو ممتنع لوجوده وهو مخل بما هو
المقصود من الحصر وغيره وقد لغرض احتراز عما لا يكون الفصل لغرض
كما في قولك ضربَ زيدًا انا فانه لا يجوز الانفصال لعدم تعذر الاتصال منها
حذف عامله نحو ايّاكَ والاسد ومنه باب التحذير والاغراء وبابه كما اضمر
عامله لامتناع اتصال المذكور بالمحذوف ومنها ما يكون العامل معنويًا
كالمبتدإ والخبر نحو انت زيدٌ وانتَ الفاضلُ لامتناع اتصال اللفظ بما
ليس بلفظ ومنها ما يكون العامل حرفًا والضمير مرفوع نحو ما انت
قائمًا وما هو بصيرًا ومنه قوله تعالى وما هم بضارّين به من احدٍ وما هم
بمؤمنين وما هم بخارجين من النار لوجوب استتار الضمير المرفوع
اذا كان مفردًا غائبًا وتعذر الاستتار في الحرف وطردًا للباب
في غير المفرد الغائب هذا على لغة اهل الحجاز واما على لغة تميم فهو
من باب انا زيدٌ وانتَ بصيرٌ وانا قالٌ والضمير مرفوع لانه لو كان منصوبًا
لم يمتنع اتصاله بالحرف لعدم الاستتار فيه نحو انه وانك ومنها كونه

مسندًا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو هند زيدٌ ضاربته هي وانما
عدلوا فيها الى التفصيل لوجود الالتباس في بعض الصور كما في زيد عمرو ضاربه
هو وان لم يوجد الالتباس في المثال المذكور في المتن لكنهم جعلوا مالا التباس
فيه محمولًا على ما فيه الالتباس طردًا للباب بخلاف الفعل الجاري على غير من هو
له فانه لا يؤدي الى الالتباس المذكور فلا يحتاج فيه الى الانفصال المذكور
بل يقال نحن الزيدون نضربهم لانه علم بقولك نضربهم انه مسندٌ الى ضمير المتكلم
واما الكوفيون فلا يبرزون الضمير في الصفة ايضًا قياسًا على الفعل فيقولون
هند زيدٌ ضاربته كما يقال زيدٌ عمرو يضربه قوله واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعًا لما فرغ من بيان الاتصال والانفصال شرع في
بيان مواضع يجب اتصال احدهما وانفصال الاخر ويجب اتصالهما و
انفصالهما فقال اذا اجتمع اي اذا اجتمع الضميران فلا يخلو من ان يكون
احدهما مرفوعًا او لا فان كان احدهما مرفوعًا وجب اتصالهما نحو ضربك
واعطيتك اما الاول فلانه فاعلٌ والاصل فيه الاتصال اذا كان ضميرًا
واما الثاني فكذلك لما ذكرنا من ان الانتصال اخصر واخف من الانفصال
فلم يكن احدهما مرفوعًا فلا يخلو من ان يكون احد الضميرين اعرف
من الاخر كالمخاطب مع الغائب والمتكلم مع الغائب والمخاطب او لا فان كان
احدهما اعرف والحال انك قدمت ذلك الاعرف على غير الاعرف تعين

في الاول الاتصال وانت في الثاني بالخيار تقول ضربتك وضربني اياك واعطيتكه
واعطيتك اياه والدرهم اعطاكه زيد واعطاك اياه تقديم الانفصل على الاقوى
قوله والاقوى منفصل ان وان لم يكن احد الضميرين اعرف في الاخر ليكونا
متساويين في الرتبة كالغايبين والمخاطبين او كان احدهما اعرف واخر تدل
الاهتمام بشان غير الاعرف فلا بد من الانفصال في الثاني كراهة
الاستثقال وايهام التكرير في المتوافقين وتقديم الانفصل على الاقوى في
الاتصال الذي هو كالكلمة الواحدة في غير المتوافقين نحو اعطاه اياه واعطاهما
اياها واعطاهم اياهم واعطاك اياك واعطانا واعطاكم اياكم واعطاه اياك
واعطاك اياي وقد جاء في الغايبين الانصال على ضعف كقولهم هو
احسن الناس وجوها وانفرهموها ومنه قول الشاعر وقد جعلت
نفسي تطيب لضمة لضمها ايا ها يقع العظم ناجيا اي طابت نفسي من
شدة الحوادث اني اصابني لا صابة السبعين اللتين قصد اني مثل ما
اصابني والضمة الشدة قوله والمختار في خبر كان الانفصال اي
اذا وقع خبر كان ضميرا فالمختار في ذلك الضمير الانفصال لكونه جزءا
للمبتدإ في الاصل وهو لا يكون الا منفصلا نحو كنت اياه كما يقال زيد هو
ومنه قول لين كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
وقول ليت هذا الليل شهرا لا ترى فيه غريبا ليس اياي واياك ولا تخش الينا

زيد وانما اشترط تقدير الاعرف في الانصال لئلا يلزم في الانصال الذي هو الاصل ما

اياكم

ويجوز الانصال ايضا نحو كنتكه لانه ضمير منصوب كالمفعول
ويجوز فيه الانصال فكذلك ههنا منه قوله عليه اياك ان تكونها
ياحميرا وقول الشاعر اذ ذهب القوم الكرام ليسي قوله
والاكثر لولا انت الى اخرها اي اشياع الكثير في الضمير الواقع بعد لولا
ان يكون مرفوعا منفصلا في جميع الاحوال من التكلم والخطاب
والغيبة لكون الواقع بعدها اما مبتدأ كما هو الاصح من مذهب البصريين
او فاعل فعل محذوف كما هو المنقول من مذهب الكوفيين وهما
لا يكونان الا مرفوعين نحو لولا انت لولا انتم ولولاهو ولولا
هما ولولاهم وعليه قوله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين قوله وعيت
الى اخره اي الكثير الشايع ان يكون الواقع بعد عسى ضميرا مرفوعا
متصلا بارزا كان او مستكنا لانه فعل من افعال المقاربة والواقع بعده
مرفوع بالفاعلية كقوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم قوله وجاء
لولاك وعساك الى اخرهما اي وجاز في غير الشايع الكثير بعد لولا ضمير
مجرور متصل وبعد عسى ضمير منصوب متصل كقوله اومت يدي فيها من
الهوجل لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى
باجرامه من قلة النيق منهوى وقول الاخر تقول بنتي قد انا كما
يا ابتا علك او عساكا وقوله ولي نفس اقول لها اذا اماتة

تشاركني لعلّي اوعسى كائنا ثم اختلفوا في تحقيق ذلك فذهب سيبويه والخليل
في احدى الروايتين عنه ويونس الى ان الواقع بعد لولا مجرور بلولا ولما
مع المكنى شاذ ليس لها مع غير المكنى فيجوز ان يجرّ بها الكاف واليا الواقع
بعدها وشبهوها بلدن في ان لها مع المضمر شانا ليس لها مع المظهر كما ان
لدن مع غدوة شانا ليس لدن مع غيرها اذ هو يعمل الجرّ في جميع الاسماء و
تنصب غدوة تنبيها على ان اللفظة الواحدة قد تكون لها حالان مختلفان
باعتبار البابين وان المنصوب بعد عسى منصوب بعسى اذ هو بمعنى
لعلّ لاشتراكهما في معنى الطمع والرجاء فكما تنصب بلعلّ في لعلك ولعلي
كذلك تنصب بعسى وذهب الاخفش ومن تابعه الى ان المجرور في الاول
قد استتر لوضع المرفوع فهو مرفوع محلا بالابتداء وان كان صورته صورة
المجرور وان المنصوب في الثاني قد استتر لوضع المرفوع فهو مرفوع
محلا وان كان صورته صورة المنصوب وان الرفع بعد لولا محمول
على الجرّ كما ان الجرّ محمول على الرفع في فم لهم ما زانا كانت في عسى
محمولا على النصب كما يحمل النصب على الجرّ في مواضع والمختار
من المذاهب هو مذهب الاخفش لانه الاقرب الى العربية اذ
يلزم على سيبويه ارتكاب كون لولا حرف جرّ وهو خلاف ما عليه
الجمهور في بابه لولا حرف ابتداء واختلاف عملها في المظهر والمضمر

قوله

قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة لما فرغ من بيان الضمائر و
انواعها واتصالها وانفصالها واجتماعها وعدم اجتماعها اراد ان
يشير الى ان بعض الضمائر يقتضي في بعض الحال زيادة حرف اخر لزوما
وجوازا فقال ونون الوقاية ان نون الوقاية لازمة مع ضمير المتكلم المنصوب
اذا كان متصلا بالفعل الماضي كاكرمني محافظة عن دخول كسرة المناسبة
في الماضي اذ الكسر مختصة من الفعل كالتنوين ولذا سميت هذه النون نون
الوقاية لانها تقي اخر الفعل عن دخول الكسر قوله وفي المضارع
عريا عن نون الاعراب اي وكذا النون المذكورة لازمة اذا اتصل الضمير
المذكور بالفعل المضارع العري عن نون الاعراب وذلك في غير الامثلة
الخمسة نحو يكرمني وتضربني واضربني ونضربني للمحافظة المذكورة
قوله وانما سمي النون الى اخره ان اذا اتصل الضمير المذكور بالمضارع شابه
بنون الاعراب او بالحروف المشبهة بالفعل من ان واخواتها او ببعض
الاسماء المبنية كلدن وقط او ببعض الحروف كقد ومن وعن فانت
في الحاق نون الوقاية بالخيار ان يجوز لك الالحاق وعدمه الا ان الحاقها
بالبعض اولى من تركها وتركها مع بعض اخر اولى من الحاقها اما اثباتها
في المضارع مع نون الاعراب فللمحافظة المذكورة واما حذفها فلاجتماع الكراهة
التوالي مع الاستغناء بنون الاعراب عن نون الوقاية اذ نون الاعراب

يقوم مقامها من غير حكم واما اثباتها في الحروف المشبهة
فلابقاء او اخرها على الحركة المخصوصة البنائية ولمشابهة هذه الحروف
الفعل واما حذفها فللاستثقال لاجل اجتماع النونات ونون الوقاية
اولى بالحذف لانها مشاء الثقل واما اثباتها في لدن وقط وقد ومن
وعن فللحفظ او اخرها على السكون ابنائي واما حذفها فلان الكسرة
غير ممنوعة من الاسم والحرف قوله ويختار في ليت اشارة الى
مواضع ترجيح جانب الاثبات على الحذف وعليه اى المختار في ليت
اثبات النون للمشابهة وعدم المانع اذ لا نون في اخرها نحو يا ليتني كنت
معهم ويا ليتني كنت ترابا ويا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا قوله ومن
وعن وقط وقد اى المختار في هذه الاربعة ايضا الاثبات للمحافظة
على السكون وكونها على حرفين منه قول الشاعر امتلأ الحوض
وقال قطني مهلا رويدا قد ملأت بطني وقول الشاعر ايضا
السائلة عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني من الغلايل قوله
وعكسها لعل اى عكس المذكورات لعل ان المختار في لعل الحذف
لاجتماع النونات المستغنى عن الثقل ولان من لغاته لعن وفي التنزيل
لعلي ابلغ الاسباب ولعلي اجيء الى الناس قوله ويتوسط اى
ويتوسط بين المبتدإ والخبر قبل دخول العوامل نحو زيد هو المنطلق

ابعد

وبعد دخول لما نحو علمت زيدا هو المنطلق وان قرني انا اقل منك وكنت
انت الرقيب وان كان هذا هو الحق صيغة مرفوع منفصل ابدا مطابق
للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو زيد هو المنطلق
والزيدان هما المنطلقان والزيدون هم المنطلقون والهندات هن المنطلقات
وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع منفصل كما قاله غيره تنبيها
منه على انه لم يتعين عنده ان يكون ضميرا وانما هو صيغة محتملة ان يكون ضميرا
وغير ضمير على اختلاف المذهب قوله ويسمى فصلا عند البصريين لانه
يفصل عندهم بين كونه خبرا ونعتا اذ لولاها لاحتمل ان يكون المنطلق
في زيد المنطلق صفة لزيد وان يكون خبرا فهذه الصيغة معينة للخبرية
لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف وعمادا عند الكوفيين لان الخبر
معتمد عليه في الخبرية وعدم الالتباس وتسمية البصريين فصلا اولى واقرب
من تسمية الكوفيين لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولان الفصل
اخص اذ كل ما وضع للفصل لتاء التانيث والاعراب وغير ذلك قد اعتمد
به وليس كل ما يعتمد عليه شيء فصلا اذ قايم في زيد قايم معتمد على
زيد وليس بفصل قوله وشرطه ان يكون للخبر معرفة اى شرط توسيط
الفصل ان يكون الخبر معرفة او مشابها للمعرفة كافعل من كذا او الفعل المضارع
اذ لو لم يكن كذلك لم يقع لبس فلم يحتج الى ضمير الفصل وانما شابه افعل من كذا

او فعل المضارع المعرفتين امتناع دخول اللام عليها كامتناعه على المعرفة
لقيام معنى في الاول مقامه وعدم قبول الفعل التعريف وشرط تاخير الخبر
ليس بشيء يعبأ به اللهم الا في افعل من كذا قوله ولا موضع له عند
الخليل اي المشهور عن الخليل انه لا موضع له من الاعراب كالذي وضعت
للفصل بتغيير المبتدا فيكون بمنزلة كاف الخطاب في ذلك واياك
فكما لا محل للكاف في الخطاب كذلك لهذه لانه حرف مثله والذي يدل على انه
حرف انه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب لانه وقع مركبا ولو كان
له موضع من الاعراب فلا يخلو من ان يكون تابعا او مستقلا وكلاهما غير
مستقيم اما كونه تابعا فلانه لو كان تابعا لاختلف باختلاف المتبوع
وهو لا يختلف واما كونه مستقلا فلانه لو كان مستقلا لوجب ان يكون
مبتدا او ما بعده مرفوعا خبرا وليس كذلك لان ما بعده قد يكون
منصوبا كقولك كان زيد هو المنطلق فتعين ان يكون حرفا لا موضع له
من الاعراب ومع انه لو كان حرفا لالتزم خلاف ما عليه الجمهور واذ هم
لا يعدون هذه في باب الحروف لا في العاملة ولا في غير العاملة فتعين
ان يكون اسما مضمرا له موضع من الاعراب على سبيل التبعية تاكيدا لما
قبله وقولهم لو كان تابعا لاختلف باختلاف المتبوع مردود بان
ذلك مخصوص بما يؤكد بالظاهر واما التاكيد بالضمير فلا يشترط فيها

ذلك

ما موضع الاعراب ؟

ذلك فانك تقول مررت بك انت وجدك وبنا نحن ثم ان كان ما قبل هذا
مرفوعا فظاهر وان كان منصوبا او مجرورا فهو موقوع موضع
المنصوب والمجرور وهذا غير مستبعد في كلامهم بخلاف الاول مع
ظهور صيغتيه في الضمائر واختلافه باختلاف ما تقدم عليه هذا هو المختار
عند المحققين قال وبعض العرب يجعله مبتدا اي وبعض العرب
يجعل ضمير الفصل مبتدا ابدا وما بعده خبره والجميع خبر الاول فعلى
هذا قد اخبر عن الاسم الاول بالجملة الابتدائية وهو الضمير وناب
اليه فتقول كان زيد هو المنطلق وظننت زيدا هو الفاضل وعليه ان
ترفي انا افل بالرفع وقوله تعالى ولكن كانوا هم الظالمون في غير السبعة
وهذا مما يقوي المذهب الصحيح ويبطل مذهب الخليل قوله ويتقدم
قبل الجملة ضمير غائب لما فرغ من تحقيق ضمير الفصل شرع في بيان ضمير
الشان اي ويتقدم قبل الجملة الاسمية والفعلية ضمير غائب في جميع الاحوال
مخالف لسائر الضمائر يسمونه ضمير الشان والقصة عند البصريين لعوده اليها
ووقوعه موقعها فهو في التحقيق اضمار للعامل والمجهول عند الكوفيين لعدم
عوده الى مذكور سابقا وانما وضعوا هذا الضمير تعظيما للجملة واجلالا
لها اذ ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره مفسرا من اول وهلة
قوله ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل ان كان

هو من المضارات اتفاقًا اعتبر فيه فيما من باب الضمائر فقال ويكون اى ويكون
ضمير الشان متصلًا بالفعل والحرف ومنفصلًا عنهما مستترًا في الفعل وبارزًا
فيها فالمتصل البارز اذا كان اسم باب ان نحو انه زيد قايم وانه لما قام عبد الله
ومفعولًا اولًا لباب علمت نحو علمته زيد قايم وظننته عمرًا وجالسًا اذ لا
يستتر المنصوب والشان فيما وقع فاعلًا لباب كان وكاد لانه ضمير
مفرد غايب في الفعل فلا يكون الا مستترًا كقولك كان زيد قايم وقال الله
تعالى لئن كان له قلبك وكاد يزيغ قلوب فريق منهم وانفصاله اذا كان
مبتدأ كقوله تعالى قل هو الله احد وفاذا هي شاخصة واسم ما كقوله
وما هو من ياسوا الكلوم ويبقى به نابيات الدهر كالدايم البخل فقوله وحذفه
منصوبًا ضعيف يعني حذف ضمير الشان اذا كان منصوبًا ضعيف لانه
حذف ما هو مراد من غير دليل عليه وما جاء الا في الشعر كقوله ان
من لام في بني بنت حسان الئمه واعصم في الخطوب وقوله فليت دفعت
الهم عني ساعة ونبتا على ما خيلت ناعمي بالي فقوله الا مع ان اذا
خففت يعني حذفه منصوبًا ضعيف لان المخففة من الثقيلة فان
حذفه معه لازم نحو قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين فقدر بعد ان ضمير الشان معمولًا لها محذوفًا في اللفظ مقدرًا
في المعنى وانما التزموا عملها في ضمير الشان للتقدير بلا يلزم لان المكسورة على

ان

على ان المفتوحة مرتبة اذ قد ثبت ان ان المكسورة اذا خففت جاز
اعمالها كقوله تعالى وان كلًا لما ليوفينهم مع كونها ابعد عن شبه الفعل
من المفتوحة فهي بجواز العمل احق واولى لقوتها ولم يوجد عملها في الظاهر
فوجب اعمالها في المقدر لان الموضع موضع خفة من حيث انها تقتضي
شيئًا فلما

قوله اسماء الاشارة

لما فرغ من الباب الاول من ابواب المبنيات شرع في الباب الثاني وهو
اسماء الاشارة وانما بنيت لكون وضع بعضها وضع الحرف كذا وتا وتي ونحوها
وحملت البواقي عليها او لاحتياجها في اصل الوضع الى ما تبنى به من قرينة
الاشارة فاشبهت بذلك الحروف فقوله ما وضع بمنزلة الجنس يشمل الحدود
وغيرها وقوله للمشار اليه خرج ما سواه اى اسم الاشارة ما تبنى به في اصطلاح
النحاة بما وضع لما يشار اليه حسًا او حكمًا فلا دور اذ لا يتوقف المشار اليه اللغوي
على المحدود ولا المحدود عليه اذ قد تعرف الاشارة اللغوية ولا تعرف اسماء
الاشارة في الاصطلاح قوله وهي ذا للمفرد المذكر ولا مرادف له وتاه
ذان في الرفع وذين في النصب والجر ولا مرادف لهما ايضًا ومن العرب
من يزعم انها معربة لاختلاف اواخرها باختلاف العوامل وزعم
ان الياء في النصب والجر بدل من الالف كما بر للاسماء الستة والاصح
انه مبني لوجود علة البناء فيه كالمفرد والجمع وان الياء ليس بدلًا

من الالف بل ذين كذلك موضوع للحالتين كما ان ذان كذلك موضوع لحالة
الرفع وقد جاء ذان رفعا ونصبا وجرا في لغة بلحارث بن كعب وعليه
قوله تعالى ان هذان لساحران في بعض الوجوه قوله وللمونث تاته
وذي وذه وتي وذي وذات والاصل من هذه اللغات ذي لكونها
بازاء ذا المذكر وقيل تا لانه لا يثنى الا هي وقيل هما اصلان وهو اقرب
والهاء في ذه بدل من ياء ذي قوله ولمثناه ذان وتان اي ولمثنى ذا
وتا ذان وتان في الرفع ولا مرادف لهما وذين وتين في النصب والجر قوله
ولجمعهما اولاء مدا وقصرا اي ولجمع المذكر والمونث اولاء مدا وقصرا
مستويا فيه العقلاء وغيرهم قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام قوله وتلحقها حرف التنبيه اي وتلحق
اسماء الاشارة حرف التنبيه تنبيها للمخاطب على المشار اليه قبل تلفظه
اذ قد يكون المخاطب غافلا فيفوت الغرض ولان اسم الاشارة من المبهمات
والتنبيه يوافقه كما جيء بحرف التنبيه للتنبيه على النسبة الاسنادية
في قولهم هذا زيد قائم وها ان زيدا قائم قوله ويتصل بها حرف
الخطاب اي ويتصل باواخر اسم الاشارة حرف الخطاب تنبيها على
حال من تخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فاذا اشرت الى واحد مذكر وخاطبت مثله قلت ذاك وان

خاطبت

وان خاطبت مونثا قلت ذاك ثم ذاكن قوله وهي خمسة
في خمسة فيكون خمسة وعشرين اي حرف الخطاب خمسة مفروضة
في الخمسة التي هي اسم الاشارة فبلغ خمسة وعشرين لفظا لستة
وثلثين معنى لان المعاني ستة وهي تقتضي ان يكون الالفاظ كذلك الا
ان العرب وضعت لفظ الجمع وهو هولاء للمذكر والمونث مشتركا
فصارت الالفاظ خمسة بحذف احدى صورتي الجمع والحروف
اللواحق باواخر الالفاظ ستة ايضا لان المخاطب باعتبار معنى
لا يزيد عليها لكن المثنى لما كان مكررا استغنى باحدى صوريه عن
الاخر فبقي الحروف ايضا خمسة اربعة نصوص وواحد مشكل فبلغ
خمسة وعشرين بضرب الخمسة في الخمسة خمسة مشتركة وعشرين
نصوصا قوله وذاك الى ذاكن اشارة الى بيان الامثلة الخمسة
والعشرين فبذاك اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وبذاكما للاثنين
وبذاكم الى الجماعة المذكرين وبذاك اشرت الى مذكر وخاطبت مونثا
وبذاكن اشرت الى مذكر وخاطبت جماعة النساء ومن على هذا البواقي
فيقال ناك تاك تاكما تاكن تاكم تاكن تانك تانكما تانكم تانك تانكن اولئك اولياكما
اولئكم اولئك اولئكن واليه اشار بقوله وكذلك البواقي قوله ويقال
ذا للقريب اي اتفق اكثر النحويين على ان ذا للاشارة اليه القريب وذلك للاشارة اليه

البعيد وقيل لبعد المخاطب وذاك للتوسط وتلك لبشاره ذلك في البعد هكذا
تانك وذانك المشددة ذين وكذا اولاك مثل ذلك في البعد والحاصل ان
زيادة الحرف لزيادة المعنى فالزيادة فيه فهو للقريب وما زيد فيه الكاف فقط
فللتوسط وما زيد فيه اللام او النون المشددة فهو للبعيد قوله واما هنا
وهنا فللمكان خاصة يعني انه كما يشار الى ذوي العقول قد يشار الى غيرهم
وذلك الغير ان كان غير المكان فيشار اليه بما يشار الى ذوي العقول مجازا
وان كان مكانا فيشار اليه بهذه الالفاظ الثلثة خاصة من غير تجوز وبغيرها
تجوزا ويقال هنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك وهنا وثم للبعيد
ويلحقها ها التنبيه فيقال ههنا وقد يجمع بين التنبيه وحرف الخطاب
فيقال ههناك وقد يشار بهنالك الى الزمان كقوله تعالى هنالك ابتلي المؤمنون

قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد تافه
من الباب الثاني من ابواب البنيات وهو اسم الاشارة شرع في الباب
الثالث وهو الموصولات واما ذكر عقيبه لكونهما مبهمين واحتياج كل واحد
منهما الى غايتين من صفة او صلة اي الموصول في الاصطلاح ما لا يتم في جزئية
الكلام الا بصلة وعايد فقوله اسم يشمل جميع الاسماء فقوله ما لا يتم جزءا
احتراز عن المفرد واسم الاشارة وسائر الاسماء الظاهرة فقوله الا بصلة
وعايد احتراز عن الظروف المحتاجة الى الجملة كاذ واذا ومذ ومنذ

وغير

وغير ذلك فانها احتاجت هذه المذكورات الى الجملة لا لاجل الصلة والعايد
وانما بنيت الموصولات لوجوه اما لاحتياجها الكل الى الصلة والعايد فاشبهت
الحروف واما لكون وضع بعضها وضع الحرف كما مر في ذا في اللغة طي وفيل
البواقي عليها طردا للباب قوله وصلته جملة خبرية اي صلة الموصول
لا بد وان تكون جملة خبرية لوما في معناها اذ الغرض من وضع الوصل
الى وصف المعارف بالجمل والجملة الانشائية لا تقع صفة لما مر وتلك
الجملة لا بد وان تكون معلومة للمخاطب قبل اقترانها بالموصول ليتحد
معهود سواء كانت وجدانيا مبهمة كالتعظيم او غير مبهمة كقوله تعالى واذ تقول
للذي انعم الله عليه وكقول الشاعر الا ايها القلب الذي
قادة الهوى افق لا افراسة عينك من قلب وكقوله فبشري اذا ابني
ليهدم صالحي وليس الذي يبني كمن شان الهدم وكقوله فان استطع
اغلبك وان غلب الهوى فمثل الذي لا قيت يغلب صاحبه قوله
والعايد ضمير له ان العايد الى الموصول ضمير في الجملة الموصولة عايد
الموصول مرتبطا الصلة بالموصول اذ الجملة من حيث هي مستقلة
بالفايدة فلا بد فيها مما يربطها الى الموصول والا بقي اجنبيا قوله
وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان صلة الموصول لا بد
وان تكون جملة وان الجمل الاربع يصلح لها كان كلامه موهما بان لام

كذلك في جميع الموصولات فقال وصلة الالف واللام ان الامر كذلك في جميع
الموصولات الا في الالف واللام فان صلتها اسم فاعل او مفعول لتعذر
دخول الالف واللام الفعل والجملة لوجوب تنكيرهما وانتفاء اللام التي
لكونها موضوعة له واسم الفاعل والمفعول هنا على الخصوص في موضع
الجملة لان معنى الضارب والضاربة الذي ضرب والتي ضربت كما في
اقائم الزيدان فانه في المعنى ايقوم الزيدان والى رنبا صوت الحمار اليجدع
ومن حجر بالتسمية التقطع شاذ قوله وهو الذي هذا شروع في
تعدادها وهو الذي لمفرد المذكر والتي لمفرد المؤنث وفي بعض النسخ
اللذي والتي بتشديد الياء وقد جاء بحذف الياء اكتفاء بالكسرة وبحذف
الكسرة واسكان الذال والتاء واللذان واللتان بالالف رفعا فيهما واللذين
واللتين نصبا وجرا وليس هذه التثنية باعراب عند الاكثرين لقيام علة
البناء معه وانما هو صيغ موضوعة للمرفوع والمنصوب والمجرور واتفاق
تغيير يشبه تغيير الاعراب لا يوجب كونه معربا ومنهم من قال اللذان
في الاحوال الثلث ومنهم من يحذف نون التثنية لطول الصلة كقوله
ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا قوله والالى
ان لفظة الى والالون للجماعة المذكرين في الاحوال الثلث وجاء اللذون
رفعا في بعض اللغات وقد يحذف نونه كقوله ان الذى حانت بفلج دماؤهم

هم القوم كل القوم يا ام خالد والذى والتى بمعنى واحد وبياء بعدها وبغير
ياء وبياء بغير همز مكسورة وساكنة لغات فيها واللذى واللتى بحذف
يحذف الياء وابقاء الكسر على التاء ويحذفها لجماعة المؤنث
قوله وما اى ومن للموصول ما في ما لا يعقل غالبا وقد جاء فيما
يعقل نحو السماء وما بناها وسبحان ما سخركن لنا وسبحان ما يسبح
الرعد بحمده ومن فيمن يعقل غالبا كقوله جانى من عرفته وينوب
فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع واللفظ مذكرا ابدا والحمل عليه
هو الاكثر وقد روعى اللفظ والمعنى في قوله تعالى ومن يقنت منكن لله
ورسوله وتعمل صالحا يتذكير الاول وتانيث الثاني قوله واى
واية اى من الموصول اى بمعنى التي للمذكر واية بمعنى التي للمؤنث وهما
الى المعرفة لفظا ونية نحو اضرب ايهم في الدار وصل ايتها قوله
وذو اى ومن للموصول ذو بمعنى التي او التي للمذكر والمؤنث في لغة
طيئ كقوله شاعرهم فان الماء ماء ابى وجدى وبئرى ذو حفرت
وذو طويت اى بئرى التي طويت وصاحبه ومن جر ذو جعله على
قومي اى الدهر ذو لم يحمدوني ان واني فخر ان لم يحمدوني
فيه قوله وذا بعد ما للاستفهام ان وقع بعدها اسم واحد
بمعنى الذي والا على حسب ما يبتدأ عائد عند سيبويه نحو ما ذا

كذلك في جميع الموصولات فقال وصلة الالف واللام ان الامر كذلك في جميع
الموصولات الا في الالف واللام فان صلتها اسم فاعل او مفعول لتعذر
دخول الالف واللام الفعل والجملة لوجوب تنكيرهما وانتفاء اللام التي
لتعريفها موضوعة له واسم الفاعل والمفعول هنا على الخصوص في موضع
الجملة لان معنى الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضربت كما في
اقائم الزيدان فانه في المعنى ايقوم الزيدان والى ربنا صوت الحمار اليجدع
ومن حجر بالتسكين استضعف شاذ قوله وهو الذي هذا شروع في
تعدادها وهو الذي لمفرد المذكر والتي لمفرد المؤنث وفي بعض اللغات
اللذي والتي بتشديد الياء وقد جاء بحذف الياء اكتفاء بالكسر وبحذف
الكسر واسكان الذال والتاء واللذان واللتان بالالف رفعا فيهما واللذين
واللتين نصبا وجرا وليس هذه التثنية باعراب عند الاكثرين لقيام علة
البناء معه وانما هو صيغ موضوعة للمرفوع والمنصوب والمجرور واتفاق
تغيير يشبه تغيير الاعراب لا يوجب كونه معربا ومنهم من قال اللذان
في الاحوال الثلث ومنهم من يحذف نون التثنية لطول الصلة كقوله
ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك ومفككا الاغلالا قوله والالى
اي لفظة الى واللاون للجماعة المذكرين في الاحوال الثلث وجاء اللذون
رفعا في بعض اللغات وقد يحذف نونه كقوله ان الذى حانت بفلج دماؤهم

هم القوم كل القوم يا ام خالد واللاتي واللائي بهمز وياء بعدها وبغير
ياء وبياء بغير همز مكسورة وساكنة لغات فيهما واللاى واللوتى واللتا
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وبحذفهما لجماعة المؤنث
قوله وما اى ومن الموصول ما في ما لا يعقل غالبا وقد جاء فيما
يعقل نحو السماء وما بناها وسبحان ما سخركن لنا وسبحان ما يسبح
الرعد بحمده ومن فيمن يعقل غالبا نحو جاني من عرفته ويستوي
فيه الذكر والمؤنث والتثنية والجمع والتفوه مذكرا ابدا والحمل عليه
هو الاكثر وقد روعي اللفظ والمعنى في قوله تعالى ومن يقنت منكن لله
ورسوله وتعمل صالحا يذكر الاول وتانيث الثاني قوله واي
واية اي من الموصول اي بمعنى الذي للمذكر واية بمعنى التي للمؤنث ويضاف
الى المعرفة لفظا ونية نحو اضرب ايهم في الدار وصل ايا تلقاه قوله
وذو اى ومن للموصول ذو بمعنى الذي او التي للمذكر والمؤنث في لغة
طيء كقوله شاعرهم فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت
وذو طويت اى بيري التي طويت وقال حاتم ومن حسد مجور علي
قومي اى التي حسدوني اى واى الدهر الذي لم يحسدوني
فيه قوله وذا بعد ما للاستفهام اى ومن الموصول ذا بعد ما الاستفهامية
بمعنى الذي والتي على حسب ما يبتدئه عائد عند سيبويه كقوله تعالى

حفرت واتى

يسالونك ماذا ينفقون قل العفو وقوله ماذا انزل ربكم وعند
الكوفيين ان اسم الاستفهام مطلقا اى بعد ما الاستفهامية وغيرها
يكون بمعنى الذى متمسكا لد بقوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت
وهذا تحكم بين طيئ اى الذى تحكمين ومنه قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون
انفسكم وما انتم هؤلاء فقوله والالف واللام اى من الموصول الالف
واللام بمعنى الذى او التى مفردا وتثنية وجمعا نحو الضارب والضاربة
والضاربات والضاربون والضاربات اى الذى ضرب والتى ضربت
وعن المازنى ان الالف واللام فى الصفات من الحروف والضمير الذى فى
الصفة يرجع الى الموصوف المحذوف فاذا قلت الضارب تقديره الرجل
الضارب قوله والعايد المفعول يجوز حذفه اذا كان العايد الى الموصول
فد يجوز حذفه وقد لا يجوز اراد ان ينبه على القسم الاول ليعلم منه القسم
الثانى فقال العايد المفعول الى الموصول سواء كان منصوبا بفعل او وصف
او مجرورا بحرف او اضافة صفة يجوز حذفه لكون المفعول فضلة فى
الكلام ولما فى الكلام من قوة الاشعار به نحو انه يبسط الرزق لمن يشاء
ولا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ومنه قول الشاعر ما انك ما سبقت
من الدهر ساعة اذا انت ادركت الذى كنت تطلب وقول الاخر
وحاجة دون اخرى قد سمحت بها جعلتها للذى اخفيت عنوانا اى
جعلتها

اى اخفيته وان كان الاثبات اكثر واولى ولما العايد المرفوع ان كان
فاعلا لا يجوز حذفه وان كان مبتدأ والخبر جملة او ظرفا فكذلك لانه
الخبر بالصلة وان كان الخبر مفردا وكان راجعا الى ان جاز حذفه
لطول الصلة مطلقا وكذا ان كان راجعا الى غير وعليه قوله بعض
السلف تماما على الذى احسن اى على الذى هو احسن اعلم ان
حذف ضمير المنصوب فى الصلة احسن منه فى الصفة وحذفه فى باب الصفة
احسن من الحذف فى باب الخبر هكذا قيل قوله واذا اخبرت بالذى
صدرتها الى اخره اى اذا اردت الاخبار عن اسم منسوب او منسوب اليه
واقع فى جملة اسمية او فعلية لان علة على وجه مبهم غير جهة الخبر
عنه باستعانة الذى فله شروط احدها تصدير الموصول على الكلام
والثانى تاخير ذلك الاسم المخبر عنه ليكون خبرا عن الموصول والثالث
ان يجعل مكان ذلك الاسم المخبر عنه ضميرا راجعا الى الموصول ليصير
مع الجزء الاخير صلة لها وهذا الاخبار شايع بالذى واللام الا
ان مجال الذى اوسع فى باب الاخبار من اللام الذى بمعناه حيث تفضل
على الجملتين بخلاف اللام فانها لا تدخل الا على الجملة الفعلية لما مر
من ان صلتها لا يكون الا اسم فاعل او مفعول وهما يستكفيان الاسم عن الفعل
فاذا اخبرت فى الجملة الفعلية عن زيد من ضربت زيدا الى عليه لا

على جهة كونه زيدًا ضربتُ الذي ضربتُهُ زيدٌ وباللام الضاربُه انا زيدٌ واذا
اخبرتَ عن نفسكَ بهما قلتَ الذي ضَرَبَ زيدًا انا والضاربُ زيدًا واذا
اخبرتَ عن زيدٍ في زيدٌ قايمٌ قلتَ الذي هو قايمٌ زيدٌ واذا اخبرتَ عن
قايمٍ قلتَ الذي زيدٌ هو قايمٌ الا انكَ اذا اخبرتَ باللام في الجملةِ الفعليةِ
وكانَ الفعلُ مسندًا الى ضميرِ غيرِ المخبرِ عنه في المعنى يجبُ ابرازُ الضميرِ
في الصفةِ لكونِها جاريةً على غيرِ من هي له كما مرَّ في المثالِ السابقِ قولُه
فاذا تعذَّرَ امرٌ منها اي فان تعذَّرَ امرٌ من الامورِ المذكورةِ من تصديرِ
الموصولِ وتاخيرِ المخبرِ عنه خبرًا ووضعِ الضميرِ موضعَهُ عايدًا الى
الموصولِ تعذَّرَ الاخبارُ بها لفواتِ شرطِ الاخبارِ واستلزامِ انتفاءِ
الشرطِ انتفاءَ المشروطِ قولُه ومن ثمَّ امتنعَ في ضميرِ الشانِ في مثلِ
نحو زيدٌ قايمٌ لتعذُّرِ تصديرِ الموصولِ وتاخيرِ المخبرِ عنه لا
لستحقاقِهِ الصدارةَ وامتناعِ جعلِ الضميرِ مكانَهُ لابهامِهِ من حيثُ
انه لا مرجعَ له قولُه والموصوفِ اي وكذا تعذَّرَ الاخبارُ عن الموصوفِ
بدونِ الصفةِ وعن الصفةِ بدونِ الموصوفِ في مثلِ جاءني زيدٌ الظريفُ
لامتناعِ جعلِ الضميرِ مكانَهُ اذ الضميرُ لا يوصفُ ولا يوصفُ به ويجوزُ
عنهما نحو جاءني الذي هو زيدٌ الظريفُ او الجاءني زيدٌ الظريفُ قولُه
والمصدرِ العاملِ اي وكذا تعذَّرَ الاخبارُ عن المصدرِ العاملِ في

في نحو زيدٌ قايمًا اذ يلزمُ منه اعمالُ الضميرِ قولُه والحالِ اي وكذا يتعذَّرُ
الاخبارُ عن الحالِ لامتناعِ كونِ الضميرِ حالًا وهي مما لا يجوزُ تعريفُ قولُه
والضميرِ المستحقِّ لغيرِ اي وكذا يتعذَّرُ الاخبارُ عن الضميرِ المستحقِّ لغيرِ
الموصولِ مثلِ الهاءِ في زيدٌ ضربتُهُ والضميرِ المستكنِّ في منطلقٍ في قولنا
زيدٌ منطلقٌ لبقاءِ الموصولِ بلا عايدٍ على ما كانَ عليه في عودِه الى زيدٍ وبقاءِ
المبتدإِ بلا رابطٍ لو رجعَ الضميرُ الى الموصولِ ولا يجوزُ ان يكونَ الضميرُ للتاخرِ
راجعًا الى الموصولِ بعيدٍ بعد تمامِ القبلةِ قولُه ولا عن الاسمِ المشتملِ
عليه يعني ولا يصحُّ الاخبارُ ايضًا عن الاسمِ المشتملِ على الضميرِ المستحقِّ
لغيرِ الموصولِ فلا يقالُ في زيدٌ ضربتُ غلامَهُ الذي زيدٌ ضربتُهُ غلامٌ لبقاءِ
الموصولِ بلا عايدٍ ان اعدتَهُ الى المبتدإِ والمبتدإُ بلا عايدٍ من الخبرِ اليه
ان اعدتَهُ الى الموصولِ كما مرَّ وكذا يمتنعُ الاخبارُ عن المضافِ بدونِ
المضافِ اليه سواءٌ كانَ علمًا مع المضافِ اليه او لا لامتناعِ اضافةِ المضمرِ وكذا
عن المضافِ اليه ان كانَ مع المضافِ علمًا نحو عبدُ اللهِ لامتناعِ الاخبارِ
عن بعضِ الاسمِ وكذا يمتنعُ الاخبارُ عن الظرفِ اللازمِ للظرفيةِ نحو ذاتَ
مرَّةٍ لامتناعِ جعلِهِ خبرًا وكذا عما يلزمُ النصبُ على المصدريةِ لعدمِ
صلوحِ الخبريةِ وكذا عن المصدرِ النائبِ مسدَّ الفعلِ لسقيًا ورعيًا
لامتناعِ وقوعِ الضميرِ مقامَهُ وكذا عن الموصولِ بدونِ صلتِه وكذا عن التمييزِ

لو بقي العايدُ

عند من قال بوجوب تنكيره فى نحو ما الاسمية ان كان من الاسماء
المبنية ما وافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له بابا برأسه وبينه فى ذيل
الموصول للشابهة اللفظية كما فعل مثل ذلك فى اسماء الافعال من تذييله ياب
فعال اى لفظة ما الاسمية قد يكون موصولة كالشراء وملبسها والارض وماطيها
واستفهامية كما تلك بيمينك يا موسى وشرطية كما تفعل من خير يجده
ولا يعمل فيهما ما قبلها سوى الجار لصدارتهما بل اذا وقعا معمولين بحبث تعديهما على
العامل وموصوفة اما بغير نحو مررت بما يعجبك او بجملة نحو ربما يكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اى زمن شئ تكرهه النفوس وقيل هى كافة وقائمة
بمعنى شئ غير موصولة ولا موصوفة نحو فبما هى اى فنعم قيل هى حرف زائد
للتاكيد والتقليل فى نحو ومن كما الا فى التمام والصفة اى وجاء لفظة
من يجئ ما موصولة كما مر واستفهاما نحو من عندك وشرطية نحو من يكرمنى
اكرمه وموصوفة نحو ربت من بكرمنى وفى كلامهم فكفى بنا فضلا على من
غيرنا حب النبى محمد ايانا الا ان من فى المشهور لا تجئ غير موصولة ولا موصوفة
وكذا الاتى صفة بخلاف ما فى نحو ولى واية كمن اى لفظة ايتى فى للذكر
واية فى المؤنث كمن فى اوجهها واستعمالها فى وجوهها الثلثة فمن بعقل
استفهامية اى الرجلين عندك وشرطية نحو ايتم نا يتنى اكرمه وموصوفة
نحو بابا الرجل وموصولة نحو اضرب ايهم فى الدار وقد تقع ايضا صفة للنكرة

مذكورين

مذكور كقوله دعوت امرأ اى امرء فاجابنى وكنت اتاه ملاذا وموئلا
او مقدرين كقولك الفرزدق اذا حارب الحجاج اى منافق هلاه بسيفى
كما هوى يقلعه اى منافقا اى منافق فى نحو وهى معربة وحكمها اى لفظة
اى واية من بين اخواتها وحكمها معربة فى جميع استعمالاتها للزومها
الاضافة واقتضاء الاضافة الاعراب فكانها بالاضافة جانب الاسمية نحو
الا اذا حذف صدر صلتها فانها ترجع الى البناء على الضم تخفيفا لانها
حينئذ الى صدر الصلة احتياج فعل وبعد لك للمضاف اليه ومنه قوله تعالى
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اذ التقدير ايهم هو
اشد فلما حذف صدر الصلة رجع الى البناء الذى هو اصل اقتضاءها وقرئ فى
الشواذ ايهم اشد على الرحمن بالنصب وهو على مذهب الكوفيين اعلم
انه قد نقل عن بعض الاجلة ان الذى يجئ مصدرية كقوله تعالى ذلك الذى
يبشر الله عباده اى ذلك بشارة الله وقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا اى كخوضهم وكقوله وتماما على الذى احسن اى على احسانه
وكقول الشاعر بما تم يسر من سرا ك الله مغفرة ذهبى على الذى كانا
اى كونه وفى لـ وفى ماذا صنعت وجهان احدهما ان يكون فى خا
بمعنى الذى وما استفهامية بمعنى اى شئ فيكون التقدير اى شئ الذى صنعته
وعلى هذا لا يكون الا مبتدأ لتعذر عمل العامل فيما قبل الموصول وامتناع

عمل جزء الخبر في المبتدا وهو الذي مع صلته جئني وجوابه الرفع على المختار ليكون
مطابقا للسؤال والثاني ان يكون ما اذا بمعنى اي شيء منصوبا على انه مفعول
صنعت مقدما عليه لتضمنه معنى الاستفهام وجوابه نصب للمطابقة المذكورة
اذ السؤال على هذا عن المفعول وعلى الوجه الاول عن المبتدإ هذا اذا لم يقدر
في صنعت ضمير المفعول فاذا قدر كان من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
فيجوز حينئذ الرفع والنصب الرفع على الابتداء وخبر الجملة الفعلية والعائد
الضمير المقدر والنصب باضمار فعل والاول هو الظاهر

في اسماء الافعال

هذا هو الباب الرابع من ابواب المبنيات واما بنيت
اما لوقوع بعضها موقع مبني الاصل كاكتفى بمعنى الماضي والامر ولما لان وضع بعضها
وضع الحرف كقد وقط وحمل عليه البواقي قوله ما كان بمعنى الامر او
الماضي لان اسماء الافعال بتنوع بانواع الفعل والفعل اما ماض او امر او مضارع
فاسماء الافعال اما بمعنى الماضي كهيهات او بمعنى الامر كرويدا او بمعنى المضارع
كاف واتما لم يذكر المصنف ما كان بمعنى المضارع لقلته او لعدم اعتباره وخرج
بقوله ما كان بمعنى الماضي او الامر نفس الماضي والامر وبقيد الوضع اسم
الفاعل والمفعول وغير ذلك لان قوله ما كان معناه اسم وضع بمعنى الامر او
الماضي ويدل على اسمية هذه الاسماء دخول التنوين في صه ومه ولام التعريف
في النحو النجا والتصغير في نحو رويد والاضافة في نحو دونك وعندك

وتعذر

وتعذر المرفية والفعلية اذ ليس واحد من صيغ هذه الاسماء على صيغة
الفعل ولعرفها بمعنى المصدر نحو رويد زيدا بمعنى ارواد زيدا وللدلالة على الزمان
لاباتي الاسمية بدليل اسم الفاعل والمفعول قوله نحو رويد زيدا اي لمهله
وهيهات اي بعد الاول مثال لاسم الفعل الذي بمعنى الامر والثاني للذي
بمعنى الماضي واشار منه الى ان اسماء الافعال ينقسم الى ما هو تسمية للاخبار
والى ما هو تسمية للاوامر والغلبة للثاني وهو ينقسم الى متعد الى مامور وغير
متعد فالاول نحو رويد زيدا والثاني نحو صه ومه واتما مثل بالمثالين المذكورين
لمباحث لطيفة فيهما منها ان الاول يجيء في كلامهم على اربعة اوجه وهو في
احدها مبني وهو اذا كان اسما للفعل وفي ابوابي اسم معرب اما على الوصفية
نحو عاجل عاجلا زيدا اي سهلا او على الحالية نحو سار زيد رويدا اي غير
مستعجلين او على المصدرية نحو رويد زيد بمعنى اوله زيد كضرب الرقاب
ومنها وقوعه على صيغة المصغر التي يدل على اسميته وظهور الاعراب في
الاوجه الاربعة وان الثاني يجيء على لغات كثيرة واستعمالات لطيفة
من فتح التاء وكسرها وضمها منونا وغير منون وبقلب تائه نونا في لغاتها
المذكورة وقلب الهاء همزة مع ابقاء التاء على حالها وقلبها نونا وغير ذلك
ثم اختلفوا في محلها من الاعراب فقال بعضهم لا محل لها من الاعراب لوقوعها
موقع ما لا اعراب له اصلا وهو الماضي والامر والصحيح هو ان يكون لها محل

من الاعراب لكن اختلفت فيه آراء النحاة فعند بعضهم انه في موضع نصب على
المصدر كانك قلت رويدَ زيدًا اروادًا زيدًا على تقدير اروِ دارواد زيدٍ فحذف
الفعل وصُغِّرَ اروادًا تصغير الترخيم وعند بعضهم انه مرفوع المحل على الابتداء
فيكون فاعلهُ السادّ مسدّ الخبر جملةً كما قاله الزيداني فاستغنى بالفاعل
عن الخبر اذ المقصود المنسوب والمنسوب اليه وهذا هو المختار عند المصنف
لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية فيجب ان يحكم فيه بالابتداء وسدّ الفاعل
مسدّ الخبر وفيه ما فيه قوله وفعالِ بمعنى الامر انما فعل فعال بمعنى
الامر لانه ثلثة اقسام قسم منه اسم للفعل مبني كسائر الاسماء الافعال
بالاتفاق والقسمان الاخران ليسا من اسماء الافعال فلذلك فصلهُ واشار
الى القسم الاول بقوله بمعنى الامر اي وفعالِ بمعنى الامر من الثلاثي المجرد قياس
مطرد عند سيبويه لكثرة وروده في كلامهم نحو نزالِ بمعنى انزل وتراكِ بمعنى اترك
وضرابِ بمعنى اضرب وبراكِ بمعنى اترك ومناعِ بمعنى امنع ولغيا سيتيه في كلامهم
قال سيبويه لو حكم بفعليته هذه الصيغة لم يكن بعيدًا ولكن لم ينقله احد من
العرب الا اسم فعل لما ذكرنا من دخول الكسر فيه وتجنبهم عن ادخال الكسر
الفعل قوله وفعالِ مصدرًا معرفةً هذا اشارة الى القسم الثاني منه
وهو ما كان معدولًا عن مصدر معرفة كفجارِ للفجور وبدارِ للبيدار وحمادِ
للحمد وجادِ للجود وما كان معدولًا عن صفة مختصة بالنداء نحو يا فساقِ

و ياخباث وبالكاع او غير مختصة بالنداء نحو براحِ للشمس وطمارِ للمكان
المرتفع وازامِ للشدة وهما مبنيان بالاتفاق لشبههما الاول عدلًا
من حيث ان فجار معدول عن الفجور والفجق وفساق عن فاسقة
وكذلك البواقي وزنًا لاتفاقهما معًا في بناء فعالِ وتضمن تاء التانيث في
فجار وفساق وخباث لا يوجب بناء بدليل ما لا تاء فيه من الاسماء قوله
وعلى هذا اشار الى القسم الثالث اي وفعالِ اذا كان علمًا للاعيان مؤنثًا
كقطامِ من قاطمة مشتق من القطم وهو العض وغلابِ من غالية وحذامِ
من حاذمة مشتق من الحذم وهو القطع وشوحطِ القراءة مبني ايضا في لغة
اهل الحجاز لشابهته نزالِ وتراكِ عدلًا وزنًا وهذا العدل وان تقديريًا تبع
الاخوات لكنه يجب المصير اليه اذ هم لا يبنون الكلمة الا لمانع من الاعراب والمانع
ههنا سوى تقدير العدلية معرب في لغة تميم اما حاله بسائر اخواته المعدولة من
الاعلام كعمر وزفر المعدولين عن عامر وزافر وقوله للاعيان احتراز عن
نحو فجارِ وفساقِ فانها مبنيان بالاتفاق كما مر قوله الا ما اخر زلة قال
بعض بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه لان الراء من احرف المكررة وهي
اذا كان تاليًا للالف المماله مكسورة توجب الامالة موجبين ان الامالة
موجبة للبناء وهو ضعيف اذ لا مدخل للامالة في البناء بل القياس فعل
القليل الذين يعربونه مطلقًا ويمنعونه من الصرف لتحقيق التعريف والتانيث

المانعين من الصرف سواء كان اخر الحضار لكوكب يشبه صهيلا يطلع
قبله اولا نحو قطام وحذام وعليه قول الشاعر ومرة هر على وبار فهلكت
جهرة وبار مرفع وبار الثانية **قوله الاصوات** كل لفظ حكى به
صوت او صوت به للبهائم اى الخامس من ابواب المبنيات الاصوات وهى
مما بنى لعدم التركيب اذ وضعه لان ينطق به مفردا غير محتاج الى ما يتركب معه
لان وضعه للحكاية لا غير فيحكى على ما هو فى الاصل من السكون والحركة فاندفع
فى شئ منها التركيب فانما يقع بحسب اللفظ فقط فلا يوجب اعرابا لا محلا ولا تقديرا
اذ التركيب الموجب للاعراب على الوجه المذكور هو الذى يقصد به اللفظ والمعنى قوله
كل لفظ حكى به صوت اشارة الى ان الاصوات قسمان قسم وضع لقصد الحكاية فقط
كنحو حكاية صوت الغراب وطاق حكاية صوت الضرب وقب حكاية وقع
السيف وشيب لصوت مشافر الابل عند الشرب وغير ذلك مما يطول ذكره
وقسم وضع لقصد تصويت البهائم اناخة وزجرا وتسكينا وحثا كنخ لاناخة
البعير وهلا وهيد لزجر الخيل والابل وهدع لتسكين صغار الابل وهج لحث
الكلب وتى وعاء لحث التيس على النزو وغير ذلك **قوله** من قال ان القسم
الثانى من اسماء الافعال وهم اذ لا يخلو حينئذ من ان يكون تسمية للاخبار
او للاوامر والاول ظاهر الفساد لعدم ما يسد مسد الخبر وانتفاء مع الخبرية
فيه وكذا الثانى للزوم طلب الفعل مما لا يعقل منه امتثال الامر بالخطاب

وهو

وهو مما لا يصدر عن فطانة اذ الغرض من التصويت انقياد البهائم عند سماع
ذلك الصوت لاجراء الله تعالى العادة بذلك **قوله المركبات** كل اسم
مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اى الباب السادس من ابواب المبنى المركب
اى المركب الذى من كلمتين علم بناء كونه اسما مفردا وقوله من كلمتين اسمين او اسم
وصوت ليس بينهما نسبة ما فوله كل اسم مركب احتراز عن الاسماء المفردة وقوله
من كلمتين التثنية لخير للحصر اى لا يكون الاسم المركب مبنيا الا من كلمتين وقوله
ليس بينهما اى بين الكلمتين اللتين جعلتا كلمة واحدة نسبة ما احتراز عن مثل عبد
وغلام زيد فانهما معربان لوجود نسبة اضافية وعن مثل تابط شرا او برق نحره
لوجوب الحكاية على الاصل الذى قبل التسمية وتعريفه انما يستقيم فى مثل
بعلبك دون خمسة عشر **قوله** فان تضمن الثانى حرفا بنيا اشارة الى
ان هذا المركب قسمان قسم بنى جزآه وقسم بنى منه الصدر اما الاول فعلى
ضربين لان ثانيه اما متضمن للحرف او للصوت والاول هو العشر مع ما يتفق
عليه فان الجزء الاول منه مبنى لتنزيله منزلة صدر الكلمة والجزء الثانى لتضمنه
حرف العطف اذ اصل احد عشر احد وعشر واصل خمسة عشر خمسة
وعشر منه حبص بيص وصهر بجر وخدع يدع وجاري بيت بيت
ولغبة كفة وغير ذلك **قوله** الا اثنى عشر فان الاول منه معرب مع
قيام المقتضى للبناء وهو التركيب لمشابهته المضاف من حيث حذف

النون كراهة ثبوت الموذن للاتصال مع موذن للاتصال وهو حذف الواو مبنيّ
لتضمنه العاطف قوله والا اعرب الثاني اي وان لم يتضمن الثاني الحرف و
الصوت اعرب الثاني هذا هو القسم الثاني من القسمين المذكورين واني بني لعدل
لفيهم للتحقيق وهو تنزله منزلة صدر الكلمة واعرب الثاني لعدم موجب البناء
مع كون الاصل في الاسماء الاعراب كذا اختلفوا في اعرابه ذهب بعضهم الى ان الثاني
معرب باعراب المتبع من القرف للتعريف والتركيب وهو المختار وحد للمضاف
وذهب بعضهم الى انه معرب باعراب المضاف اليه المنصرف فيقال هذا
بعلبكِ ورايت بعلبكَ ومررت ببعلبكِ ببناء الاول على الفتح واعراب الثاني
بالحركات الاحوال الثلث وذهب بعضهم الى ان الجزئين معرب اما الاول
فباعراب المضاف والثاني باعراب المضاف اليه مع اعتبار منع القرف عند
بعضهم واعتبار القرف عند الاخرين والى جميع ذلك اشار بقوله وبني لاول
في الاصح قوله الكنايات اي السابع من ابواب المبني الكنايات
وهي لفظ ترك التصريح فيه لخفاء وجهه فقولنا لفظ شمل جميع المبنيات
وقولنا ترك التصريح فيه لخفاء وجهه احتراز عن سائر الاسماء وقال المصنف
الفاظ بهم يعبر بها عما وقع في كلام متكلم منشئا اما لابهامه على المخاطب واما
لنسيانه واعترض على نفسه بانكم يلزم ان لا يكون من الكنايات لانها لم تقع في
كلام متكلم منشئا وقيل وقع لفظ عوضا عن لفظ او عن الكاف وهو مردود

ايضا لان اكثر الكلمات يلزم ان يكون كنايات قوله كم وكذا للعدد اي لفظة كم
كناية عن العدد وكذا لفظة كذا وكم اما استفهامية او خبرية وبني الاول لتضمنها
معنى الاستفهام والثاني لشبهها به ولان وضعها وضع الحرف اولى لما سبقها وجب
في الانشاء وبني كذا لكون اصله ذا ادخلت عليه كاف التشبيه ثم استعمل على اصله
واما لكونه كناية عن المبني في نحو خمسة عشر فاجري مجراه قوله وكيت
وذيت للحديث اي وكيت وذيت مكررين فتحا وضما وكسرا مخففا ومشددا
فذيت كناية عن الحديث وبنيا لاجل وقوعهما موقع الجملة ولا اعراب للجملة
من حيث هي جملة فاجريا مجراها ولان الاسماء لا تستحق الاعراب الا بعد التركيب
وهذا لان حكاية عن الجملة تعذر وقوعه مركبا فتعذر اعرابه قوله
فكم اما استفهامية مميزها منصوب مفردا كان كم كناية عن العدد والعدد
هما لا بد له من تمييز كذلك كم فاشار الى ان مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد
اما النصب فللاجراء على اصل المميزات التي هي فضلة في الكلام واما
الافراد فلاستقلاله الى التخفيف والمفرد اخف من غيره وكذا النصب
اخف من اخويها اولانها للعدد المتوسط لانها الى قوة عدد مفرون بحرف
الاستفهام فاشبهت العدد المركب فاجريت مجراه في كون مميزها منصوبا
مفردا وما تمسك به الكوفيون في جواز كونه مجموعا من قولهم كم عليك
رقباء وكم لك شهودا محمول على حذف المميز وشهودا ورقباء منصوبين

لما سبقها

حالاً ويجوز الفصل بينها وبين ميزها نحو كم لك درهماً وكم عندك ثوباً قوله
والخبرية مجرور مفرد ومجموع اي وميزكم الخبرية مجرور اذا لم يكن بينها وبين
ميزها فعل لكونها مضافة الى الميز والمضاف اليه لا يكون الا مجروراً ولكونها
لانشاء التكثير وميز الكثير كالمائة والالف مجرور ومفرد وهو الاكثر
لكون ميز الكثير كذلك ومجموع وهو قليل ليتأكد معنى الكثرة لعدم التهيؤ
فيها على الكيفية بخلاف العدد الكثير فانه ينبئ عن الكمية تصريحاً فلم يحتج
فيه الى ما يتأكد به معنى الكثرة واما ان فصل بينها وبين ميزها بجملة
او ظرف او شبه ظرف من جار ومجرور نصب حملاً على الاستفهامية
نحو كم في الدار رجلاً حذراً من الفصل بين المضاف والمضاف اليه
اذا جر به مع الفصل بالظرف في الشعر كقوله كم في بني سعد بن بكر
سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع قوله وتدخل من فيها اي وتدخل
من في ميزكم خبرية واستفهامية نحو كم من رجل ضربت في الاستفهامية
وكم من قرية اهلكناها في الخبرية لكون كم للابهام ومن للبيان والابهام
يناسب للابهام الا ان دخولها على ميز الخبرية اكثر واذ دخلت عليها
جعلتها تامة منونة والميز مجرور بمن واذا لم يدخل يكون كم مضافاً الى
الميز قوله لما مر صدر الكلام اما الاول فلتضمنها الاستفهام واما
الثاني فلكونه محمولاً على الاستفهامية اولما تضمنته من معنى الانشاء

في التكثير وهي لذلك نقيضة رب فحملت عليها حملاً للنقيض على النقيض
قوله كلاهما يقع مرفوعاً لما بين حقيقتها واستعمالهما اراد ان يبين
موضعهما من الاعراب اي يقع كل واحدة من كم الخبرية والاستفهامية
مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً لقبولهما العوامل التي للرفع والنصب قوله
فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوباً محمولاً على حسب اشانه
الى بيان مواضع كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور فاذا وقع بعد كم
استفهامية او خبرية فعل غير مشتغل عن كم بضمير كان كم منصوباً محمولاً
لذلك الفعل على حسب اقتضاء صفة ما على ذلك الفعل لاقتضاء الصدارة
نحو كم رجلاً ضربت في المفعول به وكم ضربةً ضربت في المصدر وكم يوماً سرت
في الظرف اذ هي بمنزلة اعشرين رجلاً ضربت او ضربة او يوماً ضربت
او سرت فكم في هذه المواضع منصوب على انه مفعول للفعل الواقع بعده
الغير المشتغل عنه بضمير ولو جعلته مرفوعاً بالابتداء وما بعده خبره
لكان جائزاً على ضعف للاحتياج حينئذ الى تقدير ضمير عائد اما اذا
اشتغل الفعل الواقع بعده بضمير حقيقة نحو كم رجلاً ضربته وكم يوماً
سرت فيه وكم غلاماً اشتريته كان من باب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير فيجوز فيه وجهان من غير ضعف الا انه اذا قدر منصوباً
يقدر الناصب بعدكم لوجوب الصدارة نحو كم رجلاً ضربت ضربته

وكم يومًا سِرتَ سِرتَ فيه قوله وكلّ ما قبله حرف جرّ او مضاف
فمجرور اى اذا وقع قبل كم حرف جرّ نحو بكم رجلا مررت وبكم غلامًا جاءك
او اسم مضاف الى كم نحو غلام كم رجل ضربت وجارية كم امراة رايت وابل
كم رجل حلبت كانت كم مجرورة فى التقدير لشدة اتصال الجار بالمجرور
وعدم تميز مدلول المضاف بدون المضاف اليه صار كانها منوى واحد فلم
تبطل الصدارة قوله والا فمرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفًا اى واذا لم يكن
بعد كم فعل اصلًا او كان وكان مشتغلًا عنه بضمير ولم يكن قبله حرف جرّ
او اسم مضاف الى كم كانت كم مرفوعة بالابتداء ان لم تكن ظرفًا نحو كم رجلًا اكرمك
وكم درهمًا عندك وكم غلام خادمك وكم جارية فى ملكك وان كان كم ظرفًا نحو
كم يومًا سفرك كان كم خبرًا لما بعدها لانك لو جعلت كم مبتدا وهى للزمان
تعذر ان يكون سفرك خبرًا لها لعدم صحة حمل المصدر على الظرف قوله
وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اى حكم اسماء الاستفهام والشرط كما ومن ومتى
واين وانى ونحوها حكم كم فى المسائل المذكورة فان كان بعدها فعل ارتبط
فعل غير مشتغل عنها بضميرها نحو من ضربت وما ملكت واينا اعطيت ومتى
اكرمت كانت منصوبة على حسب المقتضى وان كان قبلها حرف جرّ او اسم
مضاف اليها نحو بمن مررت وغلام من ضربت وباىّ جارية مررت كانت
مجرورة وان كان بعدها فعل مشتغل عنها بضميرها نحو ما صنعته

ومن

ومن اكرمته واياً ضربته فالوجهان من الرفع بالابتداء والنصب باضمار
فعل يفسّره الظاهر وان كان بعدها اسم ولم يكن قبلها ما يعمل فيها كانت مبتدأة
ان لم تكن ظرفًا نحو من عندك وما ذاهب وانى ضاربٌ وان كانت ظرفًا نحو
اىّ يومٍ سفرُك كانت خبرًا لما بعدها لما مرّ قوله وفى تمييز كم عشرة لك
ياجرين وخالة فدعاء قد حلبتُ على عشارى ثلثة اوجه احدها النصب
على ان تكون كم استفهامية وعشرة منصوبة على انها تمييزها وخالةً معطوفة
على عشرة وثانيها الجرّ على ان تكون كم خبرية مضافة الى تمييزها وخالة
ايضًا بالجرّ عطفًا على عشرة وعلى الوجهين كم مرفوعة المحلّ بالابتداء
ولك خبر وقد عاء وقد حلبتُ صفتان لعشرة وخالة وثالثها الرفع
بالابتداء وقد حلبتُ على عشارى خبرها وكم على هذا الوجه
منصوب المحلّ على الظرفية او المصدرية من حلبت اى كم حلبة او
كم مرة اى زمانًا كثيرًا او حلبات كثيرة حلبتُ على عشارى خبرها وكم على هذا الوجه
منصوب المحلّ على الظرفية او المصدرية من حلبت اى كم حلبة او
كم مرة اى زمانًا كثيرًا او حلبات كثيرة حلبتُ على عشارى ثنائك وخالتك
ياجرين عشارى والقدعاء هى التى اعوجّت اضلاعها من كثرة الحلب
ونحوه والعشار جمع العشراء وهى الناقة التى مضت عن حملها عشرة اشهر
قوله وقد يحذف مميز كم استفهامية وخبرية للعلم به كقولك كم
مالك ان كم درهمًا وكم غلامك اى كم نفسًا وكم عبد الله مالك اى كم بعيرًا او شيئًا
مالك فيه عبد الله وكم ضربت وكم سرت اى كم مرّة او مرّة وكم يوم او يومًا سرت

قوله الظروف

هذا هو الباب الثاني من ابواب المبنيات اي الظروف نوعان مبني ومعرب والثاني قد مرّ ذكره في بابه وهو المقصود فيه والاول انواع اولها منها ما قطع عن الاضافة اي من انواع الظرف نوع منها الغاية غايات انتهاء الكلام عند اخرها وهي ما قطع عن الاضافة منويًا بعدها المضاف اليه وهي الجهات الست وما حمل عليها وبناؤها لاحتياجها الى المضاف اليه المنويّ احتياج الحرف الى غيره نحو قبل وبعد وخلف وقدام وفوق وتحت وامام وسفل ومن علو ومن عال ودون وشبهه وانما بُنيت على الحركة لعروض البناء فيها وعلى الضم لتكون حركتها البنائية مخالفة لحركة الاعراب اذ حركتها الاعرابية النصب على الظرفية او الجر بالجارّ وان لم ينو المضاف اليه كان معربًا لعدم مقتضى البناء اذ حينئذٍ كالمستقلة كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلًا اكاد اغص بالماء الفراتِ ه وعليه القراءة الشاذة في قوله تعالى من قبلُ ومن بعدُ قوله واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب اي واجرى هذه الالفاظ مجرى الظروف في البناء وان لم يكن ظروفًا لمشابهتها اياها لكثرتها وقطعها عن الاضافة ايضًا فعوملت معاملة الظروف لذلك وغير في ليس غير منصوب محلًا على انه خبر ليس واسمه ضمير عند المبرد اي ليس شيء منه غير ذلك ومرفوع المحل باسميته عند الزجاج والخبر محذوف اي ليس فيه غير ذلك وكذلك لا غير على اختلاف فيه في انه لا فيه بمعنى ليس او لنفي

الجنى ومثل حسب جُعل في قوله ردّوا عليّ شيخنا ثم بُجل لانه بمعناه قوله ومنها حيث اي ومن الظروف المبنية حيث في جميع لغاتها من الضم والفتح والكسر مع الياء والواو وبُنيت لاحتياجها الى جملة تبين معناها احتياج الموصول اليها لانها تحقق النسبة في المكان واصل النسبة كان في الجملة ولذلك لا يضاف الا اليها في الاغلب والاكثر نحو اجلس حيث تؤمرون وسنستدرجهم من حيث لا يعلمون وما جاء من اضافتها الى المفرد في نحو قوله امارى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا شاذ لا يقاس عليه واجاز الاخفش استعمالها بمعنى الزمان وقد تجرد عن الظرفية كقول الشاعر ان حيث استقر من انت راجيه حيّ فيه عزة وامان حيث جعلها اسما لان وحيّ فيه خبرها وقد تتصل بها ما فتكون للمجازاة نحو حيثما تكونوا ياتكم الله قوله ومنها اذا اي ومن الظروف المبنية اذا ويدل على اسميتها دخول حرف الجر عليها نحو قوله حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها والاخبار بها مع دخولها على الافعال كقولك راحة المؤمن اذا دخل الجنة ووقوعها مفعولًا في قوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت راضية عني واذا كنت غضبى وانما بُنيت لاحتياجها الى جملة اضيفت اليها احتياج اي الى ما اضيف اليه او لكون وضعها وضع الحرف او لاكتساب البناء من المضاف اليه او لانها قد تضمن معنى الشرط

قوله وهي للمستقبل اي اذا ما يستقبل غالبا من الزمان لتضمنه غالبا معنى
الشرط والشرط لا يوجد الا فيما يستقبل قوله فلذلك اختير بعدها الفعل
اي ولكونها لما يستقبل ولتضمنها معنى الشرط اختير بعدها الفعل ماضيا كان او
مستقبلا نحو اذا جاء نصر الله واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا واذا يلقم
زيد يقعد عمرو الا ان المضارع الواقع بعدها لا يجزم بها الا نادرا سواء كان
موكدا بما كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة
فتحمل وكقوله اذا تصبك خصاصة فارجوا الغنى والى الذي يعطي
الرغائب فارغبي وكثر مجيئه لمحض الظرفية اذ هي معناها الاصلي نحو
والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى ومنه ما في سورة الشمس والليل اذا احمر
البسر قوله وقد يكون للمفاجاة فيلزم البدا بعدها فرقا بين حقيقتها
وبينها وبين اذ المفاجاة نحو خرجت فاذا السبع قال الشاعر
وكنت اردت زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم ومتى ظرف
زمان عند الزجاج معمول لما فهم من معنى المفاجاة كانك قلت فاجاءت زمان
قيام السبع وعند المبرد والسيرافي انها ظرف مكان والاول هو الظاهر للقول
عليه قوله ومنها اذ لما مضى اي ومن الظروف المبنية اذ لزمان الماضي
تحقيقا او تقديرا وبناؤها لكونها وضعها وضع الحرف لما ذكرنا في اذا ويدل
على اسميتها دلالتها على الزمان دون تعرض لحدث والاخبار بها مع دخول

معنى ط

على الافعال نحو قدوم زيد اذ قدم عمرو وقوعها مفعولا نحو رايتك
اذ جئت ومضافا اليه في يومئذ وحينئذ ولكونها زمان من غير تضمن الشرط
يقع بعدها الجملتان نحو جيئتك اذ يقوم زيد واذ زيد قايم واذ قام زيد
واستقبح بعضهم اذ زيد قام لعدم الفايدة وقد يجي للفاجاة ويلزمها
الجملة الفعلية حينئذ نحو بينا نحن بمكان اذ راى عمرو واذ لما علينا فلان
ويحذف في جواب بينا وبينما في الافصح عند الاصبع ليلا يلزم اعمال المضاف
اليه فيما قبل المضاف كقوله فبينما نحن نرقبه اتانا معلق وفضة ورنما راعي
وقد يذكر عند بعضهم منه قوله فبينما العسر اذ دارت مياسير وقد جاء
للمستقبل نحو قوله فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وقوله الشاعر
متى يبال الفتى اليقظان حاجته اذا المقام بارض اللهو والغزل ويتصل بها
ما فيصير للمجازاة كقول عباس بن مرداس رضي الله عنه اذا خطت على
الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان الجلس ياخير من ركب المطي ومن
مشى فوق التراب اذا تعد الانفس وقد يحذف منها المضاف اليه معوضا
منه التنوين نحو اذ بكسر الذال قوله ومنها ايان واني للمكان استفهاما
وشرطا اي ومن الظروف المبنية ايان واني وما للمكان استفهاما وشرطا نحو
ايان زيد واين تكن اكن واني القتال واني تاتني اكرمك ولما مضى اذ نحو
كيف زيد اني زيد بمعنى كيف زيد وعليه قوله تعالى فاتوا حرثكم اني شيتم اي كيف

شيئتم وبمعنى إن نحو أنت ظالم هذا اى من ان ظلمت لك هذا وبناؤها لتضمنها الشرط والاستفهام قوله ومتى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى تقم اقم ومتى تاتنى آتك اى فى اى زمان تجعل فيهما ما كان شرطا جاز الامران وما كان جوابا عند المحققين وبناؤها لتضمنها معنى الشرط والاستفهام قوله وايان للزمان استفهاما اى ومن الظروف المبنية ايان ومتى للزمان استفهاما بمعنى متى نحو ايان يوم الدين واصله اى آن قلبت الواو ياء وادغمت لاجتماعها وسبق الاولى بالسكون وبناؤها لتضمنها معنى الاستفهام قوله وكيف للحال استفهاما اى ومن الظروف المبنية كيف ومتى للسؤال عن الحال استفهاما نحو كيف زيد ان على اى حال هو وبنيت لتضمنها الاستفهام وقد يدخل عليها حرف الجر نحو على كيف تبيع الاحمرين وانظر الى كيف يصنع ويلزم فى جوابها التنكير كقصيح وسالم ولا يصلح للابتداء ولا يرجع اليها الضمير واستعمالها للشرط مع ما ضعيف عند البصريين وجائز عند الكوفيين قوله ومذ ومنذ اى ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وبناؤهما اذا كانا اسمين لموافقتهما اياهما اذا كانتا حرفين اولان وضع مذ وهو مخفف منذ وضع الحرف وحمل منذ عليه فى البناء اولانهما لابتداء الزمان كما ان من لابتداء المكان فحملا عليها فى البناء لكونهما نظيرتها وبناؤهما على الحركة لالتقاء الساكنين وعلى الضم لاتباع حركة الغاء قوله بمعنى اول المدة

فيليها

فيليها المعرفة تعيينا للاولية المقصودة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او منذ يوم السبت اى اول مدة انتفاء رؤيتى زيدا يوم الجمعة او يوم السبت والتابع لجمع المدة فحينئذ يشترط ان يكون يليها المقصود بالعدد بيانا للمدة المقصودة نحو ما رايته منذ يومان اى جميع مدة انتفاء الرؤية يومان لان الغرض بيان مقدار المدة باسرها لا الاولية والاخرية فيشترط الاستغراق فى الاول دون الثانى قوله وقد يقع المصدر او الفعل وان فيقدر زمان مضاف اى وقد يقع بعد مذ ومنذ المصدر نحو ما رايته مذ سفرك او الفعل نحو ما رايته مذ سافر زيد او ان المصدرية نحو ما رايته مذ انك غائب فيجب حينئذ تقدير زمان مضاف الى ذلك المصدر او الفعل وان لان المعنى عليه اذ معنى ما رايته مذ سفرك ما رايته مذ زمان سفرك فحذف للعلم به قوله وهو مبتدا وما بعده خبر لما مر انهما اسمان ومعناها اول المدة او لجميع علم ان لهما محلا من الاعراب ولما اختلفوا فى محلها شرع فى بيان المذهبين فقال وهو مبتدا وخبر ما بعده لانها اتى بمعنى اول المدة فكان تقدير اول المدة يوم الجمعة ولا شك ان اول المدة مبتدا ويوم الجمعة خبر فكذلك ما يقوم مقامه او بمعنى جميعها فحينئذ تقدير جميع المدة يومان ولا شك ان قوله جميع المدة مبتدا والظرف خبر لكونه نكرة فكذلك مذ يومان قوله خلافا للزجاج ان ذهب الزجاج الى انها خبر ان مقدما على المبتدا لكونها ظرفين

والظرف لا يصلح للابتداء وهو سهو لان المعنى واللفظ يأباه اما المعنى فلانك
مخبر عن جميع المدة او اوقاتها بانه يومان او يوم الجمعة واما اللفظ فلان
يومان في قولك مذ يومان نكرة ولا معنى لها اذ الظرف المقدم لم يكن ظرفا
له فلا يستقيم ان يكون مبتدأ قوله ومنها لدى اى ومن الظروف المبنية
لدى واخواتها وانما بنيت لكون وضع بعضها وضع الحرف كلدن ولدنا فانها
مثل قد وقل ومن وحملت البقية عليها لاتفاقهما في لفظها ومعناها
ولا اختلاف في اعرابها لوجود هذه المشابهة كما لا اختلاف في اعراب عند لاختلاف
معناه الا انها اخص من عند لانك تقول عندى كذا لما كان في حوزك حفرك
اولم يحفرك بخلاف لدى فانها لا تتناول الا ما حضرك من ملكك ويدخل
من فيها كما يدخل عند وتجرها بعدها بالاضافة دائما نحو من لدن حكيم
عليم الا اذا وليتها غدوة فانها يجوز جرها قياسا ونصبها سماعا على التمييز
لمشابهة نونها التنوين من حيث انها تثبت تارة وتنزع اخرى فكان الاسم
التام بالتنوين نصب اسما تميزا نحو عندى رافد خلا لذلك مني وانما
اختص ذلك بغدوة دون غيرها لان غدوة اكثر تصرفا من سحر وبكرة
وغيرهما فان لدن غدوة حتى الاذ بخفضها بقية منقوص من انطلق فاعبد
وتقلب الفها ياء مع الضمير فتقول لديك ولديه كما يقال اليك واليه قوله
قط وقطان ومن الظروف المبنية قط وقط مثلثة بالضم والكسر ومخففة

بالضم

بالضم والتسكين وبضم القاف فلا يكون القطاء الا مضموما وهما للزمان
الماضي المنفي على سبيل الاستغراق وبناؤهما لكون وضعهما وضع الحرف اذا كان
مخففا او لتضمنهما معنى في او من الاستغراقية او لام التعريف او لشبههما بالحرف
في الافتقار الى الجملة وعدم الصلاحية لان تضاف او يضاف اليهما
قوله وعوض للمستقبل اى وعوض للزمان المستقبل المنفي على سبيل
الاستغراق كذلك نحو لا افعله عوض لبعض ما ذكرنا في قط او لانها قطعت
عن الاضافة كالغايات لان المعنى عوض الماضيين كما تقول وهو الدائم لا يبرح
والفرق بين عوض وابدا ان ابدا تستعمل في الاثبات والنفي وعوض
لا تستعمل الا في النفي اعلم ان من الظروف المبنية الآن للوقت
الحال عند الاكثرين وقد يعرب عند بعض وبناؤه لتضمنه معنى الاشارة
او لتضمنه لام التعريف لانه في اول الوضع كذلك ومنها امس عند
الحجازيين وبناؤه لتضمنه لام التعريف وعلى الكسر لالتقاء الساكنين
وفي تميم معرب غير منصوف للتعريف والعدل قوله والظروف
المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح واعرابها وهذا يوم
ينفع الصادقين ومن عذاب يومئذ اما البناء فلشبهتها الظروف
المحتاجة الى الجملة كحيث واذا واذ من حيث انها تتبين بالجملة بيانها
والكتابها البناء من المضاف اليه واما الاعراب فلان الاصل اضافتها الى

المفرد والى الجملة عارضة مع ان الاصل فى الاسماء الاعراب وان الاضافة
الى المبنى لا يوجب البناء بل يجوز اذ لا يلزم للمضاف اكتساب جميع
ما حصل للمضاف اليه ق ٥ وكذلك مثل وغير مع ما وان وان اى وكذا
لنظير مثل وغير اذا اضيف الى ما وان وان المصدرية يجوز اعرابهما وبناؤهما
نحو قيامك مثل ما قام زيد او انك قائم او ان قام زيد قال الشاعر
لم يمنع الشرب غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال اما البناء
فلشبههما بالظروف المتقدمة حيث كثرت وبنيت بالجملة الواقعة بعدهما
لان ما وان يستلزمان الجملة كما يستلزمها حيث واذ وغيرهما من الظروف
اللازمة للاضافة الى الجملة فكما جاز ان يبنى ما يضاف الى اذ من الظروف
جاز ان يبنى ما اشبه الظروف لكثرته عند الاضافة الى ما يشبه اذ وهو
ما وان المصدريتان ق ٥ المعرفة ق ٥ النكرة لما فرغ من الاسماء
المبنية والمعربة اجمالا وتفصيلا شرع فى بعض الاحكام المشتركة وتقسيم
الاسم باعتبارها فاذا عرفت هذا فاعلم ان الاسم سواء كان معربا او مبنيا
اما معرفة او نكرة وعلى التقديرين اما مفرد او غير مفرد وعلى التقادير
اما مذكر او مؤنث وعلى التقادير اما مفرد او تثنية او جمع مصحح او مكسر
متصل بالافعال وغير متصل بها لا جرم رتب الكلام فى هذا المختصر بعد
بيان العرب والمبنى على هذا النسق فقال المعرفة ما وضع لشئ بعينه فقوله

ما وضع لشئ يشمل المحدود وغيره واحترز به عن المهملات وانما قال لشئ ليشمل
الذهنى والخارجى ق ٥ بعينه احترز عن النكرات اذ الغرض من التعريف
ان يكون اللفظ موضوعا لمعين على خلاف وضع النكرة لان يكون المدلول معينا
للمخاطب والا يلزم ان يكون الضمائر معرفة ق ٥ وهى المضمرات الى اخر
ابن المعارف خمسة المضمرات كانا وانت وهو والاعلام كزيد وعمرو والمبهمات
وهى اسماء الاشارة والموصولات وما عرف باللام والتعريف جنسى نحو
الرجل خير من المرأة وتعريف عهد نحو فعصى فرعون الرسول بعد ذكر الرسول
سابقا فى ق ٥ انا ارسلنا الى فرعون رسولا وقد يفيد الاستغراق نحو انا
الانسان لفى خسر وقد يفيد حقيقة فى الذهن لمطابقتها ذلك الواحد
الوجودى كقولك ادخل السوق واشتر اللحم لمن ليس بينك وبينه شوق
معهود فى الوجود والاصل هو القسمان الاولان والثانيان ناشيان منهما
والذى يفيد التعريف هو اللام فقط دون الالف اذ هى للوصل بدليل سقوطها
فى الدرج خلافا للخليل فانها عنده حرف وضع للتعريف كقد للتقريب
وهل للاستفهام وقد يبدل الميم منها فى لغة اهل اليمن ومنه قوله عليه
ليس من امبر مصيام فى امسفر ق ٥ او النداء اى من المعارف ما دخل
عليه حرف النداء نحو يا رجل والاضافة الى احد هذه المذكورات اضافة
معنوية نحو غلامك وغلامه وغلام الرجل وجاريته هذا ومملوك الذى فى الدار

واثما قيد بقوله معنى لانها لو كانت لفظية لم يبعد المضاف من المضاف اليه
شيأ من التعريف فلا يكون من المعارف قوله العلم ما وضع لشخص بعينه
غير متناول غيره بوضع واحد قوله ما وضع لشخص بمنزلة الجنس يشمل المحدود
وغيره وذكر الشخص ليتناول الذهني والخارجي كاسامة وزيد قوله بعينه
فصل يخرج به النكرات قوله غير متناول غيره احتراز عما سوى المحدود
من المعارف قوله بوضع واحد يدخل فيه الاعلام المشتركة كزيد اذا سمي به
جماعة فان وضعه للاول غير وضعه للثاني اذ يراد بكل انسان اخر وقال
العلم ما وضع او غلب لشخص بعينه ذهنا وخارجا غير متناول غيره بوضع واحد
لكان اولى جامعا لجميع الافراد ثم الغرض من الاعلام تميز المدلولات بعضها
من بعض وذلك في الحيوان اولى من غيره اذ الاحياء يتميز اكثرها في الانسان
اولى لاحتياج كل واحد الى اخر لرفع الحاجة وقضاء الوطر ولما كان العلم
في الحيوان سواء كان للجنس او الفرد لقبا وكنية وفي المعاني جنسا و في
الجمادات كالعرفات والاذرعات فردا قليلا اعرض المصنف عن ذكرها اذ
ليس فيه فايدة جليلة تحتاج اليها والى تحقيقه في المختصرات قوله واعرفها
المضمر المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب لما بين المعارف وانما بدا ببيان مراتبها
في التعريف فقال واعرفها المضمر المتكلم لوحده وبعده بتقدير الالتباس
فيهم ثم المخاطب بترهم تطرق الالتباس فيه اذا قلت انت وحضر تك غير المخاطب

ثم الغايب لاحتياجه الى قرينة الذكر تحقيقا او تقديرا وكلما تم الاعلام تم التعريف
ثم المعرف باللام ثم النداء وتعريف المضاف باعتبار تعريف المضاف اليه
هذا هو المشهور عن سيبويه واختار ابن الخشاب ان
الاجناس بهم ثم العلم ثم ذو اللام ثم المضاف وفيه ما لا يخفى على الفطن
وعن ابي سعيد السيرافي ان لا اعرف هو العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام
ورتبة المضاف باعتبار مرتبة المضاف اليه وهذا هو الظاهر لمن يارس
الفن وجد بان بعض الفوايد قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه
لما بين المعرفة اراد ان يبين نقيضها فقوله ما وضع يشمل المحدود وغيره
قوله لا بعينه فصل يخرجه عن المعارف نحو رجل وفرس وبين اسم الجنس
والنكرة عموم وخصوص مطلق اسم الجنس على ما صدق عليه النكرة من
غير عكس وعلامتها قبول حرف التعريف والاضافة معنى ودخول رب
وكم الخبرية عليها ووقوعها حالا وتمييزا قوله اسماء العدد
لما فرغ من بحث المعارف شرع في الاعداد ليحصل العلم باعدادها فوضع
جنس لجميع الاسماء قوله لكمية احاد الاشياء فصل لمثل زيد وعمرو وخرج عن
التعريف الاذرع والباع والشبر لانها وان وضعت لكمية بعض الاشياء لكنه
لا استقلالا بل تبعا اذ لا يصلح لكمية احاد الاشياء الا اذا وقع تمييزا للعدد
ودخل فيه ايضا واحد واثنان وان لم يكونا من الاعداد في الحساب لانهما موضوعان

عندهم

لكلية احاد الاشياء مع صحة وقوعها جوابا لكم قوله اصولها اثنتي عشرة
كملة اى اصول الاعداد اثنتى عشرة كلمة والباقى متفرع عليها ومشعب منها
وهى من واحد الى عشرة ومائة والف قوله تقول واحد اثنان هذا
اشارة الى بيان كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث فيقال واحد واثنان
للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث على القياس المرعى فى باب التذكير والتانيث
وقد يقال احد مكان واحد كقوله تعالى قل هو الله احد وان احد من المشركين
استجارك وتقوله وقد ظهرت فلا يخفى على احد الا على احد لا يعرف القراءة
قوله ثلثة الى عشرة اى وتقول فى الاعداد القليلة وهى من ثلثة الى عشرة
بالحاق التاء فى المذكر وتركها فى المؤنث فيقال ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث
نسوة الى عشر نسوة وانما ترك القياس وان كان هذا ايضا قياسا فى هذا الباب
لوجوب كون المذكر سابقا وان الثلثة واخواتها جماعة والاصل كونها بالتاء
فانث لذلك لتوافق ما هو بمنزلة الجماعات كفرقة وجمعة وعصبة من
للعدد والمذكر للتفرقة بين المذكر والمؤنث وللذكر لخفته اولى بالتا ولئلا يلزم
اجتماع التانيثين فيما هو كالشئ الواحد وهو العدة والمعدود قوله احد
عشر اثنا عشر هذا شروع فى الاعداد المركبة وهى للتوسطة اى تقول فى الاعداد
المركبة احد عشر اثنا عشر للمذكر واحدى عشرة واثنتا عشرة للمؤنث بابقاء الجزء
الاول على القياس الاول قبل التركيب لانه هو بعينه الا انهم خففوا الواحد لان احد

الواحدة

الواحدة الى الاحد وراعوا قياس العدد فى الجزء الثانى وهو عشر للمذكر وعشرة
للمؤنث قوله ثلثة عشر الى تسعة عشر وثلث عشرة الى تسع عشرة اى وقالوا
فى المركب من الشيف على اثنى عشر ثلثة عشر بانيث جزء الاول وتذكير الثانى
للمذكر وثلث عشرة امراة بتذكير الجزء الاول وتانيث الثانى للمؤنث رعاية
لما كان قبل التركيب وذكروا الثانى فى المذكر كراهة اجتماع تانيثين فيما هو كالكلمة
الواحدة لامتزاج الاسمين واتوا فى المؤنث لزوال المانع مع كونه جائزا اذ الفرق
بين المذكر والمؤنث قد حصل بالجزء الاول قوله وتيم اى وبنو تيم يكسرون
الثين فى المؤنث كراهة توالى اربع فتحات والحجازيون يسكنونها كراهة اجتماع
اربع متحركات فى كلمة واحدة لامتزاج الاسمين قوله عشرون اى العقود
الواقعة فى الاعداد للتوسطة نحو عشرون وثلثون واربعون وسبعون وسبعون
يستوى فيها المذكر والمؤنث تغليبا للمذكر على المؤنث كقولك دعتنى اخاها
ام عمرو ولم اكن اخاها ولم ارضها لها لبيان دعتنى اخاها بعد ما كان بيننا
من الامر ما لا يفعل الاخوان قوله احد وعشرون الى تسعة اذا جاوزت
العقود وركبتها مع الاعداد القليلة قلت للمذكر احد وعشرون بعطف
العقود على العدد القليل مع تذكير الجزئين واحدى وعشرون فى المؤنث بانيث
الجزء الاول على ما مر من القياس قوله ثم بالعطف على ما قبله اى
اذا جاوزت الاثنين وعشرين جئت بالعدد القليل وهو الثلثة الى العشرة

على قياس باب الاعداد بالتانيث للمذكر والتذكير للمؤنث بعطف المعقود عليها
فتقول ثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة وهكذا القياس الى تسعة
وتسعين فاعتبره فانه سهل قوله مائة والف هما شروع في الاعداد الكثيرة
وهي ايضا عقود ومركبات اما العقود فيستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يفرق
احدهما عن الاخر الا بالمميز كالمائة والالف وتثنيتهما وجمعهما وجمع الالف تقول
مائة رجل ومائة امراة ومائتا رجل ومائتا امراة والف رجل والف امراة والفا
رجل والفا امراة والوف رجل والوف امراة واما المركب ففي الواحد والاثنين
على القياس الاصلي من تذكير المذكر وتانيث المؤنث وفي غير الواحد والاثنين
على قياس باب الاعداد من تانيث المذكر وتذكير المؤنث رعاية للاصل الاولى
لما في الاعداد المتوسطة الا انه هنا تعطف القليلة على العقود بخلاف المتوسطة
فتقول مائة وثلثة رجال ومائة وثلث امراة والف واربعة افراس والف
واربع اممة قوله وفي ثماني عشرة اي وجاز في ثماني عشرة لغات اربع
فتح الباء وهو الاكثر قياسا في خمسة عشر واسكانها للتخفيف شبيها باء
الاضافة وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسرة عليها واثباتها وهو الرابع فشاذ
لعدم ما يدل على البناء قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض لما بين
الاعداد واقسامها شروع في بيان مميزاتها اي مميز العدد القليل وهو الثلثة الى
العشرة مخفوض لاضافة العدد اليه ولابهامه ووجوب اضافة المبهم الى

الى مميزه في كلامهم نحو كل رجل وان امراة ولان المقصود هو المميز فلو نصبوه لصار
ما هو للمقصود غير مقصود وقد جاء منصوبا نحو خمسة اثوابا وثلثة دراهم وهو
قليل ومجموع لمطابق اللفظ للعدد ولفظا في ثلثة رجال ومعنى في ثلثة دهيط
وثلثة نفر قوله الا في ثلثمائة الى تسع مائة فان المميز فيها مفرد وان كان القياس
هو الجمع كما جاء ثلث مائين للملوك وفي بها ازارين وجلت عن وجوب لاهامه كراهة
اجتماع تانيثين فيما هو كالاسم الواحد وترك القياس لقياس اخر قياس في بعض
المواضع قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب ان ومميز الاعداد
المتوسطة منصوب مفرد اما النصب فلتعذر الاضافة في المعقود مع النون وحذفها
وكذا في غير المعقود لاستلزام التركيب المزجي من ثلث كلمات وهو مستكرة في كلامهم
واما الافراد فلان المقصود تبيين الذات وهو حاصل بالافراد مع خفته قوله
ومميز مائة والف اي ومميز الاعداد الكثيرة وهو المائة والالف وتثنيتهما وجمع
الالف مخفوض مفرد اما الخفض فللاضافة لامكانها مع انها الاصل في الاعداد واما
الافراد فللتخفيف لان العدد لما كثر كر هو اجر مميزه لئلا يستثقل فجاء وابدا
مفردا رومانا للتجنيب قوله واذا كان ان واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الموضوع له
لم مذكرا كلفظ الشخص للمؤنث او المعدود مذكرا واللفظ الموضوع له مؤنثا كلفظ
النفس المذكر يجوز لك وجهان اعتبار اللفظ تارة والمدلول اخرى فتقول ثلثة
اشخص وثلث انفس اعتبارا للفظ وثلث اشخص وثلثة انفس اعتبارا للمدلول لكن

الاول منه الامين رعاية للظاهر وعدم اعتبارهم للدلالات واليه ينظر قوله تعالى
والله خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم ولو كان مراعاة للمعظم بقي واحدة وعلى الثاني
قول الشاعر وان كلابا هذه عشر ابطن ه وانت بري من قبايلنا العشر قوله
ولا يميز اي ولا يميز واحد ولا اثنان بل استعملوا بلفظ التي هي احد جزئي مميزهما تحرزا عن
ان الغرض الاصلي من التمييز التخصيص على العدد المقصود وقد حصل من العدد
مع زيادة وهي بيان الجنسية فكان ذكر العدد ضايعا وقوله كان خصيبه من الاول
ظرف مجوز فيه ثنتا حنظل ه شاذ لا يعول عليه في له وتقول في المفردين
للتعدد الى احد بعني اذا اردت اشتقاق اسم الفاعل من العدد فلا بد لك
من اعتبار الفعل من العدد اذ لا يمكن اشتقاق اسم الفاعل الا من الفعل والفعل
الذي اعتبر من العدد اما لازم او متعد فيكون اسم الفاعل المشتق من ذلك
الفعل ايضا اما لازما او متعديا والى الثاني اشار بقوله وتقول ان وتقول
في الاسم المفرد المشتق من للتعدد اي لفظ العدد باعتبار تصيين ان باعتبار
التعدي اذ التصيير هو معنى التعدية الثاني للذكر والثانية للمؤنث الى
العاشر والعاشرة في له لا غير اي اسم الفاعل المشتق من العدد باعتبار
التصيير لا يبتدأ الا من اثنين ولا يتجاوز من العشر اما انه لا يبتدأ الا من
اثنين فلان معنى التصيير في هذا جعل المضاف اليه مثل العدد المشتق
منه فلا بد ان يكون المضاف اليه عددا اقل من المضاف ولا يوجد عدد

اقل

اقل من الواحد فلا يشتق منه اسم الفاعل بمعنى التصيير واما انه لا يتجاوز عن العاشر
والعاشرة فلعدم وجود فعل بمعنى التصيير من العدد فوق العشرة في كلامهم
في له وباعتبار حاليه الاول والثاني اي وتقول في اسم الفاعل المشتق من
العدد باعتبار حاليه اي باعتبار اللزوم الاول للمذكر والاولى للمؤنث والثاني للمذكر
والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني
عشر والثانية عشرة الى تاسع عشر والتاسعة عشرة واما ابتدا في هذا
القسم من الاول والثاني لانه بمعنى الحالية وهي اللزوم فيقتضي حدة امسا ويا
للمشتق منه بمضاف اليه فيصح ان يقال انا اول الاول وثاني اثنين اذ المراد انا واحد
من المضاف اليه لا انا مصير المضاف اليه مثل اصل المضاف فلذلك جاز تجاوزه
من العاشر والعاشرة لعدم المانع اذ يوجد في كلامهم ما فوق العشرة فعل بمعنى
الحالية بخلاف التصيير في له ومن ثم قيل في الاول اي ومن اجل ان المشتق
في الاول لتصيير ما اضيف اليه مثل العدد المشتق هو منه قيل ثالث اثنين ورابع
ثلثة فيضاف الى عدد اقل من اصله لامتناع اضافته الى ما هو اكثر منه
او مساو ولامتناع تصيير الاكثر او المساوي مثله او لا يصير الثلثة ثلثة
واما يصير اثنين ثلثة وعليه في له تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم
ولا خمسة الا هو سادسهم وكذا في له تعالى سيقولون ثلثة رابعهم كلبهم ويقولون
خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ان انا

مصيرُ اثنين ثلثةً لانه مشتق من الفعل المتعدي وهو ثلث فيكون مضي ثالث
اثنين ثلثتهما اي مصيرهما ثلثة قوله وفي الثاني اي ومن اجل أنّ المشتق في
الثاني للحالية اي لبيان كون المضاف واحدًا من المضاف اليه قيل ثالث ثلثة
باضافة المشتق الى عدد مثل اصله لان معناه انه واحد منهما أضيف اليه فلا يجوز
اضافته الى اقل من المشتق منه او اكثر لفساد المعنى ومنه قوله تعالى لقد كفر
الذين قالوا انّ الله ثالث ثلثة وقوله ثاني اثنين اذ هما في الغار قوله
وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني حاكمةً بمعنى الزيادة على العشرة
الى تاسع عشر وتاسع عشرين لا يجوز الا على الوجه الثاني وهو الحالية
لتعذر المعنى الاول لعدم العقل فوق العشرين بمعنى التصيير فتقول حادي عشر
احد عشر وحادية عشر احدى عشرة وكذا الى تاسع عشر تسعة عشر
وتاسعة عشر تسع عشرة باضافة المركب مع بناء الجميع للتركيب قوله وان
شئت اي وان شئت حذف الجزء الثاني من التركيب الاول تخفيفًا وقلت
حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر وتاسعة تسعة عشر لظهور المعنى
وعدم الالتباس فتعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب اعلم
انه يجوز ان يتجاوز بالمعنى الثاني عن تاسع عشر الى تاسع وتسعين و
تاسعة وتسعين لكنه بدون الاضافة اذ الاضافة غير لازمة في القسمين فان
قيل انا تاسع تسعة وتسعين بالاضافة ان اناواحد منها لا يمنعه القياس

قوله

فوله المذكر والمونث هذا شروع في بيان المذكر والمونث من الاسماء
وقدم المونث على المذكر مع أنّ المذكر هو الاصل لكون تعريفه وجوديًا وتعريف
المذكر عدميًا فقال المونث ما فيه علامة التانيث اي المونث لفظ وجد فيه
علامة التانيث لفظًا كحمزة وطلحة وحبلى وحمراء وهذي او تقديرًا كاذن
وناقة وارض بدليل التصغير على اذينة وارضية ونعيلة وتانيث الفعل والصفة
والضمير الراجع اليها قوله والمذكر بخلافه اي المذكر ما ليس فيه احدى علامات
التانيث لا لفظًا ولا تقديرًا نحو رجل وفرس وغلام قوله وعلامة التانيث
ان علامة التانيث ثلثة التاء لفظًا او تقديرًا وهي في جميع وجوهها التانية
التي جاءت لا تنفك عن معنى التانيث اذ الاستعمالات العارضة لا يخرج
الكلمة عن حقيقتها الوضعية والالف مقصورة او ممدودة واليا في مثل
هذي وذي وقيل الهاء بدل قلب اليا والاول هو الاصح والهاء بدل
من اليا في هذه وذه قوله وهو حقيقي ولفظي اي التانيث حقيقي
ان كان بازايه ذكر من الحيوان سواء كان فيه التاء لفظية كامراة وناقة
او تقديرية كجدي وعناق وغير حقيقي وهو التانيث اللفظي الذي ليس
بازايه ذكر من الحيوان مما هو بالوضع والاصطلاح سواء كان من الحيوان
كما مر اذا قصد به مذكر فانه مونث لفظًا اذ لا يفرق بين مذكر هذا الباب
ومونثه الا بالصفة فرجل جاهلة ذكر ودجاجة انثى او غير حيوان كظلمة وعين

قوله

قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اى اذا اسند الفعل الى المؤنث مطلقا
ظاهرا كان او مضمرا منفصلا او غير منفصل حقيقيا او غير حقيقي فالتاء
ليدل من اول الامر على ان الفاعل مؤنث نحو قامت هند وهند قامت
وطلعت الشمس والشمس طلعت وحضرت اليوم امراة والامير اليوم
جاءت ثم ان كان حقيقيا لزم في ظاهر ومضمر مطابقة اللفظ والمعنى
جميعا ويجوز حذفها ايضا مع الفصل للضرورة منه قوله لقد ولد الاخيطل
أم سوء خلافا للمبرد قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار هنا تخصيص
بعد التعميم اى اذا اسند الفعل الى ظاهر غير الحقيقي فانت في الحاق التاء
بالخيار نحو طلع الشمس وطلعت الشمس نظرا الى اللفظ والمعنى الا ان مع
الفصل الترك احسن وبدونه الالحاق اولى وانما قال في الظاهر احترازا عن
المضمر فانه فيه التاء لعدم ما يشعر بتانيثه فيه لفوات الصيغة الظاهرة
الدالة على كونه مؤنثا فان صيغة الضمير الراجع الى المؤنث في هذا الموقع
مثله في المذكر ولا فرق بين المفرد والتثنية في هذا الحكم فلذلك يقال
قامتا الهندان قامتا والعينان جاريتان واعجبتني جاريتان قوله
وحكم ظاهر الجمع غير الجمع المذكر السالم فان فيه التذكير لا غير حكم ظاهر
غير الحقيقي مطلقا اى سواء كان جمع مذكر او مؤنث كالرجال والنساء
عاقل كالزينبات او غير عاقل كالايام في جواز الوجهين من تانيث الفعل

والهندان م

فتقول م

لكونها

لكونها في معنى الجماعة وترك تانيثها لكون تانيثها من باب تانيث اللفظ
وهو متفاوت عند المحققين تقول جاء الرجال والزينبات والسلمات
والايام وجاءت الزينبات والرجال والايام والسلمات الا ان تانيثها احسن
ان لم يكن منفصلا وتذكيرها اولى ان كان منفصلا بالظرف وغيره كما كان ثم
قوله وضمير العاقلين الى اخره اى اذا اسند الفعل الى ضمير الجمع
فلا يخلو من ان يكون مذكرا عاقلا او مؤنثا لا يعقل او مؤنثا يعقل في الاول
الرجال فعلوا نظرا الى انه جمع فيكون له ضمير يشعر به وفعلت نظرا الى الجماعة
فيأتي بضمير الواحد المؤنث على تاويلها ومنه قوله تعالى واذا الرسل اقتت
في الاخيرين النساء والايام فعلت وفعلن اما فعلت فلما مر من ان ويل
بالجماعة وعليه قوله تعالى واذا الصحف نشرت واذا النفوس زوجت واما فعلن
فلانها جموع قصد بها ضمير يشعر بها وانما اختص فعلوا بالمذكر وفعلن بالمؤنث
للتفرقة بين المذكر العاقل وغيره كما فعلوا مثل ذلك في باقي الضمائر نحو هو وهي
واختص الواو بالمذكر العاقل دون المؤنث مع امكان العكس وحصول التفرقة
لان الواو اثبت في هذا الباب من الحروف الصحيحة بدليل اعرابهم اسماء
بالواو والافعال بالنون والمذكر اقعد من المؤنث فالاقعد بالاقعد اولى
وقد يقع النون موقع الواو في هذا الباب للمشاكلة كقوله عليه اللهم رب السموات
وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين ومن اضللن فاوقع

عليه السلام اضلّ في موضع اضلّوا الا ارادة الشاكل لما قبل كذلك في قوله عليه
لا دريت ولا تليت والحق تلوت قوله المثنّى ما لحق اخره الى اخر ما
فرغ من بحث التذكير والتانيث شرع في بيان التثنية وقدّم على الجمع لتقدمه طبعا
وهو اسم الحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدلّ على انّه
مثله من جنسه فوله ما لحق اخره بمنزلة الجنس يشمل المحدود وغيره فوله
الف اى في حال الرفع او ياء اى في حال النصب والجرّ واحترز به ايضا عن المعتلّ
والنسبة فوله ونون مكسورة احترز به عن الجمع وذلك عوض عن الحركة او
عن التنوين او عن الحركة والتنوين الواقعين في المفرد فوله ليدلّ على انّ
معه مثله من جنسه احترز عن الشرطان والسلطان وغيرها ويدخل فيه مثل
الزيدان والقمران وكذا التثنية من باب التغليب نحو الشمسان والقمران والعمران
لانّ المراد من الجنس الجنسية بحسب اللفظ والمعنى تحقيقا او تقديرا وليلا
يخرج نحو مضروبان لفرس وحمار لوجود الجنسية لاشتراكهما في وقوع الضرب
عليهما ويخرج الاسماء المشتركة فانها لا تثنّى باعتبار ما اشتركت بل انما تثنّى
باعتبار كلّ واحد من مدلولاتها فلا يقال قرآن للطهر والحيض بل للطهرين
او الحيضين لانّ القراء اذا كان للحيض فله افراد بهذا المعنى وكذا اذا كان
للطهر كان له افراد فصحّ تثنيته باعتبار المفردين من كلّ جنس فلو ثنّى
باعتبار المفردين من جنسين حصل اللبس بخلاف الاعلام فانّ وضع العلم باعتبار

دلالته على ذات شخص من اىّ جنس كان فلا تكون نسبته الى مسمّياته كنسبة المشترك
الى مسمّياته ولو سلّم يلزم من صحة تثنية العلم تثنية الاسماء المشتركة باعتبار
اختلاف وضعها اذ لا يلزم من تثنيته اللبس اذ ليس شيء من مسمّيات الاعلام
جنسا حتى يلزم اللبس فوله المقصور ان كان ثلاثيا الى اخره اى الاسم الذى
يثنّى لا يخلو من ان يكون صحيحا او جاريا مجرى الصحيح او معلّا اما الصحيح
والجارى مجراه والمعتلّ بالواو والياء فتثنيته ظاهر لا يتغيّر بناء افراده الا
بالحاق الالف والنون او الياء والنون نحو رجلان وفرسان وذلوان وظبيان
وعميان وغزوان ان كان معلّا بالالف بان يكون كلمته الغاء لا يخلو
من ان تكون الالف مقصورة او ممدودة فان كانت مقصورة فلا يخلو من ان تكون
ثالثة او فوق ثالثة فان كانت ثالثة فلا يخلو من ان يكون مبدلة من الواو او
الياء او غير مبدلة فان كان غير مبدلة فلا يخلو من ان تمال اولا فان كانت الالف
مقصورة ثالثة مبدلة من الواو ردّت في التثنية الى الواو نحو عصوان لتعذر
بقائها الفا لاجتماع الالفين مع لزوم التقاء الساكنين على غير حدّه ان بقيا
والتباس المفرد بالتثنية حال الاضافة ان حذف احدهما فوجب
الردّ وكذا ان لم يعرف لها اصل ولم تمل كالمسمّى بالى ولدى فيقال الوان
ولدان فوله والّا فبالياء اى وان لم تكن الالف الثالثة مبدلة من
الواو بل مبدلة من الياء كوحى اولم يعرف لها اصل وقد اميل كالمسمّى بمتى

وبلى اوكانت رابعة فصاعدا قلبت ياء كقضيان ورحيان ومسيان وبليان
ومستويان ومصطفيان وجباريان اما لردها الى الاصل كما في المثالين
الاولين او لخفة الياء واقتضاء الامالة في مسيان وبليان ولاستثقال الواو
في البواقي لكثرة حروف الكلمة وخفة الياء بالنسبة الى الواو وقلبها في بعض
منهن فانها ياء كما في اخزيت واستغزيت قوله والممدود ان كانت همزته
اصلية اي وان كان اخر الكلمة التي تثنى همزتها ممدودة فان كانت اصلية اي
غير منقلبة عن واو او ياء الف كقرّاء ووضّاء ثبتت همزتها على حالها لالة
صالتها وعدمها يوجب تغييرها من التاء الساكنة كما في الالف المقصورة
تقول قرّاءان ووضّاءان وقد جاء قلبها في الشذوذ لثقل الهمزتين بلى
الفين قوله وان كانت للتانيث ان وان كانت الهمزة للتانيث بان كانت
منقلبة عن الف التانيث كحمراء وصحراء او مثل ممدود جاء التانيث كان
في الاصل مقصورا فزيدت بعدها الف المد للصوت واخرت الف
التانيث ليكون علامة التانيث في الاخر فحركت لتعذر اجتماع الالفين
فصارت همزة قلبت واوا في التثنية ابدانا بزيادتها ومفارقتها الاصلية
فيقال حمراوان وصحراوان وانما قلبت واوا لان الواو اقرب الى الهمزة
لمماثلة الواو الهمزة في قلبها عن الواو في اجوه واقتت قوله والا
فالوجهان اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث فيكون امتازا بين

كحمراء وعليا او منقلبة عن حرف اصلي كسماء وردا جاز لك الوجهان
الاتيان على حالها كما تكن وردا ان شبهتها لها بهمزة الاصلية والرد الى
الاصل كساوان وردايان لانقلابها عنه وتشبيها لها بهمزة التانيث قيل ان
الاتيان اولى والظاهر ان القلب اولى للخفة لان الهمزة بين الالفين تثقل قوله
وتحذف نون للاضافة اي وتحذف نون التثنية للاضافة لكونها موذنة
بالانفصال والاضافة تقتضي الاتصال ولانها عوض من التنوين وقولا يثبت
مع الاضافة فكذا العوض عنها كقوله حليلي ما ان اتما صادقا موى اذا
خففتا فيه عذولا ووانيا وكذا يحذف الغنة لالتقاء الساكنين كقولهم
التقت حلقتا البطان قوله وتاء التانيث في خصيان واليايا اي ولا
يحذف للتثنية تاء التانيث وان وقعت في وسط الكلمة ليلا يلتبس
المونث بالمذكر الا في خصيان واليان خاصة على غير قياس كقوله
كان خصييه من الدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وقعه يرجح
اليايا ارتجاج الوطب لانها لما كانا على حال لا يفرقان نزلا منزلة ما وضع
وضعا اولا فاسند اتصالهما وقد جاء خصيتان واليتان كفعول الفحيل
فان الفحل يثنوع خصيتاه وكقوله عنتن روانف اليتيك وتسطارا
قوله المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مغيرة بتغيير ما
لما فرغ من مباحث التثنية وما يتعلق بها شرع في بيان الجمع واحكامه واقسامه

قوله ما دل شامل للمفرد وغيره فوله على احاد مقصودة احتراز عن
المفرد اتو التثنية اذ الاحاد اقلها الثلثة قوله بحروف مفرده احتراز
من نحو رهط وقوم مما لا مفرد له بحروفه قوله بتغيير ما يدخل مثل
هجان وفلك لوجود التغيير تقديرا وفيه نظر لانه غير جامع لخروج الجمع
الذى لا واحد له نحو اراهط واباطيل قوله ونحو نمر وركب ليس بجمع عند
من مذهب سيبويه عند المصنف ان نحو نمر وركب ليس بجمع اقائم فلانه اسم
وضع للجنس كوضع عسل وماء ومن بدليل صحة الحاق التاء على القليل والكثير
والصحة وقد نيبة فى مثل عندى خمسة ارطاب ثم ان اختلاف
الانواع ويجوز تصغيرها على بنائها كتمير وركب مع عدم جواز تصغير
جمع الكثرة على بنائه ولان الفعل ليس من ابنية الجمع وكونه مما له
مفرد يتميز عن جنسه لا ينفى الجمعية قوله ونحو فلك جمع اى
ونحو فلك ومجان جمع لانهما الا ان على احاد مقصودة بحروف مفردها
بتغيير ما وان كانا يطلقان على الواحد ايضا لتقديرهم الضمة والكسرة التين
فى جمعها مثل الضمة والكسرة التين فى اسد جمع اسد ورجال جمع رجل
والتين فى مفردها مثل التين فى برد وجمار فلخلف التقدير قوله
وهو صحيح ومكسر هذا اشارة الى اقسامه اى الجمع صحيح ان صح بناء مفرده
فيه ومكسر ان لم تصح بنية الواحد فيه قوله فالصحيح المذكر اى الجمع الصحيح

الآن

ايضا ضربين لمذكر ولمؤنث فالذى للمذكر ما لحق اخره واو مضموم ما
قبلها حالة الرفع اذ الواو لا يصح الا بعد الضمة او ياء مكسور ما قبلها
حالة النصب والجر لانقضاء الياء الكسر ونون مكسور عوضا عن التنوين
وهما الحركة والتنوين قوله ليدل على ان معه اكثر من اثنين من جنسه
علة للالحاق اى انما الحقت الواو والياء والنون ليدل على ان معه اكثر
من جنسه ونزل قوله من جنسه هنا استغناء بما مر فى التثنية فقوله
الحق احتراز عن المفردات قوله باخره احتراز عن التصغير والفعل المضارع
قوله واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها احتراز عن التثنية
والنسبة وغير ذلك قوله فان كان اخره ياء الى اخره اشارة الى كيفية
الجمع وتقسيم الاسماء باعتبار الاسم الذى جمع بالواو والنون لا يخلو من
ان يكون صحيحا او معتلا فان كان صحيحا فالحكم ظاهر يقال فى مسلم
مسلمون وفى زيد الزيدون وان كان معتلا فلا يخلو من ان يكون معتلا
بالياء او بالواو او بالالف فان كان يا مكسورا ما قبلها كقاض ومصطفى حذفت
الياء فيقال قاضون ومصطفون واصلهما قاضيون ومصطفيون نقلت
ضمة الياء فيهما الى ما قبلهما بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء
لالتقاء الساكنين فصار قاضون ومصطفون وقاضين ومصطفين فى
حالتى النصب والجر اصلهما قاضيين ومصطفيين استثقلت الكسرة على

على الباء فحذفت فالتقى ساكنان فحذف اولهما دون الثانى لكون الثانى علامة فكون
ما قبل الياء مكسورا تقديرا قوله وان كان مقصورا اى وان كان الاسم معتلا
بالالف فاذا جمع حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى ما قبلها مفتوحا على حاله
لعدم ما يغيره عن ذلك سواء كان الف منقلبة عن حرف اصلى كمصطفى او زايدة كبشرى
اسم رجل فيقال مصطفون فى الرفع ومصطفين فى النصب والجر واصله
مصطفيون ومصطفيين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقى ساكنا
الالف وحرف الاعراب فحذفت الالف لتعذر حذف حرف الاعراب
قوله وشروطه لما فرغ من بيان تحقيق صيغة الجمع شرع فى شرائطه ثم الذى
جمع بالواو والنون ان كان اسما فشرطه ان يكون مذكرا علما يعقل فاذا انتفى شرط
من هذه الشروط الثلثة تعذر جمعه بالواو والنون نوعا وانما شرطنا ان يكون
مذكرا لانه لو كان مؤنثا كعلاقة وحمزة لم يجمع هذا الجمع تفرقة بين المؤنث
مذكر وبين ما لفظه مؤنث وشرط بعضهم ان لا يكون التاء فيه عوضا عن الفاء
كعدة او عن اللام فانه يجمع بالواو والنون فيقال فيمن سمى به عدون وبنون الكوفيون
لا يشترطون الخلو من تاء التانيث مطلقا فيجمعون بعد اسقاط التاء وانما شرط
ان يكون علما لانه لو كان اسم جنس لم يجمع ايضا كذلك استغناء بتكسير عن التصحيح
وانما اشترطنا كونه يعقل احترازا عن نحو اعوج وشدقم فانهما لا يجمعان ايضا لو
قال يعلم ومكان يعقل لكان اولى ليشمل نحو ما هدون فى لو كان صفة

فذكر يعقل اى وان كان الذى جمع بالواو والنون صفة ففيه ستة شرائط ليجمع
بالواو والنون الاول ان يكون مذكرا الثانى للمؤنث يجمع بالالف والتاء الا
بالواو والنون والثانى ان يكون من اولى العقل اذ لو لم يكن كذلك كنا حق
وخاتم لا يجمع بالواو والنون قياسا على الاسم والثالث ان لا يكون
افعل فعلا مثل احمر حمراء فلا يقال احمرون تفرقة بينها وبين افعل
فعلى كافضل فضلى فانه يقال فيه افضلون والرابع ان لا يكون فعلان
فعلى نحو سكران وسكرى تفرقة بينها وبين فعلان فعلانة نحو ندمان
وندمانة فانه يقال فيه ندمانون فلو قيل فى سكران سكرانون لالتبس
احد البابين بالاخر والخامس ان لا يستوى فيه المذكر مع المؤنث
مثل جريح وصبور فلا يقال جريحون وصبورون ليلا يلزم التفرقة فى الفرع
مع عدم التفرقة فى الاصل والسادس ان لا يكون فيه تاء التانيث نحو علامة
ونسابة وفروقة فلا يقال علامون ليلا يلتبس بما لا تاء فيه ان حذف التاء
ووجود التاء فى وسط الكلمة ان لم يحذف اذ المراد بالتذكير فى قوله
ان يكون مذكرا ليس هو التذكير معنى فقط بل لفظا ومعنى قوله وتحذف
نون بالاضافة اى وتحذف نون الجمع بالاضافة كما فى التثنية لكونها موذنا
بالانفصال والاضافة تقتضى الاتصال كقوله تعالى واعلموا انكم غير معجزى الله
وانكم لذائقوا العذاب الاليم قوله وقد شذ نحو سنين وارضين وكذا

حُرُونَ فی جمع حَرْف وذُرُونَ فی اِرْزَنٍ وهی طیرُ الماءِ وقالُونَ فی جمع قلةٍ وبُنُونَ
فی جمع بُنْةٍ وقد قیلَ انّ الواوَ والنونَ فی سنُونَ وارضُونَ وبُنُونَ وقالُونَ لجبرِ
ما نقصَ منه من حذف اللام فی سنةٍ وشفةٍ وقلةٍ وتاءُ التانیث المقدرة فارضٍ
لا لمجرد الجمعیة والاصح انّ الکلّ من الشواذ لعدم الشروط المعتبرة فی الاسماء
المجموعة بالواو والنون اعلم انه قد یجعل اعراب ما یجمع بالواو والنون
جاریا علی النون فتثبت النونُ حالة الاضافة ویلزمها الیاءُ فی جمیع الاحوال
نحو وما اَدْرٰیکَ الشعراءُ منّی وقد جاوزتُ حدَّ الاربعین وفوکَ دعالمٌ من
نجیفانَ هِنیئةٌ لِعَیْنٍ بانَ بِشْرًا وشَیَّبَنَا مُرَدًّا قولہ والمؤنث ما لحق
اخرَ الفٍ وتاءٌ ای اجمع المصحح من المؤنث ما لحق اخرہ الف وتاء فی الاحوال
الثلث ثم لا یخلو من ان یکون اسما او صفةً فان کان صفةً فلا یخلو من ان یکون
لہ مذکر او لا فان کان صفةً ولہ مذکر فشرطہ ان یکون مذکرہ مجموعا بالواو
والنون لیجمع مؤنثہ بالالف والتاء کالمسلمة والمضروبة وافعل فعلی نحو
افضل فضلی فیقال للسلمات والمضروبات وافضلون وفضلیات بخلاف
نحو صحراء وسکران وجریح وصبور فانہ قد مرّ انّ مذکرها لا یجمع بالواو والنون
فلا یجمع مؤنثها ایضا بالالف والتاء لیلا یلزم للفرع مزیة علی الاصل قولہ
وان لم یکن لہ مذکر ای وان لم یکن للمؤنث الذی یراد ان یجمع بالالف والتاء مذکر
فشرطہ ان لا یکون مجردا عن تاء تانیث کحائض وطالق التی حدث حیضها فیقال

حائضات وطالقات وان کان مجردا من حروف التانیث کحائض وطالق لمن
من شانها ان تحیض وتطلق من غیر اعتبار حدوث فلا یجمع بالالف والتاء بل
یقال فیه حوائض وطوالق قولہ والا مطلقا ای وان لم یکن صفةً بل اسما کعبد
ودعد جمع مطلقا سواء کان اسم جنس او علم ومن غیر شرط ان یکون لہ مذکر
موصوف اولا اذ لکلّ واحد من الاسماء اسم مستقل فی الذکر والمؤنث فلم یکن
بینهما ربط فلذلک جمعت جمیع الاسماء المؤنثة بالالف والتاء من غیر شرط
قولہ جمع التکسیر ما تغیر بناء واحده لما فرغ من بیان جمع المصحح مذکرا ومؤنثا
شرع فی بیان المکسر فقولہ ما تغیر جنس للمصحح والمکسر مذکرا ومؤنثا اذ لا بدّ من تغییر
ما فی جمع فقولہ بناء واحده فصل خرج بہ المصحح لصحة بناء واحده کرجال
فی رجل وزناد فی زند وقداح فی قدح وهو السهم الذی لا ریش لہ والبحث عن
اقسامه واشکاله مذکور فی الشافیة شافیا فلا احتیاج الی ذکره هنا
قولہ وجمع القلة ای وینقسم الجمع باعتبار اخر الی جمع قلة وجمع کثرة فالقلة
ما یطلق علی العشرة ودونها حقیقة من غیر احتیاج الی قرینة والکثرة ما یطلق
علی ما فوق العشرة حقیقة وعلی ما دونها مجازا افعل ما کان علی وزن افعل
وافعال وافعلة وفعلة من الجمع للکثرة کاعین واثواب واجربة وغلمة والجمع
المصحح مذکرا ومؤنثا جمع قلة وما عدا ذلک جمع کثرة وقد یستعار کل منهما مقام
الاخر کقولہ تعالی ثلثة قروء موضع اقراء بتوبیخه ثلثة وثلثة شیوخ موضع اشیاخ

قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل هذا هو الشروع في الاسماء المتصلة
بالافعال وهي سبعة لكن المصنف ترك ذكر ثلثة في هذا المختصر وذكرها في
الشافية اذ لا حاجة لتلك الثلثة ونظر النحوي في الاسماء المتصلة باعتبار العمل
باعتبار كيفية الاشتقاق اذ هي بهذا الاعتبار من الصرف وانما احتاج هنا
الى بيان اشتقاق بعض الاسماء المتصلة للاحتياج الى بيان كيفية العمل ولا يمكن
بيان كيفية الابعد معرفة الاصل فالبحث عن اشتقاق اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل هنا استطرادي لبيان كيفية العمل
وقدم المصدر لانه الاصل واحتاج البواقي اليه في الاشتقاق فقوله اسم بيان
للواقع اذ المصدر لا يكون الا اسما قوله الحدث احتراز عن سائر الاسماء الجامدة
مثل زيد وعمرو قوله الجاري على الفعل بيان لمدلوله واشارة الى انه يجب ان
يكون له فعل يجري عليه ليعمل بخلاف الويل والويب والويبي والمراد بالجريان
على هذا كون المصدر صالحا يشتق منه الفعل اوله فعل من لفظه نحو ضربت ضربا
وقتلت قتلا قوله وهو من الثلاثي سماع الى المصدر التأكيدي من الثلاثي
المجرد سماع يرتقي عند سيبويه الى اثنين وثلثين بناء وهي قتل وفسق وشغل وحمل
ونشد وكدن ودعوى وذكرى وبشرى وبشارى وحرمان وغفران وتزكية
وطلب وشتم وصغر وحذر وغلبة وشرقة وذهاب وكتاب وسؤال وزهادة
ودراية ودخول وقبول ووجيف وصهوبة وسماية ومحمل وبقاية وكراهية

على ما ذكره في الشافية قوله ومن غير قياس ان المصدر من غير الثلاثي المجرد قياس مطرد وغير مطرد كثير وغير كثير تقول من اخرج اخراجا ومن استخرج استخراجا ومن تكسر تكسرا ومن قاتل مقاتلة ومن دحرج دحرجة ودحرجا قوله ويعمل عمل فعله مطلقا اي ويعمل المصدر عمل الفعل الذي اشتق منه سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال نحو اعجبني ضرب زيدا امس واريد اكرام عمرو اخاه غدا وكره ضرب زيد غلامه الان اذ موانع ان مع الفعل فكما يقدر بالمستقبل والحال يقدر بالماضي ايضا ولقوة شبهه الفعل من حيث ان معناه مع الفعل ولعدم وضعه للزمان اصلا فلو اشترط لخرج عن حقيقته الاصلية قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني ان المصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا للفعل المذكور لفظا او تقديرا فان كان مفعولا مطلقا فعلى ما سيجيء قوله ولا يتقدم عليه معموله اي ولا يتقدم على المصدر معموله لانه بتقدير ان مع الفعل فكما لا يتقدم معمول ما في صلة ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز المصدر عليه لانه موصول وما في حيز الموصول لا يتقدم عليه لانه كالجزء واستاع تقدم جزء الكلمة على اولها فلا يقال اعجبني زيدا ضرب كما لا يقال اعجبني زيدا ان ضرب قوله ولا يضمر فيه اي ولا يضمر فاعل المصدر فيه كما يضمر في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما لاستلزامه الاضمار في المثنى والمجموع ولا اضمار في التثنية والجمع لدى

الى تثنيتين وجمعين باعتبار نفسه وفاعله في اسم واحد وهو غير مستقيم ق
لاستلزام اجتماع الالفين والواوين وعدم جواز اسقاط احدهما ولا ابقائهما
لزوم اسقاط التثنية والجمع لتفسيره وليس كذلك اسم الفاعل وعين اذ ليس له
مدلول غير مدلول فاعله لان الغرض فيه الدلالة على الفاعل فقط واذ ثنى
لم يثن الا باعتبار فاعليه فلذلك وجب فيه الاضمار وامتنع في المصدر
قوله ولا يلزم ذكر الفاعل اى ولا يلزم في المصدر ذكر الفاعل استغناء
عنه لعدم كونه احد جزوي الجملة بخلاف فاعل الفعل او الصفة تقول
اعجبني ضرب زيدا ولا تذكر الفاعل واعجبت ضربا زيد ولا تذكر القول
قوله ويجوز اضافته الى الفاعل اى ويجوز اضافة المصدر الى فاعله
مع ذكر المفعول منصوبا وتركيب نحو اعجبني دق القصار الثوب وضرب زيد
على تقدير ان ضرب زيد وهو الاكثر لكون الفاعل اخص من المفعول من حيث
كونه محلا للمصدر وكون المفعول فضلة قوله وقد يضاف الى المفعول
اى وقد يضاف المصدر الى المفعول مع ذكر الفاعل مرفوعا وتركيبه نحو
اعجبني دق الثوب القصار وقوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء
الخير لان مدلول المصدر غير الفعل فكانت نسبته الى الفاعل والمفعول
كنسبة اليد والرجل قوله واعماله بالام قليل اى واعمال المصدر المعرف
بلام التعريف شاذ قليل لانه في معنى ان مع الفعل وتعذر تقدير ان مع اللام

لتعذر

لتعذر دخول اللام على ان وانما قال ضعيف ولم يقل ممتنع لاشعاره في
الشرح بانه ضعيف النكاية اعداءه بخلاف الفراء يراعي الاجل وقوله
لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل من الضرب مسمعا قيل ان مسمعا
في البيت منصوب بمصدر منون تقديره من الضرب ضربا مسمعا وكذا
في البيت الاول تقديره ضعيف النكاية فيها اعداءه قوله فان كان
مفعولا مطلقا فالوجهان هذا اشارة الى مفهوم ما قال في صدر الباب
اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فلا يخلو من ان يكون نائبا عن فعله كما في سقيا
زيدا اولا فان لم يكن بدلا عن فعله سواء كان فعله مذكورا نحو ضربت ضربا
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا كان العمل للفعل لانه الاقوى في العمل ومراده
في اللفظ والتقدير ولتعذر تقديره بان والفعل قوله وان كان بدلا منه
فالوجهان اى وان كان المصدر نائبا عن فعله نحو سقيا زيدا فالوجهان
احدهما ان العمل للفعل لما مر آنفا والثاني انه للمصدر لانه مصدر البتة لكونه
بدلا عن الفعل قوله اسم الفاعل لما فرغ من المصدر شرع في الباب الثاني
من الاسماء المتصلة بالفعل وهو اسم الفاعل قوله ما اشتق بمنزلة الجنس
يشمل المحدود وغيره واحترز به عن غير المشتق قوله من فعل بيان
للواقع واحترز عما لم يكن مشتقا من الفعل بل من الاسم قوله لمن قام به
احترز عن اسم المفعول والزمان والمكان واسم التفضيل قوله بمعنى الحدوث

ليخرج عنه الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت فى ل و
صيغة من الثلاثى المجرد على فاعل اى وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثى على
وزن فاعل وبه سمى لكنه الثلاثى فجعلوا اصل الباب له فى ل ومن غير
اى ومن غير الثلاثى المجرد على صيغة المضارع بوضع ميم مضمومة موضع حرف
المضارعة وكسر ما قبل الاخر ان لم يكن مكسورا قصدا الى ان يكون فى لفظ اسم
الفاعل ما يشعر بما هو مشتق منه فقالوا من اخرج مخرج ومن اكرم مكرم ومن
استخرج مستخرج وكذلك البواقى فى ل ويعمل عمل فعله اى ويعمل اسم الفاعل
عمل الفعل الذى اشتق منه لازما نحو زيد قائم ابوه ومتعديا نحو ضارب غلامه
مقدما نحو زيدا عمرا ضارب فى المظهر كزيد ضارب ابوه وفى المضمر كزيد ضاربه
مفردا كالامثال المذكورة او تثنية كالزيدان ضاربا غلامهما او جمعا مصححا
كالزيدون ضاربو غلمانهم او مكسرا كالهنود ضوارب غلمانه فى ل بشرط
معنى الحال والاستقبال اى ويعمل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الحال نحو زيد ضارب
الان او بمعنى الاستقبال نحو بكر ذاهب خدامه غدا لثبوت مشابهته فعل
المضارع لفظا ومعنى وهى المقتضية لعمله بخلاف ما كان بمعنى الماضى فانه
لا يعمل لفوات المشابهة اللفظية لتغاير الصيغتين اذ ضارب ليس على وزن
ضرب فى ل والاعتماد على صاحبه اى ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال
والاستقبال وبشرط الاعتماد على صاحبه لانه اصل وضعه لانه صفة فى المعنى

فلا بد

فلا بد من محكوم عليه بها ولانه فرع الفعل فى العمل فكان ضعيفا فى العمل فبسبب
الاعتماد يصير قويا والصاحب الذى يحكم عليه باسم الفاعل قد يكون مبتدأ
نحو زيد منطلق غلامه وموصوفا نحو هو رجل بابع ادبه وذا الحال نحو جاءنى
عمرو ضاربا غلامه او ما يكون خلفا عن صاحبه من نحو الاستفهام نحو اجالس
ابواه ومن مكرم غلامه وما جالس اخواه او حرف النفى نحو ما قائم اخواه ولا ذاهب
ابواه فى ل فان كان بمعنى الماضى اى وان كان اسم الفاعل بمعنى الماضى وجبت
اضافته معنى لفوات شرط الاضافة اللفظية اذ هو حينئذ لا يعمل لفوات المشابهة
اللفظية فلا يقال زيد ضارب عمرو الا امس بل ضارب عمرو بالاضافة الا اذا
اريد حكاية الحال الماضية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فى ل
خلافا للكسائى اى الكسائى يجوز اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى ايضا قياسا
على الحال والاستقبال لان نسبته الى الجميع سواء واجيب بالمنع لوجود
المشابهة فيها دون الماضى فى ل فان كان معمول آخر ففعل مقدر هنا جواب
دليل الكسائى اذ هو تمسك بجواز نحو معطى عمرو درهما امس بالاتفاق وهو
للماضى وقد عمل فى المفعول الثانى فيلزم ان يجوز عمله فى المفعول وغيره
واجيب بانا قد بينا انه لا يعمل بمعنى الماضى فهذا ونحو معمول فعل مقدر يدل
عليه اسم الفاعل تقديره زيد معطى عمرو اعطاه درهما فى ل فان دخلت
اللام استوى الجميع هذا هو الشبهة الثالثة بانهم اتفقوا فى ان اسم الفاعل اذا

عمل

باللام استوى فيه الحال والاستقبال والماضي واذا ثبت عمله بمعنى الماضي في المعرف
فيلزم ان يجوز في المنكر ايضا اذ لا مدخل للام في العمل ولجيب بانه انما اعمل
بمعنى الماضي في المعرف لان اللام موصول والاصل ان توصل بجملة فعلية ليكون
اللام لما لم يدخل الفعل سبكوه اسم فاعل لا مر استحساني فعوادن بمعنى الفعل
ولذلك حكموا بان اسم الفاعل مع معموليه في صلة اللام جملة فلا يلزم من اعماله
مع اللام بمعنى الماضي لنيابته عن الفعل اعماله مجردا عنها قوله وما وضع
للمبالغة اي اسم الفاعل الذي وضع للمبالغة كفين في العمل والاشتراط والاعتماد
المذكور نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا وعمر وضروب رؤس
الظالمين وولاج بيوت الفاسقين ومنه قولهم الثلاث اخا الحرب
لباسا اليها جلالها شاه وليس بولاج الخوالف اعقلا وقول ابن طالب
ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر قوله
المثنى والمجموع اي المثنى والمجموع من اسم الفاعل كالمفرد في الاعمال لما ذكرنا
من الامثلة قبل منذ قولهم لم رأيته منذ يومان او منذ حجاج بين اهله وعواقد
حبك النطاق قال الفراء تقول مكة من ورق الحمى اصله حمام حذفت
ميم الثانية لفنون الشعر قوله ويجوز حذف نون التثنية اي ويجوز
حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل مع العمل والتعريف من غير اضافة
تخفيفا لطول الصلة بها وتثبيتها نون الذين كقوله تعالى والمقيمي الصلوة

في بعض القرآت والحافظو اعورة العسكر اذا نصبت واما اذا جررت فقد
حذفتها للاضافة لا لطول الصلة قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل
لمن وقع عليه لما فرغ من تحقيق اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول اي من
الاسماء المتصلة بالفعل اسم المفعول وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل
فقوله ما اشتق بمنزلة الجنس واحترز به عن الاسماء الجوامد وعن المصدر
في الاصح وقوله لمن وقع عليه الفعل احترز عن اسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل والزمان والمكان والالة قوله وصيغته من الثلاثي اي
صيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن مفعول وبه سمي ايضا المكتوب
الثلاثي في كلامهم فصار كالمتد الاصل وكان قياسه ان يكون على وزن مفعل
ليكون موازيا للفعل كما صرح به العلماء لكنهم غيروه بزيادة الواو دفعا
للالتباس بمفعول الرباعي بالمعنى وبضم ما قبلها للمناسبة وفتح الميم
لعارض ثقل الواو وانما خصصوا هذا التغيير بالثلاثي دون الرباعي
لان لثقل حروفه وكثرة حروف الرباعي فلو غيروا الرباعي لزاد الثقل
وايضا لم وقع مثل هذا التغيير في اسم الفاعل في الثلاثي اذا كان الاصل فيه
ان يكون على زنة المضارع حملوا اسم المفعول عليه في هذا التغيير كما حملوه
عليه في سائر الاحكام قوله ومن غير على صيغة الفاعل اي اسم المفعول
من غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي الا انه فتح ما قبل

الآخر هنا فرقا بينه وبين اسم الفاعل ولم يعكسوا اذ هذا الثقيل بالفتح اولى
قوله وامر ان وامر اسم المفعول في العمل والاشتراط من معنى الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه من مبتدا وموصوف وذي الحال والاستفهام والنفي
كاسم الفاعل الا انه عمل فعليه للمجهول كما ان اسم الفاعل يعمل عمل فعل نفسه
فتقول زيد معطى علامه درهما بعد المفعول الاول سد الفاعل قوله
الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الثبوت الى
الرابع من الاسماء المتصلة بالافعال الصفة المشبهة بالفعل فقوله ما اشتق
من فعل احتراز عن الاسماء الجوامد والمصدر قوله لازم احتراز عن اسم المفعول
وعن اسم الفاعل المشتق من الفعل المتعدي وقوله لمن قام به احتراز عن
اسم الزمان والمكان والالة واسم التفضيل قوله بمعنى الثبوت احتراز عن
اسم الفاعل المشتق من فعل لازم فانه بمعنى الحدوث قوله وصيغتها
ان وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع
اذ صيغتها سماعية لانهم لم يقدروا فيها على استخراج فاعل تضبط بها صيغها
بخلاف اسم الفاعل فان صيغته قياسية في المجرد والمزيد وكذا في اسم
المفعول واسم التفضيل ولم يجئ من الصفة المشبهة على القياس الا حروان
والحلى فانها تجئ منها على افعل كابيض واحوذ واحول ومثل ثلثة امثلة
الاول على وزن فعل والثاني على فعل والثالث على فعيل قوله

واحوذ

وتعمل

وتعمل عمل فعلها اى وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها لشابهتها اسم
الفاعل تقول حسن حسنان حسنون حسنات كما تقول ضارب
ضاربان ضاربون ضاربات لامتناع العمل لعدم موازنتها
الفعل المضارع المشتق من مصدر الصفة فلما كانت احط درجة
من الفاعل في العمل لكونها فرعا عليه ووجوب انحطاط الفرع عن الاصل
بدرجة اراد بقوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير شرط اشار
الى انه لا يشترط في الصفة ما يشترط في اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال
والاستقبال لكونها بمعنى الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان واما اشتراط
الاعتماد على الصاحب او حرف النفي فثابت فيها كما في اسم الفاعل
لكونه ما معهودا في اصل وضعها كما نبه عليه في باب المبتدا والخبر ولا يلزم
من اطلاق العمل عليها بمعنى الماضي اذ هي للاستمرار المفيد الحال المنافي
للانقطاع قوله وتقسيم مسايلها ان تكون الصفة باللام اى وتقسيم مسايل
الصفة المشبهة باعتبار تعيينها ومعمولها واعرابهما ثمانية عشر لان
الصفة لا تجلو اما ان تقع باللام او مجردة عنها ومعمولها اما ان يكون مضافا
او باللام او مجردا عنها فهذه ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة
ثم المعمول في كل واحد منها اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية
عشر من ضرب الثلثة في الستة ولا يجوز تقسيم الصفة باعتبار اعرابها

وتقدر

في نفسها لا تاخرا بها غير مستقل بل باعتبار للتبوع قوله فالرفع على الفاعلية
هذا اشارة الى وجه اعراب معمولها اى معمول الصفة ان كان مرفوعا فرفعه
على الفاعلية سواء كان مضافا او غير مضاف معرفا باللام او غير معرف
وان كان منصوبا فان كان معرفة فالنصب على التشبيه بالمفعول عند من
لا يجوز كون التمييز معرفة وعلى التمييز عند من يجوز وان كان نكرة فعلى
التمييز وان كان مجرورا فالجر على الاضافة قوله وتفصيلها الى بين
مسايلها اجمالا شروع في تفاصيلها وهو حسن وجهه حسن وجهه بتنوين
الصفة ورفع المعمول مضافا او نصبا وجره باضافتها اليه حسن الوجه
حسن الوجه حسن الوجه بتنكير الصفة وتعريف معمولها باللام مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا او حسن وجه وحسن وجها وحسن وجه بتجريد الصفة ومعمولها
عن حرف التعريف مع رفع المعمول ونصبه وجر الحسن وجهه الحسن وجهه
الحسن وجهه بتعريف الصفة باللام واضافة معمولها الى ضمير الموصوف
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا الحسن الوجه الحسن الوجه الحسن الوجه بتعريف
الصفة ومعمولها باللام مع رفع المعمول ونصبه وجر الحسن وجه الحسن وجها
الحسن وجه بتعريف الصفة وتجريد معمولها عن اللام والاضافة مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا قوله اشار بها ممتنعان لما بين مسايلها اجمالا و
تفصيلا شروع في بيان الصحيح منها والممتنع والذي اختلف فيها فبدا

بذكر

حسن وجهه

بذكر الممتنع منها ثم بالمختلف فيها ليعلم ان ما عداها صحيح فالممتنعان منها
الحسن وجهه بتعريف الصفة مضافة الى معمولها المضاف الحسن وجه
بتعريف الصفة مضافة الى معمولها المجرد عن الاضافة واللام وانما امتنع الاول
لان الاضافة في هذه الصورة لفظية وفايدتها التخفيف ولا تخفيف هنا
لانه بحذف التنوين او بما يقوم مقامه او بحذف ضمير المضاف اليه عند
بعض والجميع منتف هنا فلا فايدة في اضافتها وانما امتنع الثاني لكونها
خلاف اصل باب الاضافة اذ الاصل اضافة النكرة الى المعرفة لا اضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية قوله واختلف في حسن وجهه
اى اختلفوا فيما كانت الصفة مجردة عن حرف التعريف مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فمنهم من جوزه وهو الاكثر
وعليه مذهب سيبويه لحصول التخفيف المعتبر في الاضافة اللفظية وعدم المانع
من الاضافة والوقوع في كلامهم منه قول الشماخ افامت على ربعيها
جارتا صفا كميتا الاعالي بجونتا مصطلاهما فاضاف الجونتا الى المصطلى
المضاف الى ضمير الجارتين ومنهم من منعه متوقفا اضافة الشيء الى نفسه وهو
ممنوع اذ لا يلزم من اضافة الحسن الى الوجه اضافة الشيء الى نفسه اذ ليس
الحسن هو الوجه في المعنى كما ذهب اليه القليل وهو باشاذ لاختلاف
مدلوليهما لكون الحسن اعم من الوجه فهو من باب اضافة العام الى الخاص

ولان فيه ضمير من حوله وتثنى وتجمع باعتبار صاحبه المعتمد عليه ح أن
امتناع اضافة الشئ الى نفسه في اضافة المعنوية وهي اللفظية وكذا لا يلزم من
امتناع اضافة الوجه الى الضمير اضافة الشئ الى نفسه كما ذهب اليه بعض بل هو
من باب اضافة البعض الى الكل لان الوجه بعض الرجل فق لـه والباقي مثلها
فيه اي الباقي من المسائل المذكورة وهو خمسة عشر مسئلة على ثلثة اقسام قسم
حسن وقسم احسن وقسم قبيح فاراد ان يبين الحسن من الاحسن والقبيح
والاحسن من الحسن والقبيح منهما فقال فما كان فيه ضمير واحد
فهو احسن لحصول ما يحتاج اليه من غير زيادة ولا نقصان فكان احسن
لجريه على القياس وما كان فيه ضميران فهو حسن لوجود المحتاج اليه وانما
انحط عن الاول لاشتماله على ما هو مستغن عنه ولم يحكم بقبحه اذ الزيادة
لا تخل بالمقصود بل يؤكد معنى الاول وما لا ضمير فيه فهو قبيح لفقد
المحتاج اليه وبقاء الصفة عن الموصوف اجنبية لعدم ما يربطها
فق لـه ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها هذا شأن الى قاعدة يعرف
منها ما فيه ضمير واحد وما لا ضمير فيه وما ضميران الى ومتى رفعت الاسم
الواقع بعد الصفة فلا ضمير في الصفة لاسنادها الى الظاهر ثم ان كان المعمول
مضافا فهو احسن والا فهو قبيح فق لـه فمن كالفعل اي الصفة حينئذ
كالفعل لاسنادك اياها الى الظاهر والفعل اذا اسند الى الظاهر لا يثنى

ولا يجمع فكذلك الصفة الاولى ضعف ولا يؤنث الا باعتبار المرفوع كما ان
الفعل كذلك فان كان المرفوع بها مؤنثا حقيقيا وجب التانيث والاجاز
الوجهان كما مر في بابه تقول رجل حسن غلامه وهند حسنة جاريتها ورجلان
حسن غلاماهما وهندان حسنة جاريتاهما ورجال حسن غلامهم وهنات
حسنة جاريتهن فق لـه والا فيهما ضمير الموصوف ثم ان كان المعمول مضافا
فهو من قبيل الحسن لوجود الضمير فيه وان لم يكن مضافا ففي الاحسن فق لـه
فتؤنث ويجمع وتذكر وتثنى باعتبار الضمير كما ان الفعل كذلك فتقول جاءني
رجلان حسنا الوجه وحسنان الوجه ومررت برجال حسنوا الوجه
وحسنون الوجه وقس ما لكانت الصفة معرفة باللام والمعمول مضافا
وغير مضاف فانه ظاهر فق لـه واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين
اي واسم الفاعل المشتق من اللازم كجالس وقائم واسم المفعول المشتق من
الفعل المتعدي لمفعول واحد نحو معمور الدار ومضروب الغلام مثل
الصفة في المسائل الثمانية عشر على مذاهب المذكورة فيضاف الى
الفاعل وينصبانه وانما قيد اسم الفاعل باللازم واسم المفعول بغير المتعديين
لانهما لو كانا منهما لالتبس الفاعل بالمفعول في الاول لو قلت زيد ضارب
اباه لم يعلم ان اباه مفعول ضارب او فاعله ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الاول بالمفعول الثاني في الثاني لو قلت زيد معط ابيه لم يعلم

انا به مفعول اول سد الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول او مفعول
ثان اضيف اليه قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره هذا هو اخر اقسام الاسماء المتصلة بالافعال على ما ذكر المصنف
في هذا المختصر فقوله ما اشتق من فعل يشمل المحدود وغيره واحترز به
عن المصدر والاسماء الجامدة قوله لموصوف خرج عنه اسم الزمان والمكان
والالة قوله بزيادة على غيره خرج عنه اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغير ذلك من المشتقات غير اسم التفضيل قوله وهو افعل اي
الصيغة الموضوعة للتفضيل هو افعل غالبا الا في نحو خير وشر اذ لا يقال
فيهما اخير واشر الا نادرا قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد متصرف
دون الرباعي والمنشعبة اذ لا يمكن صوغ هذه البنية الا من الثلاثي المجرد
اذ البناء من غير مع المحافظة على حروفه متعذر ولو اسقط الزوائد من
المنشعبة واللامات من الرباعي الاصلي لالتبس المزيد بالمجرد والرباعي بالثلاثي
اذ لو قال اخرج لم يدر ان المراد كثير الخروج او كثير الاخراج او الاستخراج
وقولهم هو اعطاهم للدنانير واولاهم للمعروف وفلان اكرم من زيد اي اشد
اكراما وهذا المكان اقفر من غيره اي اشد اقفارا وهذا الكلام اخصر اي
اشد اختصارا وزيد افلس من ابن المذقي ان اكثر فلاسا وهو اسم رجل
لم يجد مذقة عمره قوت ليلة وكان هو وابوه وجده معروفين بالافلاس

فشاذ

منه

فشاذ لا يقاس عليه وكذا ما جاء مما لا فعل له نحو فلان احنك الشاتين
او البعيدين اي اكلها واكل من خيف لحمها ثم اي اعلم بها حوال الابل
قوله ليس بلون ولا عيب اي وشرطه ان يكون من ثلاثي مجرد ليس
بلون ولا عيب ليمكن اذ لو كان من اللون والعيب كلابس بافعل الذي
منهما لغير التفضيل كالتي للصفة نحو احمر واعور واسود وابيض ولان
الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال فالثلاثي في هذا الباب
في قوة المزيد وقد عرفت امتناعه من المزيد وقد شذ نحو احق من عنقة
اي اشد حماقة قوله زيد افضل الناس مثال لافعل التفضيل
من الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب قوله فان قصد غير
توصل اليه بمثل هو اشد ونحوه اي اذا اردت التفضيل من غير المجرد من
المنشعبة والرباعي واللون والعيب فالطريق ان يتوصل اليه بما يمكن بناؤه
من فعل ثلاثي مجرد مناسب للمقصود نحو اشد وابلغ ثم يؤتى بمصدر
ذلك الفعل بعده منصوبا على التمييز ليدل على ان المقصود بالتفضيل
هو فعل ذلك المصدر لا غير مثل هو اشد منه استخراجا وبيانا
وعمرو اكثر حمرة واقبح عورا واحسن منه اجابة قوله وقياسه
للفاعل اي وقياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل اذ الاصل في التفضيل
ان يكون لمن له تاثير في اصل الفعل بالزيادة والنقصان وهو الفاعل

لانه ضابط الفاعل بخلاف المفعول فانه فضلة في الكلام ولانه لو بني للفاعل
والمفعول لالتبس ولو بني للمفعول دون الفاعل لبقيت الافعال اللازمة
بلا تفضيل في له وقد جاء للمفعول اي وقد جاء اسم التفضيل للمفعول
على غير القياس نحو فلان معذور وفلان اعذر منه وزيد ملوم وعمرو
الوم منه وفلانة اشغل من ذات النحيين اي من ضاجعة ذي السمن و
قصته مشهورة وفلان مشهور وزيد اشهر منه بكر راجي وعمرو ارجى
منه وكذلك اخوف واهيب واحمد واسر واعنى وازهى في له ويستعمل
على احد ثلثة اوجه اي ويستعمل اسم التفضيل على احد وجوه ثلثة
مضافا او مقرونا باللام لانه لا يخلو من ان يكون واجب التنكير او لا
الاول هو المستعمل بمن والثاني لا يخلو من ان يكون تعريفه بالحرف او لا
الاول المعرف والثاني المضاف وانما لا يستعمل الا باحدها لان الغرض
من اسم التفضيل بيان زيادة الموصوف على غيره وذلك لا يحصل اذا
تجرد عن هذه الثلثة لانك اذا قلت زيد افضل لم تفهم من الذي
زاد عليه في الفضل فاذا جئت بمن او الاضافة صار للمفضل عليه
واضحا وكذا اذا قلت باللام لكون اللام حينئذ لتعريف العهد ولا يكون
معهودا الا بالزيادة على الغير في له فاذا اضيف فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد بافعل الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون

المفضل

المفضل من المفضل عليهم اي واحدا منهم داخلا فيهم باعتبار اصل الفعل
وهو الفضل وخارجا عنهم باعتبار معنى الفعل فلا يلزم حينئذ زيادة الشيء
على نفسه لان الوجه الذي ذكر منهم غير الوجه الذي فضل به عليهم
نحو زيد افضل الناس اي ثبت للناس فضل لكن زيدا افضل منهم في له
فلا يجوز يوسف احسن اخوته اي اذا اشترط في هذا القسم اضافة افعل
الى ما هو بعضه امتنع يوسف احسن اخوته باضافة الاخوة الى ضمير يوسف
لان اضافتها الى ضمير يقتضي ان يكون خارجا عنهم غير داخل فيهم واذا
كان خارجا لم تكن اضافته الى ما هو بعضه واذا لم تكن اضافته الى ما هو
بعضه لم يكن افعل للزيادة على من اضيف اليه في له والثاني ان
تقصد زيادة مطلقة لا على من اضيف اليه فحينئذ يضاف افعل
للتوضيح والتخصيص لا للتفضيل على المضاف اليهم كما اضيف للتفضيل
فيه نحو يوسف احسن البلد وعمرو اشعر الزمان اي واحد من شعرائهم
فلا يشترط دخوله في المضاف اليه لعدم الموجب وهو قصد الزيادة فيجوز
على هذا يوسف احسن اخوته لعدم المنافي اذ لا يشترط ان يكون
واحدا مما اضيف اليه بل الغرض توضيح المفضل واتفاق الشاركة
في اصل الفعل ليس بمقصود في له ويجوز في الاول اي في الوجه
الاول من وجهي الاضافة الافراد مع التذكير مع اختلاف صاحبه

في التذكير والتانيث مثل الزيدان افضل الناس والزيدون افضل الناس
وهند افضل النساء والهندان افضلتا والمطابقة لمن هو له من التثنية
والجمع والتذكير والتانيث نحو زيد افضل الناس والزيدان افضلا الناس
والزيدون افضلوا الناس وهند فضلى النساء وهندان فضليا النساء
والهندات فضليات اما الافراد فلما بعده افعل من المذكر للمفضل عليه
معه ولما المطابقة فلما بعده المعرف باللام في التخصيص والتعريف فان الله
تعالى وكذلك جعلناك في كل قرية اكابر مجرميها ولتجدنهم احرص الناس على
حيوة بجمع الكبر ونوجد احرص في له واما الثاني في المعرف باللام فلابد
من المطابقة اي الوجه الثاني من الاضافة والذي هو معرف باللام فليس فيهما
الا المطابقة لمن هو له في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لبعد
مشابهتهما عن افعل من لقطعهما عن من بسبب الاضافة واللام اللتين هما
من خواص الاسماء فبعدت بسببهما عن مشابهة فعل التعجب وعن مشابهة
ما اشبهه وهو افعل من تقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون
الافضلون والافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات
الفضليات قوله والذي بمن مفرد مذكر لا غير اي الافعل الذي يستعمل
بمن مفرد سواء كان الموصوف مفردا او تثنية او جمعا مذكرا او مونثا اي
لا تتغير صيغة افعل بسبب تغير الموصوف لمشابهته فعل التعجب حيث

انه لم يبن الا ما هو يبنى منه قيل انما اعتبر هذه المشابهة فيه دون الباقين
مع اشتراك الكل فيها لاصالة هذا وفرعية الباقي قوله ولا يجوز
الافضل من عمرو اي لا يجوز الجمع بين من واللام لمخالفته مقتضاهما
والاستغناء باحدهما عن الاخر ولاستقلال كل بالدلالة على المقصود
ومن في ولست بالاكثر منهم حصى البيان لا التي نحن بصدد ها قوله ولابد
افضل اي ولا يجوز الاخلاء عن الجميع لفوت الغرض كما مر ولابد من ذكر
من اذا تجرد عن اللام والاضافة الا ان يعلم المفضل عليه بقرينة كما في
قوله تعالى يعلم السر واخفى اي واخفى من السر وقولك الموذن الله
اكبر اي اكبر من كل شئ ومنه بيت الفرزدق ان الذي سمك السماء بنى لنا
بيتا دعائمه اعز واطول ان من سائر الدعائم ويجب في اخرين واخرين قوله ولا يعمل في
مظهر لما فرغ من تحقيق صيغته وكيفية استعماله شرع في بيان عمله اي
لا يعمل اسم التفضيل في مظهر ان لا يرفع مظهرا بالفاعلية ولا ينصبه
بالمفعولية ويجوز عمله في الظروف والحال لانها من المعمولات التي
يكفي فيها روائح الافعال وانما لا يعمل في المظهر لان العمل في الاسماء بها
الافعال او بمشابهة ما هو مشابه للافعال ولا مشابهة بينه وبين الافعال
اذ ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ومشابهته لاسم الفاعل

بل ؟

بوجه من حيث انه كان في اصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلا يقال مررت
برجلٍ افضلِ منه ابوه بخفض افضل على وصفية رجل ورفع ابوه
بالفاعلية بل يرفعه بالجرية وارتفاع ابوه بالابتداء وقوله واضرب
منا بالسيوف القوانسا منصوب بفعلٍ مقدرٍ يدل عليه اضرب اي يضرب
القوانسا قوله الا اذا كان اي اسم التفضيل لا يعمل في الظاهر الا اذا
كان في اللفظ صفة لشيء وهو في المعنى صفة لمسبب ذلك الشيء مفضلٍ
ذلك المسبب باعتبار الاول وهو الشيء الموصوف لفظا ومفضل عليه بقيد
باعتبار غيره اي غير الموصوف اللفظي اي باعتبار موصوفية المعنوي
والكلام منفيٌ مثل ما رايت رجلاً احسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ
فاحسنَ لفظا صفة رجلاً وهو في المعنى صفة الكحل الذي هو مفضلٌ
باعتبار الاول وهو عين الرجل ومفضل عليه نفسه باعتباره في عين زيدٍ
اي ما رايت كحلاً احسن منه في عين زيد فالكحل هو المفضل والمفضل
عليه لكن باعتبار المحلين قوله لانه بمعنى حسن تعليل لعمله في الظاهر
اي انما عمل هنا في الظاهر لانه واقع موقع فعلهِ وهو حسن فكان
التقدير ما رايت رجلاً حسنَ في عينهِ الكحلُ منه في عين زيدٍ قوله
مع انهم لو رفعوا لدل اخرا وانما عمل هنا للتعذر والرفع على الابتداء
لانهم لو رفعوا الكحل على الابتداء لبقيه واحسن على الخبرية كما في مررت

برجل

برجلٍ افضلُ منه ابوهُ لزم الفصل بين احسن ومعموله وهو منه باجنبي
وهو الكحل ولزم تقديم بعض الخبر على المبتدا بخلاف ما لو اعمل فان
الكحل حينئذٍ فاعلٌ والفاعل ليس باجنبي ولو قدم منه على الكحل
لزم عود الضمير الى غير المذكور وفيه نظر لان الضمير حينئذٍ يتأخر
الى الكحل المقدم رتبةً اذ المبتدا رتبته التقديم قوله ولك ان
تقول ما رايت رجلاً احسنَ في عينه الكحلُ من عين زيدٍ اي ولك ان
تقول هذا المعنى بعبارةٍ اخصر من العبارة الاولى بان تحذف المجرور
من الجار الاول وهو منه والجار من المجرور الثاني وهو في عين زيد
والمعنى على ما كان عليه قوله فان قدمت ذكر العين اي ولكن تقول
هذا المعنى بعبارةٍ اخصر من العبارتين الاولتين بان تقدم المفضل
عليه في المعنى على اسم التفضيل وتستغني به عن ذكر منه وعن المجرور
الثاني بوضع الضمير موضعه وقلت ما رايت كعين زيدٍ احسنَ فيها
الكحل والمعنى كما كان وهذه العبارة الاخيرة مثل ما انشد سيبويه من قول
سحيم مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واحلا
به ركبت اتوه تامورية واخوف الا ما وفي الله ساريا فانه قدم المفضل
عليه وهو وادي السباع على اسم التفضيل وهو اقل ورفع به ركبت على انه
فاعله وتعين بالعبارة الاولى ولا ارى واديا اقل به ركبت اتوه منه

بوادي السباع وعلى العهان الثانية ولا ارى واديا اقل به ركب انون من وادي
السباع ووادي السباع موضع والثانية للمكث واللبث وسارا منصوب بحل
او نبيذ قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلثة لما فرغ من القسم الاول من الكتاب شرع في القسم الثاني وهو
الفعل فقوله ما دل على معنى بمنزلة الجنس يشمل الحدود وغيرها وقوله
في نفسه احتراز عن الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة احتراز
عن الاسم والمراد بالاقتران ما هو بحسب الوضع ليكون التعريف جامعا
ومانعا فيخرج عنه الصبوح والغبوق والقيلولة لعدم اقترانها باحد
الازمنة الثلثة وكذا يخرج عنه اسم الفاعل والمفعول لعروض الاقتران
فيهما بحسب العمل ويدخل فيه الامر والنهي وفعلا التعجب والمدح والذم
لاقترانها باحد الازمنة الثلثة وضعا ولا اعتداد لعروض الاشياء
المخرج عن الاقتران كما لا اعتداد بعروض الاقتران في اسم الفاعل والمفعول
وتسميته بالفعل لكونه مشتقا من الفعل الحقيقي الذي هو المصدر للدلالة
عليه تسمية للدليل باسم المدلول قوله ومن خواصه دخول قد اي
للفعل خواص كثيرة زائدة على عشرين وبدأ بها جمع الكثرة وما ذكر
بعض منها بدليل من التعبيضية اي ومن خواص الفعل دخول قد عليه
اما لتقريب الماضي الى الحال كما في قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل المستقبل

نحو

نحو ان الكذوب قد يصدق او التحقيق نحو قد يعلم الله الموقنين منكم ومعنى
المعاني مختصة بالافعال قوله وسوف والسين اي ومن خواص الفعل
السين وسوف لكونهما موضوعين لتخصيص المضارع بالاستقبال نحو سيفعل
وسوف يفعل ولا استقبال الا في الفعل قوله والجوازم اي ومن خواصه
دخول الجوازم لاختصاص الجزم بالفعل لانه فيه بمنزلة الجر في الاسماء
وهو بالفعل اولى لمثل مفهومه وخفة الجزم اولانه لا وجه للجزم في الاسماء
لزوم التاء الساكنين في الاسماء الساكنة العين نحو اضرب وان نضرب اضرب
قوله ولحوق تاء التانيث الساكنة اي ومن خواصه دخول تاء التانيث
الساكنة نحو نعمت وبئست لانها وضعت ليدل على ان فاعل الفعل مونث
والاصل في الاحتياج الى الفاعل الفعل وانما وضعت ساكنة ليكون
فرقا بين تاء الاسماء وتاء الافعال واختص الساكن بالفعل لان الفعل
بالساكن اولى لخفته قوله ولحوق تاء فعلت اي ومن خصايصه
ايضا لحوق الضمير المرفوع المتصل البارز وانما اختص بالفعل لتعذر
اتصال البارز بالاسماء للزوم اجتماع الالفين في التثنية واجتماع الواوين
في الجمع وتعذر حذف احديهما نحو فعلا وفعلوا وفعلن ويفعلان
وتفعلان ويفعلون وافعلا ولا نفعلا قوله الماضي ما دل على زمان
قبل زمانك لما عرف الفعل وبين خاصته شرع في بيان اقسامه وهي

ونقل الفعل

ثلثة ماض ومضارع وامر لانه لا يخلو من ان يخبر به عن زمان منقطع او لا الاول
الماضي الثاني لا يخلو من ان يوقع حصوله في الزمان الاتي او لا الاول
المضارع والثاني الامر ولما كان الماضي مقدما طبعا قدمه وضعا ليكون
الوضع موافقا للطبع اذ هو اول ما صدر من المصدر فيمن قدمه عن قوله
بقوله الماضي الى اخره فقوله دال على زمان شامل للاقسام الثلثة
قوله قبل زمانك خرج المضارع والامر ولا ينتقض بنحو لم يضرب من
جهة الطرد لان دلالته على المضي بالواسطة لا بحسب الوضع ولا بد ان
ضربت خرجت من جهة العكس لان دلالته على المستقبل بواسطة ان لا بحسب
الوضع فعلى هذا لا بد من قيد وضعا في التعريف لكن المصنف ترك لظهوره
كما تركه في تعريف الاسم والفعل قوله مبني على الفتح اي الماضي مبني
لعدم ما يقتضي الاعراب فيدعي ان الاصل في الافعال البناء والاعراب
انما يطرأ عليها بالمشابهة وعلى الحركة دون السكون الذي هو الاصل
في المبني لمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم في زيد ضرب موضع زيد
ضارب وعلى الفتح لكونه من اخف الحركات قوله مع غير ضمير المرفوع
المتحرك اي الماضي مبني على الفتح الا مع الضمير المرفوع المتحرك فانه معه
مبني على السكون دفعا لتوالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة عند
اكثر النحاة ولتمييز الفاعل عن المفعول عند ابن مالك نحو ضرب الى قوله

والامر

ومضى الى اكرمنا فقوله المرفوع احتراز عن المنصوب في مثل ضربك
وضربا فانه على حاله الاولى وقوله المتحرك احتراز عن الساكن في نحو
ضربا فانه لا يسكن ايضا لاقتضاء الالف الفتحة ودفعا لالتقاء الساكنين
قوله والواو اي الماضي مبني على الفتح الا مع واو الضمير في نحو ضربوا فانه
معها مبني على الضم لمجانستها اذ الخروج من الضمة الى الواو اخف من
الخروج من احديهما اليها وعلى السكون في مثل رمى ودعا لاجل الاعلال
قوله المضارع لما بين الماضي شرع في بيان المضارع في لمشابهته
الاسم يدخل فيه الماضي لانه ايضا مشابه للاسم في وقوعه موقعه قوله
باحد حروف نأيت اي الزوايد الاربع خرج عنه الماضي لانه لم يشبهه
بسبب ذلك وانما هي من خصايص المضارع لان هذه الزوايد اذا دخلت
على الماضي تجعله مضارعا وتوازي بها اسم الفاعل في الحركات والسكنات
قوله لوقوعه مشتركا بيان لمشابهته الاسم اي المضارع ما اشبه
الاسم من حيث الشيوع والخصوص فانك اذا قلت يضرب يصلح للحال
والاستقبال على الصحيح من المذاهب فاذا قلت سيضرب او سوف
يضرب او غدا يضرب او ان يضرب او كي تضرب او اذن اكرمك
او غير ذلك من المخصصات خصصته بالاستقبال واذا قلت
ليضرب او يضرب الان او غير ذلك خصصته بالحال كما انك

اذا قلت رجل فانه صالح لذات زيد وعمرو وبكر والفاعلية و
والمضاف اليه فاذا قلت الرجل وادخلت اللام عليه خصصته بالمعهود
منها واذا قلت جاءني رجل خصصته بالفاعلية واذا قلت رايت رجلا
خصصته بالمفعولية فبهذا الشبه استحق الاعراب اذ لم يكن فيه سوى
هذا شئ يقتضي الاعراب من المعاني المعنوية كما في الاسماء وكذلك كان
الاعراب في الاسم امارة وقيد فرعا بالتطفل عليه في قوله فالهمزة للمتكلم اما
بيان معاني حروف المضارعة واعلام بان هذه الحروف لاتكون علامة
للمضارعة الا باعتبار معانيها لان صور بعضها قد تكون في غير الفعل
كما في باب الافعال اي الهمزة للمتكلم وحده لموافق لفظة انا والقياس
الالف لان حق الزوايد ان تكون من حروف المد واللين لكثرة دورانها
في الكلام اذ لا يخلو كلمة منها او من منشآتها وهي الحركات لكنهم جعلوا الالف
همزة لتعذر الابتداء لانها الساكنة بالذات وجعلوها للمفرد المتكلم لسبق
المتكلم على المخاطب والغائب وسبق الهمزة والالف في المخرج قوله والنون
لدمع غين اي والنون للمتكلم اذا كان معه غير وحده وان لم يكن من حروف
المد واللين لانها اقرب اليها لما فيها من الغنة وهي صوت في الخيشوم
بشبه حرف اللين نحو نضرب وقد خل في هذا النون الواحد المعظم
نحو نحن نقص عليك قوله والتاء للمخاطب مطلقا ان سواء كان

مفردا

مفردا او تثنية او جمعا مذكرا او مؤنثا نحو تضرب تضربان تضربون تضربين
تضربان تضربن للمفرد المؤنث وتثنيته نحو تضربان تضربان والاصل الواو
الا انها ابدلت تاء كما في تخمة وتراث لثقلها في الابتداء ولزوم اجتماع
الواوين لو وقع قبلها واو عطف وجعلوها للمخاطب لموافق لفظ انت
قوله والياء للغائب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين وهو اربعة
مفرد المذكر ومثناه وجمعه وجمع المؤنث نحو يفعل يفعلان يفعلون
يفعلن وانما لم يغيروا الياء كما غيروا الواو لكونها اخف منها وكثرة وقوعها
في الابتداء المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه اي حروف
المضارعة وهي الهمزة والنون والياء والتاء مضمومة في الرباعي اي فيما
كان ماضيه على اربعة احرف سواء كان اصليا او مزيدا للثلاثي نحو يدحرج
ويكرم ويقاتل ويفرح للاتباس بنون لو فتح ومفتوحة فيما سوى الرباعي
مع ان الاصل في الكل الفتح وانما لم يحركوا البواقي قلة الرباعي مثقل
الضمة وكثرة غين خفة الفتحة اولان الثلاثي اصل والرباعي
فرع فاعطى الاصل الاصل والفرع الفرع ولا يشكل بنحو اهراق
لطريق واستاع يستطيع لانهما رباعيان في الاصل اذ الاصل اراق
يريق واطاع يطيع زيدت الهاء والسين على غير قياس فبقي الفعل
على اصله لان المعنى عليه قوله ولا يعرب من الفعل غير اي لا يعرب

من الفعل غير المضارع لان المقتضى اما المعانى المعنون او الشابهة باحد
حروف نايث وكلاهما منتف فى غير المضارع من الافعال وكذا الاول فى
المضارع قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مونث اى اذا
اتصل به نون تاكيد ثقيلة او خفيفة او نون جمع مونث رجع مبنيا
امتناع نون التاكيد فلانه لو اعرب لاجرى الاعراب على النون او على
ما قبله فلو اجرى الاعراب على النون لكان اعرابا على ما اشبه التنوين
واللازم اجراء اعراب الفعل على الحرف ولو اعرب على ما قبل النون
لزم التباس المسند الى الواحد بالمسند الى غيرين ووجود الاعراب
فى وسط الكلمة لتصالهما واما مع نون الجمع فلانه لو اعرب
لاعرب اما على النون او على ما قبله فان اجرى الاعراب على النون
لزم اعراب الفعل على الاسم مع خلاف القياس ان اعرب بالحركات
اذ القياس ان يكون اعرابه بالحروف وان اعرب بالحروف لزم اجتماع
التنوين المضمر ونون الاعراب قوله واعرابه رفع ونصب
وجزم اى واعراب الفعل المضارع ايضا ثلثة رفع ونصب وجزم
كان الحرى امتناع معانى عوامل الجر فى الافعال قوله فالصحيح
الى اخره هذا اشارة الى مواضع الاعراب من الرفع والنصب والجزم
لفظا او تقديرا بالحركة والحرف كما كان كذلك فى الاسماء اى المضارع

لجزم

من ان يكون صحيحا او معتلا فان كان صحيحا فلا يخلو من ان
يكون مجردا عن ضمير بارز مرفوع من الالف والواو والياء للتثنية والجمع
والمخاطب المونث اولا فان كان مجردا عما ذكرنا فاعرابه بالحركات لفظا
لانها الاصل فى باب الاعراب رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه
بالسكون نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب لخفتها وعدم المانع
قوله والمتصل به ذلك اى المضارع المتصل به ذلك اى الضمير المرفوع
البارز للتثنية والجمع والمخاطبة المونثة اعرابه بالحرف لفظا بالنون
المكسورة بعد الالف غالبا والمفتوحة بعد الواو والياء رفعا نحو يضربان
ويضربون وتضربان وتضربون وتضربين ونحذفها نصبا وجزما
نحو لن يضربا ولم يضربا ولن يضربوا ولم يضربوا الى اخر الامثلة الخمسة
وانما اعرب بالحروف فى الامثلة الخمسة لمشابهته بسبب اتصال الالف
والواو والياء صون المثنى والمجموع فى الاسماء وتخصيص النون
للاعراب انما هو لمشابهته حرف اللين فى انه صوت فى الخنوم وتحريكه
لالتقاء الساكنين وبالكسر بعد الالف لشبهها بالف التثنية فى الاسماء
وبالفتح بعد الواو والياء لشبههما فى الاسماء هذا عند سيبويه ولنا
عند الاخفش فهو ان هذه النون دالة على ان الاعراب بالحروف
الثلثة المقدرة قبلها قوله والمعتل بالواو هذا اشارة الى

اعرابه التقديري اى المضارع ان كان معتلاً فلا يخلو من ان يكون
بالواو او بالياء او بالالف فان كان معتلاً بالواو والياء فاعرابه رفعاً
بالضمة تقديراً والفتحة نصباً وبالحذف جزماً نحو يغزو ولن يغزو ولم يغز
اصله يغزُو فحذفت الضمة حالة الرفع لاستثقالها على الواو دون النصب
لخفة بالفتحة وهي خفيفة على الواو وحذفت الواو بالجوازم في لم يغز
ولم يرم لان جزم المضارع لا يكون الا بحذف الحركة او الحرف وقد حذفت
الحركة هنا رفعاً كما مر فلم يبق الا حرف العلة فجعل حذفه علامة للجزم
فصار الجزم تقديرياً كالرفع وقد جاء في الضرورة رفع الواو في المعتل وفي
السعة سكونها حالة النصب وجزم الياء تقديراً لبعض القراءات بسكون الواو
في أو يعفو الذي وباثبات الياء واسكانها في قوله تعالى انه من يتقي ويصبر
ومنه قول الشاعر لم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
قوله والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديراً اى المضارع المعتل
بالالف يكون اعرابه بالحركة التقديرية في حالتي الرفع والنصب كما في بعض
لعدم قبول الالف الحركة نحو يخشى ولن يخشى ويحذف الالف لفظاً في حالة
الجزم نحو لم يخش كما مر في لم يغز وقد جاء الجزم باثبات الالف في الشعر كقوله
اذا ابو العجوز فطلقي ولا ترضاها ولا تملقي قوله ويرتفع ما بقي
اقسام اعراب المضارع وبيان كيفيته ومحله باعتبار اللفظ والتقدير

شرح

شرح في بيان المقتضي لكل واحد فقال المقتضي لرفع المضارع معنوي وهو
التجرد عن النواصب والجوازم نحو يقوم زيد كما بينه القراء تسهيلاً
للمتعلم على التعلم والمختار من مذهب سيبويه ان المقتضي للرفع وقوعه
موقع الاسم نحو زيد يضرب موقع زيد ضارب ولا يرد مثل يقوم زيد ويقعد
عمرو واذا اول الكلام لا يتبين للاسم بل كما يقع الاسم يقع الفعل ايضاً والمقتضي
لنصبه وجزمه لفظي كما اشار اليه بقوله وينتصب بعد ان ولن الى
اخره اى وينتصب الفعل المضارع مطلقاً صحيحاً او معتلاً بعض الاربعة
وهي ان ولن وكي واذن نحو ان تصوموا خير لكم ولن ابرح الارض حتى
يأذن لي ابي وجئتك كي تعطيني حقي وجئتك اذن اكرمك وان في
الاصل في هذا الباب وعمل عليها اباقيه لكونها موضوعة للاستقبال
قوله وبأن مقدرة اى وينتصب الفعل المستقبل بان مقدرة بعد
الحروف الستة بالشروط الاتية وهي حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو
واو بمعنى الا او الى قوله وان نحو وان تصوموا هذا شروع في تفصيل
ما اجمل من نواصب الفعل فان تنصب المضارع وجوباً اذا لم يكن قبلها
فعل علم او ظن نحو ان تصوموا خير لكم وجوازاً اذا وقع قبلها فعل ظن
نحو حسبت ان يجلس قوله والتي تقع بعد العلم اى ان التي تقع بعد
العلم وما في معناه هي المخففة من الثقيلة وليست هذه اى ان المصدرية

التي تنصب المضارع مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم وفي التنزيل اقليوم
الا يرجع اليهم ان التي تنصب المضارع للطمع والرجاء فيدل على ان ما بعدها
غير معلوم وعلمت واخواتها يدل على ان ما بعدها معلوم محقق فلا يجتمعان
ويدل على انها التي ذكرت في المثال هي المخففة من الثقيلة وقوع حرف استقبال
بعدها وهو السين ولا قوله والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان اي ان
التي تقع بعد الظن يجوز ان تكون ناصبة وان تكون مخففة من الثقيلة
نحو ظننت ان يقوم وان سيقوم فيجوز النصب والرفع وذلك لان ظننت
يحتمل ان يكون بمعنى الظن وهو التهمة فحينئذ يجتمع معان الناصبة
ويجوز ان يكون بمعنى علمت فحينئذ مخففة من الثقيلة فلاحتمال المعنيين يجوز
الوجهان من الرفع والنصب قوله ولن ان ولن تنصب المضارع مطلقا
اي سواء كانت وقعت بعد العلم او الظن نحو لن ابرح الارض حتى يأذن لي
ابي ومعناها نفي الاستقبال كلا الا انها اكد من لا في نفي الاستقبال وهي
حرف مستقل موضوع كما قال عند سيبويه ليس بمركب كما ظنه الخليل ان
اصله لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا ثم الالف لالتقاء الساكنين لان الاصل
في الحروف عدم التركيب لانها غير متصرفة والاعلال تصرف وعلم مما ذكرنا
فساد قول الفراء ايضا ان اصله لا فقلبت الالف نونا قوله واذن
اي الثالث من النواصب اذن وهي تنصب المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها

على ما قبلها وكان الفعل الواقع بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها نحو
اذن تدخل الجنة في جواب من قال اسلمت اذ هي جواب وجزاء وهو
يقتضي الاستقبال فان اعتمد على ما قبلها اعتماد الجزء على المبتدأ
نحو انا اذن اكرمك واعتماد الجزاء على الشرط نحو ان اتيتني اذن اكرمك
تعين الرفع وكذا ان كان الفعل حالا حقيقة نحو قولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان
اي اذا وقعت اذن بعد الفاء والواو جاز الالغاء والاعمال اما الالغاء
وهو الاكثر فلحصول الاعتماد كاعتماد المعطوف عليه نحو اذن لا يلبثون
خلفك الا قليلا واما الاعمال فلاستقلال الفعل بنفسه من غير نظر
الى الحرف التي اعتمد وعليه قرئ في غير السبعة واذا لا يلبثوا قوله
وبكى اي وينتصب الفعل المضارع بكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها السببية اي تدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها وهي
ناصبة بنفسها على الاصح وقيل انها تنصب الفعل باضمار ان قوله
وحتى اي وينتصب المضارع باضمار ان بعد حتى الجارة لا بنفسها
لانها حرف جر فلا تنصب فاذا وقع الفعل بعدها وجب ان
يقدر اما لان حرف الجر لا تدخل الا على الاسم لفظا او تقديرا
ولا يصح جعل الفعل في تقدير المصدر الا بتقدير حرف من حروف

على المعطوف م

المصدرية وهو ان لتعذر تقدير غيرها ناصبة فان ما وان لا
ينصبان الفعل ولا يقدر كى لانهما لم يثبت تقديرهما وثبت تقدير ان
قوله اذا كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبله اى وينتصب بان
مضمرة بعد حتى اذا كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبله سواء كان
مترقبا عند الاخبار كاسلمت حتى ادخل الجنة فيكون حتى بمعنى كى
للسببية او منقضيا لكنك قصدت الاخبار عن الدخول المترقب
زمان ذلك السير نحو سرت امس حتى ادخل البلد من غير تعرض لحصوله
قاصدا الاخبار عن السير لدخول مترقب او حكاية عن السير المستقبل
نحو اسير حتى تغيب الشمس وتكون حتى فى الصورتين الاخيرتين للغاية
بمعنى الى اى الى ان ادخل البلد وان تغيب الشمس قوله فان اردت
اى فان اردت بالفعل الواقع بعد حتى الحال تحقيقا او حكاية كانت اى
حتى حرف ابتداء فترفع الفعل كقولك سرت حتى ادخل البلد مخبرا عن السير
حال الدخول وانت فى حال الدخول وكنت سرت حتى ادخل البلد امس
حاكيا عن تلك الحالة الواقعة فى زمان الماضى من الدخول المترقب بالنسبة
الى السير لغرض الحكاية قوله وتجب السببية اى اذا انتفى شرط الا
ستقبال مع حتى يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها بخلاف حال الاستقبال
نحو مرض حتى لا يرجونه فان الفعل ههنا فعل حال وما قبلها سبب

لما

لما بعدها وكذلك قولهم قرب الماء حتى جئ البعير بجر بطنه قوله
ومن ثم امتنع اى ومن اجل شرطية السببية فى فعل الحال امتنع الرفع
فى كان سيرى حتى ادخلها فى كان الناقصة اذ على تقدير الحالية انقطعت
الجملة عما قبلها فيلزم كون الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى الا اذا قدرت
متعبا او امس وجعلته خبر الكان فحينئذ يجوز الرفع قوله واسرت
حتى ادخلها اى ومن اجل شرط السببية فى فعل الحال امتنع الرفع فى اسرت
حتى ادخلها اذ يلزم حينئذ الشك فى التسبب مع تحقق المسبب اذ الرفع
يقتضى سببية ما قبله لما بعده جزما والاستفهام ينافى الجزم لاقتضائه
الشك فلا يجتمعان قوله وجاز فى النائمة اى وجاز كان سيرى حتى
ادخلها بالرفع والنصب فى كان الناقصة لعدم احتياجها الى الخبر فانتفى
المانع المذكور سابقا قوله وانهم سارا ى وكذا يجوز فيما تهم سار حتى
تدخلها بالرفع والنصب لعدم مانع الرفع اذ السؤال ضائع عن السائر دون
السير فيكون السبب والمسبب متحققا والشك انما وقع فى السائر وليس
بسبب ولا مسبب قوله ولام كى اى وينتصب المضارع ايضا باضمار
ان بعد لام كى نحو اسلمت لادخل الجنة اى لكى ادخل الجنة وانما وجب تقدير
ان بعدها ليلا يلزم دخول الجار على الفعل لانها حرف جر قوله ولام
الجحود اى وينتصب المضارع ايضا باضمار ان بعد لام الجحود وهى

لام تاكيد بعد النفي الداخل على كان نحو قوله تعالى لم اكن لاسجد وما كان
الله ليعذبهم ويفرق بين هذه ولام كي ان هذه زايدة لم يحتمل المعنى
باسقاطها بخلاف الاول ولازمة للنفي دونها وليست للتعليل والاولى
له وان هذه بعد نفي داخل على كان وتلك ليست كذلك قوله والفاء
ان وينتصب المضارع باضمار ان بعد الفاء العاطفة عند البصريين بشرطين
احدهما سببية الاول ومسببية الثاني والثاني ان يتقدم عليها احد
الامور الستة وهي الامر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض
فاذا انتفى احد الشرطين انتفى النصب بتقدير ان وانما وجب تقدير ان
اذا وجد الشرطان لان الفاء في الحقيقة عاطفة ما بعدها على ما قبلها
فتعين تقدير ان لتعذر تقدير غيرها من كي وما لئلا فانها لا تقع بعد
الفاء ليلا يجتمع ألئتا السببية وانما فلانها لا تعمل مظهرة فكيف مضمرة
فقد رأيت ان يكون للمصدر المنتزع على المصدر المنتزع ولا يجوز ان يكون
الفاء ناصبة لما هو مذهب الكوفيين لانها لو كانت ناصبة لكانت
ناصبة في غير هذا الموضع ولما نصبت في غير هذا الموضع دل على ان
الناصب غيرها هكذا قال المصنف في شرحه وللكوفيين منع الملازمة
تقول زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني ولا تطغوا فيحل
عليكم غضبي اي لا يكن منكم طغيان فحلول الغضب مني وما نأتينا

عطفا م

فتحدثنا

فتحدثنا اي لا يكون منك اتيان محدث مبنيا على معنى نفي الاتيان فيلزم
منه نفي الحديث اي ما اتيتنا قط فكيف تحدثنا او على معنى نفي الحديث
لانفي الاتيان اي انك تأتينا مرارا ولكن لا تحدثنا وهل لنا من شفعاء
فيشفعوا لنا اي وهل حصول شفعاء فشفاعة لنا وبالبنى كنت
معهم فافوز فوزا عظيما اي ليت لي كوننا معهم ففوزا عظيما والاستفهام
فنصبت خبرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير قوله والواو
بشرطين اي وينتصب المضارع باضمار ان بعد الواو العاطفة بشرطين
الجمعية وان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة في الفاء فاذا
انتفى احد الشرطين تعين الرفع اما على الاشراك او على القطع تقول
في الامر اكرمني واكرمك اي ليجتمع الاكرامان وفي النهي لا تأكل السمك وتشرب
اللبن اي لا تجمع بينهما وفي النفي ما اتانا فتحدثنا اي لم نجمع بين الاتيان
والتحديث وفي التمني ليت لي مالا وانفق منه ان ليت جمع المال والانفاق
منه وفي العرض الا تأتينا وتحدثنا اي الا يكن منك اجتماع الاتيان والتحديث
قوله والواو بمعنى الى ان وينتصب المضارع بان مقدرة بعد او بمعنى الى
او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني
اذ لا يدخل كل واحد من الى والا الا الاسم تحقيقا او تقديرا ومنه قول
امرؤ القيس يبكي صاحبي لما رأى الدرب دونه وايقن انا لاحقان بقيصرا

فقلت له لا بيك عينك انما يحاول ملكا او موت فتعذرا اى تطلب العلل
الى ان تموت ويجوز رفعه على التشريك او القطع والذرب ضيق
من مضايق الروم قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اى
وينتصب المضارع بعد حروف العاطفة مطلقا اذا كان المعطوف
عليه اسما ليلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وتخرج
الى ان تخرج فيكون التقدير اعجبني قيامك وخروجك قوله
ويجوز اظهار ان بعد لام كي هذا اشارة الى ان حال ان بعد هذه الحروف
الستة ثلثة احدها ما يجوز اظهارها واضمارها والثاني ما يجب اضمارها
والثالث ما لا يجوز اضمارها فالاول في موضعين بعد لام كي نحو اسلمت لادخل
الجنة ولان ادخل الجنة اما الاظهار فلما مر واما الاضمار فللتفرقة بينها وبين
لام الجحود وانما لم تعكس لوجود القرينة هناك دون لام الجحود وبعد
العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما لغرض الفعل من اول الامرين على
وبين عاطفة صريح الفعل والثاني وهو ما يجب اضمارها بعد لام الجحود
وسائر العاطف لكي والفاء والواو لقيام القرينة الدالة عليها كما مر
مع كون الحذف اخصر واما الثالث وهو ما يجب الاظهار فقع لا في لام
كي نحو ليلا يعلم وانما وجب الاظهار مع لا ليلا يلزم دخول حرف الجر
على حرف النفي التي لها الصدارة وليلا يتوالى اللامان قوله ويجزم

لما

لما فرغ من مرفوع الفعل ومقتضيه ومنصوب الفعل وناصبه شرع في بيان
مجزوم الفعل وجوازمه والجوازم اما حرف او اسم بسيط او مركب اما
الحرف فلم ولما ولام الامر ولا في النهي وان في الشرط والجزاء نحو لم يضرب
ولما يخرج وليضرب ولا تضرب وان تاتني اتك واما الاسم فكلم المجازاة سوى
ان وهي مهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واى وانى واما مع كونها
واذ ما في مثل قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له شاذ عند البصريين
اذ هنا موضوعان للظرفية فقط قوله فلم لقلب المضارع ماضيا هذا
شروع في تفصيل ما اجمله ان فلم وضع لقلب معنى المضارع الى الماضي المنفي
نحو لم يقم زيد بمعنى ما قام زيد قوله ولما مثلها اى ولما مثل لم في قلب
معنى المضارع الى الماضي المنفي نحو لما يضرب زيد قوله وتختص
بالاستغراق اشارة الى وجه التفرقة بينهما اى وتختص لما بالاستغراق
من حين حصول الفعل الى وقت الكلام نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم من
حين ظهور الندم الى حين اخباري بخلاف ندم زيد ولم ينفعه الندم اى
عقيب ندمه ولم يلزمه الاستمرار الى وقت الكلام قوله وجواز حذف
الفعل ان وتختص لما بجواز حذف الفعل معه نحو ندم زيد ولما بخلاف
لم فانه لا يجوز حذف الفعل بل يجب اظهاره فخرجت ولم يخرج زيد كانهم
جعلوا ما زائدا من معناها نائبا عن الفعل قوله ولام الامر الى لام لابي

لام الامر المطلوب بها الفعل كقوله تعالى ليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت ذو سعة
من سعته ويلزم المبنى للمفعول سواء كان متكلما او مخاطبا او غايبا والفاعل
لغير المخاطب لان المخاطب منه مخصوص بصيغة الامر نحو اضرب وقد جاء
في رواية يعقوب عن الرسول في القراءة الشاذة في الفاعل المخاطب اللام
نحو فبذلك فلتفرحوا ومنه قول عليه ولتصنعوا صنوفكم وقد جاء حذف اللام
مع بناء المضارع مجزوما على طريق الشذوذ نحو محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من امر تبالا فق له ولا النافي للنهي عن المطلوب
بها ترك الفعل نحو ولا تهنوا وتدعوا الى جازمة ابدا بخلاف النافية فانها
لا عمل لها في الفعل كقوله تعالى مالكم لا تؤمنون بالله ومالكم لا ترجون لله وقارا
وكلم المجازاة ان ومن الجوازم كلم المجازاة ان كلم الشرط والجزاء وهي التي تدخل
على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني كقولك ان تكرمني اكرمك ومن يقرب
اضرب وحيثما تكن اكن وبسمى الاول شرطا والثاني جزاء وقد لك فان كان
مضارعين اشارة الى تقسيم الشرط والجزاء باعتبار تاثير حرف الشرط فيهما
فان كان الشرط والجزاء مضارعين او كان الشرط مضارعا تعين الجزم نحو
ان تكرمني اكرمك وما تصنع اصنع وايانا تضرب اضرب ومتى تمرر امرر اما في الاول
فلكونهما مضارعين قابلين له ولا مانع عنه ولتاثير في الثاني نحو ان تكرمني اكرمك
بالجزم في الشرط فلوجود الجازم ولكون المضارع متمكنا قابلا لتاثير الجازم وقد قيل

عن

عن سيبويه ان الجزاء مجزوم بكلم المجازاة والشرط جميعا وقيل اذا كان الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا فالشرط مرفوع في له وان كان الثاني في فالوجهان
اي وان كان الجزاء مضارعا دون الشرط ففي الجزاء يجوز الرفع والجزم امتا
الجزم وهو الافصح فلكونه قابلا له ولتا الرفع فلانه لما بطل ناثير اداة الشرط
في الشرط لكونه ماضيا بطل في الجزاء ايضا بعلة قوله واذا كان الجزاء
ماضيا بغير فدهذا شروع في تقسيم الجزاء باعتبار الفاء وعدمها اي اذا
كان الجزاء ماضيا لفظا بغير قد او ماضيا معنى بان كان مضارعا منفيا بلم
الفاء في الجزاء نحو ان اكرمتني اكرمتك وان تكرمني اكرمك في الماضي اللفظي
او لم اكرمك في المعنوي لتاثير حرف الشرط من جهة المعنى حيث قلب معنى
الماضي الى معنى الاستقبال فاستغنى عن الرابطة اللفظية الدالة على
كونه جوابا بخلاف ما فيه قد لفظا او تقديرا فانه لم يوثر فيه معنى الشرط
لكونه ماضيا محققا لقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وكقولك
ان اكرمتني فقد اكرمتك امس في اللفظي واما في التقديري فكقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت في له وان كان مضارعا مثبتا
او ان كان الجزاء مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا بلا فالوجهان الفاء
وتركه نحو ان تاتني اكرمك او فاكرمك وان يصبك لا يفلح او فلا يفلح اما
الفاء في المضارع المثبت فلجواز جعله خبر مبتدا محذوف فيتعذر تاثير

حرف الشرط فيه حينئذٍ فلا يصير مجزومًا ومنه قراءة حمزة إن تفضل احدهما
فتذكر احدهما الاخرى وأما تركه فلكونه فعلًا مضارعًا خاليًا لفظًا بحرف الشرط
مع صحة تقدير الشرط في جوابًا فلا احتياج الى الرابطة اللفظية فيجزم واما
في المنفي فلجواز تجرده عن معنى الاستقبال لاحتمال ان يكون لا لمجرد النفي
لا لنفي الاستقبال فلا يجوز دخول الفاء لعدم تعذر تاثير حرف الشرط وجواز
اجراء لا مجرى ان في كونها عاملة للاستقبال لا لمجرد النفي فتعذر تاثير حرف الشرط
ليلا يلزم اجتماع علامتي الاستقبال فتتعين حينئذٍ دخول الفاء لربط
الجزاء بالشرط كقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رهقًا مضارعًا
احتراز عن الماضي فانه على ما تقدم فوله مثبتًا احتراز عن المنفي
نحو ان ضربت لم تضرب فانه لا يجوز فيه الفاء فوله او منفيًا بلا احتراز
عن المنفي بلم ولما فانه لا يجوز فيه الفاء فوله والا فالفاء اي وان لم يكن
الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا او تقديرًا ولا مضارعًا منفيًا بلا تعين الفاء
لتعذر تاثير حرف الشرط في نحو القسمين المذكورين اي الممتنع فيه دخول
الفاء والجايز وذلك كالامر نحو ان ضربت فاكرمه والنهي نحو ان شتمك فلا تشتمه
والجملة الاسمية نحو ان ضربت فانا مكرم والجملة الاسمية
الواقعة جزاء بالحرف لكونها في محل مجزوم نحو ومن يضلل الله فلا هادي
له ويذرهم في طغيانهم بالجزم وقرئ مرفوعًا حملًا على ظاهر الجملة ويجوز

حذف

حذف الفاء عن الجملة الاسمية في الشعر عند سيبويه نحو من يفعل
الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان وعند الفراء مطلقًا
او جملة فعلية ماضية محققة نحو ان ضربني فقد ضربتك او مستقبلة
بحرف غير حرف الشرط من نحو السين وسوف وان ولن نحو ان اكرمني
فلن اكرمك وان ضربني فسا ضرب او فسوف اضرب او كان فعلا جامدًا
نحو ان جيتني فلست بمكرمك وان كرهتك فعسى ان يكرهك وان جاء
زيد فنعم الامر وان شتمك عمرو فبيس الشمانة اما في ليس فلكونها للنفي
الحال واما عسى ونعم فلخروجهما عن معنى الزمان فلا يؤثر فيهما معنى
الشرط او جملة استفهامية نحو ان تركتنا فمن يرحمنا او دعائية نحو ان
اكرمتنا فيرحمك الله فوله ونحو اذا لمفاجاة في الجملة الاسمية موضع الفاء
اي وقد نحو اذا المفاجاة في الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة اذا هم يقنطون موضع فهم يقنطون لكونها للتعقيب
كالفاء فوله وبان مفدرة اي وبنجزم المضارع بان مفدرة بعد
الافعال الخمسة الامر والنهي وما في معناهما كالدعاء وغيره والاستفهام
والتمني والعرض اذا قصد سببية الاول للثاني نحو اسلم تدخل الجنة
في الامر اي ان تسلم تدخل الجنة وشفى الله فلانا يفعل خيرًا اي ان شفى
الله فلانا يفعل خيرًا لان الدعاء في معنى الامر واتق الله امرؤ يفعل خيرًا

ب بدل

يثبت عليه في غير الدعاء لانه في معنى الامر ايضا اذ التقدير لينتفع الله و
ليفعل خيرا وكذا احسبك ينم الناس اى حسبك هذا الكلام فلا تتكلم ينم
الناس اى ان لا تتكلم ينم الناس وقوله لا تكفر تدخل الجنة مثال للنهى
اى لن لا تكفر تدخل الجنة قوله وامنع لا تكفر تدخل النار وهو
فاسد اذ الفعل المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر ليطابقه اذ النفى
لا يدل على الاثبات ولذلك صرحوا بعدم صحة الجزم فى النفى فلا يقال
لم تدن من الاسد يأكلك بالجزم اذ مدار الجزم بعد الاثبات الى
على السببية والسببية اذ الطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب على
الطلب والنفى خو محض لا يدل على السببية قوله خلافا للكسائى
اى امنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائى فانه يجيز اعتمادا منه على وضوح
المعنى فى مثل ذلك فاذا لم تقصد سببية الاول للثانى تعذر الجزم
بل يجب ان يرفع على احد وجوه ثلثة اما على الوصفية كقوله تعالى
فهب لى من لدنك ولبا يرثنى ويرث من ال يعقوب على قراءة الرفع
او على الحالية نحو قوله تعالى فذرهم فى خوضهم يلعبون فذرهم فى
طغيانهم يعمهون او على الاستيناف والقطع نحو فاضرب لهم طريقا فى
البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى فى قراءة غير حمزة مجزوما ومنه قوله
قال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجرى بمقدار اعلم انه

يجوز

المظهر

يجوز جزم المضارع بعد مضارع منصوب فى موضع الجزم نحو قوله تعالى
فاصدق واكن من الصالحين لان المعطوف عليه فى مثل هذا قد يجزم
ولا فاء فيه قال الخليل هذا كقولك عمرو بن معدى كرب دعنى فاذهب
جانبا يوما واتركك جانبا ثم قال وهذا كقولك بدا لى انى لست مدركك
ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا قوله مثال الامر صيغة
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لما فرغ من القسمين للفعلين
شرع فى بيان القسم الثالث من الفعل فقوله صيغة يشمل المحدود وغيره
لانها الهيئة العارضة للكلمة بسبب فوانين الصرف فقوله يطلب بها
الفعل احتراز عن الماضى والمستقبل والنهى والنفى فقوله من الفاعل
المخاطب خرج عنه الامر الغايب نحو ليضرب لانه ليس للفاعل المخاطب
وكذا خرج للمتكلم والمخاطب باللام لم يسم فاعله نحو لتضرب ولا تضرب
ومطلقه وضع لطلب الفعل فيكون مستقبلا ابدا اذ المطلوب به حصول
ما لم يحصل او دوام ما حصل نحو قم الليل وبايعنا النبى ان قال
بحذف حرف المضارعة ليخرج منه مثل لتفعل وفيذلك فلتفرحوا
لانه ليس بحذف حرف المضارعة وان كان قليلا شاذا قوله
وحكم اخر حكم للمجزوم اى حكم اخر الامر حكم اخر فعل المضارع المجزوم
من التسكين فى نحو اضرب وحذف حرف العلة فى نحو اغز وارم واخش

والنون في نحو اغزوا واضربوا لمشابهته امر الغائب في الطلب وان لم يكن مجزوما
عند البصريين لزوال مقتضى الاعراب وهو المضارعة باحد حروف نأيت
وكنهم لما عاملوه معاملة المجزوم في الصون توهم الكوفيون انه مجزوم قالوا
انه مغرب مجزوم بلام محذوفة من اللفظ لكثرة الاستعمال والمهذب من الالتباس
مفقد في المعنى شبيها له بالامر الغائب ولانه نقيض النهي فحمل عليه
حملا للنقيض واجيب بان ثم وجود المقتضي وهو حرف المضارعة
وهنا منتف ولان حذف اللام في امر الحاضر لو كان لكثرة الاستعمال
وعدم اللبس لالتزم الحذف ولما حذف حيث انتفى الكثرة واللبس ليس كذلك
قوله فان كان بعد ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل هذا شروع
في بيان كيفية اشتقاق الامر اي اذا حذف حرف المضارعة فلا يخلو من
ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن او متحرك فان كان بعد حرف المضارعة
متحرك بقي على تلك الحركة مجزوما اخر فتقول في تضع ضع وفي تدحرج
دحرج وفي تقاتل قاتل وان كان بعد حرف المضارعة ساكن وليس برباعي زدت
همزة وصل ليتوصل بها الى النطق لتعذر الابتداء بالساكن مضمومة
ان كان بعد الساكن ضمة نحو اقتل وانصر دفعا للالتباس بالمضارع
لو قيل اقتل بالفتح ولزوم الاستثقال بسبب الخروج من الكسرة الى الضمة
لو كسرت مكسورة فيما سوى مضموم العين سواء كان مكسور العين او مفتوحها

العين

العين نحو اضرب واعلم انه لو ضمت لالتبس بما هي من باب الافعال
ولو ضمت في مثل اضرب لالتبس بالمجهول ولو فتحت لالتبس بامر باب
الافعال ومثل بثلاثة امثلة الاول المضموم العين والثاني المكسور العين والثالث
المفتوح العين فمثل له وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة اي وان كان فعل
الامر من الرباعي فالهمزة فيه مفتوحة مقطوعة وهي الهمزة المحذوفة من
المضارع عند اجتماعها مع حرف المضارعة فحذفت لاجتماع المعنيين في
المتكلم وكراهتهم ذلك فلما حذف منه المضارعة التفوا برد تلك الهمزة المتروكة
لزوال المقتضي للحذف فقالوا في الامر من يكرم اكرم برد الهمزة المرفوضة
لانهم لو لم يردوها لالتزم ان يردوا غيرها لتعذر الابتداء بالساكن ولو ردوا
غيرها لردوا مفتوحة لا التبس بالثلاثي الاترى انهم
لو قالوا من اضرب يضرب اضرب بالكسر لم يعلم انه امر من ضرب يضرب
او من اضرب يضرب وانما وجه ضمها للالتباس والاستثقال قوله
فعل مالم يسم فاعله هذا اشارة الى تقسيم الفعل باعتبار اخر اي
الفعل باعتبار ما يسند اليه اما مجهول او معلوم فالمجهول في اصطلاحهم
هو فعل مالم يسم فاعله وهو كل فعل حذف فاعله لمعان قد تقدم في
صدر الكتاب واقيم المفعول مقامه قوله فان كان ماضيا ضم اوله
وكسر ما قبل اخره اي فان كان الفعل الذي حذف فاعله واقيم المفعول

من بكر

لانهم لو لم

مقامه ماضيا فشرطه ان يضم اوله ويلي ما قبل اخره ليتميز المعلوم عن
المجهول واختص المجهول بهذا التغيير لتغيير معناه ولم يقتصر على ضم
الاول لئلا يلتبس مجهول اعلم بمعلوم ولا على كسر ما قبل الاخر لعدم
الفايدة فيه مثل علم قولك ويضم الثالث مع همزة الوصل اي فان كان
الفعل الذي لم يسم فاعله ماضيا لثلاثي المزيد فلا يخلو من ان يكون اوله
همزة وصل او كان اوله تاء فان كان اوله همزة وصل فيضم الثالث
مع همزة الوصل نحو اجتمع واستخرج وانقطع وانطلق واقتدر لانهم
لو اقتصروا على ضم الهمزة وهي همزة وصل لالتبس حالة الدرج مجهول
هذا الباب بامر ففتحوا الثالث ليرتفع هذا اللبس ولم يقتصروا على ضم
الثالث وضموا الهمزة طلبا لتجانس الحركتين قوله والثاني مع
التاء اي وان كان اوله تاء فيضم الثاني مع التاء نحو تعلم وتجوهل لانهم
لو اقتصروا على ضم التاء لالتبس الماضي المجهول بمضارع مجهول علمت
والتبس تجاهل بصيغة مضارع جاهلت وكذلك التبس مجهول تفعل
بمضارع مجهول التفعيل والمفاعلة او بمضارع المعلوم من التفعيل
والمفاعلة كسر ما قبل الاخر مع ضم الاول فقوله خوف اللبس متعلق
بمجموع ما ذكرنا قوله ومعتل العين اي الحكم المذكور مخصوص بغير
المعتل العين واما معتل العين فالافصح فيه قيل وبيع بمحض الياء والاصل
فيها

فيهما قول وبوع كالصحيح فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها بعد
سلب حركة ما قبلهما وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فصار قيل وبيع وقيل اسكنت الياء من بيع لكراهتهم الكسرة عليها
بعد الضمة فبقي ياء ساكنة بعد ضمة فغيروا حركة ما قبلها الى
ما يجانسها اذ تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف فصار بيع
ثم حمل قيل عليه لانهما من باب واحد وكان قلب الواو الى الياء
اولى من قلب الياء الى الواو قوله وجاء الانضمام وهو اخراج
الحرف بينها وبين حركتها بحيث لا يكون واوا صريحا ولا ياء صريحا
نحو قيل وبيع ايذانا منهم على ان الاصل هو الضم قوله والواو اي
وقد جاء الواو نحو قول وبوع بقلب الياء واوا لمجانسة حركة ما قبلها
في بيع وهو ضعيف لانه خروج من الاخف الى الاثقل اذ الواو اثقل
من الياء منه قول الشاعر لبث وهل ينفع شيأ ليت لبث شبابا
بوع فاشتريت قوله ومثله باب اختير وانقيد الى اخره يعني ان
افتعل وانفعل المعتل العين اذا بني للمفعول يجوز فيه الوجهان المذكوران
في المجرد اذ تقول في اختير وقيد في انقيد مثل قيل وبيع
قوله دون استخير واقيم اذ هما اليا ما مثلين لقيل وبيع لسكون ما قبل
حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصل استخير استخير بسكون الخاء واصل

اقيم اقوم بسكون القاف واذا سكن ما قبل حرف العلة من الواو والياء نقل حركتها الى ما قبلها فوجب ان يقال استخير واقيم لغة واحدة قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره الخ فرغ مما يتعلق بجزول الماضي شرع في بيان احكام مضارعه ثم هو لا يخلو من ان يكون معتل العين او لا فالثاني اذا بني للمفعول ضم اوله وفتح ما قبل اخره خوف اللبس لانه لو اكتفي بضم الاول لالتبس بمضارع معلوم للافعال وللمفاعلة ولو اكتفي بفتح ما قبل الاخر لالتبس بمضارع علم فعين ضم الاول وفتح ما قبل الاخر لينفيه قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفا اي وان كان اجوف نحو قال ويقول تنقلب الواو والياء فيه لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو يقال ويباع وكذلك المعتل اللام نحو يرمى ويدعى واما معتل الفاء فسواء كان فاؤه واوا او ياء ثانية او محذوفة في المعلوم فالمجهول منه بالواو ثانية نحو يوعد ويوفى ويوجل ويوثر قوله المتعدي قد تقسيم اخر للفعل باعتبار متعلقه اي الفعل باعتبار متعلقه اما متعد وهو الذي يتوقف فهمه على متعلق كضرب ويسمى واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوز ايضا لتجاوزه عن محله لازما للزومه الفاعل وعدم تجاوزه منه الى غيره وغير واقع لعدم وقوعه على محل وانما كان كذلك لان معاني الافعال تنقسم قسمين لا تعلق له بغير من قام به وهو الفاعل

وهو

وهو القسم الثاني وقسم يتعلق بغيره بغير من قام به وهو القسم الاخير في قوله والمتعدي يكون الى واحد والى اثنين اي ثم المتعدي قد يتعلق بواحد فيسمى متعديا الى واحد نحو ضربت زيدا وقد يتعلق باثنين لاقتضاء معناه اياهما ويسمى متعديا الى مفعولين كاعطيت وعلمت لان الاعطاء باعتبار عقليته متعلق بامرين احدهما المعطى والثاني الشيء الذي يعطاه ولو رفعت عن الذهن تعلقه بهما او باحدهما لم يعقل الاعطاء وكذلك علم انما يعقل باعتبار المنسوب والمنسوب اليه لانه يتعلق بالنسبة ولا بد للنسبة من الطرفين ثم هو نوعان فنوع مفعوله الثاني غير المفعول الاول بحيث لا يحمل عليه نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة ونوع مفعوله الثاني عين الاول ويحمل عليه نحو علمت زيدا قائما وظننت زيدا جالسا والاصل في الاول تقديم ما هو فاعل في المعنى وما يتعدى اليه الفعل بنفسه قوله والى ثلثة كاعلمت اي وقد يتعلق بثلثة مفاعيل كاعلمت زيدا عمرا خيرا الناس ورايت زيدا عمرا فاضلا لان علم ورات متعديان الى اثنين فصارا متعدين بالهمزة الى ثلثة مفاعيل وهذان مما يتعدى الى ثلثة باتفاق لا خلاف فيه وقد اجاز الاخفش اظننت لانها باعتبار الاصل يتعلقان بمنسوب ومنسوب اليه فاذا جاء وا بالهمزة جعلوه متعلقا بهما صيرورة لان للهمزة للصيرورة وليلا يلزم زيادة حرف من غير فائدة قوله وانباء ونبأ

واخبرَ وخبّرَ وحدّثَ اى هذه الخمسة ايضًا متعدية الى ثلثة مفاعيل
عند المبرّد بالاصالة وعند غيره فى التحقيق متعدية الى واحد
ولكنها لما استلزمت معنى الاعلام جعلوها جارية مجرى اعلم لما فيها
من معنى العلم لان الانباء يتعلق بنبإ لا بنبإ، هو مدلول الفعل المنصوب
به على المصدرية فيكون نفس الفعل اذ الفعل لا يتعلق بنفسه فلم يكن ما بعد
هذه الافعال مصدرًا حقيقةً ليلزم فيه الحكاية كما فى الجملة الواقعة
بعد القول لان المراد من القول فى الحكاية التلفظ بالجملة ومن النبإ
هو المعنى دون اللفظ فقوله لهُ وهذه مفعولها الاول كمفعولى اعطيت اى
هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول اعطيت
فى جواز الاختصار عليه يعنى ان شئت ذكرته منفردًا وان شئت تركته
ذكر مع ذكر ما بعده تقول اعطيت ولا تذكر ما بعده واعلم دارك
طيبة ولا تذكر ما بعده واما مفعولها الثانى والثالث كمفعولى علمت
فى انه لا غنى لاحدهما عن الاخر كما كان قبل دخول الهمزة على اوائلها فلا يجوز
الاختصار على احدهما لوجوب الملازمة الذكرية بينهما فاذا ذكرت احدهما
لا بدّ من ذكر الاخر لانهما فى المعنى كالمبتدإ والخبر وان تركتهما معًا جاز بخلاف
مفعولى اعطيت فانه لا يلزم ذكرهما معًا لعدم الربط بينهما اذ لا يصح حمل احدهما
على الاخر فكان الاول منهما كالمفعول الاول فى اعلمت والثانى منهما كالثانى فى

والثانى

والثانى منهما فى اعلمت فيجوز ذكر الاول بدون الثانى وكذا ذكر الثانى بدون
الاول فقوله افعال القلوب اى الفعل باعتبار نصبه اما ما يتعلق بالجزاء
اولا الثانى افعال القلوب وهى سبعة على ما ذكر فى المتن وبقى افعال الشك
واليقين فالثلثة الاول وهى ظننت وحسبت وخلت للشك والثلثة الاخيرة
وهى علمت ورايت ووجدت لليقين والرابع وهو زعمت يصلح لكل واحد
من الشك واليقين وقد يجئ الظن بمعنى العلم كقوله تعالى الذين يظنون انهم
ملاقوا ربهم كما جاء راى بمعنى ظن فى قوله تعالى انهم يرونه بعيدًا اى يظنونه
فقوله لهُ ندخل على الجملة لبيان ما هى عنه اى ندخل هذه الافعال على الجملة
الاسمية لبيان ما هى عنه من العلم والظن لان هذه الافعال يتعلق بالنسبة و
النسبة قد تكون عن علم وقد تكون عن ظن فاذا قصدت بيان انها عن علم
قلت علمت زيدًا قائمًا واذا قصدت بيان انها عن ظن قلت ظننت عمرًا
فاضلًا فقوله لهُ فتنصب الجزئين اى فتنصب هذه الافعال الجزئين لتعلق
هذه الافعال بالجزئين لتعلق العلم والظن بالنسبة القائمة بالجزئين كما تنصب
اعطيت ونحوه المفعولين اعلم انهم قد اجروا باب قلت اذا كان من القول
النفسى مجرى ظننت مطلقًا سواء كان الاستفهام اولا عند بنى سليم وعند بعد؟
غيرهم اذا كان بعد الاستفهام وكان الفعل مستقبلًا مخاطبًا من غير فصل
غير الظرف نحو متى تقول زيدًا منطلقًا وانت تقول عمرًا جالسًا والكل مفهم

تقول عمرًا منطلقًا فالـ أجمالًا تقول بنى لؤى ه لعمر ابيك ام منجاهليناه
ومنه قولك علام تقول الرمح يثقل عاتقى ه اذا نام اطعن اذا الخيل كرت قوله
ومن خصايصها ان لا يقتصر على احدهما ان ولافعال القلوب خصايص لا
توجد فى غيرها منها عدم جواز الاقتصار على احد المفعولين بل اذا ذكر
احدهما لابد من ذكر الاخر لكون مفعولها فى المعنى على ما كان عليه قبل دخول
هذه الافعال من منسوب ومنسوب اليه بخلاف باب اعطيت لعدم اقتضاء
النسبة واما قولهم ظننت ذاك او ظننتك فالمراد منه المصدر والمدلول
عليه بالفعل اى ظننت ظنى وقولهم ظننت عندكم او ظننت فى الدار فالمراد
منه الظرفية لانه احد مفعوليه والاخر محذوف وقال ابن مالك يجوز
حذف احد المفعولين اذا وجدت القرينة الدالة عليه واما المفعولان
فيجوز حذفهما معًا فى البابين كما فى قوله تعالى وظننتم ظن السوء اى عدم
انقلاب الرسول عليهم ثابتًا وذلك عند وجود القرينة فق له ومنها جواز
الالغاء اى ومن خصايص افعال القلوب الالغاء ومو ابطال العمل لفظًا
سبيل الجواز وذلك اذا توسطت نحو زيد ظننت قايم او ناخرت نحو زيد قايم
علمت لاستقلال الجزئين كلامًا فكان ذكر هذه الافعال لذكر الظرف فان
معناه زيد قايم فى علمى او فى ظنى بخلاف باب اعطيت لعدم استقلال
مفعوليه وقد جاء الجزئان بعد هذه الافعال مرفوعين على تقدير ضمير الشان
فيها

فيها نحو ظننت زيد قايم ومنه فوك ارجو واامل ان تدنو مودتها
ولا اخال للبنا منك تنويل وقد يتوسط بين معمولى ان ملغاة وكذا بين
المعطوف والمعطوف عليه كقوله ان الحبيب علمت مصطبره ولديه
ذنب المحب مغفره وكقوله فما جنة الفردوس اقبلت بغيتى ه ولكن
دعاك الخبز اخبث والتمره وقوله اذا توسطت او تاخرت تبطل عملها
انما اذا تقدمت اهملت لقوتها بالتقدم فاما اذا توسطت او تاخرت
ضعفت فاجيز فيها الوجه الاخر فق له ومنها انها تتاتى ان دون خصايص
افعال القلوب التعليق ومو ابطال العمل لفظًا لا محلًا لعارض لزومًا بخلاف
الالغاء فانه ابطال العمل لفظًا ومحلًا لعارض جوازًا وذلك العارض اما
بان يكون الفعل واقعًا قبل الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو
فعلقت لكون ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده لصدارة الاستفهام
فلو اعملت لزم ابطال الصدارة فبطل العمل لفظًا لا معنى فان معناه علمت
احدهما بعينه عندك منهما ولذلك وجب ان يكون جواب ذلك الاستفهام
بالتعيين وكذلك لو وقع قبل اسم مضاف الى ما له الصدارة نحو علمت غلام
من انت فق له والنفى اى وذلك العارض الموجب للتعليق اما بان يكون
ذلك الفعل واقعًا قبل الاستفهام او الا. فما قبل النفى نحو علمت ما زيد
بقايم وظننت لا رجل افضل منك وقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء

ينطقون لامتناع عملها في اللفظ لاقتضاء الصدر انفق له
واللام اي وكذا يجب التعليق لو وقع قبل لام الابتداء نحو علمت لزيد
منطلق ولقد علموا لمن اشتراه ولقد علمت لتاء تبني منبني ان المنايا
لا تطيش سهامها لصدارة لام الابتداء لكن محل الجملة في جميع هذه الصور
منصوب لوقوع الفعل عليها حقيقة وكذا يجب التعليق في ان المكسورة
لصدارتها واستقلالها لامتناع جملتها واختلفوا في المفتوحة نحو علمت ان
زيدا منطلق فذهب بعضهم الى انها مع اسمها وخبرها سدت مسد المفعولين
لان علمت يقتضي النسبة وذلك حاصل لوجود المنسوب والمنسوب
اليه وهو مذهب سيبويه وذهب بعضهم الى انها مع اسمها خبرها سادة مسد
المفعول الاول والثاني محذوف للعلم وهذا غير مقبول عليه وهو قريب
من مذهب ابن مالك قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد اي ومن خصايصها انه يجوز ان يكون فاعل
هذه الافعال ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمني منطلقا وظنتني عالما
وقوله تعالى ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى بخلاف سائر الافعال
فانه لا يجوز فيها الا بتوسيط نفس مضاف الى ذلك الضمير نحو ضربت نفسي
لان الاصل تعدي فعل الفاعل بغيره لا بنفسه اذ الانسان قلما يضرب
نفسه ولانه ربما يسبق الفهم الى المغايرة على تقدير اتحاد بين الفاعل

و

والمفعول في مثل ضربتني بخلاف باب علمت لكثرة وقوع اجتماعهما فيه
فلا يسبق المغايرة الى الفهم لكثرة علم الانسان بفعل نفسه وقد اجري فقدني
وعدمني مجرى وجدتني في الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول نحو فقدني
وعدمني اجراء للنقيض على النقيض كقول الشاعر ندمت على ما كان
مني فقدتني كما يندم المغبون حين يبيعه وقول الاخر لقد كان لي عن
ضرتين عدمتني وعما الاي منهما متزحزح اي لقد كان لي عنهما وعما
الاي منهما بعد وعدمني جملة معترضة بينهما دعاء على نفسه كما في قوله
ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان فقوله وبلغتها
اخرى يتعدى الى واحد اي وبعض افعال القلوب بمعنى اخر يتعدى
بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد ولا يتعدى الى اثنين لان افعال
القلوب اذا تعلقن بشيء على صفة يتعدى الى مفعولين واذا لم يكن كذلك
لم يكن متعديا الى مفعولين فظننت اذا كان من الظن بمعنى التهمة
كقوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم يكون متعديا الى واحد
كما ان اتهمت كذلك واذا كان من الظن الذي يقابل العلم يكون متعديا
الى مفعولين وعلمت اذا كان بمعنى عرفت الشيء كقوله تعالى ولقد علمتم
الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم يتعدى الى مفعول واحد كعرفت
الشيء واذا كان بمعنى العلم الذي هو من افعال القلوب المقتضية للمنسوب

والمنسوب اليه يكون متعديًا الى مفعولين ورايت اذا كان بمعنى ابصرت الشيء
الذي هو من افعال الجوارح يكون متعديًا الى مفعولٍ واحدٍ كقوله تعالى فانظر
ماذا ترى واذا كان بمعنى البصيرة التي من افعال القلب نحو انهم يرونه بعيدًا ان
يظنون يكون متعديًا الى مفعولين ووجدت اذا كان بمعنى اصبت من وجدت
الضالة اي اصبتها وصادفتها يكون متعديًا الى مفعولٍ واحدٍ واذا كان بمعنى
الوجدان الذي هو من افعال القلوب يكون متعديًا الى مفعولين نحو وجدتها
وقومها يسجدون وكذلك حال بمعنى تكبر قوله الافعال الناقصة
ما وضع لتقرير الفاعل على صفةٍ لما فرغ من افعال القلوب شرع في الافعال الناقصة
اي الفعل باعتبار فاعله اما ناقص او تام لانه لا يخلو ان يتم بفاعله
اولا فالاول التام والثاني الناقص فبين هنا ان قصته ليعلم ان ما عداها
تامة فقوله ما وضع لتقرير الفاعل بمنزلة الجنس يشمل التام والناقص
قوله على صفة احتراز عن الافعال التامة لان المراد من قوله لتقرير الفاعل على
صفة ان هذه الافعال موضوعة على ان تنسب الى الفاعل على حالة لا يتم الا
بتلك الحالة فلذلك لم يكن بد من الخبر ليلا يلزم مخالفة وضعها بخلاف سائر الافعال
ولاجل هذا ذهب الزجاج ومن تابعه الى انها حروف لكونها دالة على معنى
لغيرها وذهب المطيعيون الى انها رابطة كفى وغيرها فاق له وهي كان الى
قوله وليس ان الافعال الناقصة هي من المذكورات في المتن ولم يذكر

سيبويه

سيبويه الا صار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو فتئ من الفعل مما لا يستغنى
عن الخبر وما جاء ان يلحق بهذه الافعال آض وعاد وغدا وراح بمعنى صار
قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك اي ومما جاء في هذا المعنى جاء في قوله
ما جاءت حاجتك على ان تكون ما نافية وجاءت بمعنى صارت وفيه ضمير
تقدم من الدراهم والدنانير وغير ذلك ان لم تصرهذه على قدر حاجتك
وذلك كما اذا كان محتاجًا الى غرائر فطلب منه لاجل تلك الغرائر كيلًا او
صبرة فقال ما جاءت حاجتك اي ما كان ذلك الكيل او الصبرة وافية
بتلك الغرائر اي لم يكن هذا على قدر المحتاج اليه ويجوز ان تكون ما استفهامية
بمعنى اي شيء وضمير جاءت عائد اليها وتانيث الفعل باعتبار الخبر كما في
قوله ما كانت امك والمعنى اي شيء حصل باعتبار حاجتك قوله وقعدت
كانها حرباء اي ومن افعال الناقصة قعدت في قول الحواريين لامير
المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقعدت كانها حرباء والاصل
ارهف شفرتك حتى قعدت كانها حربة فالضمير في قعدت للشفرة اي
صارت الشفرة كانها حربة قوله وتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء
الخبر حكم معناها اي تدخل هذه الافعال على الجملة اسمية من مبتدإٍ
وخبرٍ لاعطاء الخبر حكم معناها من الافعال من اثبات او نفي او ضرورة
او دلالة على النفي دائمًا او منقطعًا فرفع الاول وسمي اسمها ونصب الثاني

الحواريين

او منقطعًا

ويبقى خبرها مثل كان زيد قائما فقوله فكان ناقصة لثبوت خبرها ماضيا
اى كان حالا او وجد ناقصة تال محتاجة الى اسم وخبر وقدمنا لك ان
الباب موضوع لها ومعناها ثبوت الخبر لاسمها ماضيا دائما نحو وكان الله
غفورا اومنه قوله ولكن مشيت ولم اجدك وكان الضرب عادة او لبنا
والتجديف نحو الكوفان بالتمرة او منقطعا بقرينة حالية كقول الفقير كان لي مال
او مقالية كقوله تعالى اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قوله ومجيء صار هذا
هو الوجه الثاني من الوجوه الاربعة ان يجيء بمعنى صار كقوله بنيناه فقد
والمطي كانها قطا الحزن فقد كانت فراخا بيوضها وكقوله تعالى وكانت هباء
منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة قوله ويكون فيها ضمير الشان اى يجيء ايضا
ناقصة مضمرة فيها ضمير الشان نحو كان زيد قائم فلا يكون خبرها الا جملة ليكون
مفسرا او بيانا للاسم الذي هو ضمير الشان ويكون مجردة عن ضمير المبتدا ولا
تختصها بهذه الصفات جعلت فيما يراسيد قوله ويكون تامة اى وقد
يجيء تامة بمعنى اوجد وثبت ووقع نحو كن فيكون وقوله تعالى وان كان
ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقول الشاعر اذا كان الشتاء فادفئوني
فان الشيخ يهدمه الشتاء فعلى هذا ليست من الباب لان مدلولها معنى
ينسب الى فاعلها من غير تقييد مستغنيا عن الخبر ولذلك سميت تامة
قوله ورايت ان الوجه الرابع من الوجوه الاربعة ان يكون زائدة لتحسين

الكلام

الوجوه

الكلام وجودها وعدمها سواء كقوله فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران
لنا كانوا كرام وقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا قيل قد شذت
زيادتها بين على ومجرورها كقوله جياد بني ابكر تسامى على كان المسومة العراب
وقوله تعالى لمن كان له قلب بحمل الوجوه الاربعة قوله
وصار ان ومن الافعال الناقصة صار وهي للانتقال اما من حقيقة
الى اخرى نحو صار الماء هواء او من صفة الى اخرى نحو صار زيد غنيا
اى بعد ما كان فقيرا او من مكان نحو صار زيد من بلد كذا الى بلد كذا او من
ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو وعلى الوجهين الاخيرين يكون
تامة منعديا بالى هكذا قال بعض الفضلاء والظاهر انها في جميع
الوجوه ناقصة قوله واصبح وامسى واضحى اى هذه الثلثة موضوعة
لاقتران مضمون الجملة المدخولة هذه الافعال عليها باوقاتها المخصوصة
يعني هذه الافعال تفيد ثبوت خبرها لفاعلها في هذه الاوقات الخاصة
التي هي الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد فقيرا وامسى غنيا واضحى
اميرا قوله وبمعنى صار اى ويجيء هذه الثلث بمعنى صار نحو اصبح
زيد وزيرا اى صار وزيرا في هذا الوقت ومنه قوله تعالى فاصبحتم
بنعمته اخوانا وقول الشاعر ثم اصبحوا كانهم ورق جف فالوى به الدبور
والدبور قوله وتكون تامة اى ويجيء هذه الثلث تامة بمعنى الدخول

الدخول

في هذه الاوقات فلا يحتاج الى خبر نحو اصبح زيد اى دخل في الصباح وعليه
اصبحنا وامسينا واضحينا اى حصلنا في هذه الاوقات ومنه قوله فسبحان
الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وحين
تظهرون قوله وبات وظل لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما اى ومنها
ظل وبات وهما موضوعان لاقتران مضمون الجملة بالوقتين المخصوصين كما
تقدم في اصبح وامسى فظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار نحو ظل زيد اميرا
وبات لاقترانه بالليل نحو بات عمرو فقيرا كقوله اظل ارعى وابيت اطعن
والموت من بعض الحيوان هو قوله وبمعنى صار اى وقد تجيئان بمعنى
صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا وفظلت اعناقهم لها خاضعين وقد
تجيئان تامتين نحو ظلت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا فالاول يتعدى بالباء
قوله وما زال وما فتئ وما انفك وما برح لاستمرار خبرها للفاعل ما مذ قبله
اى هذه الاربعة موضوعة ليدل على ثبوت الخبر للفاعل وحصوله له في سبيل
الاستمرار من زمان كان ذلك الفاعل قابلا لذلك الخبر عادة نحو ما زال زيد اميرا
من زمان كان قابلا للامارة وكذلك البواقي قوله ويلزمها النفي اى ويلزم في اول
هذه الاربعة حرف النفي لفظا لان معناها نفي فلو استعملت من غير نفي لا
تنقض المعنى فلما دخل النفي على النفي صار مثبتا اذ نفي النفي اثبات وقد
يحذف حرف النفي لفظا ويراد معنى كقوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر

قابلا م

مؤلف

بوسف اى لا تفتؤ وقوله امرؤ القيس وقلت لها والله ابرح قاعدا ولو قطعوا
رأسي لديك واوصالي قوله ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها للفاعل
اى وما دام موضوع لتوقيت امر وهو الفعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها نحو اكرمك ما دمت قائما واجلس ما دام زيد جالسا فالمعنى توقيت
الاكرام بمدة ثبوت القيام او الجلوس لفاعل ما دام قوله ومن ثم احتاج
الى كلام اى ومن اجل ان ما دام توقيت امر بمدة ثبوت الخبر لفاعلها احتاج الى
كلام يشفع اليه لانه ظرف والظرف فضلة لا بد له من متعلق من جملة اسمية
او ظرفية كسائر الفضلات وقد تجيء تامة بمعنى بقي كقوله تعالى ما دامت السموات
والارض او بمعنى سكن نحو لا يبرحن احدكم في المكان الذي هم اى الساكن قوله
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى ومن الافعال الناقصة ليس في الاصح وهو
موضوع لنفي مضمون الجملة حالا نحو ليس زيد قائما الان وقيل لنفي مضمون
الجملة مطلقا حالا كان او غيرها كقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
اى العذاب في زمان المستقبل قال حسان ولا مثله فيهم ولا كان قبله
وليس يكون الدهر ما دام يذبل والحول هو الاصح قوله ويجوز تقديم
اخبارها عليها على اسمائها الى فرع من تعدادها واقسامها وشرائطها وما
يتعلق بها شرع في بيان احكام اخبارها باعتبار تقديمها عليها وعلى اسمائها

ذكره م

اى يجوز تقديم اخبار الافعال الناقصة عليها على اسمائها لعدم اللبس كتقديم

فى هذه الاوقات فلا يحتاج الى خبر نحو اصبح زيد اى دخل فى الصباح وعليه
اصبحنا وامسينا واضحينا اى حصلنا فى هذه الاوقات ومنه قوله فسبحان
الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد فى السموات والارض وحين
تظهرون قوله وبات وظل لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما اى ومنها
ظل وبات وهما موضوعان لاقتران مضمون الجملة بالوقتين المخصوصين كما
تقدم فى اصبح وامسى فظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار نحو ظل زيد اميرا
وبات لاقترانه بالليل نحو بات عمرو فقيرا كقوله اظل ارعى وابيت اطحن
والموت من بعض الحيوان هو قوله وبمعنى صار اى وقد تجيئان بمعنى
صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا وفظلت اعناقهم لها خاضعين وقد
تجيئان تامتين نحو ظلت بمكان كذا وبات ميتا طيبا فالاول يتعدى بالباء
قوله وما زال وما فتئ وما انفك وما برح لاستمرار خبرها للفاعل مذ قبله
اى هذه الاربعة موضوعة ليدل على ثبوت الخبر للفاعل وحصوله له على سبيل
الاستمرار من زمان كان ذلك الفاعل قابلا لذلك الخبر عادة نحو ما زال زيد اميرا
من زمان كان قابلا للامارة وكذلك البواقى قوله ويلزمها النفى اى ويلزم فى اول
هذه الاربعة حرف النفى لفظا لان معناها نفى فلو استعملت من غير نفى لا
تنقض المعنى فلما دخل النفى على النفى صار مثبتا او نفى النفى اثبات وقد
يحذف حرف النفى لفظا ويراد معنى كقوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر

قابلا لام

يوسف

يوسف اى لا تفتؤ وقوله امرؤ القيس وقلت لها والله ابرح قاعدا ولو قطعوا
راسى لديك واوصالى فقوله ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
اى وما دام موضوع لتوقيت امر وهو الفعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها نحو اكرمك ما دمت قائما واجلس ما دام زيد جالسا فالمعنى توقيت
الاكرام بمدة ثبوت القيام او الجلوس لفاعل ما دام فقوله ومن ثم احتاج
الى كلام اى ومن اجل ان ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت الخبر لفاعلها احتاج الى
كلام يشفع اليه لانه ظرف والظرف فضلة لا بد له من متعلق من جملة اسمية
او ظرفية كسائر الفضلات وقد تجئ تامة بمعنى بقى كقوله تعالى ما دامت السموات
والارض او بمعنى سكن نحو لا يبولن احدكم فى الماء الدائم اى الساكن فقوله
وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى ومن الافعال الناقصة ليس فى الاصح وهو
موضوع لنفى مضمون الجملة حالا نحو ليس زيد قائما الان وقيل لنفى مضمون
الجملة مطلقا ما لم يكن اوغيرها كقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
اى العذاب فى زمان المستقبل قال حسان ولا مثله فيهم ولا كان قبله
وليس يكون الدهر ما دام يذبل والاول هو الاصح قوله ويجوز تقديم
اخبارها عليها على اسمائها ما لم يفرغ من تعدادها واقسامها وشرائطها وما
يتعلق بها شروع فى بيان احكام اخبارها باعتبار تقديمها عليها وعلى اسمائها
اى يجوز تقديم اخبار الافعال الناقصة عليها على اسمائها لعدم اللبس كتقديم

ذكر ٩

للنصوب على المرفوع فيما كان عاملة الفعل او شبهه تقول كان المنطلق زيد
وليس قائما بكر وما زال اميرا زيد اذ هي فعل كسائر الافعال قال الله تعالى ما كان
حجتهم الا ان قالوا هذا الم يعرض لما يوجب تاخيرها عن اسمها فان عرض
وذلك فيما اذا انتفى الاحوال والقرينة لفظا نحو كان قتالا مرة كل وصار عدوي
صديقي تعين الاول للاسمية والثاني للخبرية ليسلم من اول الامر اجراء الكلام
على اصله لانتفاء القرينة قوله وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام
اي هذه الافعال في تقديم اخبارها عليها انفسها ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم
اخبارها عليها لعدم المانع من التقديم وقوة الفعل في العمل وتشبيه معمولها
بالمفعول وهو من كان الى راح نحو قائما كان زيد وفقيرا صار عمرو واميرا اصبح بكر
وقسم لا يجوز تقديم خبرها عليها وهو خمسة افعال ومنوما اوله ما لانها
اما نافية كما في الاربعة الاول او مصدرية كما في ما دام فلو قدم اخبار
هذه الافعال عليها لزم بطلان صدارة ما يستحق الصدارة وتقديم ما في حيز
الصلة على الموصول وكلاهما ممتنع قوله خلافا لابن كيسان اي ذهب
ابن كيسان الى جواز تقديم اخبار هذه الافعال عليها في غير ما دام مستدلا
بان النافية لما امتزجت مع الفعل حتى صار بمعنى النفي صار بمنزلة
كان وصار واصبح فلم يمتنع تقديم اخبارها عليها كما لا يمتنع في كان
وصار ذلك لبقاء ذلك الحذر وبسبب شدة الامتزاج بخلاف ما دام

لتحقق

لتحقق المصدرية فيه قوله وقسم مختلف فيه وهو ليس اي اختلف النحويون
في جواز تقديم خبرها عليها فذهب المبرد وابن السراج والجرجاني من البصريين
والكوفيون الى انه لا يجوز اعتبارا للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه لصدارته
ومنع بان الصدارة لحرف النفي لا للنفي مطلقا وذهب سيبويه ومن تابعه الى انه
يجوز تقديم خبرها عليها بناء على انها افعال وجواز تقديم معمول الفعل عليه
مع وقوع تقديم معمول معمولها عليها في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم فاذا جاز تقديم معمول المعمول عليها فبالحري تقديم معمولها قوله
افعال المقاربة لما فرغ من افعال الناقصة اردفها بافعال المقاربة
التي هي في التحقيق من اخواتها لانها ايضا موضوعة لتقرير الفاعل على صفة
المقاربة من رجاء او حصول او اخذ فيد الا انها تباين عنها بكون خبرها
فعلا مضارعا لغرض الدنو فقوله ما وضع يشمل الجمود وغيره قوله
لدنو الخبر على سبيل المقاربة رجاء او حصولا او اخذا وفصل يحترز به
عن سائر الافعال قوله رجاء ليدخل فيه عسى ونحو قوله او حصولا
ليدخل فيه نحو كاد في او اخذا ليدخل فيه نحو كرب وطفق وجعل
قوله فالاول عسى اي الاول وهو الذي وضع لدنو الخبر رجاء عسى وهو
فعل عند البصريين بدليل لحوق الضمائر المرفوعة البارزة نحو عسى
وعسيا وعسوا ولحوق تاء التانيث نحو عست وكادت قوله وهو

غير متصرف اى لا يشتق منه شئ من الاسماء المتصلة بالافعال ولا يجئ منه
المضارع ولا امر ولا اسم فاعل لتضمنه معنى الانشاء ومشابهته بذلك الحرف لان
معاني الانشاء اصلها ان تكون بالحروف قوله تقول عسى زيد ان يخرج
اشارة الى استعمالها اى ويستعمل على وجهين ناقصة بمعنى قارب فتذكر كما
مر فوعا ومنصوبا نحو عسى زيد ان يخرج وعسى الزيدان ان يخرجا وعسى
الزيدون ان يخرجوا فزيد هنا اسمها وان مع المضارع في محل النصب
بخبريتها اى قارب زيد الخروج والتزموا ان يكون خبرها ان مع الفعل تصريحا
لمعناها اذ الترجي لا يكون الا في المستقبل وان ما يدل على المستقبل وتامة
بمعنى قرب واليه اشار بقوله عسى ان يخرج زيد وكذلك عسى ان يخرجا
الزيدان وعسى ان يخرج الزيدون وعسى ان يخرج هند وعسى ان يخرجا
الهندان وعسى ان يخرجن الهندات فزيد فاعل يخرج ويخرج مع فاعله
في محل الرفع ليكون فاعل عسى والمعنى قرب خروج زيد وخروج الزيدين
فاستغنى به عن الخبر لحصول المعنى فعلى الاول يجب المطابقة لوجود
الضمير في المضارع العايد الى اسم عسى بخلاف الثاني لاسناد المضارع
الى الظاهر فلا ضمير فيه قوله وقد يحذف ان وقد يحذف ان
عن خبر عسى اذا كان ناقصة تشبيها لها بكاد في باب المقاربة ولعل
في باب الترجي كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

فريب وقد

نريب وقد يسند عسى الى الضمير فيثنى ويجمع ويذكر ويؤنث في نوعيه
نحو زيد عسى ان يخرج والزيدان عسيا ان يخرجا والزيدون عسوا ان
يخرجوا وهند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات
عسين ان يقمن ففي عسى ضمير زيد وهند وان مع المضارع منصوب المحل خبر
قوله والثاني كاد الذي وضع للدنو على سبيل الحصول كاد ولا
تكون الا ناقصة وخبرها لا يكون الا مضارعا بغير ان لدل على ما يقتضيه
من مقاربة الحصول والحصول انما يتحقق في زمان الحال قوله وقد تدخل
ان على خبرها تشبيها لكاد بعسى في معنى المقاربة نحو قد كاد من طول
البلى ان يمصحا قوله واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح
اى اختلف النحويون في دخول حرف النفي على كاد على ثلث مذاهب الذهب
الاول وهو الصحيح انها كسائر الافعال في النفي والاثبات فانتفاء انتفاء
ما وضع له في الاصل ونفيه نفي ما وضع له في الاصل وهو الدنو على سبيل
الحصول ماضيا كان او مستقبلا فمعنى كاد زيد يخرج اثبات مقاربة
الخروج والخروج لم يقع ولم يكد يخرج نفي مقاربة الخروج فيلزم منه
نفي وقوع الخروج على طريق المبالغة كما في قوله تعالى لم يكد يراها
وكما في قوله تعالى بنجرعه ولا يكاد يسيغه اى لا يسيغ ولا يقارب الاساغة
قوله وقيل يكون للاثبات استدل الى المذهب الثاني اى ذهب

بعضهم الى انّ حرف النفي اذا دخل على كاد يفيد الاثبات مطلقًا
سواء كان ماضيًا او مستقبلًا متمسّكًا في الماضي بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وفي المستقبل بتخطية الشعراء ذرى الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حبّ ميّة يبرح فانّ قوله لم يكد لو لم يفد الاثبات لما وجه
لتخطيتهم قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
هذا اشارة الى المذهب الثاني اذ ذهب بعضهم الى انّ حرف النفي اذا دخل
على كاد في الماضي يفيد الاثبات لانّ كاد فعل منفيّ في الاصل فاذا دخل
عليه حرف النفي صار مثبتًا اذ نفي النفي اثبات متمسّكًا بقوله تعالى وما كادوا
يفعلون اذ لو كان منفيًا لزم ان لا يذبحوا في الزمان الماضي وقد وجد منهم
الذبح وفي المستقبل كالافعال ان كان مثبتًا يصير منفيًا وان كان منفيًا
يصير مثبتًا متمسّكًا بقوله تعالى لم يكد يراها وبقول ذي الرمة اذا غيّر
الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حبّ ميّة يبرح فانّه اراد ان محبّته
لم يبرح ولم يغب البراح وهو مثل قوله تعالى لم يكد يراها اي لم يرها
ولم يقارب رويتها اذ الغرض من سوق الاية نفي نفس الرؤية اصلًا
بقرينة ما قبل الاية وكذا الغرض في البيت نفي البراح بقرينة الشرط واجيب
عن المتمثّلين بقوله وما كادوا يفعلون وبتخطية الشعراء انّ ما كادوا
منفيّ غير مثبت اذ المراد نفي مقاربة الذبح زمان تعتهم بدليل اتّخذنا

هزؤًا

هزؤًا واذ قال لنا ربّك يبيّن لنا ما هي واذ قال لنا ربّك يبيّن لنا ما لونها واذ قال
لنا ربّك يبيّن لنا ما هي انّ البقر تشابه علينا وذبحوهم بعد التعنّت
واوان التسليم لا ينافي نفي مقاربة الذبح زمان تعنّتهم مع انّ الذبح
انّما علم من قوله فذبحوها لا من قوله وما كادوا يفعلون فانّما نفي
لاختلاف المحلّين والزمانين فثبت انّه لم يفهم من النفي سوى نفي المقاربة
واما تخطية الشعراء ذا الرمّة ان ثبت فخطأ منهم لانّه اذ لا ينبغي
من الفطن ان يحمل مثل هذا الكلام على الخطاء والاولى ان يقال الخطاء في
قوله تعالى لم يكد يراها بل ينبغي ان يحمل على نفي مقاربة زوال المحبّة
اذ نفي مقاربة الزوال والتغيّر ابلغ من نفي الزوال والتغيّر كما انّ نفي مقاربة
الرؤية في الاية ابلغ من نفي نفس الرؤية فالحمل على الوجه الابلغ
والاستعمال العام المعلوم من لغتهم اولى وابلغ قوله والثالث جعل
وطفق واخذ اي الثالث من افعال المقاربة وهو ما وضع لدنوّ الخبر
اخذًا حبل وطفق واخذ وكرب واوشك فالاربعة الاول مثل
كاد في الاستعمال من ان يكون خبرها فعلًا مضارعًا مجرّدًا عن حرف
الاستقبال كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما والخامسة وهي
اوشك مثل عسى نادرة في استعمالها نحو اوشك زيد ان يجيء في
الناقصة واوشك ان يجيء زيد في التامّة ومثل كاد اخى

بان يستعمل استعمالها مجردا خبرها عن حرف الاستقبال او شك زيد
منجح ومنه قوله يوشك من فر من منية في بعض غرات اندفاقها
اعلم انه يجوز حذف خبر هذا الباب كما يجوز حذف خبر الافعال
الناقصة اذا دل عليه دليل كقوله من تأنى اصاب او كاد ومن عجل
اخطأ او كاد وكقوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والاعناق اى يمسح
مسحا فحذف الخبر لدلالة المصدر القائم مقام عامله عليه وحق لازم
فيه التعريف كالافعال الناقصة لانها من عوامل المبتدإ والخبر والقريب
من المعرفة بان يكون نكرة مخصصة كقوله عسى فرج يأتي به الله انه
له كل يوم في خليقة امر ولذلك حمل قوله ولا يكن موقف منك الوداعا
ويكون من اجلها عسد وما على القلب قوله فعلا التعجب لما فرغ
من الاخبار المحض شرع في الذي عرض له الانشاء وهو بابا نعم الاول فعلا
التعجب وهو ما وضع لانشاء التعجب قوله ما وضع بمنزلة الجنس يشمل
المحدود وغيره قوله لانشاء التعجب خرج عنه الاخبار بأن وفعل
الامر وفعلا المدح والذم وعجبت وتعجبت واتعجب فانه لاخبار
التعجب لا للانشاء قوله وهما صيغتان ما افعله وافعل به اى
فعلا التعجب صيغتان ما احسنه واحسن بزيد والذي يدل على
فعليتهما كون الاول على صيغة الماضي الثاني على صيغة الامر وانهما

ينصبان

ينصبان ما بعدهما ملحقا بالاول نون الوقاية قوله وهي غير متصرفة
يعني لا يشتق منها شئ ولا يبنى منها مضارع ولا امر ولا نهي اذ التصرف فيما
يزول المعنى من زمان الى زمان وهي لتضمنها معنى الانشاء اثبت الحرف
فعارض لها الجمود فامتنع من التصرف لذلك والحقت بعدم تصرفه
وبتضمن ما يعلل مثله نحو ما اقوم وما ابيع وبعدم لحوق الضمائر وتاء التانيث
ضعيف لغير وفي الجمود والانشاء المانع من ذلك كله والمراد من ما العلم
غلبة تاشذ ن لتصرف بالحاق وهو المفعول فكان التصغير في الاسم
لا في الفعل قوله ولا يتبنيان الا ما يبنى منه اسم التفضيل اى ولا يبنى
صيغتا التعجب الا من الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب مستعمل
اسناده الى الفاعل لئلا يكرر لما ذكرنا في اسم التفضيل فلا احتياج الى اعادته
وانما اجروا هما مجرى اسم التفضيل لاشتراكهما في الصيغة والمبالغة
والتوكيد قوله ويتوصل في المنع الى ويتوصل في الممنوع منه صيغتا
التعجب الى الثلاثي المزيد والرباعي والثلاثي الذي هو لون او عيب بمثل
ما يتوصل به الى التفضيل من نحو ما اشد واشدد به ثم بمصدر الفعل المراد
منه التعجب مضافا الى الفاعل ليدل على ان المراد بالتعجب هو الذي
به فتقول ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه وما افبح عوره
وافبح بعوره قوله ولا يتصرف فيهما اى ولا يتصرف في صيغتي التعجب

بتقديم ولا تاخير ولا فصل فلا يقال زيدا اما احسن ولا اما زيدا احسن
ولا بزيد احسن ولا اما احسن في الدار زيدا ولا اكرم اليوم بزيد
لعروض الجمود بسبب تضمنها معنى الانشاء الذي له صدر الكلام
واجابها بجريان الامثال في جريها على طريقة واحدة اذ الامثال
لا تتغير فيما له واجاز المازني الفصل بين فعل التعجب ومعموله
بالظروف لاتساعهم في الظرف بما لم يتسعوا في غيرها ولما سمع من العرب
ما احسن بالرجل ان يصدق واما الفصل فكان فيجوز بالاتفاق
نحو ما كان احسن زيدا فكان اما زايدة لا اسم لها ولا خبر واما
ناقصة واسمها ضمير الشان واحسن زيدا خبرها وكان مع الجملة الواقعة
بعدها خبر ما وكذا يجوز ما احسن كان زيد على ان يكون كان تامة
وزيد مرفوع بها وانما جوزوا الفصل بكان لانه لمجرد الزمان فلا يغير
الكلام عن معناه الاصلي وقد جوز بعضهم الفصل باصبح وامسى
قياسا على كان لكونهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها قوله
وما ابدائية تكن عند سيبويه ما بعدها الخبر هذا شروع في بيان
اعراب فعل التعجب فقال ما ابدائية تكن عند سيبويه وما بعدها وهو
احسن مع معموله خبر اذ تقديره شيء احسن زيدا بمعنى ما احسنه
الا شيء لما تقول امر افقده عن الخروج بمعنى ما افعله الا امر

فتخصص

فتخصص بكونه فاعلا في المعنى كما في شر اهر ذا ناب فقوله موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف اي ذهب الاخفش الى ان ما في ما احسن
زيدا موصولة واحسن مع معموله صلته والصلة مع الموصول مبتدا وخبره
محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء عظيم فحذف الخبر وقال الفراء
ان ما استفهامية وتقديره اي شيء احسن زيدا والكل لا يخلو عن ضعف
اما الاول فللزوم كون المبتدا نكرة واما الثاني فللزوم حذف الخبر
من غير دليل عليه واما الثالث فللزوم النقل من انشاء الى انشاء وهو
النقل من استفهام الى تعجب لكن الاصح هو مذهب سيبويه وهذه التقديرات
كلها باعتبار الاصل لا على انها الآن بهذا المعنى وانما معناها انشاء التعجب
قوله وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل اي بين ما احسن زيدا
اراد ان يبين الصيغة الثانية وهي احسن بزيد وفيه مذهبان الاول
مذهب سيبويه ومن تابعه وهو ان لفظه امر ومعناه خبر وبه فاعل
والباء زايدة في الفاعل كما في قوله تعالى وكفى بالله ولا خبر في الفعل
والمعنى صار زيد ذا حسن والثاني مذهب الاخفش والكوفيين وهو
المختار عند المحققين ان لفظه باق على اصله ولكن امر كل احد
بان يصفه بالحسن وذلك اما بجعل الهمزة للتعدية والباء زايدة في
المفعول كما في قوله والفي بين او بجعل الهمزة للصير ورة للتعدية
والباء

ج

والمعنى صف زيدًا بالحسن ووجه اختيارهم هذا المذهب من وجوه
الاول انه يلزم على الوجه الاول زيادة الباء في الفاعل وهو قليل والثاني
انه يلزم خلو صيغة الامر عن الضمير وهو ايضًا ممنوع والثالث ان الاصل
في كل لفظ ان يترك على حاله فاذا امكن احسن لفظ امر ايجب ان يكون
معناه كذلك اذ لا يخرج الانشاء الى صورة الاخبار الا لفائدة ولا فائدة
هنا ولا يوجد شيء من هذه المحظورات في الثاني قوله افعال المدح والذم
لما فرغ من الباب الاول من الافعال الجامدة شرع في الباب الثاني وهو
افعال المدح والذم فوجه ما وضع شامل لجميع الافعال فوجه الانشاء
في مدح خرج عنه الاخبار مثل مدحت زيدًا وامدح عمرًا وذممت بكرًا
ولزم ولؤم وغير ذلك وفعلا التعجب وعسى فوجه او ذم لبدخل مثل
ساء وبئس وغيرهما قوله فنعما نعم وبئس ان فمن افعال المدح والذم
نعم للمدح العام وبئس للذم العام وفيهما اربع لغات كسر النون وفتحها
مع سكون العين او كسرها ويدل على فعليتهما تاء التانيث الساكنة في
نعمت وبئست ولحوق الضمائر في نعما ونعموا وبناؤهما على الفتح قوله
وشرطها ان يكون الفاعل معرفًا باللام او مضافًا الى المعرف اي وشرط
افعال المدح والذم ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة اما اسم جنس
معرف بلام الجنس او العهد على اختلاف الرايين وان كان المختار عند

المصنف

المصنف ان اللام للعهد نحو نعم الرجل زيد وبئس القوم بشر او اسما مضافًا
الى المعرف باللام نحو نعم صاحب القوم زيد وبئس صاحب الابل بكر
او مضمرًا مميزًا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة
لفظية نحو نعم رجلًا زيد ونعم صاحب رجل انت وبئس ضارب زيد عمرو
وبئس حسن الوجه بكر او بما بمعنى شيء منصوبة المحل على التمييز نحو قوله
تعالى فنعما هي اي فنعم شيا هي اي الصدقات وقوله تعالى بئس ما اشتروا
به انفسهم لو كانوا يعلمون وانما اختص فاعلها باحد هذه الثلثة مبالغة
وتاكيدًا وتبيينًا لجهة المدح او الذم لما في هذا الطريق من معنى الابهام اولًا
ثم التفسير ثانيًا والاجمال ثم التفصيل او قع في النفس من ان يكون مفسرًا
من اول الامر واللام في فاعلها للجنس عند الاكثرين ليكون مطابقًا لمفهومها
الذي هو المدح العام والذم العام واختيار المصنف انها للعهد في الذهن
لان المعهود الذهني ايضًا مبهم كلام الجنس وليس للجنس لتقييده بالواحد
ولا يفسر العام بالواحد ولا يثنى ولا يجمع وهذا ما فسر بالواحد وثني
وجمع علم انها ليست للجنس قوله وبعد ذلك المخصوص اي بعد ذلك
الموصوف المخصوص بالمدح او الذم تفسيرًا لذلك المبهم بحسب الجنس
او العهد كما مر من اختلاف الرايين قوله وهو مبتدا ما قبله
خبره هذا شروع في بيان اعراب المخصوص بالمدح او الذم وللنحويين

في اعرابه وجهان احدهما ان يكون المخصوص مبتدا والجملة للذمة
من الفعل والفاعل خبره كما ان الاصل زيد نعم الرجل واستغنى عن الرابط
بما يقوم مقامه من اللام اذ هو لتعريف المعهود الذى هو عبارة عن المبتدا
لما هو راى للصنف او للجنس الذى هو شامل للمبتدا وغيره واذا اشتمل
الخبر الجملة على جنس شامل للمبتدا لا يحتاج الى العايد على ما هو راى
الاكثرين قوله او خبر مبتدا اى الوجه الثانى ان يكون المخصوص بالمدح
او الذم خبر مبتدا محذوف ليكون جوابا لسوال مقدر اقتضته الجملة
الاولى فيكون استينافا باسم ما استونف عنه الحديث تقدير الكلام نعم الرجل هو
زيد فعلى تقدير الاول جملة واحدة وعلى الثانى جملتين قوله وشرطها
مطابقة الفاعل اى وشرط المخصوصين مطابقة الفاعل فى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونهما فى المعنى تفسيرين لما قبلهما من
الفاعل ووجوب المطابقة بين المفسر والمفسر نحو نعم الرجل زيد ونعم
الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبيست المراة هند والمراتان
هندان وبيست النساء هندات وقد تلحق التاء مع تذكير الفاعل
اذا كان فى معنى المونث كما فى قول ذى الرمة او حسن حيطل بنجا بحرة
دعايم الزور ونعت زورق البلد والمراد من البلد الارض ومن الزورق
السفينة فهو فى المعنى مونث قوله وبيس مثل القوم الذين كذبوا

باياتنا الله وشبهه مثالا قول هذا دفع توهم من توهم ان المخصوص
فى هذه الاية غير مطابق للفاعل اذ الفاعل هو مثل القوم مفرد
والمخصوص هو الذين كذبوا جمع واجاب بان من الاية ولمثالها
فى القران ما قوله بوجهين احدهما بحذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه تقديره بيس مثل القوم مثل للذين او باى الذين كذبوا
صفة القوم والمخصوص بالذم محذوف تقديره بيس مثل القوم الذين
كذبوا مثلهم قوله وقد يحذف اى وقد يحذف المخصوص اذا
علم نحو نعم العبد ان ايوب ونعم الماهدون اى نحن لدلة دل عليه
سياق الاية قوله وساء مثل بيس اى فى استعمالها بمعنى انشاء الذم
قال الله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا باياتنا اى بيس مثلا القوم
الذين كذبوا وهذه الاية ايضا ساء وقل بالتاويل المذكور من حذف
المضاف من ساء مثلا مثل القوم او حذف المخصوص بالذم
اى ساء مثل القوم المكذبين مثلهم وان كانت تتعمل فى الاحيا وكقولك
ساني وهو تعجب سوءني قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اى ومن
الافعال التى لانشاء المدح حبذا وهو مركب من حب الشئ او حب
بفتح الحاء وضمها اى صار محبوبا حبذا واصلها حبب بضم العين فسكن
وادغم فى اللام على اللغة الاولى ونقلت ضمة العين الى الفاء ثم

أدغمت على اللغة الثانية وعليها نقل قول الشاعر فقلت اقتلوها
عنكم بمزاجها وحبّ بها مقتولة حين تقتل وذا من اسماء الاشارة التي هي
فاعلها مشيرا الى المعهود الذهني الذي هو في الخارج عبارة عن المخصوص
كما في نعم الرجل فكما فسروا الفاعل ثم بالمخصوص ليكون اوقع في الذهن
فعلوا هنا كذلك الحاقا لهذا بذاك ولكون فاعله الا بتقيد عن هذا اللفظ
مطلقا سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
الحاقا له بالمضمر الذي في نعم رجلا زيد كما فهم جعلوا الظاهر مزيدا على غير
الظاهر في المطابقة قوله وبعده المخصوص اي وبعد ذا في حبذا هو
المخصوص بالمدح نحو حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون كما كان
كذلك في نعم رجلا زيد قوله واعرابه اعراب المخصوص بنعم اي اعراب
المخصوص بحبذا كاعراب المخصوص بنعم على الوجهين المذكورين قوله
ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي ويجوز ان يقع قبل المخصوص في حبذا
او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه نحو حبذا رجلا زيد وحبذا
زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا فلا يجب ذكر التمييز هنا بخلاف
نعم اذا كان فاعلها مضمرا لافتقاره الى مزيد البيان من حيث ان فاعله
مضمر واستغناؤه عن ذلك البيان من حيث انه مظهر ولانهم لو لم
يميزوا المضمر في نعم لالتبس الفاعل بالمخصوص بالمدح في بعض المواضع

كما

كما في نعم رجلا السلطان وبئس قوما الشطار اذ لو حذف في مثل هذا لتعذر
التمييز وقيل نعم السلطان وبئس الشطار لم يعلم ان السلطان او الشطار
فاعل والمخصوص محذوف او سيذكر او الفاعل مضمر والسلطان او الشطار
هو المخصوص بالمدح او الذم بخلاف حبذا فان ذا فيه يرشد بالغاية
قوله الحرف ما دل على معنى في غيره لما فرغ من القسمين الاولين
من اقسام الكلمة شرع في القسم الثالث وسماه حرفا لوقوعه في طرف الكلام
اذ الحرف هو الطرف لغة فقوله ما دل على معنى بمنزلة الجنس يشمل
الاقسام الثلثة قوله في غيره خرج عنه الاسم والفعل والمراد من قوله
على معنى في غيره ان الحرف في دلالته على معناه الافرادي يتوقف
على متعلق له من اسم او فعل باعتبار الوضع الاستعمالي فان في مثلا
في افادة معنى الظرفية تحتاج الى متعلق لها ليحصل معناها الافرادي
بخلاف الاسم والفعل فانهما وان احتاج احدهما الى الاخر في الافادة
لكن احتياجهما ليس بحسب مفهومهما الافرادي بل بحسب مفهومهما
التركيبي واليه اشار بقوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او
فعل اي ومن اجل عدم استقلاله بالمفهوم الافرادي احتاج في جزئيته
الكلام الى اسم او فعل نحو ان زيدا قائم وقد قام زيد فلا يستقل جزءا
الا باسم او فعل لا انه بانفراده مستقل في ان يصير مسندا ومسندا اليه

اذ لو كان كذلك لادى الى استعماله على خلاف وضعه قوله حروف
الجر ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه هذا شروع في تقسيم الحروف
والحروف اما عاملة او غير عاملة والعاملة اما عاملة في الاسماء او في
الافعال او فيهما والعاملة في الاسماء اما عاملة عملا واحدا او عملين
والتي هي عاملة في الاسماء عملا واحدا هي حروف الجر وتسمى حروف
الاضافة وحروف الايصال وقدمها على سائر اقسام الحروف لكثرتها
وكثرة دورانها في الكلام وكثرة فوايدها وعوايدها قوله وضع شامل
لجميع اقسام الحروف قوله لافضاء الفعل وشبهه او معناه الى ما يليه
خرج الحروف التي لا تتعلق ولا بد وان يكون اما فعلا نحو ذهب به او
شبه فعل نحو انا ماش بزيد او معناه نحو في الدار زيد وهذا ابوك في الدار
ان اشير اليه فيها قوله وهي من الى آخره ان حروف الاضافة ثمانية
عشر حرفا وهي ثلثة اضرب ضرب يكون حرفا ابدا وهو عشرة احرف
من والى وحتى والباء واللام ورب والواو والفاء وتاء القسم وكاف وكاف
قد يكون حرفا وقد يكون اسما وهو خمسة على الكاف ومذ ومنذ وضرب
قد يكون حرفا وقد يكون فعلا وهو ثلثة خاشى وعدا وخلا قوله من
لابتداء الغاية هذا شروع في تفصيل ما اجمل اي لفظة من تجيء للابتداء
وهو فيما يصلح له الانتهاء نحو سرت من البصرة لانه يصلح ان تقول الى بغداد

اي

اي ابتداء سيري من البصرة وانتهاءه الى بغداد وقد تجيء لمجرد الابتداء
من غير قصد انتهاء مخصوص نحو اعوذ بالله من الشيطان قوله والتبيين
اي وتجيء للتبيين وذلك فيما يصلح ان يقع مكانها الموصول كقوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن
قوله والتبعيض ان وتجيء ايضا للتبعيض ان صلح وقوع بعض مكانها
نحو اخذت من الدراهم اي بعضها قوله وزايدة في غير الموجب اي
وتجيء ايضا زايدة في كلام غير موجب ان بقي اصل المعنى على حاله بدونها
نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد قوله خلافا للكوفيين
اي جوز الكوفيون زيادتها في الكلام الموجب متمسكين بقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم وبقولهم فذكان من مطر والاية محمولة عند
البصريين على التبعيض اذ هو خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر
الذنوب جميعا لقوم محمد ولا بعد في ان يغفر بعض ذنوب لقوم وجميعا
لقوم واما قولهم فذكان من مطر فتاول ايضا بالتبعيض او التبيين
فلا يثبت ذلك الاصل بمثل هذه المحتملات اعلم انه قد تجيء للتجريد
كقوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من
الفجر والبدلية نحو قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة
اي بدل الاخرة وللاستغراق في ما جاءني من رجل وبمعنى على نحو قوله تعالى

ونصرناه من القوم الذين كذبوا اى على القوم الذين كذبوا وهى
موضوعة للابتداء واصل فيه عند النحاة وفى البواقى مجاز يرجع
الى الابتداء دفعا للاشتراك اذ لا اشتراك فى الحروف وللتبيين عند
بعض الاصوليين وفى البواقى مجاز وقال بعضهم اصل فى التبعيض
وفى البواقى مجاز والاول هو الاصح لاتفاق اكثر اهل العربية عليه
والثانى ظاهر ايضا لانه لا ينافى الابتداء وقوله والى لانتهاء الغاية
وهو الاصل فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها الا مجازا نحو سرت من البصرة
الى الكوفة فلا يدخل الكوفة تحت السير وقيل مشترك فيها الدخول
وعدمه وقيل ان كان ما بعدها جنسا لما قبلها يدخل نحو بايدكم الى المرافق
والا فلا كالليل فى باب الصوم فى قوله تعالى واتموا الصيام الى الليل و
الاول هو الاصح ودخول المرفق تحت الغسل انما علم من قوله عليه السلام
هذا وضوئى ووضوء الانبياء من قبلى فى حديث عثمان رضى الله عنه
قوله وبمعنى مع قليلا ان ويجئ الى ايضا بمعنى مع قليلا نحو ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم قوله وحتى كذلك اى وحتى كالى
فى انها بمعنى الانتهاء الا انها ظاهرة الدلالة فى دخول ما بعدها فيما قبلها
نحو اكلت السمكة حتى راسها ونمت البارحة الصباح والمعنى حتى اكل
الرأس ونمت الصباح قوله ويختص بالظاهر هذا ايضا وجه التفرقة
بينها

المتقدم

بينها وبين الى اى ويختص حتى بالاسم الظاهر دون المضمر فلا يقال حتاه
وحتاك كما يقال اليه واليك لئلا يلتبس المجرور بالمنصوب لجواز وقوع
المنصوب والمجرور بعد حتى بخلاف الى فانه لا يقع بعدها الا
المجرور وقوله خلافا للمبرد اى ذهب الى انها حرف كالى فتدخل
على المضمر مثلها واجيب بانها لو جاز وقوع المضمر بعدها لنقل لتوفر
المستقرئين والناقلين وقوة دواعيهم ولانهم لو قالوا احتاه لزنهم
مخالفة باب الالفات التى لا اصل لها انها اذا اتصلت بالمضمرات
قلبت ياء كما فى عليك واليك مع الاستغناء عنها بها لو قلبوها ياء مع
ان الياء اثقل من الالف فى مخالفة الباب لو لم يقلبوا ظهر الفرق
بينهما قوله وفى للظرفية اى الرابع من حروف الجر فى وهى
موضوعة للظرفية اى لحلول الشئ فى غيره حقيقة او توسعا
نحو زيد فى الدار والمال فى الكيس والحلاوة فى العسل والفتوة فى الكرم
والنظر فى الكتاب وزيد فى ذروة الجود قوله وبمعنى على قليلا
اى ويجئ بمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل
اى على جذوعه والاصح انها على الاصل على سبيل الاستعارة والمراد
تمكن المصلوب فى الجذع تمكن الكائن فى الظرف قوله والباء
للالصاق اى الخامس من حروف الجارة الباء وهى تجئ لمعان

والاصل منها الالصاق والباقي يرجع اليه اما حقيقة نحو به داء او اما
مجازا نحو مررت بزيد اى التصق به داء والتصق مرورى بمكان يقرب
من زيد وعن للاستعانة نحو رميت بالقوس وكتبت بالقلم وللمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه ولجامه ودخلت البلد بثياب السفر
وخرجت بعشيرتى وللمقابلة نحو بعت هذا بذاك وللتعدية نحو ذهبت
بزيد وللظرفية نحو جلست بالمسجد اى فيه وزايدة فى الخبر فى الاستفهام
والنفى قياسا نحو هل زيد بقائم وما زيد بقائم ولبس زيد بالجواد وفى
غير الخبر سماعا كما فى المبتدإ نحو بحسبك درهم والمفعول نحو والتقى بيده
وفى الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومنه قول امرء القيس الا هل اتاها
والحوادث جمة انه بان امرأ القيس بن تملك بيقرا نزل الرجل اقام بالحضر
ونزل قومه بالبادية وقيل خرج من ارض الى ارض وقيل من الشام
الى العراق ق ل ه واللام للاختصاص او الثانى من حروف الجر
اللام وهى ايضا لمعان والاصل منها الاختصاص والباقى يرجع اليه نحو
الجل للغوس والغلام له ومتاع له وللتعليل نحو جئتك للدرس واتيتك
لاكرامك وزايدة فى ردف لكم بعض الذى تستعجلون بمعنى ردفكم اى قرب
ان يلحقكم بعض العذاب الذى تستعجلونه فى الدنيا وبمعنى عند
القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كانوا خيرا ما سبقونا

اليه

اى عن الذين امنوا وبمعنى الواو فى القسم لانها مختصة بما فيه
معنى التعجب نحو فوكيد لله لا يبقى على الايام ذو جيده بمشمخر فيه
الضبان والاس ه الجيد العنقة التى فى قرن الوعل وجمع على جيود
والمشمخر الجبل العالى والضبان الياسمين البرى والمعنى لا يبقى شئ
فى الدنيا حتى ذلك الحيوان الموصوف فى ذلك المكان المامن عما يصيبه
ق ل ه ورب للتقليل اى الشايع من حروف الجار رب وهى موضوعة
للتقليل وهو الاصل فيها وقد يجى للتكثير حملا للنقيض على النقيض ق ل ه
ولها صدر الكلام اى ولرب صدر الكلام ليدل من اول امر على ان الكلام
فى اى نوع انشا وتقليل او تكثير ق ل ه مختصة بنكرة موصوفة اى هى
مختصة بالنكرة فلا تدخل المعرفة لامتناع التقليل فى المعرفة اولابد
وان يكون بعدها جنس ليتحقق فيه التقليل لكن تلك النكرة لابد وان
يكون موصوفة فى المذهب الاصح اما لفظ نحو رب رجل كريم لقيته
او بجملة اسمية نحو رب رجل ابوه قايم لقيته ورب رجل غلامه
مؤدب اكرمته ليحصل بذلك الوصف نوع تخصيص ق ل ه وفعلها
ماض ان والفعل الذى سلط على رب لابد وان يكون ماضيا ليدل على تحقق
التقليل لدلالة الفعل على الانقطاع الموذن بالتقليل محذوفا ذلك الفعل
غالبا لحصول العلم به كما يحذف متعلق الباء فى بسم الله لحصول العلم

بمتعلقه قال الاعشى ربّ رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال
وقد يظهر الفعل نحو ربّ رجل كريم تحققت لكنه قليل قول له وقد
تدخل على مضمر ان الاصل فيها ان تدخل على النكرة وقد تدخل على مضمر
مبهم لا مرجع له في الخارج عند البصريين بل مرجعه التعقل الذهني متميز
بنكرة منصوبة بيانا لذلك المرجع المتعقل الذهني وذلك الضمير لا يكون الا مفردا
مذكرا نحو ربّه رجلا جوادا وربّه رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين
او نساء اذ مطابقة الضمير لا يكون الا بحسب المرجع الخارجي قول له خلافا
للكوفيين فانهم يقولون بمطابقة التمييز المميز فيقولون ربّه رجلا وربّهما
رجلين وربّهم رجالا وربّها امرأة وربّهما امرأتين بناء على انه راجع الى مقدم
سابق في السؤال السائل لفظا او تقديرا كان رجلا يقول هل من بعل لقيته
فيقال ربّه رجلا لقيته فيكون الضمير راجعا الى ذلك المذكور في السؤال
فيكون مطابقا له قول له وتلحقها ما اى وتلحق ربّ ما الكافة فتكفها عن
العمل فتدخل حينئذ على الجملة الاسمية والفعلية لتقليل النسبة
اذ التقليل كما يجري في المفرد كذلك يجري في النسبة الحملية بتوصيل
ما الكافة فيقال ربما زيد قائم وربما قام زيد تقليلا لنسبة القيام الى زيد
وقد يستعمل مع الكافة لتحقيق النسبة الواقعة بعدها كقوله تعالى
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين تحقيقا لودادتهم على حكاية الحال

اعلم

اعلم ان في ربّ عشر لغات ضمّ الراء وفتحها مع فتح الباء مشدّدا ومخففا
اربعتها مع تاء التانيث وبدونها وضمّ الراء مع سكون الباء نحو ربّ وربّ
وربّة وربّة وربّ وربّ وربّة وربّة وربّ وربّ قول له وواوها
اى الثامنة من حروف الجر واو ربّ وهي الواو التي تقع في اول الكلام
بمعناها نحو وبلد ليس بها انيس الا البوم فيه والا العيس قيل انها
للعطف على جملة مقدرة قبلها وما بعدها مجرور ربّ المقدرة تقديره
وربّ بلدة وضعف بان اضمار حرف الجر على خلاف القياس قول له معللا به
وواو القسم اى التاسعة من حروف الجر واو القسم وهي انما تستعمل
عند حذف فعل القسم نحو والله لافعلنّ كذا فلا تقول احلف او اقسم
والله لافعلنّ كذا لانها فرع الباء فيجب اسقاطها ولانهم جعلوها عوضا
من الباء والفعل منها واذا قيل ولاجواء واو القسم مجرى الباء والفعل
جاز العطف على عاملين مختلفين في قوله تعالى والليل اذا يغشى
فكانت الواو فرع الفعل كانها عامل واحد والفعل منها لغير السؤال
فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني قول له مختصة
بالظاهر اى ولانها عوض عن الباء ومنعطة عنها لا تستعمل الا
في الظاهر فلا يقال وك كما تقول بك وبه لقوة الباء واما لتنا
قول له والتاء مثلها اى والتاء مثل الواو فيما ذكر من وجوب

حذف الفعل معها واختصا بها بالظاهر الا انها مختصة من الظواهر
باسم الله تعالى في التعجب دون غيرها من الاسماء والصفات نحو قوله
تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف وقوله تالله لاكيدن اصنامكم لانها بدل
من الواو كما في تراث وتخمة فانحط عن مجد رجحة انحطاط الفرع عن الاصل
وقد روى الاخفش ترب الكعبة فقد له والباء اعم منها في الجميع
اي الباء في القسم اعم من الواو والتاء لكونها اصلا فيذكر معها الفعل
نحو احلف بالله واقسم بالرحمن ويحذف معها كما يحذف مع اخويها نحو
بالله وبه وبك ويجيء مع السؤال كبحيوتك اخبرني بالرحيم اعطني وغيره
نحو بالله لاضربن زيدا ويدخل الظاهر والمضمر فقد له ويتلقى القسم
الذي لغير السؤال ان ويتلقى القسم الذي ذكر لغير السؤال باحد الامور
الثلثة اللام وان وحرف النفي من ما ولا تاكيدا للمحلوف عليه وارتباطا بين
جملتي القسم والمقسم عليه لاستقلال كل واحدة من الجملتين عن الاخرى
فاللام وان في الموجبة الاولى في الجملتين الاسمية والفعلية والثاني في
الاسمية وحرف النفي في المنفية اسمية او فعلية نحو والله لاضربن
وبالله لزيد قائم وتالله ان عمرا الذاهب ووالله ما زيد جالس والله
لا يضرب زيد ووالله لارجل افضل من عمرو وقد يحذف حرف النفي
عن جواب القسم لزوال اللبس نحو تالله تفتؤ تذكر يعني لا تفتؤ واما نك

في

في غير قسم السؤال اذ في قسم السؤال لا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله
هل قام زيد وتالله هل زيد قائم وبحيوتك اخبرني ولذلك سمي قسم السؤال
اي الطلب فقد له وقد يحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل
عليه اي وقد يحذف جواب القسم اذا اعترض القسم بين الجملة التي هي
المقسم عليه معنى نحو زيد والله قائم لان الجملة التي اعترض القسم بين جزيها
يدل على الجواب ولم يكن جوابا لوجوب تاخرها وكذا اذا تقدم على القسم
ما يدل على الجواب نحو زيد حاضر والله للاستغناء بما يدل عليه من اعادته
اعلم انه قد جاء للام ومن مضمومة الميم مع النون وبحذف النون مضمومة
ومكسورة للقسم نحو قولهم لله لا يوخر الاجل ومن زني انك لاشر وم الله
لافعلن وم الله لاقومن الا ان اللام يختص بما فيه معنى التعجب كالثناء نحو
قولك لله لا يبقى على الايام مستقل جون السراة رباع سنه الغرد وقولهم اما الله
وها الله فيهما اعني هنة الاستفهام وها التنبيه عوضا عن حرف القسم
قوله وعن للمجاوزة هذا شروع في الخمسة التي يجر حروفا ثلثة واسما اخرى
فالاول عن وهي الحادية عشر من حروف الجارة وهي موضوعة للبعد والمجاوزة
نحو رميته عن القوس اي جاوزته وابعدته واطعمته عن الجوع وكسوته
عن العري قال الله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره اي يعرضون عنه
ويتجاوزون من خالف عنه اذا بعد قوله وعلا للاستعلاء وهي الثانية

عشر من الجارة وهي الاصل في الاستعلاء حقيقة حسيا نحو فاذا استويت انت
ومن معك على الفلك او معنويا نحو فلان علينا اميرا ومجازا نحو مورث عليه اذا
جاوزت في المرور بمكانك صوت فوقه مجاوزتك اياه قوله وقد تكون
اسمين اي وقد يكون كل واحد من عن وعلى اسما في مثل قولهم جلست من
عن يمينه اي من جانب يمينه بقرينة دخول حرف الجر عليه وعليه قول
الحماسي من عن يمينيه مرة ولشامي وكذلك جلست من عليه اي من فوقه ومنه
قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها بصبل وعن فيض بيداء مجرجر اي من
فوقه والفيض الفشر الاعلى من البيض وقوله مجهل صفة بيداء يصف قطاة
اي غدت من فوق ذلك الموضع بصوت عن عطش تام وعن بيض في بيداء
مجهول الطريق قوله والكاف للتشبيه ان الثالث عشر من حروف
الجارة الكاف وهي موضوعة للتشبيه نحو زيد كالاسد وعمرو كبكر ومثل
الحياة الدنيا كماء انزلناه من السماء الى اخر الاية وقد تجر زائدة كقوله تعالى
ليس كمثله شيء ان ليس مثله شيء وقيل الكاف بمعنى المثل هنا والمثل مقحم
لغرض الكناية فيكون نفي المثل بنفي مثله ومثوابه وقد تكون اسما بقرينة
دخول حرف الجر عليها كقوله يضاحكن عن كالبرد المنهم ان عن اسنانها
مثل البرد الذايب في النظافة وهي مختصة بالظاهر فلا يقال كه وكما
استغنا عنها بمثله ومثلها وقد تجيء الذبابات شيئا لا كما وامتـ

المثل

او

عال كفا او افوبا شاذ لا يعول عليه قوله ومذ ومنذ للزمان اي
الرابع عشر والخامس عشر من حروف الاضافة مذ ومنذ فمذ مخفف
منذ وضع للزمان وهي اذا كانت حرفا للابتداء في زمان الماضي نحو ما رايته
مذ سنة كذا اي ابتداء انتطاع رويتي سنة كذا والظرفية في زمان الحال نحو
ما رايته منذ شهرنا ومذ يومنا اي في شهرنا وفي يومنا والبحث عن اسميتها
قد مر في باب الظروف قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء هذا
شروع في بيان الثلثة التي تقع حروفا تارة وافعالا اخرى وهي حاشى وعدا
وخلا والبحث عن فعليتها وحرفيتها قد تقدم في باب الاستثناء قوله
الحروف المشبهة بالفعل هذا شروع في القسم الثاني من الحرف
العاملة وهي التي تعمل عملين النصب والرفع وهي ستة احرف تسمى بالحروف
المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل مشابهة عامة او خاصة اما الخاصة
فلمشابهتها الفعل المتعدي الى مفعولين والماضي لفظا من حيث البناء
على الفتح واما العامة فلمشابهتها مطلق الفعل في لزومها الاسماء والماضي
منه في كونها ثلثة احرف واربعة احرف كما ان الفعل ثلاثي ورباعي وفي
دلالتها على التحقيق وفي اتصال الضمائر بها واسعمال الحروف في لفظ
الكتاب مجازا لجمع الكثرة موضوع جمع القلة قوله لما صدر الكلام ان
لهذه الحروف صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام في اي قسم من اقسامه اذ كل

من هذه الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام كنفي الشك وردّ الانكار والتنبيه
والاستدراك والترجي والتمني قوله سوى ان اي لهذه الحروف الصدان سوى
ان فانها لا تمنع المعمول قوله ولحقها ما فلغى اي ولحق هذه الحروف ما الكافة
على الاصح فكفتها عن العمل نحو انما الله اله واحد وانما الحكم لله واحد وانما ينهكم الله
عن الذين لم يقاتلوكم في الدين وقد جاء الاعمال مع ما في قوله انما بغته لاهتمام المخاطب
لما الى حاجتنا وحملت عليها البواقي لانها باب واحد الا ان العمل في ليتما واخواتها
وتعلقها اكثر منه في البواقي لقوة عملها قبل الحاق ما في المعنى حيث يغير معنى
الجملة من الاخبار الى الانشاء وبخلاف البواقي فان الجملة معها باقية على حالها
قيل على هذا ما زايدة لا كافة وقيل موصولة قوله ويدخل على الافعال
اي اذا دخل عليها ما الكافة تدخل على الجملة الفعلية لبطلان عملها وتفيدها
يفيد النفي والاثبات من الحصر قوله فان لا يغير معنى الجملة هذا شروع
في بيان تفاصيلها ووجه التفرقة بين معانيها وبيان محل وقوعها وعملها با
عتبار التخفيف وعدمه اي ان المكسورة لا يغير الجملة المدخول عليها بل
تدخل على الجملة الاسمية الموجبة الاخبارية مع بقاء معناها على ما كان عليه
مؤكدة مضمونها بنفي الشك عنها وردّ الانكار وانما قيدنا بالجملة الموجبة لانها
لا تدخل المنفية وقيدنا بالاخبارية لانها لا تدخل على الاستفهامية
المفيدة للانشاء والمتضادة مفهوما ان ولا قتضاء كل واحد الصدان

قال

نيابلوكم

قوله وان مع جملتها في حكم المفرد ان المفتوحة مع جملتها المدخولة في حكم
في حكم المفرد لتكون فاعلا او مبتدأ او مفعولا او غير ذلك لانها تؤول مدخولها
بمصدر مشتقا كان خبرها او جامدا فتقدر الى جزء اخذ يصوبه كلاما
او جزء كلام نحو اعجبني ان زيدا قايم اي قيامه وبجبت من انك منطلق
اي من انطلاقك وعندي انك قايم اي قيامك وكرهت ان زيدا مكرم اي اكرامه
ففي الاول مرفوع بالفاعلية وفي الثاني مجرور بحرف الجر وفي الثالث مرفوع
بالابتداء وفي الرابع منصوب بالمفعولية قوله ومن ثم وجب الكسر
في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل ان المكسورة لا يغير
الجملة عن معناها بل يوكد مضمونها وجب الكسر في موضع الجمل وان يحمل
الجملة في حكم المفرد وجب الفتح في موضع المفرد قوله فكسرت ابتداء لانه
لا يقع هذا الموضع سوى الجملة ولا يبتدأ بالمفتوحة نحو انا اعطيناك الكوثر
قوله وبعد القول اي وكسرت بعد القول لان مقوله لا يكون الا جملة
محكية نحو قال انني من المسلمين وقال اني عبد الله اتاني الكتاب قوله
والموصولة اي وكسرت في صلة الموصول لما تقدم ان الصلة لا تكون الا جملة
نحو اتينا ه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء وكذا بعد واو الحال نحو لن نؤمنا
من المؤمنين لكارهون وكذا في جواب القسم نحو والله اني زيدا قايم وبعد
حتى الابتدائية نحو مرض عمرو حتى انه لا يرجونه قوله وفتحت في جملة

والتقدير والاصل عدمه ولذلك ما وقعت بعد اذا المفاجاة نحو قمت واذا زيد قائم
ارى زيدا الى قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللئام فالكسر وهو الافصح على تقدير
ما بعد اذا جملة من مبتدا وخبر نحو فاذا هو عبد القفا واللئام والفتح
على تقدير تاء وبالمع صلتها مصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اى اذا
الصورية حاصلة فالحاصل ان ما بعد اذا اما مضاف اليه او جزؤه فان كان
هو المضاف اليه فالكسر لوجوب اضافتها الى الجملة وان كان جزؤ المضاف اليه
والجزء الاخر هو حاصلة او ثابتة محذوف فالفتح قوله ولذلك جاز
العطف على اسم المكسور لفظا او محلا بالرفع دون المفتوحة اى ومن اجل
ان المكسور لا تغير معنى الجملة والمفتوحة يغيرها جاز العطف على محل اسم
ان المكسورة لصحة تقديرها كالعدم وقوله لفظا او محلا بيان لان اى
ان المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب او محلا نحو علمت
ان زيدا قائم وعمرو لان ان ههنا مع ما عملت فيه بتاويل الجملة لوقوعها
موقع مفعولي علمت فصح ان يعطف على محلها كالمكسورة صريحا ومنه
قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق قوله ويشترط
مضي الخبر لفظا كما في الامثلة المذكورة او تقديرا كما في ان زيدا وعمرو
قائم على تقدير حذف الخبر من الاول وهذا فيما كان خبر المعطوف
موافقا لخبر المعطوف عليه ولو كان مخالفا لزم ثبوته فلا تقول ان زيدا

اى ومن اجل انه وجب الفتح في موضع المفرد فتحت فاعلة اذ الفاعل لا يكون الا
مفردا نحو اعجبني ان زيدا قائم ولذا مفعولة نحو عجبت انك منطلق ومبتدا نحو
عندي انك قائم ومضافا اليه نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون وبعد حرف الجر
نحو ذلك بان الله لم يكن مغيرا نعمة انعمها على قوم وبعد حتى العاطفة والجارة نحو عرفت
فضلك حتى انك منجم قوله قالوا لولا انك اى وقال النحويون لا تقع بعد
لولا الا المفتوحة لان ما بعدها لا يكون الا مبتدا محذوف الخبر وجوبا لوجوب
جواب لولا موقع الخبر فيكون ما بعدها موضع الابتداء على اصح المذهبين او موضع
فاعل محذوف الفعل على مذهب الكوفيين او على تقدير كون لولا تحضيضية قوله
ولو انك اى ولو وقعت بعد لو لوقعت مفتوحة اذ هي للشرط فلا يقع بعدها الا
فعل تحقيقا او تقديرا فاذا وقع بعدها اسم او ما هو في حكم الاسم لا يكون الا فاعل
فعل محذوف نحو ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم قوله
فان جاز التقديران جاز الامران اى فان صح المقام لتقدير الجملة وتقدير المفرد
باعتبارين جاز الكسر على تقدير الجملة والفتح على تقدير المفرد نحو من يكرمني
فانى اكرمه فان قدرت ما بعد الفاء في تاويل المفرد على معنى من يكرمني
فاكرامي له ثابت او فجزاؤه اني اكرمه فالفتح وان قدرت ما بعدها جملة
غير مؤولة بمصدر على تقدير من يكرمني فانا اكرمه فالكسر وهذا اولى من
الاول لسلامته عن الحذف والتقدير بخلاف الاول فانه يلزمه الحذف و

وعمرٌو ذاهبانِ للزوم تَوارد العاملين على معمولٍ واحدٍ اذ ذاهبانِ من حيث
انه خبرٌ عن زيدٍ معمولٌ لانَّ ومن حيث انه خبرٌ عن عمرٍو معمولُ الابتداءِ بخلاف
ما لو عطف على اللفظ فانه لا يُشترط مضيّ الخبر اذ لا يلزم حينئذٍ منا المحذورُ
وبخلاف انَّ زيدًا وعمرٌو ذاهبٌ وانَّ الزيدينِ والعمرونَ ذاهبونَ فانه
يقدَّرُ خبرًا عن الثاني ويكون خبرُ الاول محذوفًا لما تقدَّمَ قولُه خلافًا
للكوفيين اذ ذهب الكوفيونَ الى جواز العطفِ على محلِّ اسم انَّ المكسورةِ مطلقًا
من غير شرطِ مضيّ الخبرِ بناءً على انَّ لا عمل للحرفِ في الخبرِ فلا يلزمُ تواردُ العاملين
اذ الخبرُ مرفوعٌ بما ارتفعَ قبل دخولِ الحرفِ قولُه ولا اثرَ للكونه مبنيًّا انَ
ولا اثرَ للكونِ اسمِ انَّ المكسورةِ مبنيًّا في جوازِ العطفِ على محلِّ اسمها من غير
مضيّ الخبر خلافًا للمبرّد والكسائي ان ذهبَ المبرّدُ والكسائي من الكوفيين الى
جوازِ العطفِ على محلِّ اسمِ انَّ المكسورةِ اذا كان مبنيًّا او معربًا والفرّاءُ
اذا كان مبنيًّا نحو انَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ وانكَ وزيدٌ ذاهبانِ فقالَ لا اثرَ
لكون الاسم مبنيًّا في جوازِ العطفِ لكون العلّة المانعة باقيةً على حالها
والمثال المذكورُ مردودٌ عند المحقّقين اذ شرطُ قبولِ ما يقوله العربُ كونه
على وفقِ ما وضعه الواضعُ فاذا جاءَ على خلافِ وضعه يكونُ مردودًا
قولُه نحو ما ضربَ زيدٌ لكنَّ عمرًا ضاربٌ واخوك اذ مستدرَكٌ لا يقتضي
تغييرَ معنى الجملة عمّا كانَ عليه قبل دخولها قولُه ولذلك دخلت

اللام

الله مع المكسورة اي ولان المكسورة لا تغيّر معنى الجملة جاز دخولُ لام
الابتداء على خبرها دون المفتوحة اذا كان الخبر مناخرًا عن الاسم نحو
انَّ زيدًا لقائم انَّ ربَّك لذو فضلٍ على الناس ان ربك لسريع العقاب بخلاف
ما اذا كان الخبرُ مقدّمًا فانه لا يجوزُ دخولها على الخبر لئلا يلزمُ دخولُ
حرف الابتداء على حرف الابتداء قولُه وعلى الاسم اذا فصل بينه
وبينها اي وكذا يجوزُ دخولُ اللام على اسمها اذا فُصل بين انَّ واسمها
بالظرف فلا يجوز نحو انَّ في ذلك لعبرةً لمن يخشى قولُه او على ما بينهما
اي وكذا يجوزُ دخولها على متعلّق خبرها اذا كان ذلك المتعلّقُ متقدّمًا
على خبرها نحو انَّ زيدًا لطعامَكَ آكلٌ وانَّ بكرًا لماءَكَ شاربٌ وقولُه تعالى
انَّ هذا لهو القصصُ الحقّ وقالَ الشاعرُ انَّ امرأً خصّني عمدًا لَمودّتُه
على التنائي لعندي غيرُ مكفورِ وهو لا يدخل على اسمها من غير فاصلةٍ
بينها وبين اسمها لئلا يلزمَ اجتماعُ حرفي الابتداء ولا على متعلّق الخبر اذا لم
يكن متقدّمًا على الخبر او كان متقدّمًا على الاسم والخبر فلا يقالُ انَّ زيدًا لجالسٌ
في الدار ولا انَّ زيدًا آكلٌ لطعامَك لئلا يلزمَ تأخيرُها عن جزئي الكلام
اذ حقّها التقديمُ هو القدرُ على الجملة المدخولة هي عليها لانها للابتداء
ولا انَّ لطعامَك زيدًا آكلٌ قولُه وفي لكنَّ اي ودخولها في لكنَّ ضعيفٌ
لعدم موافقة اللام اياها اذ ليس فيها معنى التأكيد بخلاف انَّ ولاستغناء

ما فيه انّ عن غيرِ بخلافٍ لكنّ لا حتياجها الى كلامٍ سابقٍ ولا تدخل الّا
على مذهب الكوفيين كقوله ولكنني من حبّها لعميدُ اعتبارًا بالبقاء معنى لا بلفظ
مع لكنّ كما فيه مع انّ والفرق ما ذكرنا مع انه يحتمل ان يكون الاصل في هذا
البيت ولكنّ انني فحذفت الهمزة ثم احدى النونات كراهة اجتماعها فصار
لكنني كما انّ اصل لكنا لكن انا فجئ باللام في الخبر لانه جواب ويحتمل ان تكون
اللام زائدة لما زيدت في خبر المبتدإ في قوله ام الخليس لعجوز شهربة ترضى
من اللحم بعظم الرقبة وفيه مذهبان للاحتمالين لا يثبت ما ذهب اليه الكوفيون
قوله ويخفف المكسورة انّ ويخفف انّ المكسورة عند البصريين فيلزمها
لام الابتداء تفرقة بينها وبين انّ النافية اذ لم تهمل اذ لو قيل انْ زيدٌ قائمٌ
بغير اللام لم يدر انها نافية او هي مخففة من المثقلة ولذلك لزم دخول
اللام مع العمل طردًا للباب وان لم يلتبس وقيل اذا لم يُعمل فالادخال اولى من تركه
قوله ويجوز الغاؤها اي اذا خففت جاز الغاؤها عن العمل وهو
الاكثر بناءً على فوات قوة الشبه للفعل لفوات فتح الاخر وفوات كونها
على ثلثة احرف واعمالها بناءً على ابقاء اقوى المشابهين وهو اقتضاؤها
اسمين كقوله تعالى وان كلّ لما جميع لدينا محضرون وان كلّ ذلك لما متاع
الحيوة الدنيا وان كلّ نفس لما عليها حافظ وان كلًّا لما ليوفينهم قوله
ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدإ اي اذا خففت يجوز دخولها

ع

على الجملتين اسمية وفعلية لكنّ الفعل الذي تدخلها لابدّ وان يكون من افعال
المبتدإ والخبر كالافعال الناقصة والمقاربة وافعال القلوب لحصول
مقتضاها الذي هو تاكيد الجملة الاسمية لذكر الجزئين بعد هذه الافعال كقوله تعالى
وان كنت من قبله لمن الغافلين وانْ نظنّك لمن الكاذبين وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين قوله خلافًا للكوفيين في التعميم اي عمّم الكوفيون
حينئذٍ دخولها على الفعل مطلقًا بطلان عملها عندهم وتصيّرها نافية
والنصب بعدها بفعل يفسّره الظاهر واللام بعدها بمعنى الّا وتعلقوا
بقوله بالله وتك ان قتلت لمسلمًا وجبت عليك عقوبة المتعمّدين بقول
بعض العرب ان تزينك لنفسك وان تشينك لهي وهو عند البصريين خارج
عن القياس واستعمال الفصحاء لكون اللام موخّرة عن جزئي الكلام ومع
ذلك يحتمل ان يكون الاسم مقدّرًا وتقدير انك ان قتلت لمسلمًا وانك
ان تزينك لنفسك وانك ان تشينك لهيّنة قوله ويخفف المفتوحة
فتعمل في ضمير شان مقدّر اي وتخفف المفتوحة وتعمل في ضمير شان مقدّر
اذ لو لم يقدّر عملها فيما مع ابطال عملها في الظاهر يلزم مزيّة المكسورة عليها
مع انها اقوى مشابهة بالفعل من المكسورة من حيث انّ لها معنًى مخصوصًا
غير التاكيد كالافعال وهو التحقيق والمكسورة ليس لها معنًى سوى التا
فاذا ثبت المكسورة مع ضعفها فالمفتوحة اولى احرز قوله فدخل

تملت

على الجملة مطلقًا سواء كانت اسمية او فعلية من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر او غيرها بطلان عملها ظاهرًا نحو ان الحمد لله رب العالمين وقول الشاعر
في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحنى وينتعل فقوله تعالى
لا اله الا هو فعل انتم مسلمون في الجملة الاسمية وفي الفعلية نحو قوله تعالى
وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وقوله تعالى ونعلم ان قد صدقتنا
وكقوله بيئست الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا وعلم ان سيكون
وافلا يرون الا يرجع اليهم قولا وايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
قوله وشذ اعمالها اذ وشذ اعمالها اذا خففت في غير ضمير الشان مثل
قول الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق
قوله وبلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اي وبلزمها
اذا دخلت على الجملة الفعلية احد الامور الاربعة المذكورة في المتن كما مر
في المثلة ليلا يلتبس ان المخففة من المثقلة بان المصدرية الناصبة
للفعل قوله وكان للتشبيه اي ومن الحروف الشبهة بالفعل كان
وهي موضوعة لانشاء التشبيه وهي حرف بواسط غير مركبة حملا على سائر
اخواتها مع ان الاصل في مثلها عدم التركيب وقيل مركبة من الكاف وان
واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف وفتحت الهمزة
قوله وتخفف فتلغى على الاكثر كما في كان ويصير حينئذ من حروف العطف قوله

ملغاة

ملغاة عن العمل كاخواتها لفقدان المشابهة اللفظية التي هي فتحة الاخر منها
قول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان ومنهم من يعملها اعمالها
معنى التشبيه المقتضي للشبهة به بعد التخفيف كقوله كان وريديه رشاء اخلب
احبل ويقدر عملها في ضمير شان مقدر لما فيها من قوة الشبه التي ذكرناها
في ان المفتوحة فيقدر في كان ثدياه حقان ضمير شان اسما لها والجملة بعدها
خبرا وتغيرا لذلك الضمير فيكون التقدير كانه ثدياه حقان ويروى قول
الشاعر ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم
مرفوعا على الالغاء ومنصوبا على الاعمال ومجرورا على زيادة ان قوله
ولكن للاستدراك اي ومن الحروف المشبهة لكن وهي موضوعة للاستدراك
يتوسط بين كلامين متغايرين معنى سواء وافق تغاير اللفظ او لا ويتقدر
بالنفي عن الايجاب وبالايجاب عن النفي معنى نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
فقد جاء وجاء زيد لكن عمرو ما جاء وسافر زيد لكن عمرو حاضر وجاءني
بكر لكن خالد غائب ومنه قوله تعالى ولو اريكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم
في الامر ولكن الله سلم اي ولكن الله ما اريكهم كثيرا ليسلمكم من الفشل
والتنازع فحذف الشيء واقام المسبب مقامه قوله وتخفف
فتلغى على الاكثر كما في كان ويصير حينئذ من حروف العطف قوله
ويجوز معها الواو اي ويجوز مع لكن الواو ومعناه استدرك ان كان

من غير واو او واستدرك ان كان معها واو وقد نقل اعمالها قياسا على
اخواتها المخففة قوله وليت للتمني اى ومن الحروف المشبهة بليت وهي
موضوعة لانشاء التمني فتدخل على الممكن والمستحيل نحو ليت اباك كريم
وليت الشباب يعود وقد يدخل عليها ما نحو ليت زيدا حاضر لمجرد التنبيه
او المنادى محذوفا اى يا قوم ليت زيدا حاضر قوله واجاز الفراء ليت
زيدا قائما اى واجاز الفراء نصب الجزءين بها اجراء له مجرى اتمنى
والكسائي باضمار كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا
وهذا ومثله عند البصريين محمول على الحال من ضمير الخبر المحذوف اى يا ليت
ايام الصبى لنا رواجعا فحذف الخبر الظرف لدلالة الحال عليه قوله
ولعل للترجي ان ومن الحروف المشبهة بالفعل لعل وهي موضوعة لانشاء
الترجي وهو توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تتقون ولعلكم
تفلحون ولعل الساعة قريب ولا تعمل الا في الممكن اذ ترجي الحال وفيها
لغات لعل وهي اصلها عند البصريين زيدت قبلها لام التاكيد وعن وان
ولان ولعن ولغن وقد حمل انها في قوله تعالى انها اذا جاءت لا يؤمنون
على معنى لعل واجاز الاخفش دخولها على ان نحو لعل ان زيدا قائم
قياسا على ليت لانها قد تجيء بمعنى التمني فينصب المضارع بعدها بتقدير ان
كقولك تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وقد شبهها

بعضهم

بعسى كما شبه عسى بها من قال لعلك يوما ان تلم ملمة عليك من اللاتي يعدك
اجدعا وقد جاء للتعليل كقولك الشاعر وقلن لنا كفوا الحروب لعلها
نكف ووثقتم كل موثق فلما كففنا الحرب كانت عهودكم كلمع سراب في الفلا
قوله وعد الجر بها اى وقد جاء الجر بها في قوله لعل ابي المغوار منك قريب
وهو ضعيف وعن ابي علي انها اولة بكونها مخففة معوكة في ضير شان
محذوف بعده لام الجر مفتوحة او مكسورة اى لعله لابي المغوار منك مكان
قريب قوله حروف العاطفة لما فرغ من الحروف المشبهة شرع
في الحروف العاطفة وانما قدمها على سائر الحروف مع انها من الحروف
غير العاملة اما لسدها مسد العوامل فكانها من جنس العاملة واما
لان ما ذكر بعدها من الحروف العاملة هي العاملة في الافعال لا
في الاسماء وهي عشرة احرف عند المصنف على ما ذكر في المتن وانما
سميت حروف العاطفة لان الاسم الثاني يميل بسببها الى الاول في
الحكم والاعراب اذا العطف في اللغة الاماله قوله فالاربعة الاول
للجمع اى الاربعة الاول وهي الواو والفاء وثم وحتى لجمع المعطوف
في الحكم الذي حصل للمعطوف عليه من الفاعلية والمفعولية واضافة
نحو جاءني زيد وعمرو ويقوم ويقعد وجاء زيد فعمرو وثم عمرو وجاء
القوم حتى عمرو قوله فالواو للجمع المطلق هذا اشارة الى ما يتبين

به احترازا عن الاخوى الواو وضع للجمع المطلق لا للترتيب فيما عند المحققين
بدليل وقوعها في مثل قاتل زيد وعمرو واختصم خالد وبكر وبدليل قوله
تعالى وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا في الاعراف وادخلوا الباب
سجدا وقولوا حطة في البقرة والقصة واحدة قوله والفاء للترتيب
اي الفاء موضوعة للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه مع الترتيب من غير مهلة
وذلك الترتيب اما حقيقة نحو جاء زيد فعمرو او عادة كقوله تعالى وانزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة قوله وثم مثلها بمهلة اي وثم مثل
الفاء في افادة الترتيب لكن بمهلة كذلك اي حقيقة او قد يستقرب
بالنسبة الى عظم الامر ويستبعد بالنسبة الى طول الزمان كقوله تعالى ثم
خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما واما قوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وامن وعمل
صالحا ثم اهتدى وان كان الاهتداء قبل التوبة فلانه بمعنى الدوام
والثبات فكانه قال ثم دام على التوبة والايمان والعمل الصالح
وقوله وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وان كان مجيء البأس
في الحصول متقدما على الاهلاك فمحمول على ان حصول الاهلاك حكم
بمجيء البأس اذ لم يعلم البأس الا بظهور آثاره وهو الاهلاك فكانه قيل
اهلكناها فقال الناس جاءها البأس قوله وحتى مثلها اي وحتى مثل

ثم

ثم في الترتيب والمهلة قوله ومعطوفها اشارة الى ما يتميز به حتى
عن ثم اي ومعطوف حتى لا بد وان يكون جزءا من متبوعها لانها للغاية
وليفيد قوة او ضعفا وذلك لان الجزء اما افضل محمولات الناس
حتى الانبياء فان الناس في الشرف والكمال متفاوتون بالانبياء واما اردل
نحو استتب الفصال حتى القرعى وقدم الحجاج حتى المشاة فان الحجاج
في الضعف متفاوتون الى المشاة فعلم من ذلك ان الترتيب في ثم متأخر
احد الفعلين عن الاخر وفي حتى بتاء خبر الجزء عن الكل لانها للغاية فلذلك
لو قال مات الانبياء حتى الناس لم يجز قوله او والفاء ولم لاحد
الامرين ان هذه الثلثة من الحروف العاطفة موضوعة لاحد الامرين منهما
نحو جاء زيد او عمرو وجاء اما زيد واما عمرو واذ المراد
منه ان احدهما جاء من غير تعيين ثم الفرق بين او واما واما ان او واما
ان كانتا في الخبر فللاخبار باحدهما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ومخبرا
عن مجيء احدهما لا على التعيين وان كانتا في الامر فلا يخلو من ان يكونا
فيما اصله المنع او فيما ثبت فضله فيهما فالاول للتخيير والثاني للاباحة
نحو اضرب اما زيدا او عمرا وخذ اما هذا واما ذاك وان كانتا في الاستفهام
فللشك الى عن احد الامرين بعينه نحو ازيد عندك او عمرو وفي الدار ام
زيد واما عمرو جاهلا بثبوت احدهما في الدار بخلاف ام فانها للسؤال

عن احد الامرين معينًا والسائل فى ازيد فى الدار ام عمرو عالم بثبوت احدهما
ومو يسأل عن التعيين قوله والمتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها
احد المستويين ان ام اما متصلة ام منقطعة فالمتصلة لابد ان يكون قبلها
همزة استفهام يليها احد المستويين المفردين اسمين او فعلين او حرفين و
والاخر بلى ام بعد ثبوت احد المستويين عند السائل لطلب التعيين ليتبين
من اول الامر بان المطلوب تعيين احدهما ومن ثم لم تجز ارايت زيدًا ام
عمرًا لانه لم يليها المستويان وكذا لم يجز زيد عندك ام عمرو لاحد الشقين
لعدم الهمزة الدالة على الطلب قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين اى
ومن اجل ان ام المتصلة لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما وجب ان يكون
جوابها بالتعيين ليكون مطابقًا للسؤال دون لا ونعم لعدم دلالتهما على
التعيين فلا يحصل المطلوب قوله والمنقطعة كبل والهمزة اى
ام المنقطعة بمعنى بل والهمزة كقولك لشخص رايته من بعيد انه لابل
فلما قرب وعلمت انه ليس بابل قصدت الاضراب عن الاخبار الاول
واستأنفت السؤال واستفهمت بقولك ام شاء اى بل افمن شاء
وقد يقال انها بمعنى الهمزة وحدها وقد تاتى فى المنقطعة للانكار
كما تاتى الهمزة لذلك فحوام يقولون تتوله بل لا يؤمنون ام يقولون
شاعر وقيل هى بمعنى الهمزة وحدها قوله واما قبل العطف
عليه

عليه لازمة مع اما جايزة مع او هذا اشارة الى بيان التفرقة بين او واما
ان ويلزم فى المعطوف بامّا ان يكون قبل المعطوف اما اخو جانى اما زيد
واما عمرو بخلاف اوفانه لا يشترط فيها مثل ذلك تفرقة بينهما على الشكل من
اول الامرين اما اذا لم يات قبل المعطوف عليه اما لم يعلم من اول الامر ان
الحكم ثابت لاحد الامرين او لا لجواز ان يبنى السامع الكلام على الظاهر
فمع اما الكلام مبنى على الشك بخلاف او ومن ثم توهم ابو على الفارسى
ان اما ليست من الحروف العاطفة لوقوعها اول الكلام فلو كانت للعطف
لزم وجود المعطوف بدون المعطوف عليه ولدخول الواو عليها فلو كانت
للعطف لما جاز دخول العاطف عليها واجيب بان المقدم ليست
للعطف بالاتفاق بل لما ذكرنا انفًا ودخول الواو عليها لانها معها بمنابة
حرف واحد والذى يدل على انها عاطفة كما هو مذهب الصحيح القطع
بانها مثل او فى التمثيل والتخيير فى نحو جانى اما زيد واما عمرو وخذ
اما هذا واما ذاك قوله ولا بل ولكن بعدهما معنًا اى هذه الثلثة
موضوعة لاثبات الحكم لاحد الامرين معينًا فالنفى لما وجب للاول
فلا يعطف بلا الا فى الايجاب نحو جانى زيد لا عمرو ولا يقال ما جانى
زيد ولا عمرو ولا يحسن معها اظهار العامل فلا يقال قام زيد لا عمرو
للالتباس بالدعاء لانها كثيرًا يقع فى الدعاء ولان المعنى معلوم

من غير ذكر العامل فلا احتياج الى ذكر التي وقعت بعد غير في مثل قوله
ولا الضالين انما هي لتاكيد النفي لان العطف في كل وبل للاضراب
عن الاول وموقوف الحكم عن الاول والاثبات للثاني سواء كان الاضراب
عن الايجاب او عن النفي الا ان الاضراب في الايجاب لا يحتمل الا معنى
واحدا نحو جاءني زيد بل عمرو اي الاخبار عن مجيء زيد وقع غلطا وانما
المجيء ثابت لعمرو وفي النفي يحتمل للمعنيين فقولك ما جاءني زيد بل عمرو
ويحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقيق نفيه عن زيد ويحتمل ان يكون
المنسوب اليه بعدم المجيء هو عمرو والاخبار بعدم مجيء زيد وقع
غلطا لما في صورة الاثبات وقد تاتي بل في الجمل بمعنى ترك الاول على
حالها والاخذ فيما سواهم منها نحو ام يقولون افتراه بل هو الحق من
ربك بل ادارك علمهم بل هم في شك منها بل هم منها عمون قوله
ولكن للاستدراك اي ولكن موضوعة للاستدراك عن الحكم الاول
والشروع في الحكم الثاني قوله وهي لازمة للنفي ان لكن في عطف
المفرد على المفرد نقيضة لا ان لاثبات ما انتفى عن الاول فتكون
لازمة للنفي اذ وضعها كما مر للمغايرة بين ما قبلها وما بعدها فلو لم تكن
لازمة للنفي لم يحصل المغايرة نحو ما قام زيد لكن عمرو قد قام
وفي عطف الجمل نظيرة بل في طرف الحكم عن الاول والاثبات للثاني نحو

ما جاءني

ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فلا يكون لازمة للنفي اذ قد يتحقق الغاية
بين الجملتين معنى قوله حروف التنبيه اي ومن حروف غير العاملة
بالاتفاق حروف التنبيه وهي ثلثة الا واما مخففتين وها وضعف الثلثة
لتنبيه المخاطب وتحريضه على الاستماع قبل الشروع في الجملة اسمية
او فعلية اخبارية او انشائية ليتنطن لما يقول له المتكلم اذ قد يكون غافلا
فيفوت عنه بعض ما ذكر له المتكلم فيفوت الغرض بخلاف ما لو جئ
بها وفات بعض الغرض عن المخاطب فانه لا يضر المتكلم اذ لا عليه الا التنبيه
نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون واما والله لافعلن
كذا وها ان ذا عذرا ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاوى في البلد وثلاثتها
تدخل في المركبات ولا تدخل منها في المفرد الا في اسماء الاشارة وانما خصت
من المفردات اسماء الاشارة بالتنبيه لما علم من ان شرط دلالتها قيام قرينة
الاشارة وتلك القرينة قد تفوت عن المخاطب على تقدير غفلة فعمدوا
الى التنبيه ليحصل تلك القرينة بخلاف سائر الاسماء فانها لا تفتقر الى قرينة
الاشارة لقابل ان يقول ان هذا الدليل منقوض بالضمائر وخصوصا
الغايب فانها ايضا محتاجة الى قرينة الاشارة ولذا اجاز سيبويه دخول
ها التنبيه على المضمر في مثل ها انا ذا وها انتم ذلك وتاويل الخليل بانها
في التقدير داخلة على اسم الاشارة والتقدير هذا انا تكلف بارد ولهذه

الحروف صدر الكلام ليحصل الغرض المطلوب بها الا ما باعتبار الاسناد فانها
قد يكون اول الكلام ووسطه على حسب ما يكون اسم الاسناد فان وضعها لاسم
الاسناد لا لجملة هذا كلام المصنف في شرحه وفيه من الضعف والتزلزل ما لا يخفى
قوله حروف النداء اي حروف اسم النداء همزة يا وهي اعمها في اتساع للقريب
والبعيد وايا وهيا وفما للبعيد ومن بعناه من النائم والساهي قال صاحب
المفصل وتابعه بعض المحققين ان يا للبعيد وقول الداعي يا رب ويا الله
مع انه اقرب من حبل الوريد استقصار منه لنفسه وهضم لها واستبعاد
عن مظان القبول والاستماع واظهار الرغبة في الاستجابة بالجوار واي
والهمزة للقريب وبعض النحويين ذكروا وا مع حروف النداء وليست في
الحقيقة منها لانها مختصة بالندبة والمندوب غير المنادى اذ الاول هو
المتفجع عليه والثاني المطلوب اقباله فاين احدهما عن الاخر وقول من قال
انها اسماء افعال لاستقلالها مع مدخولها كلاما ولا شيء من الحرف مع الاسم
كلاما فيما لا اعتداد به على ما بيناه في باب المنادى قوله حروف الايجاب
وهي على ما ذكر في التبيين ستة نعم بفتح النون وكسر العين وفتحها وكسرهما
وبالحاء المهملة لتقرير ما سبقها من كلام موجب او منفي استفهاما كان او خبرا
تقول لمن قام زيد او اقام زيد نعم اي نعم قد قام زيد ولمن يقول لم يقم
زيد والم يقم زيد نعم اي لم يقم زيد هذا وضعها في اللغة والعرف على خلاف

ذلك

ذلك بل انما للاثبات في العرف سواء كان ما قبلها موجبا او منفيا ولذلك لو
قال واحد لواحد ليس لي عليك الف فقال نعم لزمه لانه اقرار بتقليبا
للعرف لا لان الوضع كذلك اذ العرف معتبر في الشرع قوله وبلى مختصة
بالجواب النفي اي وبلى لغة موضوعة لايجاب النفي استفهاما كان او خبرا تقول
لمن قال لم يخرج زيد والم يخرج زيد بلى اي قد خرج ومنه قوله تعالى الست
بربكم بلى اي فاربنا على احيائه الموتى وايجاب الانسان ان لن نجمع
عظامه بلى اي نجمعها قادرين والست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا ومن ثم
قيل لو قالوا نعم لكان كفرا لانه لتقرير ما سبق قوله واي اي واي اثبات
لما بعد الاستفهام ويلزمها القسم كقولك لمن قال اقام زيد اي والله انه قد قام
ولا يجوز استعمال الجامع فعل القسم قوله واجل وجير اي فتحا وكسرا وان
بكسر الهمزة تصديق للخبر كقولك لمن قال جاءك زيد اجل اي جاء قال
وقلن على الفرد وبس اول مشرب اجل جير ان كانت ابنة دعاثر
وقال بكين العوادل في الصبوح يلمنني والهمشه ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت
كبرت فقلت انه وقيل ان ان في البيت يحتمل ان تكون ابتدائية وخبرها
محذوف للعلم به اي انه كذلك فلا يقوى للتمسك لكن قول ابن الزبير لمن
قال لعثمان انه نافق حملني اليك ان وصاحبها واضح في كونها بمعنى نعم
وقال الاخفش استعمال اجل في الخبر ونعم في الاستفهام احسن ويقال

جيد لا فعلن بمعنى حقا فق حروف الزيادة اى ومن الحروف حروف
الزيادة وهى على ما ذكر المصنف فى المتن سبعة وسميت بذلك لوقوعها
زايدة فى بعض المواضع لا انها تقع ابدا زوايد وسمى حروف الصلة ايضا
لكونها متوصلا بها الى تصحيح وزن او سجع او تاكيد قوله فان بكسر الهمزة
وتخفيف النون تزاد مع ما النافية لتاكيد النفى زيادة مطردة نحو ما ان
رايت ولا ارى فى مدنى كجوابه يلعبن فى الصحراء وقال الاخر ما ان رايت
ولا سمعت بذا كاليوم طاف اينق جرب وقوله العذراء انها حرفا
نفى تزاد فاكتراذ فى حرفى التاكيد ليس بجيد فانهم كما يجمعون بين حرفى
مختلفى اللفظ بمعنى واحد ولان جوازا اجتماع حرفى التاكيد فى ان زيدا
لقايم وما زيد بقايم لوجود الفاصلة ولا فاصلة هنا قوله وقلت
مع ما المصدرية اى وقلت زيادة ان مع ما المصدرية فى نحو اجلس ما ان
جلس القاضى اى مدة جلوسه قوله ولما اى وقلت زيادة ان مع لما
فى مثل اجلس لما ان جلست قوله وان مع لما اى وتزاد ان
بفتح الهمزة مع لما كثيرا قال الله تعالى ولما ان جاء البشير القاه
قوله وبلى لو والقسم اى وتزاد لو والقسم ايضا كقولك والله
ان لو قمت لقمت قوله وقلت مع الكاف اى وقلت زيادة ان مع
الكاف فى نحو قوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم بجر ظبية قوله

وما

وما اى وما تزاد مع اذا واى وابن ومتى وان شرطا نحو واذا ما انزلت سورة
نظر بعضهم وايا تدعوا فله الاسماء الحسنى وميما تكن اكن وانما تكونوا
يدرككم الموت وامتا تخافن من قومك خيانة فانبذ وزيادتها مع لا تفيد
التاكيد فى الاصح بل يفيد التاكيد ومع ان تفيد لزوم نون التاكيد فى
فعل الشرط غالبا لكون الفعل اولى بالتاكيد من حيث ان المقصود
بحرف الشرط ولذا قال شرطا لان هذه الكلم لا تزاد فيها ما اذا الغيت
الشرط قوله وبعض حروف الجزاى وتزاد مع بعض حروف الجر
كقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم فبما نقضهم ميثاقهم لعنهم وما
خطاياهم وعما قليل قوله وقلت مع المضاف اى وقلت زيادة ما بين
المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم قوله ولا اى وتزاد
لا مع الواو بعد النفى نحو ما جانى زيد ولا عمرو وقال الله تعالى لا تستوى
الحسنة ولا السيئة لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم قوله وبعد ان
المصدرية اى وتزاد لا ايضا بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد وليعلم اهل الكتاب اى ليعلم قوله وقلت قبل
اقسم اى وقلت زيادتها قبل اقسم فى مثل قوله تعالى لا اقسم بهذا
البلد فلا اقسم برب المشارق قوله وشذت مع المضاف اى
وشذت زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله فى بيت لا حور سرى وما شعر

وما شرح قوله ومن والباء واللام تقدم ذكرها اى ذكر هذه الثلثة باعتبار
الزيادة قدم في باب حروف الاضافة فلا احتياج الى ذكرها هنا قوله
حرفا التفسير اى ومن الحروف غير العاملة حرفا التفسير وهما ان واى
فان مختصة بما في معنى القول فتكون بعد جملة نحو وناديناه ان يا ابرهيم
ويجوز عند بعضهم تفسير صريح القول بها في قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله وعند بعضهم انها مصدرية او زايدة لا مفسرة واما قوله
وانطلق الملا منهم ان امشوا ليس تفسيرا لصريح القول بل للقول المقدر
اى انطلق الملا من قريش وقال لهم ابو طالب ان امشوا اذ المراد بالقول
الصريح هو القول الظاهر لا المقدر قوله حروف المصدر اى ومن
الحروف حروف المصدر وهي ثلثة ما وان وان فالاخيران يعملان دون
الاول الا ان الاول منها في الفعل المضارع والثاني في الاسماء قوله
فالاولان للفعلية ان ما وان مختصان بالجملة الفعلية فتدخلان عليها
وتجعلانها في تاويل المصدر نحو اعجبني ما صنعت اى صنيعك وظاهر
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها واعجبني ان ضربت ان ضرب قوله
وان للاسمية اى واما ان مختصة بالجملة الاسمية فتدخلها وتنقلها
الى تاويل مفرد مأول بمصدر كما مر الا اذا تقدرنا ويلها بالمصدر
وذلك فيما لم يكن الخبر مشتقا او فعلا فانه حينئذ تقدر بالكون الحصول

يعلم

نحو

نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام اى ولو ثبت كون ما في الارض
من شجرة اقلاما وقد جعل بعضهم كل من حروف المصدر نحو جئتك
كي تكرمني اى لاكرامك وبعضهم جعل الذي من حروف المصدر نحو
انت فينا الذي ترضين اى انت فينا رغبتك وعليه قوله تعالى
وخضتم كالذي خاضوا على وجه قوله حروف التحضيض اى ومن
الحروف حروف التحضيض وهي اربعة هلا والا ولولا ولوما لمعاصدر
الكلام لدلالته على نوع من انواع الكلام قوله وتلزم الفعل اى وتلزم
هذه الحروف الفعل لفظا او تقديرا لكونها لطلب الفعل فاشبهت لام
الامر لفظا وذلك الفعل ان كان ماضيا فملزوم على ترك الفعل لكونه
مطلوبا نحو هلا فعلت شيئا والا ضربت لصا وان كان مضارعا فلمعنى
الطلب والحض على ذلك الفعل نحو لولا تضرب زيدا وهلا تكرم بكرا وهلا
زيدا ضربت والا عمرا اكرمت لان المقدر كالملفوظ وقد يجيء لولا لامتناع
الشيء لوجود غيره فحينئذ يدخل على الجملة الاسمية كما مر قوله
حرف التوقع اى ومن الحروف حروف التوقع وهي قد وسيأتي بذلك
لانها انما تدخل في جواب من يتوقع امرا وينتظر نحو قولك قد ركب
لمن ينتظر ركوبه ويسمى ايضا لذلك حرف الانتظار وقد يسمى ايضا
حرف التقريب لتقريبها الماضي من الحال كقول المؤذن قد قامت الصلوة

وفي المضارع يفيد التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يفيد
التحقيق كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين ويجوز الفصل بينها وبين الفعل
بالقسم نحو قد والله احسنت ولقد لعمري بت ساهرا وحذف الفعل اذا فهم
لقوله اقد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي كان قد نزل
قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولهما صدر الكلام ان ومن الحروف
حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل ولهما صدر الكلام ليدلا على قسم من اقسام
الكلام من انشاء او اخبار من تصور وتصديق قد خالفا على الجملتين الاسمية
والفعلية تقول ازيد قائم وهل عمرو خارج واخرج زيد وهل خرج زيد
ودخولهما على الجملة الفعلية اكثر من دخولهما على الاسمية لان الاستفهام
للطلب والطلب بالفعل اولى ومن ثم كان تقدير الاسم بعد الهمزة فاعلا
لفعل مقدر او منصوبا بما حسب تعلق الفعل به اولى من تقديرهن مبتدأ
لقولك أزيدا اضربته ولا يقع هل هذا الموقع فلا يقال هل زيد قام لانه
بعض قد ولا يقال قد زيد قام لان قد لا يدخل الاسماء فكذا هل الا
اذا كان للفعل مستقبلا نحو هل زيد قائم وهل عمرو خارج حملا لها على الهمزة
في الدخول على الجملة الاسمية الصريحة قوله والهمزة اعم اي همزة
الاستفهام اعم استعمالا من هل فتستعمل فيما لم تستعمل فيه هل فيختص
بالهمزة الفعل مع التحويل في نحو ازيدا ضربت دون هل لما مر في قوله واضرب

زيدا

زيدا وعمرا خوك ان ومن اجل ان الهمزة اعم تقول اضرب زيدا وعمرا خوك
في الاستفهام التوبيخي انكارا للضرب وعلى هذه الحالة لان الفعل تقيد
بالحال وهل لتخصيص الاستقبال فتنافيا قوله وازيد عندك ام
عمرو اي الهمزة لعموم استعمالها تقع معادلة لام المصلة دون هل فلا يقال
هل زيد عندك او عمرو ولان الهمزة هي الاصل في الاستفهام فاذا استفهم
عن احد الامرين وادخل ما ليس بحرف الاستفهام وهو ام ارادة لتعدد
المستفهم عنه كانت دخول ما هو اصل في الاستفهام بينة احق واولى قوله
وثم اذا ما وقع الى ولكونها اعم تدخل على حروف العاطفة دون هل نحو
ثم اذا ما وقع وافي كان مؤمنا او من كان ميتا فاحييناه قوله دون الى دون
هل فانها لا تقع في هذه المواضع المذكورة لما مر انما الهمزة اصل في الاستفهام
وقد تحذف همزة الاستفهام وهي مرادة بقرينة ام المتصلة كقوله
بسبع رمين الجمر ام بثمان قوله حروف الشرط اي ومن اقسام الحروف
حروف الشرط وهي ثلثة ان ولو ولما ولها صدر الكلام ليدل على قسم
من اقسام الكلام قوله فان للاستقبال اي ان موضوعة للاستقبال
تجعل الفعل له وان كان ماضيا نحو ان كرمتني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك
ولذا قولهم ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فتحمل على ان اكرمك
اليوم سببه للاخبار باكرامي اياك امس قوله ولو عكسه اي لو موضوعة

للفتح ولو دخلت على المضارع نحو لو اكرمتني اكرمتك ولو تكرمني اكرمك
ومعنا لها ايضا ارتباط جوابها بشرطها كارتباطه مع ان الا انها في الماضي لانتفاء
الشرط فيلزم منه انتفاء المشروط نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
اذ الغرض نفي الالهية المغاير نفيه لانتفاء الفساد وهو الغالب في وضعها
وما جاء في قول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
فواقع على خلاف الغالب ومقصوده ان نفي المعصيان لازم لنفي الخوف
كما هو لازم للخوف اي عدم المعصية من صهيب حاصل على كل تقدير
لانه اذا استلزم نفي الخوف نفي العصيان كان استلزام الخوف لنفي العصيان
اولى وهذا كمال مدح صهيب به رضي الله عنه فهي اذن في مثل هذا الاثبات
الثاني على تقدير الاول وعدمه كقولك لو اهنتني اكرمتك اي اكرامي لك
ثابت سواء اكرمتني او اهنتني فيل قد جاء لو بمعنى ان كقوله تعالى
وليخش الذين لو تركوا من خلفهم فيكون المضارع بعدها مستقبلا كقوله
لا يلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما وقد يجيء بمعنى ليت
فينتصب جوابه بالفا كقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف
النون كما هو في مصحف ابي وقوله وتلحظان النعل ان ويلزم كلا واحد
من ان ولو النعل لفظا او تقديرا لان الشرط تعليق وصف بوصف
لو لم يكن الاول لم يكن الثاني وهو لا يكون الا في النعل اما لفظا فواضح

لما مر

واما تقديرا فكقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو
انتم تملكون خزائن رحمة ربي فحذف الفعل المفسر لئلا يجتمع المفسر
والمفسر وبقي الفاعل مرفوعا مظهرا او مضمرا منفصلا لعدم ما يتصل به
قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح ان ومن اجل انها يلزمها ان النعل
قيل في ان المفتوحة الواقعة بعد لو انه فاعل فعل محذوف يفسره
ما في ان من معنى الثبوت اي لو ثبت انطلاقك لانطلقت قوله
وانطلقت بالفعل موضع منطلق اي التزموا في ان هذه ان تكون خبرها
فعلا ليكون كالعوض من الفعل المحذوف كقوله تعالى ولو انهم فعلوا
ما يوعظون به ولو انهم صبروا لكان خيرا لهم اي ولو ثبت فعلهم
وصبرهم ولا يحتمل لو انك منطلق واستغنى ان يكون الفعل الذي
وقع خبرا ماضيا ليطابق وهذا فيما كان ممكنا واما اذا لم يكن بان
كان الخبر جامدا نحو لو انك زيد لكان كذا ولو انك حجر لفرحت بك
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام جاز ترك الفعل لتعذر اذ
التقدير تقدير كون الخبر جامدا قوله واذا تقدم القسم اول
الكلام على الشرط الى اخره اي اذا اجتمع الشرط والقسم يجوز اعمالهما
والغاء احدهما فاذا تقدم القسم على الشرط اول الكلام لفظا نحو والله
ان اكرمتني لاكرمتك او تقديرا لان تقدير القسم كاللفظ نحو ان

المعنوهم انكم لمشركون لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم
ولئن نصروهم ليولنّ الادبار فيلغى الشرط والجواب للقسم بشرط مضىّ
فعل الشرط ليكون فعل الشرط على وجه لا يؤثر فيه الحرف وانما جعل الجواب
للقسم لفظا لانه متقدم والاهتمام بشانه بدليل تقديمه على الشرط ومعنى
لكون اليمين واقعا عليه قوله وان توسط اى وان توسط القسم وذلك
اما بتقديم الشرط عليه او بتقديم خبر الشرط فان كان بتقديم الشرط على
القسم جاز ان يعتبر القسم فيجعل الجواب لدم الفاء الشرط ومضىّ
فعله نحو ان تاتنى والله لاتك وجاز ان يلغى القسم ويعتبر الشرط
وهو اولى للاهتمام بشانه بدليل تقديمه نحو ان تاتنى والله اتك
بالجزم والغاء القسم وجاز اعتبارهما بان يجعل القسم مع جوابه
جوابا لنحو ان تاتنى فوالله لا تشتك فحينئذ يجب الفاء فى جواب
الشرط واللام فى جواب القسم وان كان بتقديم خبر الشرط على القسم
فلا يخلو من ان يكون القسم مقدما على الشرط او الشرط مقدما عليه
فان كان القسم مقدما على الشرط فيجوز الوجهان المذكوران فى
نحو انا والله ان اتيتنى لاتيتك بالغاء الشرط ومضىّ فعله
واعمال القسم وانا والله ان تاتنى انك بالغاء القسم واعتبار
الشرط وان كان الشرط مقدما على القسم فيجوز الوجوه الثلثة

الشرط

من

من الغاء القسم واعتبار الشرط والغاء الشرط واعتبار القسم واعتبار
هما معا نحو انا ان تاتنى والله اتك بالغاء القسم انا ان اتيتنى والله لا
تشتك بالغاء الشرط ومضىّ فعله وانا ان تاتنى فوالله لا تشتك باعتبار
ما فى له واما للتفصيل اى الثالث من اداة الشرط اما فى موضوعة
لتفصيل النسبة نحو جانى القوم اما زيد فراكب واما عمرو فماشى واما
خالد فجالس ولم يلتزموا ذكر المتعدد لدلالتها قد يذكر ولا يذكر بعدها شئ
ولكن يفهم اند نوك لاجل نحو قوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ ولم يذكر
بعده اخرى الا اند يفهم عنه فى هذا الموضع بدليل فوله لمن قال ان
والراسخون فى تقدير واما الراسخون لكن مجئ المتعدد فيها اكثر من
ان يحصى والصحيح انه لا يلزم التعدد لا لفظا ولا تقديرا لصحة ان يقول
اما انا فقد فعلت كذا وتسكت ويدل على شرطيتها لزوم الفاء فى
الجواب واستلزام الاول الثانى كاستلزام الشرط للجزاء ولذا
قال سيبويه اذا قلت اما زيد فمنطلق تقديره مهما يكن من شئ فزيد
منطلق فتقديرين اما بينهما يدل على انها للشرط قوله والتزم
حذف فعلها وعوض بينها وبين فاءها جزو ما فى حيزها مطلقا
اى التزموا حذف الفعل الواقع بعدها بتبيتها على ان المقصود من اما
حكم الاسم الواقع بعدها دون الفعل ثم جعلوا الاسم الواقع بعدها

عوضا عن ذلك الفعل وموجوز "مما حيز جوابها نحو اما زيد فمنطلق
اذ تقديره مهما يكن من شيء فزيد منطلق فزيد من متعلقات الجزاء لان
الاسم الواقع بعد اما ~~[illegible]~~ ابدا اما جزوء الجزاء كما في المثال
المذكور او معمول لجزوه كما في اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان يوم الجمعة
معمول لمنطلق الذي هو جزوء الجزاء هذا عند سيبويه وقيل هو معمول
المحذوف مطلقا اي قال بعضهم ان الواقع بعد اما هو معمول الفعل المحذوف
وانما حذف الفعل لقيام معموله مقامه مطلقا اي سواء كان ذلك الاسم
مرفوعا كما في المثال الاول او منصوبا كما في المثال الثاني فكان تقديره مهما
حصل فعل زيد فعو منطلق ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وليس
بشيء لانه لو كان كذلك لجاز النصب فيما كان مرفوعا بتقدير ناصب والرفع
فيما كان منصوبا بتقدير رافع وليس كذلك اذ الغرض في المثال الاول الاخبار
عن الانطلاق وفي الثاني ذكر يوم الجمعة ظرفا للانطلاق قوله وقيل
ان كان جايز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني اي قال قوم ان كان الاسم
الواقع بعد اما جايز التقديم على جوابه فمن الاول اي جزوء ما في حيز
الفاء وان لم يكن جايز التقديم كما في اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فانما
بعد ان لا يعمل فيما قبلها فمن الثاني اي هو معمول المحذوف وليس بشيء ايضا
لاستواء المثالين في ذلك اذ كما لا يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يعمل ما بعد

فاء

فاء الجزاء فيما قبلها فقوله حرف الردع اي ومن الحروف حرف الردع
وهي كلا كقولك في جواب من قال فلان يبغضك وفلان يشتمك كلا اي ليس
الامر كذلك ردعا له وتنبيها على الخطاء قال الله تعالى بعد ذكر لبد اهلكته
كلا اي ليس الامر كما يظن بل اهلكته المال ليس للاكرام وتضييعه ليس للاهانة
وقد يجيء لنفي الاجابة كقولك لمن قال اجلس كلا اي لا اجلس قوله وقد جاء
بمعنى حقا وقد يجيء لتحقيق الجملة نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
وهي على هذا المعنى اسم الا انه بني لموافقته الحرف في اللفظ قوله تا
التانيث الساكنة اي ومن الحروف تا التانيث الساكنة وسكونها للفرق بينها
وبين ما يدخل الاسم او لكون اصلها السكون ولذلك لا يعاد الالف الساقطة
لالتقاء الساكنين في نحو رمتا اذا تحركت اذا الحركة عارضة ومنهم من يعيدها
نظرا الى الحركة الحالية قوله تلحق الماضي لتانيث المسند اليها تلحق
هذه التا فعل الماضي دون المضارع ليدل على ان المسند اليه مونث سواء
كان فاعلا او مبتدا ظاهرا او مضمرا كقولك قامت هند وهند قامت وطلعت
الشمس والشمس طلعت قوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فانت
في الحاق التا بالخيار كما مر في باب التذكير والتانيث والظاهر ان
هذا مكرر لا فايدة فيه الا ان يوجد بان ابحث ثم باعتبار الاسم وهو
الفاعل وهنا باعتبار الحرفية قوله واما الحاق علامة التثنية

والمحقق بالفعل حالة اسناده الى الظاهر ضعيف لعدم احتياجها الى هذه
العلامات مع ايهام الفعل فاعلين نحو قلما الزيدان وقاموا الزيدون وفي التثنية
والجمع لوفي ابواغيث واذ الحقت على ضعفها فالاولى الحمل على انها حروف تأتي
بها للدلالة على احوال الفاعل كتاء التانيث لا على انها ضمائر والا يلزم لا ضمار
قبل الذكر وهو غير جائز فو له التنوين اي ومن اقسام الحروف
التنوين وهي نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا للتاكيد فقولك نون ساكنة يشمل
المحذوف وغيره واحتراز عن التنوين المتحركة وقولك تتبع حركة الاخر
احتراز عن نون بلغنى وقومين وغير ذلك وقولك لا للتاكيد الفعل احتراز
عن النون التاكيد الحقيقة قو له وهي للتمكن اي التنوين على ضربين
الاول تنوين التمكن وهي التي تدل على امكنية الاسم الداخل هو عليه نحو زيد
وعمرو ورجل ويقال له ايضا تنوين الصرف قو له والتنكير اي الثاني
تنوين التنكير وهي التي تدل على انه غير معين كصه ومه وعمر واحد
ما تكون بعد العلمية قو له والعوض ان الثالث تنوين العوض وهي التي
تلحق عوضا عن المضاف اليه كيومئذ واذ واصله يوم اذ كان كذا
ومثل ذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ او عوضا عن كمال صيغة الجمع
كجواري وموالي او عن كمال صيغة وزن الفعل كما في اهوى واشقى قو له
والمقابلة اي الرابع تنوين المقابلة وهي ما لحق اخر جمع المؤنث السالم

مقابلة

مقابلة لنون جمع الذكر السالم نحو مسلمات قو له والترنم اي الخامس تنوين
الترنم وهو ما يلحق اخر الابيات والمصاريع لتمكين الانشاد ورعاية القوافي
وهي ان لحقت القافية المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق وهي الواو
والالف والياء سميت تونما نحو قل اللوم عاذل والعتابن وقولهم لن اصبت
لقد اصابن والاصل اصابا وعتابا فعوضت عن الالف وان لحقت
القافية المقيدة سمي بالغالي لغلوه عن الحد الى التجاوز نحو قواريرا
الاسماء ما دل على المعنى قو له وقد يحذف من العلم الموصوف
مضافا الى علم اخر والاستطالة لشدة اتصال الموصوف بالصفة
وقد ذكرنا في باب المنادى اعلم انه قد يحذف لالتقاء الساكنين نحو
نحو لا ذاكر الله وقد يحذف بالكسرة الاصل في تحريك الساكن نحو
قل لمن ابة احد الله الصمد وبالضم للاتباع نحو عذاب اركض قو له
نون التاكيد خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة للخفة مع غير الف
التثنية وضمير جماعة المؤنث لان الالف لا تكون الا قبلهما فان النون
منهما تكسر تشبيها لهما فيهما بنون التثنية في كونها نون واقعة بعد
الف نحو اضربان واضربان قو له يختص بالفعل المستقبل المستقبل
والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم اي ويختص من الفعل بفعل

فيه معنى الطلب لانها موضوعة لتاكيد معنى الطلب وذلك اما في الامر
نحو اضربنّ او في النهي نحو لا تضربنّ او في الاستفهام نحو هل تضربنّ او في التمني
نحو ليتك تضربنّ او في العرض نحو الا تضربنّ او في القسم نحو والله لاقومنّ
او في الدعاء وان كان بلفظ الماضي لكون الدعاء في معنى المستقبل لما في
ذلك من معنى الطلب او في التحضيض نحو هلا تضربنّ قوله وقلت
في النفي اي وقلت الحاق نون التاكيد بالنفي لخلوه عن معنى الطلب لكن
انما وجدت فيه تشبيها له بالنهي في كونها غير موجبين وكون حرفهما لا
وكذا قلت فيما يقارب النفي من نحو ربما يقولن لقوله ربما اوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات ولكنا ما تقولن حملا على ربما حالا للتنفيس على النفيض
قوله ولزمت اي ولزمت الحاق نون التاكيد في مطلق القسم نحو والله
لاضربنّ وعلم من ذلك انها في غير ذلك غير لازمة بل انما تدخل في سبيل
الجواز قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم هذا اشارة الى حركة
ما قبل النون اي وما قبل نون التاكيد مع ضمير جماعة الذكور نحو هل تضربنّ
مضمومة لان ضمير الجماعة في الفعل بارز فاذا اكد الفعل بالنون التقا
ساكنان الواو والنون فحذفت الواو على اصل التقاء الساكنين وبقيت
ما قبلها مضموما ليدل عليها قوله ومع المخاطبة مكسورا اي وما قبلها
مع ضمير المخاطبة نحو هل تضربنّ مكسورا اذا اصله هل تضربين فلما اكد

سقط

سقط نون الاعراب فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء على اصله
لالتقاء الساكنين وبقيت ما قبلها مكسورا ليدل على الياء المحذوفة
قوله وفيما سوى ذلك مفتوح اي وما قبل النون فيما سوى الضمير بن
المذكورين مفتوح للخفة قوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث
اي اذا اكد التثنية للمذكر والمؤنث وجمع المؤنث بالنونين تقول فيهما
اضربانّ واضربنانّ بالف فيهما اما في التثنية فلانه لو حذف الالف
لما هو دليل التقاء الساكنين لالتبست التثنية بالمفرد واما في الجمع
فلانه لما اكد اجتمع ثلث نونات نون الجمع ونون التاكيد فاجتلبت
الف للفصل بين النونات فالتقى ساكنان فانبغى الالف ولم يحذفوا
اذ لو حذفوا لوقعوا فيما فروا عنه ولا بأس بالتقاء الساكنين اذا كان
على اصله قوله ولا تدخلها الخفيفة اي ولا تدخل التثنية والجمع
النون الخفيفة فلا يقال اضربانْ ولا اضربنانْ لانه يؤدي الى محذورين
وهو تحريك النون او التقاء الساكنين على غير حده وكلاهما ممتنعان قوله
خلافا ليونس اي ذهب يونس الى جواز تاكيدهما بها كجواز تاكيدهما
بالثقيلة واجيب بالفرق بان ثم لا يلزم المحذور وهنا يلزم فافترقا
قوله وهما في غير جامع ضمير البارز كالمنفصل اي وحكم النونين
في غير التثنية والجمع مع ضمير البارز للجمع او المؤنث المخاطبة او غيرهما

حكم كلمة المنفصلة فيضم الواو ويكسر الياء كما يفعل ذلك مع الكلمة
المنفصلة ولم يحذف للالتقاء الساكنين لعدم ما يدل عليها فيقال
لا تغزون كما يقال لا تغزو الفضل واخشين كما يقال اخشي القوم هذا
اذا لم يكن قبلها حركة من جنسها تدل عليها فان كان قبلها من الحركة ما يدل
عليها حذفت كما سيجيء في قوله فان لم يكن فكالمتصل اي فان لم يكن الضمير
بارزا فحكمها مع الفعل حكم المتصلة فكما تكون جزءا من الفعل فيرد ما
حذف من الياء مفتوحا كما كان كذلك مع الف التثنية فتقول ربيّ و
لخشيّ بفتح الياء كما تقول رباني واخشيا في التثنية في قوله ومن ثم
قيل هل تريني اي ومن اجل ان حكمها مع غير ضمير البارز حكم الكلمة المنفصلة
ومع البارز حكم الكلمة المتصلة قيل في ترى تريني بفتح الياء كما تقول
في التثنية ترياني وفي تروون هل تروني بالواو المضموم كما كان كذلك
مع الكلمة المنفصلة نحو لم تروا القوم وفي المخاطبة تريني بكسر الياء
كما انه كذلك مع المنفصلة نحو لم ترى الناس في قوله واغزوني اي ومن
اجل ان حكمها مع غير ضمير البارز حكم الكلمة المتصلة ومع البارز حكم الكلمة
المنفصلة تقول في الامر المؤكد بالنون من العلل اللام الواو التي اغزونّ
بردّ الواو المحذوفة كما يرد كذلك مع الكلمة المتصلة في نحو اغزو
لجيش واغزنّ بحذف الواو والمضموم ما قبلها لدلالة الضمة عليها كما انه

كذلك

كذلك مع المنفصل في نحو اغزو الجيش واغزنّ في امر المخاطبة بحذف الياء
المكسور ما قبلها كما في اغز القوم في قوله والمخففة يحذف لك نون
اي والنون المخففة اذا لقيها ساكن بعدها يحذف ليلا يؤدي ابقاؤها
الى احد المحذورين وهو تحريك ما هو ساكن بالذات او التقاء الساكنين
على غير حده فتقول في مثل اضربنّ اذا لقيها لام التعريف اضربا القوم
بالياء المفتوحة وكذا لا تضربنك بفتح الياء فحكمها ولا يحرك كما يحرك
التنوين ليكون للتنوين مزية عليها حيث دخل التنوين على الاسم
وهي تدخل على الفعل في قوله وفي الوقف اي وتحذف النون
الخفيفة في الوقف فاذا حذف بسببها من حروف علة
او حرف اعراب فيما كان ما قبلها مضموما او مكسورا فتقول في هل
تضربنّ هل تضربون بردّ واو الضمير ونون الاعراب وفي اضربنّ
اضربوا بردّ واو الضمير دون النون لانه حذف بالجزم لا بنون التاكيد
قوله والمفتوح ما قبلها اي ان كان ما قبل نون التاكيد الخفيفة
مفتوحا تقلب النون في الوقف الفا كما تقلب التنوين حالة النصب وكما
تقلب نون اذن تشبيها لها بالتنوين في كونهما نونا ساكنة

والله اعلم بحقيقة الامور

قد فرغ

من كتبة هذا الكتاب بعيد الضعيف اضعف العباد والراجي الى رحمة ربه الودود
محمود بن محمد بن كمال الدين بن شرف الدين بن جنيد بن ابي بكر الشاهرودي بمدرسة
حلب في مدرسة الرواحية في شرح الكافية من تحرير مولانا الامام العلام قدوة
الانام قدوة الحبر الهمام شيخ الملة والدين امام الله ظلاله على كافة المسلمين اجمعين
في يوم الثلثا - اخر ذي القعدة سنة احدى وتسعين وسبعمائة

وصلى الله على محمد واله
وصحبه اجمعين

نظر في هذا الكتاب من اوله الى اخره وقابله بالاصل وصححه بقدر الوسع
وبرامكان مولفه تاج الاستهلال بحيث ما بقي فيه شئ مما ينبغي
غير ان كاتبه كان دخيلا في صنعة الكتابة وليس بل الف وما ميز
بين الابيات بحيث يكون كل بيت في سطر وكان ضعيف الخط دقيق
الحروف لكن اوضحنا في موضع اللبس وكشطنا موضع الكشط
بحيث ما بقي فيه خفاء ولا نقص ولا تصحيف وبيد الله والحمد لله
رب العالمين وصلى الله على محمد واله

المعين

بسم الله الرحمن الرحيم احمد حميدا قبل ان يحمد
ومجودا قبل ان يمجد ومعبودا قبل ان يعبد واصلي
على المتصف بالنبوة قبل وجود الابوة والبنوة وعلى اله
وصحبه المشهود لهم بالفتوة والمروة وبعد لما كانت هذه
النسخة مشرفة بمطالعة من له الكمالات النفسية والشرف
الانسية اذ ثبتة مركبية والاطلاع على المعالي الدينية
فيضية مفوضية والذكاوة مع حسن السيرة طبيعية
ملة سمحة اعني حاوية مذهب النعمانية وكاشف حقايق البرهانية
معدن مكارم الذاتية وجمع اخلاق الملكية قاضي القضاة
وكاشف الغمات بالمملكة المحمية اباحنص كمال الاسلام والمسلمين
عمر بن قاضي قضاة الماضي بركة ملوك السلف وقدوة بقية
الخلف ابي المعالي برهان الاسلام جمال الدين ابو حمزة بن ابي
جواد اسبغ الله ظلاله وادام على المسلمين نواله ورحم الله
من خلفه فاظرفه وما الطفه وهو وان كان ممن يستجاز منه
في العلوم ويستفاد منه لطايف الفنون ويكشف من دايه
دقايق الظنون لكن على طريقة الرسم المعتاد بين اهل البلاد
اجزت له ان يدرس هذا الكتاب لطالبيه وان يفيد لهم بما
ينبغي له لمستفيديه وجميع ما يجوز له بد من مؤلفاتي ومسموعاتي
ومستجازاتي على الوجه المشروط بين الائمة والطريق المسلوك
بين كافة مستعينا من الله كمال لطفه فانه المعين لا معين سواه

من اول الفقه عند الوجوب

صاحبه ومالكه اشتهر الى الله

عبد الوهاب الحسني المدعو بباشا

بيت

بر صاحب اين كتاب باد

درهاي مراد جمله بكشادي

حرره العبد الاقل من الورى محمد عبد

التمري الحسيني اصلح الله شأنه

آمين يا رب العالمين

واله الهادي ولا غواية لمن هداه ومصليا على محمد
خير من اختاره واصطفاه وكتب هذه الاسطر
المحتاج الى رحمة ربه الودود حاج بن محمود حبيب محب
امير شاه بن سنبلي مولدا ومرادي بيلك منشأ نصر الله
بعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه ورحمه الله
عند مواراة رمسه يوم الجمعة خامس جمادى الاخرى
من شهور سنة خمس وتسعين وتسعمائة الهجرية والله سبحانه

اسمه دراهي
مولده وداته العسر
سكناه بحر الغدر والفواجع
علائقه الاهل